

الجزء العشر

من

الأضواء

تَفَضَّلْ بِالْأَمْرِ بِطَبِيعِهِ وَتَوَزِيعِهِ عَلَى نَفَقَتِهِ  
ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ ، وَرَجَاءَ الثَّوْبَةِ فِي دَارِ كَرَامَتِهِ  
نَحْنِي آثَارَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ ، الْمُهْتَدِي بِهَدْيِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ  
صَاحِبِ الْجَلَالَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

وَأَمَامِ الْمُؤَحِّدِينَ مَلِكِ الْعُلَمَاءِ وَعَالِمِ الْمُلُوكِ

الملك سعود بن عبدالعزيز المعظم

أَمْسَحَ اللَّهُ بِطُولِ حَيَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ



## بسم الله الرحمن الرحيم

### باب العفو عن القصاص

قوله ﴿وَالْوَاجِبُ يُقْتَلُ الْعَمْدُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ : الْقِصَاصُ ، أَوِ الدِّيَّةُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾ .

هذا المذهب المشهور ، المعمول به في المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : أن الواجب القصاص عينا .

فعلى المذهب : الخيرة فيه إلى الولي . فإن شاء اقتص . وإن شاء أخذ الدية .

وإن شاء عفا إلى غير شيء . والعفو أفضل . بلا نزاع في الجملة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : استيفاء الإنسان حقه من الدم عدل ،

والعفو إحسان . والإحسان هنا أفضل . لكن هذا الإحسان لا يكون إحساناً

إلا بعد العدل . وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر . فإذا حصل به ضرر كان ظلماً

من العافي ، إما لنفسه وإما لغيره . فلا يشرع .

قلت : وهذا عين الصواب .

ويأتي بعض ذلك في آخر المحار بين .

وقال في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله :

مطالبة المقتول بالقصاص توجب تحتمه . فلا يمكن الورثة بعد ذلك من العفو .

وعلى المذهب : إن اختار القصاص فله العفو على الدية . على الصحيح من

المذهب . لأن القصاص أعلى . فكان له الانتقال إلى الأدنى . ويكون بدلاً عن

القصاص . وليست هذه الدية هي التي وجبت بالقتل . وعلى هذا أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : فله ذلك في الأصح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المغني ، والكافي ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والنظم ،  
والحاوي ، وغيرهم .

وهو قول القاضي ، وابن عقيل ، وغيرهما .

وقيل : ليس له ذلك . لأنه أسقطها باختياره القصاص ، فلم يعد إليها .  
وهو احتمال في المغني ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

وهو وجه في الترغيب .

وعلى المذهب أيضاً : إن اختار الدية سقط القصاص . ولم يملك طلبه ، كما  
قال المصنف .

وعلى المذهب أيضاً : لو اختار القصاص كان له الصلح على أكثر من  
الدية . على الصحيح من المذهب . لما تقدم . وعليه جماهير الأصحاب .  
وقيل : ليس له ذلك .

واختاره في الانتصار ، وبعض المتأخرين من الأصحاب .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في «باب الصلح» حيث قال «ويصح الصلح  
عن القصاص بديات وبكل ما يثبت مهرأ» واستوفينا الكلام هناك فليعاود .  
قوله ﴿ وَلَهُ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ ، وَإِنْ سَخِطَ الْجَانِي ﴾ .

يعنى : إذا قلنا : الواجب القصاص عينا .

وهذا هو الصحيح على هذه الرواية .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والنظم ، والفروع .

واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال في المحزر ، وعنه : موجه القود عينا ، مع التخيير بينهما .



وعنه : أن موجه القود عينا ، وأنه ليس له العفو على الدية بدون رضى الجاني  
فيكون قوده بحاله . انتهى .

فعلى هذه الرواية : إذا لم يرض الجاني قوده باق . ويجوز له الصلح بأكثر  
من الدية .

وقال الشيرازى : لاشيء له ، ولو رضى . وشذذه الزركشى .  
قوله ﴿ فَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا - وَقُلْنَا : الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ - فَلَهُ الدِّيةُ ﴾  
هذا المذهب .

قال فى الفروع : وإن عفا مطلقاً ، أو على غير مال ، أو عن القود مطلقاً ،  
ولو عن يده : فله الدية على الأصح ، على الرواية الأولى خاصة .

وقال فى الرعايتين : وإن عفا مطلقاً - وقُلْنَا : يجب بالعمد قود أو دية -  
وجبت على الأصح . وإن قلنا : القود فقط سقطا .

وجزم به فى المحرر ، والمنعنى ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الصغير ، الوجيز ،  
وغيرهم .

وعنه : ليس له شيء .

وقال فى القاعدة السابعة والثلاثين بعد المائة : لو عفا عن القصاص ولم يذكر  
مالاً - فإن قلنا : موجه القصاص عينا - فلا شيء له . وإن قلنا : أحد شيئين :  
ثبت المال .

وخرج ابن عقيل : أنه إذا عفا عن القود سقط . ولا شيء له بكل حال ،  
على كل قول .

قال صاحب القواعد : وهذا ضعيف . انتهى .

وقال فى المحرر ، وغيره : ومن قال - لمن عليه قود فى نفس ، أو طرف - قد  
عفوت عنك ، أو عن جنابتك : فقد برىء من قود ذلك ودينه . نص عليه .  
وقيل : لا يبرأ من الدية ، إلا أن يقر العاقى أنه أرادها بلفظه .

وقيل : يبرأ منها ، إلا أن يقول : إنما أردت القود دون الدية . فيقبل منه مع  
يمينه . انتهى .

وقال في الترغيب : إن قلنا : الواجب القود وحده : سقط ولا دية . وإن  
قلنا : أحد شيئين : انصرف العفو إلى القصاص في أصح الروايتين . والأخرى  
يسقطان جميعاً . ذكره في القواعد .

قائمة : لو عفا عن القود إلى غير مال مصرحاً بذلك - فإن قلنا : الواجب  
القصاص عينا : فلا مال له في نفس الأمر . وقوله هذا لغو . وإن قلنا : الواجب  
أحد شيئين : سقط القصاص والمال جميعاً .

فإن كان ممن لا تبرع له - كالمجور عليه لفس ، والمكاتب . والمريض فيما  
زاد على الثلث ، وللوثة مع استغراق الديون للتركة - فوجهان .

أمرهما : لا يسقط المال . وهو المشهور . قاله في القواعد .

والثاني : يسقط . وفي الحرر : أنه المنصوص .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن العفو لا يصح في قتل الغيلة ، لتعذر  
الاحترار . كالقتل مكابرة .

وذكر القاضي وجهاً في قاتل الأئمة : يقتل حداً . لأن فساد عام أعظم من  
المحارب .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْقَاتِلُ : وَجِبَتْ الدِّيَةُ فِي تَرِكَتِهِ ﴾ .

وكذا لو قتل . وهذا هو الصحيح من المذهب . نص عليه .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم . وصححه في النظم .

وجزم به في الحرر ، والحاوي في الموت . وقدماه في القتل .

وقيل : تسقط بموته .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنها تسقط بموته وقتله . وخرجه وجها .  
وسواء كان معسراً ، أو موسراً . وسواء قلنا : الواجب القصاص عينا ، أو  
الواجب : أحد شيئين .

وعنه : ينتقل الحق إذا قتل إلى القاتل الثاني . فيخير أولياء القتيل الأول بين  
قتله ، أو العفو عنه .

وقال في الرعاية ، وقيل : إن قلنا الواجب أحد شيئين : وجبت الدية في  
تركته . وإن قلنا : الواجب القصاص عينا احتمل وجهين .

وذكر في القواعد النص عن الإمام أحمد رحمه الله ، وقال : وعلل بأن  
الواجب بقتل العمد أحد شيئين . وقد فات أحدهما فتمين الآخر .

قال : وهذا يدل على أنه لا يجب شيء إذا قلنا : الواجب القود عينا .  
وقال القاضي : يجب مطلقا .

قوله ﴿ وَإِذَا قُطِعَ إصْبَعًا عَمْدًا . فَعَفَا عَنْهُ ، ثُمَّ سَرَتْ إِلَى الْكَفِّ ،  
أَوِ النَّفْسِ ، وَكَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ : فَلَهُ تَمَامُ الدِّيَةِ ﴾ .

يعنى : تمام دية ما سرت إليه . وهذا المذهب .

جزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، ومنتخب الأدمي .

وقال في الرعاية : وإن قطع إصبعاً عمداً . فعفا عنها ، فسرت إلى الكف .  
فقال : لم أعف عن السراية ولا عن الدية : صدق إن حلف . وله دية كفه .

وقيل : دون إصبع . وقيل : تهدر كفه بعفوه .

وإن سرت إلى نفسه وجبت الدية فقط .

وقيل : إن كان العفو إلى مال ، وإلا فلا .

وقيل : يجب نصفها .

وقيل : الكل هدر .

قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا عَلَى غَيْرِ مَالٍ : فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الخلاصة .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ تَمَامَ الدِّيَةِ . وهو المذهب .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وقيل : يجب نصف الدية .

قال القاضى : القياس أن يرجع الولى بنصف الدية . لأن المجنى عليه إنما عفا

عن نصفها .

قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا مُطْلَقًا : ابْنَى عَلَى الرَّوَائِثِ فِي مُوجِبِ الْعَمْدِ ﴾ .

فإن قلنا : الواجب أحد شيئين : فهو كما لو عفا على مال .

وإن قيل : الواجب القصاص عينا : فهو كما لو عفا إلى غير مال .

وقطع به ابن منجا فى شرحه ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

وقال فى الفروع : فله الدية . على الأصح ، على الأولى خاصة .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : له نصف الدية .

وقيل : تسقط الدية كلها . كما ذكرهما فى الرعاية .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْجَانِي الْعَافِيَ عَنِ الْقَطْعِ فَلَوْلِيَّهِ الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ

كاملة ﴾ .

وهو المذهب . اختاره أبو الخطاب فى الهداية .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .  
وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم .  
وقال القاضي : ليس له إلا القصاص ، أو تمام الدية .  
وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .  
فأمره : إذا قال لمن عليه قود « عفوت عنك ، أو عن جنايتك » برىء من  
الدية . كالقود . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وقيل : يبرأ من الدية إذا قصد بها بقوله .  
وقيل : إن ادعى قصد القود فقط قبل وإلا برىء .  
وقال في الترغيب : إن قلنا موجه أحد شيئين : بقيت الدية في أصح الروايتين .  
قوله ﴿ وَإِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فِي الْقِصَاصِ ، ثُمَّ عَفَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْوَكِيلُ  
حَتَّى اقْتَصَّ : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .  
يعنى : على الوكيل . وهذا المذهب .  
جزم به في الوجيز ، وغيره .  
واختاره أبو بكر ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَ الْوَكِيلُ . وهو وجه .  
قال في الشرح ، وغيره : وقال غير أبي بكر : يخرج في صحة العفو وجهان .  
بناء على الروايتين في الوكيل : هل ينعزل بعزل الموكل قبل علمه ، أم لا ؟  
قلت : الصحيح من المذهب : أنه ينعزل .  
والصواب : أنه لا ينعزل . كما تقدم .  
فعلى القول بأن الوكيل يضمن : فيرجعُ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .  
لأنَّهُ غَرَّهُ .

وهو الصحيح . قدمه في الفروع .  
والوجه الآخر : لا يرجع به . اختاره أبو بكر .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .  
وأطلقهما في المحرر ، وشرح ابن منجا .  
فعلى هذا الوجه - وهو أنه لا يرجع به - : يكون في ماله حالا . على الصحيح  
من المذهب . اختاره أبو بكر ، والقاضى .  
وقدمه المصنف ، وصاحب الفروع ، والنظم .  
وقال أبو الخطاب : يكون على عاقلته . اختاره في الهداية .  
فعليهما : إن كان عفا إلى الدية ، فهى للعاقى على الجانى .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَضْمَنُ الْعَاقِي ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ﴾ .  
يعنى إذا قلنا : إن الوكيل لا شئ عليه . ذكرها أبو بكر .  
وأطلقهما في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر .  
فأمرهما : لا يضمن . وهو المذهب .

#### والوجه الثانى : يضمن .

جزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .  
قوله ﴿ وَإِنْ عَفَا عَنْ قَاتِلِهِ بَعْدَ الْجَرْحِ : صَحَّ ﴾ .  
سواء كان بلفظ العفو أو الوصية . وهو المذهب .  
جزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا .  
وقدمه في الفروع ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والمحرر .  
وعنه في القود : إن كان الجرح لا قود فيه إذا برئ : صح . وإلا فلا .  
فأئدة : لو قال « عفوت عن الجناية وما يحدث منها » صح . ولم يضمن  
المراية .

فإن كان عمداً : لم يضمن شيئاً . وإن كان خطأ : اعتبر خروجهما من  
الثالث . قاله في المغنى ، والشرح .

وظاهر ما قدمه في الفروع : السقوط مطلقاً .

وهو ظاهر كلامه في النظم ، والمحزر .

وإن قال « عفوت عن هذا الجرح ، أو هذه الضربة » فعنه : يضمن السراية  
بقسطها من الدية .

وعنه : لا يضمن . قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وأطلقهما في الفروع ، والمحزر .

وإن قال « عفوت عن هذه الجناية » وأطلق : لم يضمن السراية .

وإن قصد بالجناية الجرح . ففيه - على المذهب في أصل المسألة - وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قدم في النظم عدم الضمان .

وقدمه في المحزر على الرواية الأولى في التي قبلها .

وصححه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الدِّيَةِ ، أَوْ وَصَّى لَهُ بِهَا ، فَهِيَ وَصِيَّةٌ لِقَاتِلٍ :

هَلْ تَصِحُّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية .

إمراهما : تصح . وهى المذهب . وتعتبر من الثالث .

وكذا قال في الهداية ، والخلاصة .

قال الشارح : هكذا ذكره في « كتاب المقنع » ولم يفرق بين العمد والخطأ .

والذى ذكره في المغنى : إن كان خطأ : اعتبرت من الثالث . وإلا فلا .

وقيل : تصح من كل ماله . ذكره في الرعايتين .

والرواية الثانية : لا تصح .

وقدمه في الرايتين ، والحاوى .

وتقدم ما يشابه ذلك في « باب الموصى له » عند قوله « إذا جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح » .

ويحتمل أن لا يصح عفوّه عن المال ، ولا وصيته به لقاتل ولا غيره . إذا قلنا : يحدث على ملك الورثة .

وقد تقدم أيضاً في « باب الموصى به » فيما إذا قتل وأخذت الدية : هل يدخل في الوصية أم لا ؟ فليراجع .

وذكر في الترغيب وجها : يصح بلفظ الإبراء ، لا الوصية .

وقال في الترغيب أيضاً : تخرج في السراية في النفس روايات : الصحة ، وعدمها

والثالثة : يجب النصف ، بناء على أن صحة العفو ليس بوصية . ويبقى ما قابل

السراية . لا يصح الإبراء عنها .

قال : وذهب ابن أبى موسى إلى صحته في العمد ، وفي الخطأ من ثلثة .

قلت : وذكر أيضاً هذا المصنف في المغنى ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ أَبْرَأَ الْقَاتِلَ مِنَ الدِّيَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، أَوِ الْعَبْدَ مِنْ

جَنَابَتِهِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ أَرْضُهَا بِرَقَبَتِهِ : لَمْ يَصِحَّ ﴾ .

في الأولى . قولاً واحداً .

ولا يصح في الثانية . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولم يصح في الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والمداية ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقيل : يصح إبراء العبد من جنابته التي يتعلق أرضها برقبته .

قوله ﴿ وَإِنْ أَبْرَأَ الْعَاقِلَةُ أَوْ السَّيِّدُ : صَحَّ ﴾ .



هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

ويتخرج أن لا يصح الإبراء منه بحال . على الرواية التي تقول : تجب الدية للورثة . لا للمقتول . قاله في الهداية . قال : وفيه بعد .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجِبَ لِعَبْدٍ قِصَاصٌ ، أَوْ تَعْزِيرٌ قَذْفٌ : فَلَهُ ظَلْمُهُ وَالْعَفْوُ عَنْهُ . وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلسَّيِّدِ ، إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْعَبْدُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال ابن عقيل - في حد القذف - : ليس للسيد المطالبة به ، والعفو عنه . لأن السيد إنما يملك ما كان مالا ، أو طلب بدل هو مال كالقصاص . فأما ما لم يكن مالا ولا له بدل هو مال : فلا يملك المطالبة به ، كالقسم وخيار العيب ، والعنة .

وقال ابن عبد القوي : إذا قلنا « الواجب أحد شيئين » يحتمل أن للسيد المطالبة بالدية ما لم يعف العبد .

والقول بأن للسيد المطالبة بالدية : فيه إسقاط حق العبد مما جعله الشارع مخيراً فيه . فيكون منفيّاً .

قال في القواعد الأصولية : قلت : ويتخرج لنا في عتق العبد مطلقاً في جنابة العمد : وجهان ، من مسألة المفلس . وهنا أولى بعدم السقوط . إذ ذات العبد ملك للسيد ، بخلاف المفلس . انتهى .

## باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أُقِيدَ بغيرِهِ فِي النَّفْسِ : أُقِيدَ بِهِ فِيهَا دُونَهَا . وَمَنْ لَا فَلَا﴾ .

يعنى : ومن لا يقاد بغيره فى النفس لا يقاد به فيها دونها . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : لا قود بين العبيد مطلقاً . نقلها الأثرم ، ومهنا .

وعنه : لا قود بينهم فيما دون النفس .

وعنه : لا قود بينهم فى النفس والطرف ، حتى تستوي القيمة . ذكره فى الاتصاف .

قال حرب - فى الطرف - : كأنه مال ، إذا استوت القيمة .

وتقدم بعض ذلك فى « باب شروط القصاص » .

قوله ﴿وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِمِثْلِ الْمُوجِبِ فِي النَّفْسِ . وَهُوَ الْعَمْدُ الْمَحْضُ﴾ هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

واختار أبو بكر ، وابن أبى موسى ، والشيرازى : يجب القصاص أيضاً فى شبه العمد . وذكره القاضى رواية .

قوله ﴿وَهَلْ يَجْزَى﴾ القصاص ﴿فِي الْأَلْيَةِ وَالشَّفَرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

أطلق في إجراء القصاص في الآلية وجهين .  
وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والمحازى الصغير ،  
والقروع .

إمدهما : يجرى القصاص فيهما . وهو المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الكافى ، والوجيز .

والوجه الثانى : لا يجرى القصاص فيهما .  
قلت : وهو الصواب .

وصححه في النظم . وقدمه في الرعايتين .  
وأطلق المصنف في إجراء القصاص في الشفر وجهين .  
وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والكافى ،  
والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والمحازى الصغير ، والقروع .  
أمدهما : يجرى القصاص فيه . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . واختاره أبو الخطاب .  
والوجه الثانى : لا يجرى القصاص فيه .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الخلاصة : فلا قصاص فيه في الأظهر . واختاره القاضى .  
وصححه في النظم . وقدمه في الرعايتين .  
تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِلْقِصَاصِ فِي الطَّرَفِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ .  
أَحَدُهَا : الْأَمْنُ مِنَ الْخَيْفِ ﴾ .

أنه لا يجب القصاص في اللطمة ونحوها . لأنه لا يؤمن في ذلك الخيف .  
وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل حنبل ، والشالنجي : القود في اللطمة ونحوها .  
ونقل حنبل : قال الإمام أحمد رحمه الله : الشعبي ، والحكم ، وحماد ،  
رحمهم الله ، قالوا : ما أصاب بسوط أو عصا ، وكان دون النفس : ففيه القصاص .  
قال الإمام أحمد رحمه الله : وكذلك أرى .  
ونقل أبو طالب : لا قصاص بين المرأة وزوجها في أدب يؤدبها به .  
فإن اعتدى ، أو جرح ، أو كسر : يقتص لها منه .  
ونقل ابن منصور : إذا قتله بعصا ، أو خنقه ، أو شدخ رأسه بحجر : يقتل  
بمثل الذى قتل به . لأن الجروح قصاص .  
ونقل أيضاً : كل شيء من الجراح والكسر ، يقدر على الاقتصاص ، يقتص  
منه ، للأخبار .  
واختار ذلك الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : ثبت ذلك عن الخلفاء  
الراشدين رضى الله تعالى عنهم .

### تفسيرها

أمرهما : تقدم في أثناء الفص - قبيل قوله « فإن كان مصوغاً أو تبرأ .  
هل يقتص في المال » مثل شق ثوبه ونحوه ؟

الثاني : قوله « ويشترط للقصاص في الطرف الأمن من الحيف » .

قال الزركشى : واعلم أن ظاهر كلام ابن حمدان - تبعاً لأبي محمد - : أن  
المشترط لوجوب القصاص : أمن الحيف . وهو أخص من إمكان الاستيفاء بلا حيف  
والخرق إنما اشترط إمكان الاستيفاء بلا حيف . وتبعه أبو محمد في المغنى ، والمجد .  
وجعل المجد أمن الحيف شرطاً لجواز الاستيفاء . وهو التحقيق .

وعليه : لو أقدم واستوفى ، ولم يتعد : وقع الموقع ، ولا شيء عليه .  
وكذا صرح المجد .

وعلى مقتضى قول ابن حمدان ، وما فى المقنع : تكون جنابة مبتدأة . يترتب عليها مقتضاها . انتهى .

قلت : الذى يظهر : أنه لا يلزم ما قاله عن ابن حمدان ، والمصنف : إذا أقدم واستوفى .

أكثر ما فيه : أنا إذا خفنا الحيف : منعناه من الاستيقاء . فلو أقدم وفعل ، ولم يحصل حيف : فليس فى كلامهما ما يقتضى الضمان بذلك .

قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَ الْقَصَبَةَ ، أَوْ قَطَعَ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ أَوْ السَّاقِ ﴾ . وكذا لو قطع من العضد ، أو الورك : فلا قصاص فى أحد الوجهين .

وهو المذهب ، نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال فى الهداية : هو المنصوص ، واختيار أبى بكر ، والأصحاب .

وصححه فى التصحيح ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادى ، وغيرهم — قال أصحابنا :

لا قصاص .

وفى الوجه الآخر : يقتص من حد المارن ، ومن الكعوك والمرفق ، والركبة

والكعب . وهو احتمال فى الهداية .

واختاره أبو بكر فيما قطعه من نصف الكف ، أو زاد قطع الأصابع . ذكره

المصنف ، والشارح .

فعلى المذهب : لو قطع يده من الكعوك ، ثم تأكلت إلى نصف الذراع :

فلا قود له أيضاً ، اعتباراً بالاستقرار . قاله القاضى ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين . وصححه الناظم .

وقال المجد : يقتص هنا من الكعوك أو الكعب .

قوله ﴿وَهَلْ يَجِبُ لَهُ أَرْضُ الْبَاقِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمغنى ،  
والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والشرح ، وشرح  
ابن منجا .

أمرهما : لا يجب له أرض . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

قال الزركشى : هذا أشهر الوجهين .

والوجه الثانى : له الأرض . اختاره ابن حامد .

قدم فى المغنى : فى قضية الأنف حكومة مع القصاص .

وقال فيمن قطع من نصف الذراع : ليس له القطع من ذلك الموضع . وله  
نصف الدية ، وحكومة فى المقطوع من الذراع . وهل له أن يقطع من الكوع ؟  
فيه وجهان .

ومن جَوَّزَ له القطع من الكوع ، فعنده فى وجوب الحكومة لما قطع من  
الذراع : وجهان .

تفصيل : الخلاف هنا يعود على كلا الوجهين . يعنى سواء قلنا : يقتص ، أو  
لا يقتص .

قال فى الفروع : وعليهما فى أرض الباقي - ولو خطأ - : وجهان .  
وصاحب الوجيز : إنما حكى ذلك على القول بأنه لا قصاص . مع أن ظاهر  
كلامه فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمصنف هنا : أن الخلاف على  
الوجه الثانى . وهو القول بالقصاص .  
وعلى كل حال : الخلاف جار فى المسألتين .

فأمرنا

أمرهما : قوله ﴿ وَيُقْتَصُّ مِنَ الْمُنْكَبِ إِذَا لَمْ يَخَفْ جَانِفَةٌ ﴾  
بلا نزاع .

لكن إن خيف : هل له أن يقتص من مرققه ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهما في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والقروع ، والحاوى .  
أمرهما : له ذلك . وهو الصحيح .

جزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الرايعتين ، والحاوى . وصححه فى النظم .

والوجه الثانى : ليس له ذلك .

الثانى : لو خالف واقتص مع خشية الحيف ، أو من مأومة ، أو جانفة ،  
أو نصف ذراع ونحوه : أجزاء . بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِذَا أَوْضَحَ إِنْسَانًا . فَذَهَبَ ضَوْءُ عَيْنَيْهِ ، أَوْ سَمْعُهُ ، أَوْ  
شَمُّهُ . فَإِنَّهُ يُوضِّحُهُ . فَإِنْ ذَهَبَ ذَلِكَ وَإِلَّا اسْتَقَمَلَ فِيهِ مَا يُذْهِبُهُ مِنْ  
غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حَدِّقَتِهِ ، أَوْ أُذُنِهِ ، أَوْ أَنْفِهِ ﴾ .

هذا المذهب ، أعنى استعمال ما يذهب ذلك . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع  
به كثير منهم . منهم : صاحب المنور .

قال فى القروع : هذا الأشهر .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى .

وقيل : يلزمه ديتة من غير استعمال ما يذهب .

وهل يلزمه فى ماله ، أو على عاقلته ؟ على وجهين .

وأطلقهما فى المحزر ، والرايعتين ، والحاوى .

قلت : الصواب وجوبها عليه .  
ولو أذهب ذلك عمداً بشجة لا قود فيها ، أو لطمه : فهل يقتص منه بالدواء ،  
أو تتعين ديته من الابتداء ؟ على الوجهين المتقدمين .  
فأمره : وكذا الحكم فيما إذا لطمه فأذهب ضوء عينيه أو غيرها .

### تنبيهان

أمرهما : قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْ إِلَّا بِالْجَنَاحِ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ سَقَطَ ﴾ .

يعنى القود وأخذت الدية .  
الثانى : مفهوم قوله ﴿ وَلَا تُؤْخَذُ أَصْلِيَّةٌ بِزَائِدَةٍ ، وَلَا زَائِدَةٌ بِأَصْلِيَّةٍ ﴾ .

أن الزائدة تؤخذ بالزائدة . وهو صحيح . وهو المذهب ، بشرط أن يستويا محلاً  
وخلقة ، ولو تفاوتتا قدرأ .

جزم به فى الحرر ، والرعاية ، والحاوى . وقدمه فى الفروع .  
وقيل : لا يؤخذ بها أيضاً .  
فإن اختلفا لم تؤخذ بها قولاً واحداً .  
فأمره : تؤخذ كاملة الأصابع بزائدة إصبعاً . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا تؤخذ بها .

فإن ذهبت الإصبع الزائدة : فله الأخذ .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَيْهِ لَمْ يَجْزُ ﴾ .  
يعنى : إذا تراضيا على أن يأخذ الأصلية بالزائدة ، أو عكسه . وهذا بلا نزاع .  
فإن فعلاً ، أو قطعها تعدياً ، أو قال « أخرج يمينك » فأخرج يساره فقطعها  
أجزاء على كل حال . وسقط القصاص .



هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .  
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدي .  
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والفروع .  
وقال ابن حامد : إن أخرجها عمداً : لم يحز . ويستوفى من يمينه بعد اندمال  
اليسار .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَجَهَا دَهْشَةً ، أَوْ ظَنَّا أَنَّهَا تَجْزِيءٌ : فَعَلَى الْقَاطِعِ  
دَيْتُهَا ﴾ .

هذا ظاهر كلام ابن حامد واختياره .  
وجزم به الأدي في منتخبه .  
قال الشارح وغيره : فعلى القاطع ديتها إن علم أنها يسار ، وأنها لا تجزىء .  
ويعزر . وجزم به .  
واختار ابن حامد أيضاً : أنه إن أخرجها عمداً ، وقطعها : أنها تذهب هدرأ .  
اتمى .

وقول ابن حامد « ويستوفى من يمينه بعد اندمال اليسار » يعنى : إذا لم  
يتراضيا . فأما إن تراضيا : ففي سقوطه إلى الدية وجهان .  
وقال في الترغيب - في أصل المسألة - إذا ادعى كل منهما أنه دهش : اقتص  
من يسار القاطع . لأنه مأمور بالثبوت .  
وقال : إن قطعها عالماً عمداً فالقود .  
وقيل : الدية . ويقتص من يمينه بعد الاندمال .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : اسْتَوَاؤُهُمَا فِي الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ . فَلَا يُؤْخَذُ  
لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،  
والحرر ، والشرح ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : لا نعلم فيه خلافاً ، إلا عن داود بن علي . وقدمه  
في القروع .

وقال في الترغيب : في لسان الناطق بأخرس وجهان .

قوله ﴿ وَلَا ذَكَرُ قَحْلٍ بِذِكْرِ خِصْيٍ وَلَا عَيْنٍ ﴾ .

وهو المذهب فيهما . اختاره الشريف أبو جعفر وغيره .

قال الزركشي : واختارها أبو بكر ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ،  
والشيرازي ، وغيرهم .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في القروع ، وغيره .

ويحتمل أن يؤخذ بهما . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ، واختارها  
أبو بكر . وهو مقتضى كلام الخرقى .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والرايعتين .

وعنه : يؤخذ ذكر الفعل بذكر العين خاصة . اختاره ابن حامد .

وأطلقهن في الحرر ، والحاوي الصغير .

قال القاضي - وتبعه في الخلاصة - : ولا يؤخذ ذكر الفعل بالخصي . وفي

ذكر العين وجهان .

قال القاضي في الجامع - وتبعه في الهداية - وأصل الوجهين : هل في ذكر

الخصي والعين دية كاملة ، أو حكومة ؟ على روايتين .

قوله ﴿ إِلَّا مَارِنُ الْأَثَمِ الصَّحِيحُ يُؤْخَذُ بِمَارِنِ الْأَخْشَمِ ﴾

وَالْمَجْدُومُ<sup>(١)</sup> ، وَالْمُسْتَحْشِفُ ، وَأُذُنُ السَّمِيعِ بِأُذُنِ الْأَصَمِّ الشَّلَاءُ فِي  
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والفروع ، والراغبين ، والحاوي الصغير .  
وأطلق في المغنى ، والكافي ، والهادي ، والشرح ، في أخذ الصحيح  
بالمستحشف الوجهين .

أمرهما : يؤخذ . وهو المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز .

وجزم في المغنى والكافي ، والشرح . وهو مقتضى كلام الخرقى .

واختار القاضي : أخذ الأذن الصحيحة والأنف الأشم بالأنف الأخشم  
وبالأذن الأصم .

واختار القاضي ، والمصنف : عدم أخذ الأذن الصحيحة والأنف الصحيحة  
بالأنف والأذن الخزومتين .

واختار القاضي أخذ الأذن الصحيحة بالأذن الشلاء .

والوجه الثاني : لا يؤخذ به في الجميع .

قال الأدمي في منتخبه : لا يؤخذ عضو صحيح بأشل .

قال في المحزر ، وقال القاضي : يؤخذ في الجميع إلا في الخزوم خاصة .

تفصيل : ذكر المصنف أخذ أذن السميع بأذن الأصم الشلاء على أحد الوجهين  
ولم أر الأحناب ذكروا إلا الصمم منفرداً ، والشلل كذلك من غير جمع . فلعله  
سقط من هنا واو .

(١) كذا في الأصل الصحيح . وفي كشف القناع « المجذوم » المقطوع وتر

أنفه ، و « المستحشف » الرديء .

وَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : بِإِذْنِ الْأَصَمِّ وَالشَّلَاءِ ، مُوَافَقَةً لِكَلَامِ الْأَحْبَابِ . مَعَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ وَجُودُ الْخِلَافِ فِي صُورَةِ الْمَصْنَفِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قَوْلُهُ ﴿ وَيُؤْخَذُ الْمَعِيبُ مِنْ ذَلِكَ ﴾ كُلُّهُ ﴿ بِالصَّحِيحِ ، وَبِمِثْلِهِ إِذَا أَمِنَ مِنْ قَطْعِ الشَّلَاءِ التَّلَفُ ﴾ بِلَا نِزَاعٍ .

قَوْلُهُ ﴿ وَلَا يَجِبُ مَعَ الْقِصَاصِ أَرْضٌ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَغَيْرُهُ . وَصَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ .

قَالَ الْمَصْنَفُ ، وَالشَّارِحُ : هَذَا أَصَحُّ .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ .

وَجُزِمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ ، وَمُنْتَخَبِ الْأَدْمِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَقَدَمَهُ فِي الْحَرَرِ ، وَالنِّظَمِ ، وَالرَّعَايَتَيْنِ ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَفِي الْوَجْهِ الْآخَرِ : لَهُ دِيَّةُ الْأَصَابِعِ النَّاقِصَةِ .

وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي .

قَوْلُهُ ﴿ وَلَا شَيْءٌ لَهُ مِنْ أَجْلِ الشَّلَلِ ﴾ .

هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ .

وَجُزِمَ بِهِ الْخُرَقِيُّ ، وَغَيْرُهُ .

وَقَدَمَهُ فِي الْمَغْنَى ، وَالشَّرْحِ ، وَصَحَّحَاهُ .

وَقَدَمَهُ فِي الْفُرُوعِ ، وَغَيْرِهِ .

قَالَ ابْنُ مَنْجَا فِي شَرْحِهِ : وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي وَشَيْخِهِ .

وَقِيلَ : الشَّلَلُ مَوْتُ .

قَالَ فِي الْفَنُونِ : سَمِعْتُهُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْبُلَهِ الْمُدْعِينَ لِلْفَقْهِ . قَالَ : وَهُوَ بَعِيدٌ .

وِإِلَّا لِأَنْتَنِ وَاسْتِحَالِ كَالْحَيَوَانِ .

وَقَالَ فِي الْوَاضِحِ : إِنْ ثَبَتَ فَلَا قُوْدَ فِي مَيِّتٍ .

واختار أبو الخطاب : أن له أرشه مطلقاً . قياساً على قوله في عين الأعور .  
قال في المحرر ، والحاوى : وهو أشبه بكلام الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به فى المنور .

قوله ﴿ وَإِنْ اٰخْتَلَفَا فِي شَلَالِ الْمَضُوِّ وَصِحَّتْهُ ، فَأَيُّهُمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ؟  
فِيهِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب .

أمرهما : القول قول ولى الجناية . وهو المذهب . نص عليه . واختاره  
أبو بكر . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثانى : القول قول الجانى . اختاره ابن حامد .

واختار فى الترغيب عكس قول ابن حامد فى أعضاء باطنة لتعذر البينة .

وقيل : القول قول ولى الجناية إن اتفقا على صحة العضو .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ بَعْضَ لِسَانِهِ وَمَارِنَهُ ، أَوْ شَفَتَهُ ، أَوْ حَشَفَتَهُ ،  
أَوْ أَذَنَهُ : أَخِذْ مِثْلَهُ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ . كَالنِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرُّبْعِ ﴾ .

هذا المذهب . وقطع به الأصحاب فى غير قطع بعض اللسان .

والصحيح من المذهب : أنه كذلك .

جزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والفروع ، والحاوى ، والرايعتين .

وقيل : لا قود ببعض اللسان .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمنور .

قال فى المحرر ، والحاوى الصغير : وهو الأصح .

قوله ﴿وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ السِّنِّ حَتَّىٰ يُؤَيَّسَ مِنْ عَوْدِهَا بِقَوْلِ أَهْلِ  
الْخَبَرَةِ﴾ .

هذا المذهب المجزوم به عند الأصحاب .

إلا أن المصنف اختار في سن الكبير ونحوها : القود في الحال .

قلت : وهو الصواب . ولعله مراد الأصحاب . فإن سن الكبير إذا قلعت  
بيأس من عودها غالباً .

قوله ﴿فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَأْسِ مِنْ عَوْدِهَا، فَعَلَيْهِ دَيْتُهَا. وَلَا قِصَاصَ  
فِيهَا﴾ .

يجب ديتها إذا مات قبل اليأس من عودها . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
وصححه في النظم ، وغيره .

وقيل : لا شيء عليه . بل تذهب هدرأ ، كثبت شيء فيه . قاله في المنتخب  
فأمره : الظفر كالسن في ذلك .

وله في غيرهما الدية . وفي القود وجهان . وأطلقهما في الفروع .  
أمرهما : له القود حيث شرع . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .  
وجزم به في المنور ، وغيره .

والوجه الثاني : ليس له القود .

قوله ﴿وَإِنْ اقْتَصَّ مِنْ سِنٍّ، فَعَادَتْ : غَرِمَ سِنَّ الْجَانِي، ثُمَّ إِنْ عَادَتْ  
سِنَّ الْجَانِي : رَدَّ مَا أَخَذَ﴾ .

هذا المذهب المقطوع به عند جماهير الأصحاب .  
ونقل ابن الجوزي في المذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم نبتت - أنه لا يرد  
ما أخذ .

قال : ذكره أبو بكر .

ويأتي ذلك أيضاً في « باب ذكر ديات الأعضاء ومنافعها » في أول الفصل  
الثاني .

فائره : حيث قلنا « يرد ما أخذ » فإنه لا زكاة فيه . كمال ضال . ذكره  
أبو المعالي .

قوله ﴿ التَّوَعُّ الثَّانِي : الْجُرُوحُ . فَيَجِبُ الْقِصَاصُ فِي كُلِّ جُرْحٍ  
يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ . كَالْمَوْضِحَةِ وَجُرْحِ الْعَضِدِ وَالسَّاعِدِ ، وَالْفَخِذِ وَالسَّاقِ  
وَالْقَدَمِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .  
وقيل له - في رواية أبي داود - الموضحة يقتص منها ؟ قال : الموضحة كيف  
يحيط بها .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشَّجَاجِ وَالْجُرُوحِ ، كَمَا دُونَ  
الْمَوْضِحَةِ وَأَعْظَمَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْمَوْضِحَةِ . كَالْهَاشِمَةِ  
وَالْمَنْقَلَةِ وَالْمَأْمُومَةِ . فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مَوْضِحَةً ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ﴾ .

وحزم به الأدي في منتخبه . وقدمه في الحاوي .

وقال ابن حامد : له ما بين دية الموضحة ودية تلك الشجة . فيأخذ في الهاشمة  
خمساً من الإبل . وفي المنقلة : عشرأ . وفي المأمومة : ثمانية وعشرين وثلاثاً .

وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمقنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن

منجبا ، والفروع .

قوله ﴿ وَيُعْتَبَرُ قَدْرُ الْجَرْحِ بِالْمِسَاحَةِ . فَلَوْ أَوْضَحَ إِنْسَانًا فِي بَعْضِ رَأْسِهِ ، مِقْدَارُ ذَلِكَ الْبَعْضِ جَمِيعُ رَأْسِ الشَّاجِّ وَزِيَادَةٌ : كَانَ لَهُ أَنْ يُوضِحَهُ فِي جَمِيعِ رَأْسِهِ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

﴿ وَفِي الْأَرْضِ لِلزَّائِدِ وَجْهَانِ ﴾ .

قال في الوجيز : وفي بعض إصبع روايتان .

وأطلق الوجهين في الفروع ، والمحزر ، والحاوى الصغير .

أمرهما : لا يلزمه أرش الزائد . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

قال القاضى : هذا ظاهر كلام أبى بكر .

قال في الهداية ، والمذهب وغيرهما : لا يلزمه أرش الزائد على قول أبى بكر .

والوجه الثانى : له الأرض للزائد . اختاره ابن حامد ، وبعض الأصحاب . قاله

الشارح .

وصححه في الرعايتين .

وجزم به في المنور .

فائدة : لو كانت الصفة بالعكس ، بأن أوضح كل رأسه ، وكان رأس الجانى

أكبر منه : فله قدر شجته من أى الجانبين شاء فقط . على الصحيح من المذهب .

وجزم به في المحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، وغيرهم .



وقدمه في الفروع .

وقيل : ومن الجانبين أيضاً .

وأما إذا كانت الشجة بقدر بعض الرأس منهما : لم يعدل عن جانبها إلى غيره  
بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَطْعِ طَرَفٍ ، أَوْ جُرْحٍ مُوجِبٍ  
لِلْقِصَاصِ ، وَتَسَاوَتْ أَفْعَالُهُمْ ، مِثْلَ أَنْ يَضَعُوا الْحَدِيدَةَ عَلَى يَدِهِ  
وَيَتَحَامَلُوا عَلَيْهَا جَمِيعًا ، حَتَّى تَبِينَ : فَعَلَى جَمِيعِهِمُ الْقِصَاصُ فِي إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا أشهر الروايتين . وهو الذي ذكره الخرقى .

قال الزركشى : هذا المذهب .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا قصاص عليهم .

والحكم هنا كالحكم في قتل الجماعة بالواحد . على ما تقدم في « كتاب

الجنایات » وشرطه ، كما قال المصنف .

أما لو تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل إنسان من جانب : فلا قصاص . رواية

واحدة كما قال .

فأمره : قال ابن منبج في شرحه : لو حلف كل واحد منهم « أنه لا يقطع

يد أحد » حث بهذا الفعل .

وكذا قال أبو البقاء : إن كلا منهم قاطع .

وكذا قال أبو الخطاب في انتصاره .

وقال أبو البقاء : إن كلاً منهم قاطع لجميع اليد .

قوله ﴿ وَسِرَايَةُ الْجَنَائِيَةِ مَضْمُونَةٌ بِالْقِصَاصِ وَالْدِّيَةِ . فَلَوْ قَطَعَ إصْبَعًا  
فَتَأْكُلَتْ أُخْرَى إِلَى جَانِبِهَا ، وَسَقَطَتْ مِنْ مِفْصَلٍ ، أَوْ تَأْكُلَتْ الْيَدُ  
وَسَقَطَتْ مِنَ الْكُوعِ : وَجَبَ الْقِصَاصُ فِي ذَلِكَ ﴾ بلا نزاع أعلمه .

وهو من مفردات المذهب .

﴿ وَإِنْ شُلَّ فَفِيهِ دِيَّةٌ دُونَ الْقِصَاصِ ﴾ .

على الصحيح من المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز . وقدمه في الفروع .

وقال ابن أبي موسى : لا قود بنقصه بعد برئه .

قوله ﴿ وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ . فَلَوْ قَطَعَ الْيَدَ قِصَاصًا ، فَسَرَى

إِلَى النَّفْسِ : فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْقَاطِعِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو اقتص قهراً مع حر أو برد ، أو بآلة - كآلة أو مسمومة ونحوه :

لزمه بقية الدية . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع وصححه في الرعايتين .

وعند القاضي : يلزمه نصف الدية .

وقال ابن عقيل : من له قود في نفس وطرف . فقطع طرفه فسرى . أوصال

من عليه الدية ، فدفعه دفعاً جائراً ، فقتله : هل يكون مستوفياً لحقه ، كما يجزى

إطعام مضطر عن كفارة قد وجب عليه بدله له . وكذا من دخل مسجداً وصلى

قضاء ونوى ، كفاه عن تحمية المسجد ؟ فيه احتمالان .

قوله ﴿ وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الطَّرَفِ إِلَّا بَعْدَ بُرْئِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يحرم عليه أن يقتص من الطرف قبل برئه . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . بل وظاهر كلام الأصحاب .  
قال في الفروع : ويحرم القود قبل برئه على الأصح .  
وعنه : لا يحرم .

وهو تخريج في المعنى ، والشرح من قولنا : إنه إذا سرى إلى السن يفعل به كما فعل .

فأمره : قوله ﴿ فَإِنْ اقْتَصَّ ﴾ قبل ذلك بطل حقه ﴿ مِنْ سِرَايَةِ جُرْحِهِ ﴾  
فَلَوْ سَرَى إِلَى نَفْسِهِ : كَانَ هَدْرًا .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لأنه قد دخله العفو بالقصاص .  
وهو من المفردات .

## كتاب الديات

قوله ﴿كُلُّ مَنْ أَتَلَفَ إِنْسَانًا، أَوْ جُزْءًا مِنْهُ بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ فَعَلَيْهِ دِيَّتُهُ. فَإِنْ كَانَ عَمْدًا مَخْضًا: فَهِيَ مِنْ مَالِ الْجَانِي حَالَةً﴾ .

بلا نزاع . ويأتى ذلك فيما لا تحمله العاقلة فى « باب العاقلة » .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ كَانَ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ خَطَا، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ: فَعَلَى عَاقِلَتِهِ﴾ .

أما الخطأ وما جرى مجراه : فتحمله العاقلة .

وأما شبه العمد : فحزم المصنف هنا : بأنها تحمله . وهو المذهب .  
وقال أبو بكر : لا تحمله .

ويأتى ذكر الخلاف صريحاً فى كلام المصنف فى « باب العاقلة » .

قوله ﴿وَلَوْ أَلْتَمَسَ عَلَى إِنْسَانٍ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا فَقَتَلَتْهُ، أَوْ طَلَبَ إِنْسَانًا بِسَيْفٍ مُجَرَّدٍ فَهَرَبَ مِنْهُ، فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ تَلَفَ بِهِ - بَصِيرًا كَانَ أَوْ ضَرِيرًا - : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : وعندى أنه كذلك إذا اندهش ، أو لم يعلم بالثر .

أما إذا تعمد إلقاء نفسه ، مع القطع بالهلاك : فلا خلاص من الهلاك . فيكون كال مباشر من التسبب .

قال فى الفروع : ويتوجه أنه مراد غيره .

قلت : الذى ينبغى أن يحزم به : أنه مراد الأصحاب . وكلامهم يدل عليه .

تنبيه : قوله ﴿أَوْ حَفَرَ بَثْرًا فِي فَنَائِهِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ﴾ .

مراده : إذا كان الحفر محرماً ، وسواء كان في فئانه أو غيره . فراده : ضرب مقال . لاحصر المسألة في ذلك .

وتقدم في « كتاب الجنائيات » قبيل قوله « وشبه العمدة » في الفائدة الثامنة « إذا حفر في بيته بئراً وستره ليقع فيه أحد » .

وتقدم في أواخر العصب في كلام المصنف « إذا حفر في فئانه بئراً لنفسه ، أو حفرها في سابلة لنفع المسلمين . ووقع فيها شيء ما حكمه ؟ » فليراجع .

قوله « أَوْ صَبَّ مَاءٌ فِي طَرِيقٍ ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ » .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : إن رشه لذهاب الغبار : فصلحة عامة ، كحفر بئر في سابلة . وفيه روايتان .

نقل ابن منصور : إن ألقى كيساً فيه دراهم في الطريق فسك الإلقاء الحجر ، وأن كل من فعل فيها شيئاً ليس منفعة : ضمن .

وتقدم في أواخر العصب « لو ترك طينا في الطريق ، أو خشبة أو عموداً ، أو حجراً ونحو ذلك ، فتلف به شيء » فليراجع .

قوله « أَوْ بَالَتْ فِيهَا دَابَّتُهُ وَيَدُّهُ عَلَيْهَا ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ : وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتُهُ » .

وهذا المذهب . سواء كان راكباً أو قائداً أو سائقاً . وعليه الأصحاب .

وقال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : وقياس المذهب لا يضمه ، كن

سلم على غيره ، أو أمسك يده فمات ونحوه . لعدم تأثيره .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَفَرَ بَيْتًا ، وَوَضَعَ آخَرَ حَجَرًا ، فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ ، فَوَقَعَ فِي الْبَيْتِ ﴾ فقد اجتمع سببان مختلفان .  
﴿ فَالضَّمَانُ عَلَى وَاضِعِ الْحَجَرِ ﴾ .

وهذا المذهب المشهور .

وقال في الفروع : وهو أشهر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح والوجيز ، وغيرهم .

وقدme في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : الضمان عليهما .

قال في الفروع : فيتخرج منه ضمان المتسبب . اختاره ابن عقيل ، وغيره .  
وجعله أبو بكر كقاتل وممسك .

تنبيه : محل الخلاف : إذا تعديا بفعل ذلك .

أما إن تعدى أحدهما : فالضمان عليه وحده . قاله الأصحاب .

وتقدم أحكام البئر في أواخر الغصب .

قوله ﴿ وَإِنْ غَصَبَ صَغِيرًا فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ فَفِيهِ الدِّيَّةُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

واسكن شرط ابن عقيل في ضمانه كون أرضه تعرف بذلك .

وحكى صاحب النظم في الغصب : أن ابن عقيل قال : لا يضمنه .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : مثل الحية والصاعقة كل سبب يختص البقعة ، كالوباء وانهدام سقف عليه ، ونحوهما .

قوله ﴿وَإِنْ مَاتَ بَمَرَضٍ : فَعَلَى وَجْهِينِ﴾ .

وكذا لو مات فجأة . وهما روايتان .

وأطلقتهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع . وغيرهم .

أمرهما : تجب عليه الدية . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والوجه الثانى : لا تجب . نقله أبو الصقر .

وجزم به في المنور . وقدمه في المحرر .

قال الحارثى في الغصب : وعن ابن عقيل لا يضمن . ولم يفرق بين الصاعقة  
والمرض . وهو الحق . انتهى .

وتقدم في أوائل الغصب « إذا غصب صغيراً : هل يضممه بذلك ؟ » في كلام  
المصنف رحمه الله .

فأورد : لو قيد حرّاً مكلفاً وغلّه ، فتلف بصاعقة أو حية : ففيه الدية . على  
الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز . وقدمه في النظم .

وقيل : لا تجب .

وأطلقتهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

قوله ﴿وَإِنْ اصْطَدَمَ نَفْسَانِ﴾ .

قال في الروضة : بصيران ، أو ضريران ، أو أحدهما .

قلت : وكذا قال المصنف والشارح .

﴿فَمَاتَا : فعلى عاقلة كلّ واحدٍ منهما ديةُ الآخر﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الخرق ، والحر ، والمغنى ، والشرح ، والزركشى ،  
والنظم ، والوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وقيل : يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية . وهو يخرج لبعضهم .  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه سواء كان تصادمهما عمداً أو خطأ . وهو  
صحیح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : إذا كان عمداً يضمنان دون عاقلتهما .  
وقال في الرعاية : وهو أظهر .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَا رَاكِبَيْنِ ، فَتَاتِ الدَّابَّتَانِ : فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
قِيَمَةُ دَابَّةِ الْآخَرِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والحر ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : على كل واحد منهما نصف قيمة دابة الآخر .  
وقدم في الرايتين : إن غلبت الدابة راكبها بلا تفریط : لم يضمن .  
وجزم به في الترغيب ، والوجيز ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَسِيرُ ، وَالْآخَرُ وَاقِفًا ، فَعَلَى السَّائِرِ ضَمَانُ  
الْوَاقِفِ وَدَابَّتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ ضَيْقٍ ، قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا . فَلَا  
ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ ﴾ .

ذكر المصنف هنا مسألتين :

إمراًهما : ما يئلفه السائر إذا كان الآخر واقفاً ، أو قاعداً . فقطع بضمن  
الواقف ودابته على السائر ، إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً . فلا ضمان  
عليه . وهو أحد الوجهين . وهو المذهب منهما . ونص عليه .



وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز .  
وهو ظاهر ما جزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى .  
وقيل : يضمه السائر . سواء كان الواقف في طريق ضيق ، أو واسع .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والزركشى . وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وأطلقهما في الفروع .

المسألة الثانية : ما يتلفه الواقف أو القاعد للسائر في الطريق الضيق . فجزم  
المصنف هنا : أنه يضمه .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا . واختاره المصنف .  
والصحيح من المذهب : أنه لا يضمن . نص عليه .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وأما ما يتلف للسائر إذا كانت الطريق واسعا : فلا ضمان على الواقف  
والقاعد . على الصحيح من المذهب . وقطع به كثير منهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يضمه . ذكره الزركشى ، وغيره .

### تخيراه

أمرهما : قوله « فعلى السائر ضمان الواقف ودابته » .

ضمان الواقف يكون على عاقلة السائر ، وضمان دابة الواقف على نفس السائر  
صرح به الأصحاب .

فظاهر كلام المصنف غير مراد .

الثانى : قوله « إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقٍ ضَيِّقٍ . قَاعِدًا أَوْ وَاقِفًا » .

قال ابن منجا : لا بد أن يلحظ أن الطريق الضيق غير مملوك للواقف ،

أو القاعد . لأنه إذا كان مملوكاً لم يكن متعدياً بوقوفه فيه ، بل السائر هو المتعدي بسلوكه ملك غيره بغير إذنه . انتهى .

فأمره : لو اصطدم عبدان ماشيان فأتا : فهدر .

وإن مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر كسائر جنائته .

وإن اصطدم حر وعبد فأتا : ضمنت قيمة العبد في تركة الحر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : نصفها .

وتجب دية الحر كاملة في تلك القيمة .

قال في الفروع : ويتوجه الوجه : أو نصفها . وما هو ببعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْكَبَ صَبِيَّيْنِ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا ، فَاصْطَدَمَا ، فَاتَا : فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُمَا ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

جزم به في الترغيب ، والنظم ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

والصحيح من المذهب : أن الضمان على الذي أركبهما . اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمحرم ، والنور .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

تفصيله

أمرهما : محل الخلاف في نفس الدية : على من يجب ؟

أما إن كان التالف مالا : فإن الذي أركبهما يضمته قولاً واحداً .

الثاني : ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى : أنه لو أركبهما من له ولاية عليهما : أنه لا شيء عليه .

وتحرير ذلك : أنه لو أركبهما لمصلحة ، فهما كما لو ركبا وكانا بالغين عاقلين ، على ما تقدم . وهذا الصحيح من المذهب . اختاره القاضى وغيره .

وجزم به فى الكافى ، وغيره

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل : إنما ذلك إذا أركبهما ليرنهما على الركوب إذا كانا يشبتان بأنفسهما . فأما إن كانا لا يشبتان بأنفسهما : فالضمان عليه .

وقال فى الترغيب : إن صلاحا للركوب وأركبهما ما يصلح لركوب مثلهما : لم يضمن ، وإلا ضمن .

قلت : وهو الصواب . ولعله مراد من أطلق .

### فوائد

الأولى : لو ركب الصغيران من عند أنفسهما : فهما كالبالغين فيما تقدم .

الثانية : لو اصطدم كبير وصغير . فإن مات الصغير : ضمنه الكبير . وإن مات الكبير : ضمنه الذى أركب الصغير .

الثالثة : لو تجاذب اثنان حبلا أو نحوه ، فانقطع فسقطا فماتا : فهما كالمتصادمين سواء انسكبا أو استلقيا ، أو انسكب أحدهما واستلقى الآخر . لكن نصف دية المنسكب على عاقلة المستلقى مغلظة ، ونصف دية المستلقى على عاقلة المنسكب مخففة . قاله فى الرعاية .

تفصيه : تقدم فى أواخر «باب الغصب» أحكام ما إذا اصطدم سفينتان فليعاود .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى ثَلَاثَةٌ بِمَنْجَنِيْقٍ . فَقَتَلَ الْحَجْرُ إِنْسَانًا : فَعَلَى عَاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُلُثُ دِيَّتِهِ ﴾ .

ولا قود لعدم إكماء القصد غالباً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال فى الرعاىة ، وغيره ، وقيل : تجب الدىة فى بيت المال . فإن تعذر فعلى  
العاقلة .

وفى الفصول اأآمال : أنه كرميه عن قوس ومقلاع وحجر عن يد .  
ونقل المروذى يفديه الإمام . فإن لم يكن فعليهم .  
واآآار فى الرعاىة : أن ذلك عمداً ، إذا كان الغالب الإصابة .  
قلت : إن قصدوا رميه : كان عمداً ، وإلا فلا .  
قوله ﴿ وَإِنْ قُتِلَ أَجْدُكُمْ : فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهِ . أَحَدُهَا : يُبْلَغُ فِعْلُ  
نَفْسِهِ . وَعَلَى عَاقِلَةٍ صَاحِبِيهِ ثُلُثًا الدِّيَّةُ ﴾ .  
وهو المذهب . جزم به القاضى فى المجرد ، والمصنف فى العمدة ، والأدى  
البغدادى فى منتخبه .

وقال فى المغنى : هذا أحسن ، وأصح فى النظر .  
وقدمه فى الخلاصة ، وإدراك الغاية .  
والثانى : عليهما كمال الدية .

قال أبو الخطاب - وتبعه صاحب الخلاصة - هذا قياس المذهب .  
وصححه فى التصحيح . وجزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وأطلقهما فى الفروع ، والمذهب ، والمستوعب .  
والثالث : على عاقلته ثلث الدية لورثته ، وثلثاها على عاقلة الآخرين .  
ويأآمله كلام الخرقى .

وهذا الوجه مبنى على إحدى الروايتين الآتيتين فى أن جنايته على نفسه تجب  
على عاقلته . وأطلقهن فى الشرح .

وقال ابن عقيل في التذكرة : تكون عليه ، يدفعها إلى ورثته .

تنبيه : قوله « أحدهما يلغى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية » .

يعنى : يلغى فعل نفسه وما يترتب عليه .

وقال ابن منجا في شرحه : وأما كون أحدهم - إذا قتله الحجر - يلغى فعل

نفسه في وجه : فقياس على المتصادمين . وقد تقدم .

فعلى هذا : يجب كمال الدية على عاقلة صاحبيه .

صرح بذلك المصنف في المغنى .

ولم يرتب المصنف هنا على إلغاء فعل نفسه كمال الدية ، بل رتب عليه وجوب

ثلثي الدية على عاقلة صاحبيه . قال : ولا أعلم له وجهاً . بل وجه لإيجاب ثلثي الدية

على عاقلة صاحبيه : أن يجعل ما قابل فعل المقتول ساقطاً لا يضمنه أحد . لأنه

شارك في إتلاف نفسه . فلم يضمن ما قابل فعله ، كما لو شارك في قتل بهيمته

أو عبده .

وهذا صرح به المصنف في المغنى . ونسبه إلى القاضى . انتهى كلام ابن منجا .

وليس فيه كبير جدوى . ولا يرد على المصنف ما قال . فإن مراده بقوله « يلغى

فعل نفسه » أنه يسقط فعل نفسه ، وما يترتب عليه . بدليل قوله « وعلى عاقلة

صاحبيه ثلثا الدية » .

ولا يلزم من إلغاء فعل نفسه وجوب كمال الدية .

وعلى تقدير أنه يلزمه ذلك : فحله إذا لم يكن يذكر الحكم . والله أعلم .

فائدة : لو قتل الحجر الثلاثة ، فعلى قول القاضى : على عاقلة كل واحد ثلثا

الدية ، وثلثها هدر .

وعلى قول أبي الخطاي : على عاقلة كل واحد كمال الدية للآخرين .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ : فَالْدِّيَّةُ حَالَةٌ فِي أَمْوَالِهِمْ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المختار للأصحاب .

قال الشارح : فإن كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة في أموالهم في الصحيح من المذهب ، إلا على الوجه الذى اختاره أبو الخطاب . فإنهم إذا كانوا أربعة ، فقتل الحبر أحدهم : فإنه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة الباقين ثلث الدية . لأنهم تحملوها كلها . انتهى .

قال فى المحرر ، والنظم ، والفروع : وإن زادوا على ثلاثة : فالدية في أموالهم . وعنه : على العاقلة . لاتحاد فعلهم .

قال فى الرايتين ، والحاوى : وإن كانوا أربعة ، فالدية عليهم كالخمس .

زاد فى الكبرى : فى الأصح .

وعنه على عواقلم . انتهى .

فأمره : لا يضمن من وضع الحبر وأمسك الكفة ، كمن أوتر القوس وقرب السهم . هذا المذهب .

وقال القاضى ، وابن عقيل : يتوجه روايتا ممسك .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى إِنْسَانٌ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ طَرَفِهِ خَطَأً ، فَلَا دِيَّةَ لَهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال ابن منبج فى شرحه : هذا المذهب .

وصححه المصنف ، والشارح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال أبو الخطاب فى الهداية : وهو القياس .

وعنه : على عاقلته . ديتة لورثته . ودية طرفه لنفسه .

وقدمه في الهادي ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، ونظم المفردات . وهو منها .

ونص عليه في رواية ابن منصور وأبي طالب .

قال في الفروع : وعنه دية ذلك على عاقلة له أو لورثته .

اختاره الخرق ، وأبو بكر ، والقاضي ، وأصحابه . انتهى .

قال المصنف ، والشارح ، والزرکشی : هو ظاهر كلام الخرق . ذكره فيما إذا رمى ثلاثة بمنجنيق ، فرجع الحجر فقتل أحدهم .

قال في الفروع : ولا نحمله دون الثالث في الأصح . قاله في الترغيب .

نقل حرب - فيمن قتل نفسه - لا يودی من بيت المال .

قوله ﴿ وَإِنْ نَزَلَ رَجُلٌ بَثْرًا ، فَخَرَّ عَلَيْهِ آخَرُ . فَمَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطِهِ ، فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُ . وَإِنْ سَقَطَ ثَالِثُ فَمَاتَ الثَّانِي . فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُ . وَإِنْ مَاتَ الْأَوَّلُ مِنْ سَقَطَتِهِمَا فَدِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِمَا ﴾ .

ودم الثالث هدر . لا أعلم في ذلك خلافاً .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والفروع ، وغيرهم .

وإن ماتوا كلهم : فدية الأول على عاقلة الآخرين نصفين . ودية الثاني على عاقلة الثالث . والثالث هدر .

فأمره : لو تعدد ذلك واحد منهم ، أو كلهم ، وكان ذلك يقتل غالباً : وجب عليه القود . وإلا فهو عمد خطأ . فيه الدية المغلظة .

فإن كان الوقوع خطأ : فعلى عاقلة كل واحد منهما الدية مخففة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ جَذَبَ الثَّانِي ، وَجَذَبَ الثَّانِي الثَّالِثَ : فَلَا شَيْءَ عَلَى الثَّالِثِ . وَدِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وفي الوجه الثاني : ديته على الأول والثاني نصفين . صححه في التصحيح .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

لكن إنما محل ذلك على العاقلة عندهم .

وقيل : يسقط ثلثها

وقيل : يجب على عاقلته إراثاً .

وقيل : على عاقلة الثاني نصفها ، والباقي هدر .

وقيل : دمه كله هدر .

ذكر هذه الأوجه الأخيرة في الرعايتين .

قال بعضهم : وفيه نظر . بل حكاية ذلك في هذه المسألة غلط .

وإنما هذه الأوجه : فيما إذا جذب الثالث رابعاً .

وقد أخذ هذه المسألة من المحرر . وأسقط منها الرابع ، ففسدت الأوجه .

انتهى .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ﴾ .

وهي أحد الوجوه . وقدمه في الرعايتين .

والوجه الثاني : يجب على الأول نصف ديته ، ويهدر نصفها في مقابلة فعل

نفسه . وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منبج .

والوجه الثالث : وجوب نصف ديته على عاقلته لورثته ، كما قلنا « إذا رمى ثلاثة

بمنجنيق ، فقتل الحجر أحدهم » وهو تخريج في الشرح .

وقيل : دمه هدر . وأطلقهن في الفروع .

نغيب : قال ابن منبج في شرحه ، فإن قيل : ظاهر كلام المصنف : أن الدية



على من ذكر ، لاعلى عاقلتهم . وصرح فى المغنى : أن دية الثالث على عاقلة الثانى  
أو على عاقلته وعاقلة الأول نصفين . وأن دية الثانى على عاقلة الأول .  
قيل : قال فى النهاية - بعد ذكر المسألة - : هذا عمد خطأ . وهل يجب فى  
مال الجانى ، أو على العاقلة ؟ فيه خلاف بين الأصحاب .  
فعل المصنف ذكر أحد الوجهين هنا ، والآخر فى المغنى . انتهى .  
وقد حكى الخلاف فى الرعايتين .

### فأمرناه

إمدهما : دية الأول ، قيل : تجب كلها على عاقلة الثانى ، ويلغى فعل نفسه .  
وقيل : يجب نصفها على الثانى . ويهدر نصف دية القاتل ، لفعل نفسه .  
وقيل : يجب نصفها على نفسه لورثته . وأطلقهن فى الشرح .  
الثانية : لو كانوا أربعة ، فحُذِبَ الأول الثانى ، والثانى الثالث . والثالث  
الرابع : فدية الرابع على الثالث . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وقيل : على الثلاثة أثلاثاً .  
وأما دية الثالث : فعلى الثانى . على الصحيح من المذهب . جزم به فى الوجيز .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وشرح ابن رزين .  
وقيل : نصفها على الثانى .  
وقيل : على الأولين .  
وقيل : ثلثاها .  
وقيل : دمه هدر . واختاره فى المحرر . وأطلقهن فى القروع .  
وأما دية الثانى : فعلى الأول والثالث . على الصحيح من المذهب .  
جزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، وشرح ابن رزين .  
وقيل : بل ثلثاها عليهما .

وقيل : على الثالث .

قال المجد : لا شيء على الأول ، بل على الثالث كلها أو نصفها .  
وقيل : نصفها .

قال في الفروع : ويتوجه على الوجه الأول في دية الثالث : أنها على الأول .  
وأما دية الأول : فعلى الثاني والثالث نصفان . على الصحيح من المذهب .  
جزم به في الوجيز . وقدمه في الحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير .  
وقيل : ثلثاها عليهما .

تنبيه : تنمة الدية في جميع الصور : فيه الروايتان فيما إذا جنى على نفسه .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هَلَكَ مِنْ دَفْعَةِ الثَّالِثِ : اِحْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَمَانُهُ عَلَى الثَّانِي ﴾ .

وقدمه في الرايتين .

واحتمل أن يكون نصفها على الثاني .

وأطلقهما ابن منجا في شرحه .

وفي نصفها الآخر وجهان مبنيان على الخلاف في جناية الإنسان على نفسه ،  
على ما تقدم مراراً .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَّ رَجُلٌ فِي زُبْيَةِ أَسَدٍ . فَجَذَبَ آخَرَ ، وَجَذَبَ الثَّانِي ثَلَاثًا . وَجَذَبَ الثَّالِثُ رَابِعًا . فَقَتَلَهُمُ الْأَسَدُ ، فَالْقِيَاسُ : أَنَّ دَمَ الْأَوَّلِ هَدَرٌ ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةُ الثَّانِي . وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّانِي دِيَّةُ الثَّالِثِ . وَعَلَى عَاقِلَةِ الثَّالِثِ دِيَّةُ الرَّابِعِ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وفيه وجه آخر : أن دية الثالث على عاقلة الأول والثانى نصفان . ودية الرابع  
على عاقلة الثلاثة أثلاثاً .

وقيل : دية الثالث على الثانى خاصة .

وقال فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، وإدراك الغاية : مقتضى القياس  
أن يجب لكل واحد دية نفسه ، إلا أن دية الأول تجب على الثانى والثالث .  
لأنه مات من جذبته وجذبة الثانى للثالث ، وجذبة الثالث للرايع . فسقط فعل  
نفسه .

وأما دية الثانى : فتجب على الثالث والأول نصفين .

وأما دية الثالث : فتجب على الثانى خاصة .

وقيل : بل على الأول والثانى .

وأما دية الرابع : فهى على الثالث فى أحد الوجهين . وقدمه فى الخلاصة .

وفى الآخر : تجب على الثلاثة أثلاثاً . انتهوا .

قال فى الرعاية : هذا القياس .

قال فى المذهب : لما قدم ما قاله على رضى الله تعالى عنه .

قال : والقياس غير ذلك .

وروى عن على رضى الله عنه : أنه قضى للأول برىع الدية . وللثانى بثلاثها .

وللثالث بنصفها . وللرايع بكاملها على من حضر . ثم رفع إلى النبى صلى الله عليه

وسلم . فأجاز قضاءه . فذهب الإمام أحمد رحمه الله إليه توقيفاً .

وجزم به الأدمى فى منتخبه .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

قال في المحرر ، والرعايتين ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم -  
في خبر على رضى الله عنه - وجعله على قبائل الذين ازدحموا .  
قال في المستوعب : قضى للأول بربع الدية . لأنه هلك فوقه ثلاثة . ولثاني  
بثلثها . لأنه هلك فوقه اثنان . ولثالث بنصفها . لأنه هلك فوقه واحد . ولرابع  
بكمالها .

تبيين : حكى المصنف هنا : ما روى عن على رضى الله عنه ، فيما إذا خَرَّ رجل  
في زِيَّة أسد فجذب آخر - إلى آخره .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وجماعة .  
وذكر في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم :  
هذه المسألة . ثم قالوا : ولو تدافع وتزاحم عند الحفرة جماعة . فسقط منهم أربعة  
فيها متجاوزين ، كما وصفنا . فهي الصورة التي قضى فيها على رضى الله عنه . فصورة  
على رضى الله عنه التي حكاه هؤلاء . جزم بها وبحكمها في المحرر ، والحاوى  
الصغير . مع حكايتهما الخلاف في مسألة المصنف .  
وقدم ماجزما به في الرعايتين ، وغيره .  
وأما صاحب القروع : فإنه ذكر المسألة الأولى ، وهي مسألة المصنف .  
وذكر الخلاف فيها .

ثم قال : وكذا إن ازدحم وتدافع جماعة عند الحفرة ، فوق أربعة متجاوزين  
فظاهره : إجراء الخلاف في المسألتين ، وأنها في الخلاف سواء . وهو أولى .  
ويدل عليه كلام المصنف ، وصاحب الهداية ، وغيرهما . لكونهم جعلوا ما روى  
عن على رضى الله عنه في ذلك . والله أعلم .

**فائده :** ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : أن ستة تغاطسوا في الفرات  
فمات واحد . فرفع إلى على رضى الله عنه ، فشهد رجلان على ثلاثة ، وثلاثة على

اثنتين ، فقصى بخمسي الدية على الثلاثة ، وثلاثة أخماسها على الاثنين . ذكره الخلال وصاحبه <sup>(١)</sup> .

**فأثرة** : ذكر ابن عقيل : إن نام على سطحه ، فهوى سقفه من تحته على قوم لزمه المسك ، كما قاله المحققون فيمن ألقى في مركبه نار . ولا يضمن ما تلف بسقوطه . لأنه ملجأ لم يتسبب . وإن تلف شيء بدوام مكثه أو بانتقاله : ضمنه . واختار ابن عقيل في التائب العاجز عن مفارقة المعصية في الحال ، أو العاجز عن إزالة أثرها - كم توسط المكان المغصوب ، ومتوسط الجرحى - : تصح توبته مع العزم والندم . وأنه ليس عاصياً بخروجه من الغصب .

قال في الفروع : ومنه توبته بعد رمى السهم أو الجرح ، وتخليصه صيد الحرم من الشبك ، وحمله المغصوب لربه ليرتفع الإثم بالتوبة . والضمان باق . بخلاف ما لو كان ابتداء الفعل غير محرم - كخروج مستعير من دار انتقلت عن المعير ، وخروج من أجنب من مسجد ، ونزع مجامع طلع عليه الفجر - فإنه غير آثم اتفاقاً . ونظير المسألة : توبة مبتدع لم يتب من أصله : تصح .

وعنه : لا تصح . اختاره ابن شاقلا .

وكذا توبة القاتل قد تشبه هذا . وتصح على أصح الروايتين . وعليه الأصحاب وحق آدمي لا يسقط إلا بالأداء إليه .

وكلام ابن عقيل يقتضي ذلك .

وأبو الخطاب منع أن حركات الغاصب للخروج طاعة . بل معصية . فعلها

لدفع أكثر المعصيتين بأقلهما . والكذب لدفع قتل إنسان .

قال في الفروع : والقول الثالث : هو الوسط .

وذكر المجد : أن الخارج من الغصب ممتثل من كل وجه ، إن جاز الوطاء ،

---

(١) زيادة من نسخة فضيلة الشيخ عبد الله بن حسن .

لمن قال « إن وطئتكَ فأنت طالق ثلاثاً » وفيها روايتان . وإلا توجه لنا أنه عاص مطلقاً ، أو عاص من وجه ، ممتثل من وجه . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامِ إِنْسَانٍ ، أَوْ شَرَابِهِ ، وَلَيْسَ بِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ ، فَفَنَعَهُ حَتَّى مَاتَ : ضَمِنَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والنور ، والفروع ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعند القاضى : على عاقلته .

ويأتى فى أواخر الأطعمة « إذا اضطر إلى طعام غيره » .

فأمره : مثل المسألة فى الحكم : لو أخذ منه ترساً كان يدفع به عن نفسه ضرباً . ذكره فى الانتصار .

قوله ﴿ وَخَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو الْخَطَّابِ كُلٌّ مَنْ أَمَكْنَهُ إِنْجَاءُ إِنْسَانٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ ﴾ .

ووافق أبو الخطاب ، وجمهور الأصحاب على هذا التخريج .

قال فى الفروع : وخرج الأصحاب ضمانه على المسألة التى قبلها . فدل على أنه مع الطلب . انتهى .

قال فى المحزر : وألحق القاضى ، وأبو الخطاب كل من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . وفرق غيرهما بينهما . انتهى .

قال المصنف هنا ، وتبعه الشارح وغيره « وليس ذلك مثله » .

وفرقوا بأن الهلاك فيمن أمكنه إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل : لم يكن بسبب منه . فلم يضمه ، كما لو لم يعلم بحاله .

وأما مسألة الطعام : فإنه منعه منه منعاً كان سبباً في هلاكه ، فافترقا .  
قال في الفروع : فدل أن كلام الأصحاب عند المصنف « لو لم يطلبه » فإن كان ذلك مرادهم : فالفرق ظاهر .

ونقل محمد بن يحيى - فيمن مات فرسه في غزاة - لم يلزم من معه فضل حملة .  
ونقل أبو طالب : يذكر الناس . فإن حملوه ، وإلا مضى معهم .

فائدة : من أمكنه إنجاء شخص من هلكة فلم يفعل . ففي ضمانه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع ، والقواعد الأصولية .

أمرهما : يضمه . قدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وجزم به في الخلاصة ، والمنور .

والوجه الثاني : لا يضمه .

اختاره المصنف في المغنى ، والشارح .

وقيل : الوجهان أيضاً في وجوب إنجائه .

قلت : جزم ابن الزاغوني في فتاويه باللزوم .

وتقدم ما يتعلق بذلك في « كتاب الصيام » .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية - لما حكى الخلاف - : هكذا ذكره فيمن وقتت على كلامه . وخصوا الحكم بالإنسان . ويحتمل أن يتعدى إلى كل مضمون إذا أمكنه تخليصه فلم يفعل حتى تلف .

ويحتمل أن يختص الخلاف بالإنسان دون غيره . لأنه أعظم حرمة من غيره .

ويحتمل أن يتعدى إلى كل ذى روح . كما اتفق الأصحاب على بذل فضل الماء

للبهائم . وحكوا في الزرع روايتين .

وذكر أبو محمد : إذا اضطرت بهيمة الأجنبي إلى طعامه ، ولا ضرر يلحقه  
بيذله ، فلم يبيذه حتى ماتت : فإنه يضمنها . وجعلها كالآدمى . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ أَفْزَعَ إِنْسَانًا فَأَخَذَتْ بِنَائِطٍ ، فَعَلَيْهِ ثَلُثُ دِيْنِهِ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه .

قال ابن منجا : هذا المذهب . وهو أصح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح ،  
والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وجزم به الأدمى في منتخبه ، وناظم المفردات . وهو منها .

وعنه : لا شيء عليه . وجزم به في الوجيز .

ومال إليه الشارح . وصححه الناظم .

وقدمه في المحرر . ذكره في آخر « باب أرش الشجاج » .

وأطلقهما في الفروع .

فائدة : وكذا الحكم لو أحدث ببول .

ونقل ابن منصور : الإحداث بالريح كالإحداث بالبول والغائط . وهذا

المذهب . ذكره القاضى ، وأصحابه .

وجزم به في الرايعتين ، والحاوى ، وناظم المفردات . وهو منها .

وقال المصنف ، والشارح : والأولى التفريق بين البول والريح . لأن البول

والغائط أخش . فلا يقاس الريح عليهما .

وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب .

واقصر الناظم على الغائط . وقال : هذا الأقوى .

ووجب ثلث الدية على العاقلة بالإحداث : جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

تغيبه : محل الخلاف إذا لم يستمر .



قال في الرعايتين ، والحاوي : فأحدث .  
وقيل : مرة .

أما إن استمر الإحداث بالبول أو الغائط : فيأتي في كلام المصنف « إذا لم يستمسك الغائط أو البول » في « باب ديات الأعضاء ومنافعها » في الفصل الأول .  
فائرة : لو مات من الإفزاع : فعلى الذى أفزعه الضمان . تحمله العاقلة بشرطه وكذا لو جنى الفرعان على نفسه أو غيره .

جزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
قوله « وَمَنْ أَدَّبَ وَلَدَهُ ، أَوْ امْرَأَتَهُ فِي النُّشُوزِ ، أَوْ الْمَعْلَمِ صَبِيَّهُ ، أَوْ السُّلْطَانُ رَعِيَّتَهُ ، وَلَمْ يُسْرِفْ ، فَأَفْضَى إِلَى تَلْفِهِ : لَمْ يَضْمَنْهُ » .  
هذا المذهب . نص عليه .

قال في الفروع - في أواخر « باب الإجارة » - لم يضمنه في ذلك كله في المنصوص . نقله أبو طالب ، وبكر .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وجزم به في المحرر في الأولى والأخيرة .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، وإدراك الغاية ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

ويتخرج وجوب الضمان على ما قاله فيما إذا أرسل السلطان إلى امرأة ليحضرها . فأجهضت جنينها ، أو ماتت : فعلى عاقلته الدية .

وهذا التخريج لأبي الخطاب في الهداية .

وقيل : إن أدب ولده فقلع عينه فقيه وجهان .

تفيم : أفادنا المصنف رحمه الله تعالى : أن السلطان إذا أرسل إلى امرأة ليحضرها ، فأجهضت جنينها أو ماتت : أنه يضمن .

أما إذا أجهضت جنينها : فإنه يضمنه بلا نزاع أعلمه .

قال في الفروع : ومن أسقطت بطلب سلطان ، أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره ، أو ماتت بوضعها ، أو ذهب عقلها ، أو استعدى السلطان : ضمن السلطان والمستعدى في الأخيرة في المنصوص فيهما . كإسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن سيد فيه ، أو شرب دواء لمرض .

وأما إذا ماتت فزعاً من إرسال السلطان إليها : فجزم المصنف هنا أنه يضمنها أيضاً . وهو أحد الوجهين . والمذهب منهما .

جزم به في الهداية ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه في موضع . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثاني : لا يضمنها . جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والكافي .

وأطلقهما في الفروع ، والنظم .

وقال المصنف في المغنى - في مواضع - : إن أحضر الخصم ظالمة عند السلطان : لم يضمنها ، بل جنينها .

وفي المنتخب : وكذا رجل مستعدى عليه .

قال في الرعاية : وإن أفزعها سلطان بطلبها - وقيل : إلى مجلس الحكم بحق الله تعالى أو غيره - فوضعت جنيناً ميتاً ، أو ذهب عقلها ، أو ماتت : فالدية على العاقلة .

وقيل : بل عليه .

وقيل : من بيت المال .

وقيل : تهدر .

وإن هلك برفعها : ضمنها .

وإن أسقطت باستعداد أحد إلى السلطان : ضمن المستعدى ذلك . نص عليه

وقيل : لا .

وإن فزعت فماتت فوجهان .

فأمرناه

إمراهما : لو أذن السيد في ضرب عبده . فضر به المأذون له : ففي ضمانه

وجهان . وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : وهل يسقط بإذن سيده ؟ يحتمل وجهين . انتهى .

قلت : الصواب أنه لا يسقط .

ولو أذن الوالد في ضرب ولده ، فضر به المأذون له : ضمنه .

جزم به في الرعاية ، والفروع .

الثانية : قال في الفنون : إن شمت حامل ريح طيبخ . فاضطرب جنينها فمات

هي ، أو مات جنينها ، فقال حنبلى وشافعيان : إذا لم يعلموا بها فلا إثم ، ولا ضمان .

وإن علموا ، وكانت عادة مستمرة أن الرائحة تقتل : احتمل الضمان للاضرار .

واحتمل عدمه ، لعدم تضرر بعض النساء . وكريح الدخان يتضرر بها صاحب

السعال ، وضيق النفس : لا ضمان ولا إثم .

قال في الفروع : كذا قال . والفرق واضح .

قوله ﴿ وَإِنْ سَلَّمَ وَلَدُهُ إِلَى السَّابِحِ ﴾ يعنى : الحاذق ﴿ لِيُعَلِّمَهُ فَعَرِقَ :

لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يضمنه في الأصح .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

واختاره القاضى ، وغيره .

ويحتمل أن تضمنه العاقلة . وهو لأبي الخطاب في الهداية .  
وأطلق وجهين في المذهب .

قال الشارح : إذا سلم ولده الصغير إلى ساجح ليعلمه ، ففرق : فالضمان على عاقلة الساجح .

وقال القاضي : قياس المذهب أنه لا يضمه . انتهى .

فائدة : لو سلم البالغ العاقل نفسه إلى الساجح ليعلمه ، ففرق : لم يضمه .  
قولا واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَمَرَ عَاقِلًا يَنْزِلُ بَثْرًا ، أَوْ يَصْعَدُ شَجَرَةً ، فَهَلْكَ بِذَلِكَ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .

كما لو استأجره لذلك . إلا أن يكون الأمر السلطان . فهل يضمه ؟  
على وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،  
والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

أمرهما : لا يضمه ، كما لو استأجره لذلك . وهو المذهب .

وصححه في التصحيح . وجزم به في الوجيز .

وقدme في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

والوجه الثانى : يضمه . وهو من خطأ الإمام .

واختاره القاضي في المجرد .

فائدة : لو أمر من لا يميز بذلك . قاله المصنف وغيره . وذكر الأكثر .

وجزم به في الترغيب ، والرعاية : لو أمر غير المكلف بذلك : ضمنه .

قال في الفروع : ولعل مراد الشيخ - يعنى به المصنف - ماجرى به عرف

وعادة . كقرابة وصحبة ، وتعليم ونحوه . فهذا متجه ، وإلا ضمنه .

قوله ﴿ وَإِنْ وَضَعَ جَرَّةً عَلَى سَطْحٍ ، فَرَمَتْهَا الرِّيحُ عَلَى إِنْسَانٍ ،  
فَتَلَفَ : لَمْ يَضْمَنْهُ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وشرح ابن منجا ، والرعاية  
الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الفروع ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .  
وقيل : يضمن إذا كانت متطرفة . وهو احتمال للمصنف . جزم به في الوجيز  
وقال الناظم : إن لم يفرط لم يضمن . وإن فرط ضمن في وجه . كمن بنى  
حائطاً ممالاً ، أو ميزاباً .

#### فائدتاه

إحدهما لو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها إليه : لم يضمن .  
وكذا لو تدحرج فدفعه . ذكره في الاختصار .  
وذكر في الترغيب فيها وجهان .

الثانية : لو حالت بهيمة بين المضطر وبين طعامه ، ولا تندفع إلا بقتلها ، فقتلها  
مع أنه يجوز ، فهل يضمنها ؟ على وجهين في الترغيب .  
واقصر عليه في الفروع .  
قلت : قد تقدم نظيرها في آخر « باب الغضب » فيما إذا حالت البهيمة بينه  
وبين ماله ، فقتلها .

فذكر الحارثي في الضمان احتمالين . واخترنا هناك عدم الضمان .  
وظهر لنا هناك : أنها كالجراد إذا انفرش في طريق الحرم ، بحيث إنه لا يقدر  
على المرور إلا بقتله .

## باب مقادير ديات النفس

قوله ﴿ دِيَّةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفًا شَاةً ، أَوْ أَلْفٌ مِثْقَالٍ ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ . فَهَذِهِ الْخُمْسُ أَصُولٌ فِي الدِّيَةِ . إِذَا أَحْضَرَ مَنْ عَلَيْهِ الدِّيَةُ شَيْئًا مِنْهُ : لَزِمَهُ قَبُولُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال القاضي : لا يختلف المذهب : أن أصول الدية هذه الخمس .

قال ابن منجا في شرحه : هذه الرواية هي الصحيحة من المذهب .

قال الناطم : هذا المشهور من نص الإمام أحمد رحمه الله .

وصححه في الهداية ، والمذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم

وكون البقر والغنم من أصول الدية من مفردات المذهب .

وعنه : أن الإبل هي الأصل خاصة . وهذه أبدال عنها . فإن قدر على الإبل

أخرجها . وإلا انتقل إليها .

قال ابن منجا في شرحه : وهذه الرواية هي الصحيحة من حيث الدليل .

قال الزركشي : هي أظهر دليلاً ، ونصره .

وهي ظاهر كلام الخرقى . حيث لم يذكر غيرها .

وقال جماعة من الأصحاب ، على هذه الرواية : إذا لم يقدر على الإبل انتقل

إليها . وكذا لو زاد ثمنها .

وقال في العمدة : دية الحر المسلم ألف مثقال ، أو اثنا عشر ألف درهم .

أو مائة من الإبل . ولم أره لغيره .

قوله ﴿ وَفِي الْحُلُلِ رِوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما ناظم المفردات .  
إمراهما : ليست أصلاً في الدية .  
وهو المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .  
والرواية الثانية : هي أصل أيضاً . نصرها القاضي وأصحابه .  
قال الزركشى : هي اختيار القاضي ، وكثير من أصحابه : الشريف ،  
وأبى الخطاب ، والشيرازي ، وغيرهم .  
وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : أن  
الحلل كثير الإبل من الأصول .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاروي الصغير .  
وهو من مفردات المذهب .  
قوله ﴿ وَقَدَرُهَا مَائَتَا حُلَّةٍ ﴾ .  
يعنى : على القول بأنها أصل .  
كل حلة بردان . هكذا أطلق أكثر الأصحاب .  
قال ابن الجوزي في المذهب : كل حلة بردان جديدان من جنس . .  
وقال أيضاً في كشف المشكل : الحلة لا تكون إلا نوبين .  
قال الخطابي : الحلة ثوبان إزار ورداء . ولا تسمى حلة حتى تكون جديدة  
تحل عن طيها . هذا كلامه . ولم يقل : من جنس .  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا ، أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ : وَجَبَتْ أَرْبَاعًا . خَمْسٌ  
وَعِشْرُونَ بِنْتُ مُخَاضٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ  
حِقَّةً ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضي ،  
والشريف ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم .  
قال الزركشي : هذا أشهر الروايتين .  
وجزم به الخرقى ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أنها ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خِلْفَة .  
رجحها أبو الخطاب في الانتصار .  
وجزم به في العمدة . واختاره الزركشي .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .  
وذكر في الروضة رواية : العمد اثلاثاً . وشبه العمد أرباعاً . على صفة  
ما تقدم .

قال في الفروع : ويتوجه تخريج من حمل العاقلة : أن العمد وشبهه كالخطأ  
في قدر الأعيان ، على ما يأتى .  
قوله **فِي صِفَةِ الْخِلْفَةِ** **﴿ فِي بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا . وَهَلْ يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا ثَنَائِيًا ؟**  
**عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾** .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
وشرح ابن منبجا ، والزركشي .

أمرهما : لا يعتبر ذلك . وهو المذهب . وهو الذى ذكره القاضى .

وصححه فى النظم . وقدمه فى الفروع .

والوجه الثانى : يعتبر . وهى مالها خمس سنين ودخلت فى السادسة ، على

ما تقدم فى الأضحية .



صححه في التصحيح . وبه قطع القاضى فى الجامع .

وقيل : يعتبر كونها ثنايا ، إلى بازل عام . وله سبع سنين .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَأً وَجَبَتْ أَخْمَاسًا ، عِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ ابْنُ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب بلا نزاع .

وكلام المصنف يشمل الرجل والمرأة ، والذى والجنين . وهو قول القاضى فى الخلاف ، والجامع .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْبَقَرِ النِّصْفُ مُسْنَتًا ، وَالنِّصْفُ أَتْبَعَةً . وَفِي الْغَنَمِ : النِّصْفُ ثَنَائِيًا . وَالنِّصْفُ أَجْذَعَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وقال فى الوجيز : ويؤخذ فى العمد وشبهه من البقر : النصف مسنات والنصف أتبعة . ومن الغنم : النصف ثنايا ، والنصف أجذعة . وفى الخطأ يجب من البقر مسنات وتبعات . وأتبعه أثلاثاً . ومن الغنم والمعز أثلاثاً . ثلث من المعز ثنيات . وثلثان من الغنم ، ثلث أجذاع . وثلث جذعات . ذكره القاضى فى خلافه ، واقتصر عليه . وهو احتمال فى جامعہ ، ذكره الزركشي .

وقال فى الفروع : ويتوجه أنه يجزى ، وإن كان أحدهما أكثر من الآخر . وأنه كزكاة .

قوله ﴿ وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ سَلِيماً مِنَ الْعُيُوبِ ﴾ هذا المذهب .

قال المصنف هنا : وهذا أولى . وصححه المصنف ، والشارح .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

قال في النظم : هذا المنصور من نص الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في المغني ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو الخطاب : يعتبر أن تكون قيمة كل بعير مائة وعشرين درهما .

قال المصنف هنا « فظاهر هذا : أنه يعتبر في الأصول كلها : أن تبلغ دية من

الأثمان » .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ذكرها في الكافي وغيره . وعليها

الأصحاب . منهم : القاضى ، وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، وغيرهما .

واعتبروا جنس ماشيته في بلده .

قال في المغني ، والشرح ، وذكر أصحابنا : أن مذهب الإمام أحمد رحمه الله

أن يؤخذ مائة من الإبل ، قيمة كل بعير مائة وعشرون درهما . فإن لم يقدر على

ذلك ، أو في اثني عشر ألف درهم أو ألف مثقال . ورداه .

قال في الرعايتين ، والحاوي : لا يجزىء معيب ، ولا دون دية الأثمان ، على

الأصح من إبل وبقر وغنم وحلل .

وقال في الصغرى : وقيل أدنى قيمة كل بعير : مائة وعشرون درهما ، وكل

بقرة أو حلة ستون درهما ، وكل شاة ستة دراهم . وحكاها في الكبرى رواية .

قال في المحرر ، وغيره : وعنه يعتبر أن لا تنقص قيمتها عن دية الأثمان .

قال الزركشى : اختاره أبو بكر .

وهذه الرواية مخالفة للرواية التي ذكرها في الكافي ، وغيره .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحُلْلِ الْمُتَعَارَفِ ﴾ أى باليمن ﴿ فَإِنْ تَنَازَعَا = جُعِلَتْ قِيَمَةُ كُلِّ حَلَّةٍ سِتِّينَ دِرْهَمًا ﴾ .

قال فى المحرر ، والفروع : فعلى الرواية التى اختارها القاضى وأصحابه : يؤخذ من الحلل المتعارف باليمن . فإن تنازعا : فيقمة كل حلة ستون درهما .

وتقدم نقل الرواية التى ذكرها فى الرعايتين .

قلت : قد يستشكل مقاله المصنف . فإن صاحب المحرر والفروع بنى ذلك على الرواية الثانية . وهو ظاهر .

وظاهر كلام المصنف ، والشارح ، والناظم : أن هذا مبنى على المذهب الذى اختاره .

فعلى هذا : ينبى أن يؤخذ المتعارف . بشرط أن تكون صحيحة سليمة من العيوب ، من غير نظر إلى قيمة البتة ، كما فى غيرها .

حكى الزركشى كلام المصنف هنا . ثم قال : وهو ذهول منه . بل عند التنازع يقضى بالمتعارف على المختار .

قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ : نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيُسَاوِي جِرَاحُهَا جِرَاحُهُ إِلَى ثَلَاثِ الدِّيَةِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : المرأة فى الجراح على النصف من جراح الرجل مطلقاً ، كالزائد على

الثالث .

تنبيه : يحتمل قوله « إلى ثلث الدية » عدم المساواة فى الثالث . فلا بد أن

تكون أقل منه . وهو ظاهر كلام المصنف . وهو المذهب ، والصحيح من الروايتين .

وصححه في المغنى ، والشرح . وقدمه في الرعايتين .  
ويحتمل المساواة . وهو الرواية الأخرى . وهو أولى ، كما لو كان دونه .  
واختاره الشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيرازي .  
وقدمه في الهداية ، والمستوعب .  
قال ابن منبج : وهو ظاهر كلام المصنف . لأنه قال « فإذا زادت صارت على  
النصف » .

وجزم به في الوجيز .  
وأطلقهما في المذهب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ،  
والزركشى .

فأمره : قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْخُنْثَى الْمَشْكِلِ : نِصْفُ دِيَّةِ ذَكَرٍ ، وَنِصْفُ  
دِيَّةِ أُنْثَى ﴾ .

وهو صحيح بلا نزاع .  
وهو من مفردات المذهب .  
جزم به ناظرهما في كتاب الفرائض .  
قلت : هذا بعيد أن يكون من مفردات المذهب ، فيما يظهر .  
وكذلك أرش جراحه .  
قوله ﴿ وَدِيَّةُ الْكِتَابِيِّ : نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ ﴾ .  
سواء كان ذمياً ، أو مستأمناً ، أو معاهداً .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم .

وعنه : ثلث ديته . اختاره أبو محمد الجوزى .  
وقال : إن قتله عمداً فدية المسلم .  
قلت : خالف المذهب في صورة . وواقفه في أخرى .  
لكن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن هذه الرواية في رواية أبي الحارث .  
وكذلك قال أبو بكر : المسألة - رواية واحدة - أنها على النصف .  
تنبيه : قوله ﴿ وَكَذَلِكَ جَرَّاحُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ : عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَاتِهِمْ ﴾  
يعنى : أنها مبنية على الخلاف الذى ذكره فيهما .

#### فأمرتنا

إمراهما : قوله ﴿ وَدِيَةُ الْمُجْرِمِ ﴾ الذى والمعاهد والمستأمن منهم  
﴿ ثَمَانُ مِائَةِ دِرْهَمٍ ﴾ بلا نزاع .

وكذا الوثنى . وكذا من ليس له كتاب كالترك ، ومن عبد ما استحسن  
كالشمس والقمر والكواكب ، ونحوها .

وكذلك المعاهد منهم المستأمن بدارنا . على الصحيح من المذهب فى المعاهد .  
قال فى الترغيب ، فى المستأمن : لو قتل منهم من أمنوه بدارهم .  
وقال فى المغنى : دية المعاهد قدر دية أهل دينه .

الثانية : جراحهم تقدر بالنسبة إلى دياتهم .

قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، والمتنخب ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه الشارح . وقال : هذا أولى .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعند أبي الخطاب : إن كان ذا دين : فقيه دية أهل دينه ، وإلا فلا شيء فيه .  
وأطلقهما في المذهب .

وذكر أبو الفرج : أنها كدية للمسلم . لأنه ليس له من يتبعه .

تفسير : فعلى المذهب : قال ابن منجا في شرحه : لا بد أن يلاحظ أنه لا أمان له .  
فإن كان له أمان : فديته دية أهل دينه .

وإن لم يعرف له دين : فقيه دية مجوسى . لأنه اليقين . انتهى .

وهذا بعينه ذكره المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَدِيَةُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ : قِيَمَتُهُمَا ، بِالْفَعْلِ مَا بَلَغَتْ ﴾ .

هذا المذهب ، بلا ريب .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع - في « كتاب النصب » - في أول فصل : هذا المذهب .

وكذا قال ابن منجا في شرحه هنا .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح ،

والكافي ، والهادى ، والمحزر ، والبلغة ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،

وإدراك الغاية ، وغيرهم . بل عليه الأصحاب .

وعنه : لا يبلغ بها دية الحر . نقلها حنبل .

وقيل : يضمه بأكثرهما ، إذا كان غاصباً له .

قوله ﴿ وَفِي جِرَاحِهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا - مِنَ الْحَرِّ : مَا تَقَصَّهُ ،

وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا مِنَ الْحَرِّ : فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعَبْدِ مِنْ قِيَمَتِهِ . ففى

يَدِهِ : نِصْفُ قِيَمَتِهِ . وَفى مُوَضِّعَتِهِ : نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ ، سِوَا نِصْفِ قِيَمَتِهِ

الْجَنَائَةِ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين .

وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في الفروع في أول « كتاب الغصب » .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

واختاره الخرقى ، وأبو بكر ، والقاضى وأصحابه .

قال الزركشى : هذا المذهب .

وعنه : أنه يضمن بما نقص مطلقاً . اختاره الخلال ، والمصنف ، وصاحب

الترغيب ، والشارح ، وأبو محمد الجوزى ، والشيخ تقي الدين رحمهم الله . وغيرهم .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الوجيز ، وقال : إلا أن يكون مفسوباً .

وقد تقدم هناك .

وقدمه في المحرر . وصححه في الغصب .

وقدمه في الرايتين . وأطلقهما في المذهب .

وتقدم في أثناء الغصب شيء من ذلك .

وعنه : إن كانت جراحة عن إلتلاف : ضمنت بالتقدير . وإن كانت عن

تلف تحت اليد العادية : ضمنت بما نقص .

فعلى هذه : متى قطع الغاصب يد العبد المفسوب : لزمه أكثر الأمرين .

وإن قطعها أجنبي : ضمن المالك من شاء منهما نصف قيمته ، والقرار على

الجاني . وما بقى من نقص ضمنه الغاصب خاصة .

وأطلقهن في المحرر في « باب مقادير الديات » والحاوى الصغير .

فعلى المذهب : لو جنى عليه جنسية لا مقدر فيها في الحر ، إلا أنها في شيء فيه

مقدر - كما لو جنى على رأسه ، أو وجهه ، دون الموضحة - ضمن بما نقص على الصحيح . وإليه ميل المصنف ، والشارح ، وابن رزين .  
وقيل : إن نقص أكثر من أرشها : وجب نصف عشر قيمته .  
وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ وَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ : فَفِيهِ نِصْفُ دِيَةِ حُرٍّ ، وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ .  
وَهَكَذَا فِي جِرَاحِهِ ﴾ .

وهذا مبني على المذهب من أن العبد يضمن بالمقدر .  
أما على الرواية الأخرى : ففي لسانه : نصف دية حر ، ونصف ما نقص .  
وتقدم حكم القود بقتله في « باب شروط القصاص » .  
قوله ﴿ وَإِذَا قَطَعَ خَصِيَّتِي عَبْدٍ ، أَوْ أَتَقَه ، أَوْ أَذْنِيهِ : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ  
لِلسَّيِّدِ . وَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾ .

هذا مبني على الرواية الأولى التي قدمها المصنف في جراح العبد .  
وأما على الرواية الثانية : فإنه يلزمه ما نقص .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ ، ثُمَّ خَصَّاهُ : لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ لِقَطْعِ الذَّكَرِ  
وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعِ الذَّكَرِ . وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ ﴾ .  
وهذا أيضاً مبني على الرواية الأولى .

وعلى الثانية : يلزمه ما نقص .  
فأمره : الأمة كالعبد . لكن إذا بلغت جراحها ثلث قيمتها ، فقال المصنف :  
يَحْتَمِلُ أَنْ تَرُدَّ جَنَابَتُهَا إِلَى النِّصْفِ . فيكون في ثلاث أصابع : ثلاثة أعشار قيمتها :  
وفي الأربع : خمس قيمتها كالحررة .  
ويحتمل أن ترد إلى النصف . لأن ذلك في الحررة على خلاف الأصل .  
قال الزركشى : قلت : وهذا هو الصواب .



### تغييرات

الرُّؤْل : قوله ﴿وَدِيَّةُ الْجُنَيْنِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا : غُرَّةٌ عَبْدٌ ،  
أَوْ أَمَةٌ﴾ بلا نزاع .

ولو كان من فعل الأم ، أو كانت أمة ، وهو حر مسلم ، فتقدر حرة ، أو ذمية  
حاملة من مسلم ، أو ذمي ومات على أصلنا . فتقدر مسلمة .  
لكن يشترط فيه : أن يكون مصوراً . على الصحيح من المذهب . صححه  
في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع ، وغيره .  
قال الزركشى : الولد الذى تجب فيه الغرة : هو ما تصير به الأمة أم ولد ،  
ومالا فلا .

وقيل : تجب الغرة ، ولو ألفت مضغة لم تتصور .  
قال فى النظم :

\* ووجهان فى المبدأ بإرشاد خرد \*

وقال فى الرايتين ، والحاوى : فإن كان الحر مبدءاً خلق آدمى ، بشهادة  
القوايل : ضمن بغرة .  
وقيل : يهدر .

الثانى : ظاهر قوله ﴿قِيَمَتُهَا : خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ﴾ .

أن ذلك يعتبر ، سواء قلنا : إن الإبل هى الأصل خاصة ، أم هى وغيرها  
من الأصول .

وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

وقال الزركشى : والخرق قال : قيمتها خمس من الإبل ، بناءً عنده على  
الأصل فى الدية .

فجعل التقويم بها .

وغيره من الأصحاب مقتضى كلامه : أن التقويم بواحد من الخمسة أو الستة .  
وأن ذلك راجع إلى اختيار الجاني ، كما له الاختيار في دفع أى الأصول شاء ، إذا  
كان موجب جنائته دية كاملة . انتهى .  
قلت : ليس الأمر كما قال . فإن كثيراً من الأصحاب يحكى الخلاف في  
الأصول .

وتقدم أنها خمسة كما تقدم .

ويذكرون هنا في الغرة : أن قيمتها خمس من الإبل .

الثالث قوله ﴿ مَوْزُونَةً عَنْهُ ﴾ .

كأنه خرج حياً . فيرث الغرة والدية من يرثه . كأنه خرج حياً .  
ولا يرث قاتل ، ولا رقيق ، ولا كافر .  
وترث عصبة سيد قاتل جنين أمته .

الرابع : قوله ﴿ وَلَا يُقْبَلُ فِي الْغَرَّةِ خُنْثَى وَلَا مَعِيبٌ ﴾ .

مراده بالمعيب : أن يكون عيباً يرد به في البيع .  
ولا يقبل خصى ونحوه .

وقال في الترغيب : وهل المرعى في القدر وقت الجناية ، أو الإسقاط ؟  
فيه وجهان .

ومع سلامته وعيها : هل تعتبر سليمة ، أو معيبة ؟ في الانتصار احتمالان .

قوله ﴿ وَلَا مَنْ لَهُ دُونُ سَبْعِ سِنِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا قول جمهور الأصحاب . منهم : القاضي . وأبو الخطاب ،  
وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحرر ، والوجيز ، والمنور ، والرعايتين ، والحاوي .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعاية الكبرى - في موضع - قلت : والغرة من له سبع سنين  
إلى عشر .

وقيل : يقبل من له دون سبع . وهو ظاهر كلام الخرقى . قاله المصنف ،  
والشارح .

وقال في التبصرة : في جنين الحرة : غرة سالمة ، لها سبع سنين .  
وعنه : بل نصف عشر دية أبيه ، أو عشر دية أمه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَمْلُوكًا : فَفِيهِ عَشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ ، ذَكَرًا  
كَانَ ، أَوْ أُنْثَى ﴾ .

هذا المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وعليه الأصحاب .

نقل حرب : فيه نصف عشر أمه يوم جنائته . ذكره أبو الخطاب في  
الانتصار ، وابن الزاغوني في الواضح ، وابن عقيل .

وخرج المجد : أن جنين الأمة يضمن بما نقصت أمه لا غير .

نفيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يضمن إلا الجنين فقط . وهو المذهب .

قال في القواعد : ولم يذكر القاضى سواء .

وقيل : يجب معها ضمان نقصها .

وقيل : يجب ضمان أكثر الأمرين . وهن احتمالات في المغنى .

فأمره : قال المصنف ، والشارح : الواجب من ذلك يكون نقداً .

وقيل : قيمة أمه معتبرة يوم الجناية عليها . وقدماء ونصراه .

وجزم به في الحرر ، والفروع .

وخرج المصنف ، والشارح وجهاً . تكون قيمة الأم يوم الإسقاط .

**تنبيه :** قوله ﴿ فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَةٍ أُمِّهِ ﴾ .

يعنى : إذا تساوتان الحرية والرق . وإلا فبالحساب ، إلا أن تكون دية أبيه أو هو أعلى منها دية . فيجب عشر ديتها لو كانت على ذلك الدين ، كمجوسية تحت نصرانى . أو ذمية مات زوجها الذى على أصلنا ، أو جنين مسلم من كتابية زوجها مجوسياً . فيعتبر عشر الأم لو كانت على ذلك الدين .

وقد صرح بذلك المصنف بعد هذا بقوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا اعْتَبِرْ أَكْثَرَهُمَا دِيَّةً ﴾ <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَ بَطْنَ أُمِّهِ ، فَعَتَّقَتْ ﴾ وكذا لو أعتق وأعتقناه بذلك ﴿ ثُمَّ أَسْقَطْتُ الْجَنِينَ : فَفِيهِ غَرَّةٌ ﴾ .

هذا المذهب وإحدى الروايات . اختاره ابن حامد ، والقاضى .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الحرر ، والرايتين ، والحاوى ، والنظم .

وعنه : حكمه حكم الجنين المملوك . اختاره أبو بكر ، وأبو الخطاب .

قال فى الهداية : هو أصح فى المذهب .

وعنه : فيه غرة مع سبق العتق الجناية .

وأطلقهن فى الفروع .

ونقل حنبل : التوقف .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْجَنِينُ مَخْكُومًا بِكُفْرِهِ : فَفِيهِ عَشْرُ دِيَّةٍ أُمِّهِ ﴾ .

---

(١) زيادة من نسخة مكتبة السلطان أحمد ، وليست فى الأصل المقروء على

المصنف ، ولا فى نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

يعنى فيه غرة ، قيمتها عشر قيمة أمه . لا أعلم فيه خلافاً .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ كِتَابِيًّا ، وَالْآخَرُ مَجُوسِيًّا : اَعْتَبِرْ  
أَكْثَرُهُمَا ﴾ .

دية ، من أب ، أو أم . فتجب الغرة قيمتها عشر أكرهما دية . فتقدر الأم  
إن كانت أقل دية كذلك .

وهذا المذهب . ولا أعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ وَإِنْ سَقَطَ الْجَنِينُ حَيًّا . ثُمَّ مَاتَ : فَفِيهِ دِيَةٌ حُرٍّ ، إِنْ كَانَ  
حُرًّا ، أَوْ قِيمَتُهُ : إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا ، إِذَا كَانَ سُقُوطُهُ ﴾ لوقت ﴿ يَمِيشُ  
فِي مِثْلِهِ . وَهُوَ أَنْ تَضَعَهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يشترط - مع ما تقدم - أن يستهل صارخاً .

قال فى الروضة ، وغيرها : كحياة مذبوح . فإنه لاحكم لها .

قال الزركشى : تعلم حياته باستهلاكه بلا ريب .

وهل تعلم بارتضاعه ، أو تنفسه ، أو عطاسه ونحوه ، مما يدل على الحياة ؟ فيه

روايتان .

إحداهما : لا .

والثانية : نعم . وهى ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى محمد .

أما مجرد الحركة والاختلاج : فلا يدلان على الحياة . انتهى .

والذى يظهر : أن هذا ينزع إلى ما قاله الأصحاب فى ميراث الحمل . على

ما تقدم . فحيث حكنا هناك أنه يرث ويورث : ففيه هنا الدية ، وإلا وجبت الغرة .

قوله ﴿ وَإِلَّا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَيِّتِ ﴾ .

يعنى : إن سقط حياً لدون ستة أشهر . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا يَنْتَه : فَنِي أَيُّهُمَا يُقَدَّمُ قَوْلُهُ؟  
وَجَهَانِ ۝ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، وشرح ابن منجا ،  
والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : القول قول الجاني . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وغيرهما .

وجزم به في الشرح في مكانين .

وهو عجيب . إلا أن يكون في النسخة سقط .

وجزم به في المغنى ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

والوجه الثانى : القول قول المجنى عليه .

فأمرئاه

إمرئاهما : قال في الترغيب ، وغيره : لو خرج بعضه حياً ، وبعضه ميتاً .

ففيه روايتان .

الثانى : يجب في جنين الدابة ما نقص أمه . على الصحيح من المذهب .

نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . قاله في القاعدة الرابعة والثمانين .

وقال أبو بكر : هو كجنين الأمة . فيجب عشر قيمة أمه .

قال في القواعد : وقياسه جنين الصيد في الحرم والإحرام ، قال : والمشهور

أنه يضمن بما نقص أمه أيضاً .

وتقدم ذلك في أوائل النصب .

### قوله ﴿ فَصَلْ ﴾ :

وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا : أَنَّ الْقَتْلَ تُغْلَظُ دِيَّتُهُ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ ،  
وَالْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ، وَالرَّحِمِ الْمَحْرَمِ . فَيَزَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ .  
فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْحُرُمَاتُ الْأَرْبَعُ : وَجَبَتْ دِيَّتَانِ وَثَلَاثُ .

اعلم أن المصنف حكى هنا عن الأصحاب أنهم قالوا : تغلظ الدية في أربع  
جهات . فذكر منها « الحرم » .

قال في الفروع : جزم به جماعة .

قلت : منهم صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي  
ومنتخب الأدمي ، والمنور ، وغيرهم .

وقدme في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .  
وهو من مفردات المذهب .

تفصيل : يحتمل قوله « الحرم » أن المراد به : حرم مكة . فتكون الألف واللام  
لامعهد . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : تغلظ أيضاً في حرم المدينة . وهو وجه اختاره بعض الأصحاب .  
ويحتمله كلام المصنف . وأطلقهما في الحاوي .

قال في الرايعتين : وخرج في حرم المدينة وجهان .

زاد في السكبرى : على الروایتين في صيده .

وذكر منها « الإحرام ، والأشهر الحرم » وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب  
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا تغلظ بالإحرام . وأطلقهما في الشرح .

وذكر منها « الرحم المحرم » وهو إحدى الروايتين . وثقله المصنف هنا عن الأصحاب .

قلت : منهم أبوبكر ، والقاضى ، وأصحابه .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، وإدراك  
الغاية .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : لا تغلظ به . وهو المذهب .  
جزم به الأدى البغدادى ، والمنور .  
وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير . والفروع ، وغيرهم .  
تنبيه : مفهوم كلامه : أن الرحم غير المحرم لا تغلظ به الدية . وهو صحيح .  
وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
ولم يقيد الرحم بالمحرم فى التبصرة ، والطريق الأقرب ، وغيرهما .  
ولم يحتج فى عيون المسائل وغيرها للرحم إلا بسقوط القود .  
قال فى الفروع : فدل على أنه يختص بعمودى النسب .  
قوله ﴿ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ : أَنَّهَا لَا تُغْلَظُ بِذَلِكَ ﴾  
قال المصنف هنا ﴿ وهو ظاهر الآية والأخبار ﴾ .

فاختاره المصنف ، والشارح .  
وذكر ابن رزين : أنه أظهر .  
وهو ظاهر كلامه فى الوجيز . فإنه لم يذكر التغليظ ألبتة .  
واعلم أن الصحيح من المذهب : أنها تغلظ فى الجملة . وعليه جماهير الأصحاب .  
وفى ما يغلظ فيه تقدم تفاصيله . والخلاف فيه .  
فملى المذهب : محل التغليظ : فى قتل الخطأ لا غير . على الصحيح من المذهب  
وقدمه فى الفروع .



وقال القاضى : قياس المذهب أنها تغلظ فى العمد .  
قال فى الانتصار : تغلظ فيه ، كما يجب بوطء صائمة محرمة كفارتان .  
ثم قال : تغلظ إذا كان موجهة الدية .  
وجزم بما قاله القاضى ، وجماعة من الأصحاب .  
وذكر فى المفردات \* تغلظ عندنا فى الجميع \*  
ثم دية الخطأ لا تغليظ فيها .  
وقدم فى الرعاية الكبرى : أنها تغلظ فى العمد والخطأ وشبههما .  
وجزم به فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وهو ظاهر ما جزم به فى المحرر ، وغيره .  
تنبية : ظاهر كلام المصنف هنا : أن التغليظ لا يكون إلا فى نفس القتل . وهو صحيح . وهو المذهب . قدمه فى الفروع . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وقال فى المغنى ، والترغيب ، والشرح : تغلظ أيضاً فى الطرف .  
وجزم به فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا عَمْدًا ﴾ .  
سواء كان كتابياً ، أو مجوسياً .  
﴿ أَوْضَعَتِ الدِّيَّةَ لِمَنْ زَالَهَ الْقَوْدُ ، كَمَا حَكَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ .  
وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : لا تضعف .

ونقل ابن هاني : تغلظ بثلاث الدية .

فأمره : لو قتل كافر كافراً عمداً ، وأخذت الدية : لم تضعف . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقدم في الانتصار : أنها تضعف . وجعله ظاهر كلامه .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى الْعَبْدُ خَطَاً : فَسَيِّدُهُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ فِدَائِهِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ أَرَشِ جَنَايَتِهِ ، أَوْ تَسْلِيمِهِ لِيُبَاعَ فِي الْجَنَايَةِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن أبي تسليمه فعليه فداؤه بأرش الجناية كلها .

وتقدمت هذه الرواية أيضاً في كلام المصنف في « باب الرهن » .

وعنه : يخير سيده بين فدائه بأرش الجناية كله وبين بيعه وبين تسليمه ،

فيخير بين الثلاثة .

وتقدم ذلك محرراً في « باب الرهن » .

قال الزركشي وغيره : يخير بين فدائه وبيعه في الجناية .

تنبيه : قوله « فسيده بالخيار بين فدائه بالأقل من قيمته أو أرش جنايته »

الصحيح من المذهب : أن السيد إذا اختار الفداء لا يلزمه فداؤه إلا بالأقل من قيمته أو أرش جنايته .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وحزم به الخرق ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المستوعب ، والفروع .

وعنه : إن اختار فدائه فداء بكل الأرض . اختاره أبو بكر ، كأمره بالجناية أو إذنه فيها . نص عليهما . وأطلقهما في الحرر .

وعنه : رواية ثالثة - فيما فيه القود خاصة - يلزمه فداؤه بجميع قيمته ، وإن جاوزت دية المقتول .

وعنه : إن أعتقه - بعد علمه بالجناية - لزمه جميع أرشها . بخلاف ما إذا لم يعلم . نقله ابن منصور .

وقدمه في الحرر ، والرعيتين ، والحاوي ، وغيرهم . وصححه الناظم .

ونقل حرب : لا يلزمه سوى الأقل أيضاً .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان غير عالم .

وقيل : يلزمه جميع أرشها ، ولو كان قبل العتق .

فأمره : لو قتل العبدَ أجنبى ، فقال القاضى فى الخلاف الكبير : يسقط الحق كالومات .

وحكى القاضى فى « كتاب الروايتين » والآمدى روايتين .

إصدارهما : يسقط الحق .

قال القاضى : نقلها مهنا ، لقوات محل الجناية .

الثانية : لا يسقط نقلها حرب . واختارها أبو بكر .

وجزم به القاضى فى الجرد . فيتعلق الحق بقيمته لأنها بدله .

وجعل القاضى المطالبة - على هذه الرواية للسيد - والسيد يطالب الجانى بالقيمة

ذكره فى القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة .

قوله ﴿ فَإِنْ سَلَّمَهُ فَأَبَى وَلِيُّ الْجِنَايَةِ قَبُولَهُ ، وَقَالَ : بِهِ أَنْتَ . فَهَلْ

يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ،  
وشرح ابن منجا ، والفروع ، والزر كشي .

إمراهما : لا يلزمه . فيبيعه الحاكم .

قال في الخلاصة : لم يلزمه . على الأصح . وصححه في التصحيح .  
قلت : وهو الصواب .

والرواية الثانية : يلزمه .

قال في الرعايتين : يلزمه على الأصح .

وقدمه في الحاويين ، والفائق في الرهن .

وتقدم ذلك في أواخر الرهن .

فائدة : حكم جنابة العبد عمداً ، إذا اختير المال ، أو أتلّف مالا : حكم جنابته

خطأ . خلافاً ومذهباً على ما تقدم

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَمْدًا ، فَعَمَّا الْوَلِيِّ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَهَلْ

يَمْلِكُهُ بغيرِ رضى السَّيِّدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح .

إمراهما : لا يملكه بغير رضاه . وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذه أصح . وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يملكه بغير رضاه .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى .

وذكر ابن عقيل ، وصاحب الوسيلة رواية : بجنابة ، عمد وله قتله ورقه وعتقه .

وينبئ عليه : لو وطئ الأمة .

ونقل مهنا : لا شيء عليه . وهي له ولدها .

فعلى المذهب - في قدر ما يرجع به - الروايات الثلاث المتقدّمت .  
ذكره في المحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ جَنَى عَلَى اثْنَيْنِ ظُلْمًا : اشْتَرَكَ فِيهِ بِالْحِصَصِ ﴾ نص عليه  
﴿ فَإِنْ عَنِ أَحَدُهُمَا ، أَوْ مَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ . فَمَقَامُ الْوَرِثَةِ ، فَهَلْ  
يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْبَاقِينَ بِجَمِيعِ الْعَبْدِ ، أَوْ بِحِصَّتِهِ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

أمرهما : يتعلق حق الباقيين بجميع العبد . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

والوجه الثاني : يتعلق حق الباقيين بقدر حصتهم ، كما لو لم يعف عنه .

## باب ديات الأعضاء ومنافعها

فأمرناه

إبراهيم: قوله ﴿ وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ : فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، كَالْعَيْنَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو كان في العينين بياض : نقص من الدية بقدره . على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع .

وعنه : تجب الدية كاملة .

جزم به في الترغيب . كما لو كانت حولاء وعشاء ، مع رد المبيع بهما .

الثانية : قوله ﴿ وَالْأُذُنَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . بلا نزاع .

وقال في الوسيلة : في أشرف الأذنين : الدية ، وهو جلد ما بين العذار والبياض الذى حولهما . نص عليه .

وقال في الواضح : في أصداف الأذنين : الدية .

قوله ﴿ وَالشَّفَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : في كل واحدة منهما نصف الدية . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : في الشفة السفلى : ثلثا الدية . وفي العليا : ثلثها .

فأمر

إبراهيم: قوله ﴿ وَتُنْدَوِي الرَّجُلِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية ، كثنودتى المرأة . وهو صحيح .  
وهو من مفردات المذهب .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ ﴾

يعنى : فيهما الدية : أن المرتعش كالصحيح . وأن في يديه : الدية ،  
كالصحيحين . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . وهو صحيح .  
وقد صرح به أبو الخطاب في الانتصار ، وابن عقيل .

الثانية : قوله ﴿ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ﴾ .

يعنى : في كل منهما الدية . وهذا بلا نزاع .  
ولو كان قدمُ أعرج ، ويدُ أعمس - وهو عوج في الرسغ - وجبت الدية أيضاً  
على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع .  
وقال أبو بكر : فيه حكومة .

الثالثة : قوله ﴿ وَالْأَيْتَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية . وهذا بلا نزاع . وهما ماعلا وأشرف على الظهر وعن  
استوائى الفخذين ، وإن لم يصل العظم . على الصحيح من المذهب . ذكره جماعة .  
وقدمه في الفروع .

ونقل ابن منصور : فيهما الدية ، إذا قطعنا حتى يبلغ العظم .  
وجزم به في المغنى ، والشرح .

وَقَوْلُهُ ﴿ وَالْأُتْنَيْنِ ﴾ .

يعنى : فيهما الدية فقط . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب .  
وذكر في الانتصار ، احتمالاً : يجب فيهما دية وحكومة . لنقصان الذكر  
بقطعهما . وما هو ببعيد .

فأمة : قوله ﴿وَإِسْكِنِي الْمَرْأَةَ﴾ .

اسكنا المرأة : هما شقراها . يعنى : فيهما الدية لو قطعهما . وكذا لو أشلهما .

وفى رَكَبِ المرأة : حكومة ، وهو عانتها .

وكذلك فى عانة الرجل حكومة .

قوله ﴿وَفِي الْمُنْخَرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيَةِ . وَفِي الْحَاجِزِ ثُلُثُهَا﴾ .

هذا المذهب . صححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه فى المنخرين : الدية . وفى الحاجز : حكومة .

قال الزركشى : هذه المشهورة من الروايتين .

فأمة : قوله ﴿وَفِي الظُّفْرِ خُمْسُ دِيَةِ الإِصْبَعِ﴾ .

وهو بعيران . وهو صحيح ، لا نزاع فيه .

وهو من مفردات المذهب .

وسواء كانت من يد أو رجل .

قوله ﴿وَفِي كُلِّ سِنَّ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، إِذَا قُلِعَتْ مِنْ قَدْ ثَغِرَ<sup>(١)</sup>﴾ .

يعنى : إذا لم تعد لكونه بدلا . وسواء قلعها بسنخها ، أو قلع الظاهر فقط .

وهذا المذهب .

قال ابن منجا ، والزركشى : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

---

(١) أى سقطت أسنان الرضاع من فمه .



وقدمه في الحرر، والنظم، والرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم .  
وعنه : إن لم يكن بدلها : فحكومة . اختاره القاضي .  
ويحتمل أن يجب في جميعها دية واحدة . وهو لأبي الخطاب . وهو رواية  
عن الإمام أحمد رحمه الله .  
فعلينا ، في كل ضرر : بعيران . لأن الموجود من فوق : ثنيتان ، ورباعيتان ،  
ونابان ، وضاحكان ، وناجذان ، وستة طواحين . ومن أسفل : مثلها . قاله في  
الفروع ، وغيره .

قال المصنف : يتعين حمل هذه الرواية على مثل قول سعيد بن المسيب  
رحمه الله للإجماع على أن في كل سن خمسا من الإبل . وورد الحديث بذلك <sup>(١)</sup> .  
فيكون في الأسنان والأنياب : ستون بعيرا . لأن فيه أربع ثنايا ، وأربع  
رباعيات ، وأربعة أنياب ، فيها خمس ، وفيه عشرون ضرسا ، في كل جانب  
عشرة ، خمسة من فوق وخمسة من أسفل . فيكون فيها أربعون بعيرا ، في كل  
ضرر بعيران . فتكمل الدية . انتهى .

وقال أبو محمد الجوزي : إن قلع أسنانه دفعة واحدة : وجبت دية واحدة .  
قال في الرعاة الصغرى ، والحاوي : وإن قلع السكل ، أو فوق العشرين  
دفعة واحدة : وجبت دية وثلاثة أخماسها .  
وقيل : دية فقط .

قلت : وفي القول الأول سهو فيما يظهر . لأنهم حكموا أن في قلع ما فوق  
العشرين : دية وثلاثة أخماسها .

وذلك لا يتأتى إلا في قلع الجميع ، وهو اثنان وثلاثون ، لا فيما دونها .

---

(١) روى أبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال « في الأسنان خمس خمس »

والصواب : ما قاله في الحرر . وهو ، وقيل : إن قلع الكل ، أو فوق العشرين دفعة : لم يجب سوى الدية . فهذا وجهه ظاهر .

فأمره : لو قلع من السن ما بطن منه في اللحم ، وهو السِّنخُ — بالنون والحاء المعجمة<sup>(١)</sup> — ففيه حكومة . قاله الأصحاب . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والهاضي ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم . وقال في الترتيب : في سِنخه حكومة . ولا تدخل في حساب النسبة .

قوله ﴿ وَتَجِبُ دِيَةُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي قَطْعِهِمَا مِنَ الْكُوعِ وَالْكَعْبِ فَإِنْ قَطَعَهُمَا مِنْ فَوْقِ ذَلِكَ : لَمْ يَزِدْ عَلَى الدِّيَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه في رواية أبي طالب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقال القاضي : في الزائد حكومة . واختاره أبو الخطاب .

قوله ﴿ وَفِي مَارِنِ الْأَنْفِ : دِيَةُ الْمَضْوِ كَامِلَةٌ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

لكن لو قطع مع قصبته : ففي الجميع الدية . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن يلزم من استوعب الأنف جدعاً : دية وحكومة في القصبة .

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ بَعْضِ الْمَارِنِ ، وَالْأُذُنِ ، وَالْحَلَمَةِ ، وَاللِّسَانِ ،

---

(١) السِّنخ : بوزن حمل ، والجمع أسناخ ، كحمل وأحمال . هو أصل كل شيء .

وهو أصل السن .

وَالشَّفَةِ ، وَالْحُسْفَةِ ، وَالْأَنْمَلَةَ ، وَالسِّنَّ ، وَشَقَّ الْحُسْفَةَ طُولاً : بِالْحِسَابِ  
مِنْ دَيْتِهِ ، يُقَدَّرُ بِالْأَجْزَاءِ ۞ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، وغيرهم .  
ولم يذكر في المحرر ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم : هنا شق الحشفة طولا .  
وذكر في الترغيب : في شحمة الأذن رواية : أن فيها ثلث الدية .  
وذكر في الواضح - فيما بقي من الأذن بلا نفع - : الدية ، وإلا فحكومة .  
قوله ﴿ وَفِي شَلَلِ الْمُضْوِ ، أَوْ ذَهَابِ نَفْعِهِ ، وَالْجَنَائَةِ عَلَى الشَّفَتَيْنِ  
بِحَيْثُ لَا يَنْطَبِقَانِ عَلَى الْأَسْنَانِ ۞ .

قال في المغنى ، والشرح : أو استرختا : دية . وهذا المذهب بلا ريب .  
مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في التبصرة ، والترغيب : في التقلص حكومة .

قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ السِّنِّ ، وَالظَّفْرِ ، بَحَيْثُ لَا يَزُولُ : دَيْتُهُ ۞ .

إذا اسود الظفر بحيث لا يزول : وجبت ديته ، بلا خلاف أعلمه .

وإن اسود السن بحيث لا يزول سواده ، فالصحيح من المذهب : أن فيه  
ديته . وهو ظاهر كلام الخرق .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والهادي ، والكافي ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه - في تسويد السن - : ثلث ديتها . كتسويد أنفه مع بقاء نفعه .

وقال أبو بكر: في تسويد السن حكومة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله  
كما لو احمرت ، أو اصفرت ، أو كَلَّت .

وعنه : إن ذهب نفعها وجبت ديتها .

قلت : وهو الصواب .

فائرة : لو اخضرت سنه بجناية عليها : ففيها حكومة . على الصحيح من  
المذهب .

قال في الفروع : والأشهر في المذهب : فيها حكومة .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال في الهداية ، وغيره : فإن تغيرت أو تحركت وجبت حكومة . انتهى .

وعنه : حكمها حكم تسويدها .

جزم به ولد الشيرازى في منتخبه .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَفِي الْمَضْوِ الْأَشْلُ : مِنْ الْيَدِ وَالرَّجْلِ ، وَالذِّكْرِ وَالْثَدْيِ ،  
وَلِسَانِ الْأُخْرَسِ ، وَالْعَيْنِ الْقَاعَةِ ، وَشَحْمَةِ الْأُذُنِ ، وَذَكَرِ الْخَصِيِّ  
وَالْعَيْنِ ، وَالسِّنِّ السَّوْدَاءِ ، وَالْثَدْيِ دُونَ حَلْمَتِهِ ، وَالذِّكْرِ دُونَ حَشْفَتِهِ  
وَقَصْبَةِ الْأَنْفِ ، وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَتَيْنِ : حُكُومَةٌ ۝ ﴾ .

وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واختار المصنف والمجد : الحكومة في اليد والإصبع الزائدتين .

وصححه المصنف والشارح في قطع الذكر دون حشفته ، والثدى دون حلمته .

وعنه : يجب في ذلك كله ثلث دية كل عضو من ذلك .

واختاره ابن منبج في شرحه في شلل اليد فقط .

وقال القاضي : الروايتان في السن السوداء التي ذهب نفعها . أما إن لم يذهب نفعها بالكلية : ففيها ديتها كاملة .

وخالفه المصنف وغيره .

ووجوب ثلث الدية في اليد الشلاء ، والذكر الأشل ، والعين القائمة ، والسن السوداء ، وذكر الخصى ، والعنين ، ولسان الأخرس : من مفردات المذهب . وجزم به ناظمها .

وكذا وجوب ثلث الدية في اليد والاصبع الزائدتين : من مفردات المذهب .

وعنه - في ذكر الخصى والعنين - : كمال ديتهما .

وعنه - في ذكر العنين - : كمال ديته .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في الانتصار في لسان الأخرس .

وقدم في الروضة - في ذكر الخصى - إن لم يجامع بمنزله : ثلث الدية ، وإلا دية .

وقال ، في العين القائمة : نصف الدية .

فأورد : لو قطع نصف الذكر بالطول ، فقال المصنف ، قال أصحابنا : فيه

نصف الدية .

قال هو والشارح : والأولى وجوب الدية كاملة . لأنه ذهب بمنفعة الجماع .

فوجب الدية كاملة ، كما لو أشله ، أو كسر صلبه فذهب جماعه .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ فَلَوْ قَطَعَ الْأُتَيْنِ وَالذَّكَرَ مَعًا ، أَوِ الذَّكَرَ ثُمَّ الْأُتَيْنِ :

لَزِمَهُ دَيْتَانِ . وَلَوْ قَطَعَ الْأَنْثَيْنِ ثُمَّ قَطَعَ الذَّكَرَ : وَجَبَتْ دِيَّةُ الْأُنثَيْنِ ،  
وَفِي الذَّكَرِ رَوَايَتَانِ .

وهما الروايتان المتقدمتان في ذكر الخصى . لأنه بقطع أنثيه صار خصياً .  
وقد ذكرنا المذهب والخلاف فيه .

وتقدم أن فيه أربعة أقوال في المسألة التي قبلها .

قوله ﴿ وَإِنْ أَشَلَّ الْأَنْفَ ، أَوِ الْأُذُنَ ، أَوْ عَوَجَهُمَا : فَفِيهِ حُكُومَةٌ ﴾

وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ،  
وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : في شللها الدية ، كشلل اليد والمثانة ، ونحوهما .

وقال ابن الجوزي في المذهب : وإن أشل المارن وعوجه : فدية وحكومة .

ويحتمل دية .

قوله ﴿ وَفِي قَطْعِ الْأَشَلِّ مِنْهُمَا كَمَالُ دَيْتِهِ ﴾ .

يعنى دية كاملة . صرح به الأصحاب . وهذا المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الحرر : وفي كل منها كمال ديته ، إذا قلنا يؤخذ به السالم من ذلك

في العمد ، وإلا ففيه حكومة .

وقاله في الرعايتين ، والحاوى ، والزرکشی .

وقال في الترغيب : في أذن مستخسفة - وهى الشلاء - روايتان : ثلث ديته ،

أو حكومة .

وكذا في الترغيب أيضاً في أنف أشل إن لم تجب الدية .

قوله ﴿ وَتَجِبُ الدِّيَّةُ فِي الْأَنْفِ الْأَخْشَمِ وَالْمَخْزُومِ وَأُذُنِي الْأَصَمِّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا ، والمغنى ، والشرح ،  
وقال : لانعلم فيه مخالفا .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المحرر : في كل من ذلك كال ديته ، إذا قلنا : يؤخذ به السالم من  
ذلك في العمد ، وإلا ففيه حكومة ، كما تقدم .

وقاله في الرعايتين ، والحاوى ، والزر كشى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ أَنْفُهُ ، فَذَهَبَ شَمُّهُ ، أَوْ أُذُنِيهِ ، فَذَهَبَ سَمُّهُ :  
وَجَبَتْ دِيَّتَانِ . وَسَائِرُ الْأَعْضَاءِ إِذَا أَذْهَبَهَا بِنَفْعِهَا : لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ  
وَاحِدَةٌ ﴾ .

قطع به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم من  
الأصحاب . ولا أعلم فيه خلافاً .

وفرقوا بينها بفروق جيدة .

منها : أن تفويت نفع سائر الأعضاء وقع ضمناً للعضو ، والغائت ضمناً لاشئ .  
فيه . دليله : القتل . فإنه يوجب دية واحدة . وإن أتلّف أشياء تجب بكل واحد  
منها الدية ، بخلاف منفعة الأنف والأذن . إذا ذهب بقطع الأنف والأذن . لأن  
كل واحد من المنفعتين في غير الأنف والأذن . فذهب أحدهما مع الآخر ذهب  
لما ليس أحدهما تبعاً للآخر .

فأمره : من له يدان على كوعيه ، أو يدان وذراغان على مرققيه ، وتساويا في  
البطش : فهما يد واحدة . وللزيادة حكومة : على الصحيح .

وفي أحدهما : نصف ديتيها وحكومة .

وفي قطع إصبع من أحدهما خمسة أبعرة .

فإن قطع يداً : لم يقطعا للزيادة ولا أحدهما . على الصحيح من المذهب . لعدم معرفة الأصلية . قطع به في الفروع .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والكافى .  
وقال ابن حامد : يجب القصاص فيهما . لأن هذا نقص لا يمنع القصاص ، كالسلعة في اليد . انتهى .

وإن كانت إحداها باطشة دون الأخرى ، أو إحداها أكثر بطشاً ، أو في سمت الذراع ، والأخرى زائدة : ففي الأصلية ديتها والقصاص ، لقطعها عمداً . وفي الزائدة : حكومة ، سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية .  
وعلى قول ابن حامد : لا شيء فيها . لأنها عيب . فهي كالسلعة في اليد .  
وإن استويا من كل الوجوه ، وكانا غير باطشتين ففيهما ثلث دية اليد أو حكومة . ولا تجب دية اليد كاملة . لأنها لا نفع فيها . فهما كاليد الشلاء .  
والحكم في القدمين على ساق : بالحكم في الكفين على ذراع واحد .  
وإن كانت إحداها أطول من الأخرى . فقطع الطولى ، وأمكنه المشى على القصيرة : ففي الأصلية ، وإلا ففي زائدة . قال ذلك في الكافى .

### قوله ﴿ فَصْلٌ فِي دِيَةِ الْمَنَافِعِ ﴾

فِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . وَهِيَ السَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ ، وَالشَّمُّ ، وَالذَّوْقُ .  
في كل واحد من السمع والبصر والشم : دية كاملة بلا نزاع .  
وفي ذهاب الذوق : دية كاملة . على الصحيح من المذهب .  
جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : فيه حكومة . واختاره المصنف في المغنى .  
قال الشارح : القياس لادية فيه .



قوله ﴿ وَتَجِبُ فِي الْحَدَبِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفصول : أطلق الإمام أحمد رحمه الله في الحدب الدية ، ولم يفصل .  
وهذا محمول على أنه يمنع من المشى .

وأجراه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة على ظاهره ، فقالا : ويجب في  
الحدب الدية .

وكذا المصنف هنا ، وغيره .

وجزم بوجود الدية فيه في المحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .  
واختاره المصنف ، وغيره .

وقال القاضى وغيره : لا تجب فيه الدية .

قال ابن الجوزى : وهذا ظاهر المذهب .

وظاهر الفروع الإطلاق .

قوله ﴿ وَيَجِبُ فِي الصَّعَرِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَهُ فَيَصِيرَ الْوَجْهَ فِي جَانِبٍ ﴾  
دية كاملة .

هذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب ، وقطعوا به .

لكن قال في المغنى ، والترغيب : وكذا إذا لم يبلغ ريقه .

فأمره : قوله ﴿ وَفِي تَسْوِيدِ الْوَجْهِ إِذَا لَمْ يَزَلْ ﴾ دية كاملة .  
وهذا بلا نزاع .

وقال في المبهج ، والترغيب : وكذا لو أزال لون الوجه كان فيه الدية .

قوله ﴿ وَإِذَا لَمْ يَسْتَمْسِكْ الْغَائِطُ وَالْبَوْلُ ﴾ يعنى : إذا ضربه ﴿ فَنَفَى

كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والنور ، وغيرهم .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والفروع .  
وكذا قدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
ذكره فى أول « كتاب الديات » .  
وعنه : يجب ثلث الدية . اختاره ابن أبى موسى فى الإرشاد .  
وخص الرواية فى المغنى والشرح بما إذا لم يستمسك البول .  
وتقدم : إذا أفرغه فأحدث بغائط أو بول أو ريح فى « كتاب الديات »  
قبل الفصل .

فائدة : تجب الدية فى إذهاب منفعة الصوت .  
وكذا فى إذهاب منفعة البطش .  
وقال فى الفنون : لو سقاء ذرق الحمام ، فذهب صوته : لزمه حكومة فى  
إذهاب الصوت .

قوله ﴿ وفى الكلام : بالحساب . يُقسَّم على ثمانية وعشرين حرفاً ﴾  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
ويحتمل أن يقسم على الحروف التى للسان فيها عمل ، دون الشفوية ، كالباء  
والفاء والميم . وكذا الواو . قاله الأصحاب .  
وقال فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم ، وقيل : سوى الشفوية والحلقية  
وسواء ذهب حرف بمعنى كلمة ، كجعله أحمد أمد ، أو لا .  
قال فى الفروع : ويتوجه وجه .

فائدة : لو كان ألغى من غير جنابة ، فأذهب إنسان كلامه كله . فإن كان

ميؤسا من ذهاب لثغته : ففيه بقسط ماذهب من الحروف . وإن كان غير ميؤس من زوالها - كالصبي - ففيه الدية كاملة .

قال في المعنى ، والشرح : كذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثغته بالتعليم .

قوله ﴿ وَفِي تَقْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ عُلِمَ : بِقَدَرِهِ مِثْلُ تَقْصِ الْعَقْلِ بَأَنْ يُجَنَّ يَوْمًا وَيُفِيقَ يَوْمًا ، أَوْ ذَهَابِ بَصَرِ أَحَدِ الْعَيْنَيْنِ ، أَوْ سَمْعِ أَحَدِ الْأُذُنَيْنِ ﴾ بلا نزاع في ذلك .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدَرُهُ ، مِثْلَ : أَنْ صَارَ مَذْهُوشًا ، أَوْ تَقْصَ سَمْعِهِ ، أَوْ بَصَرِهِ ، أَوْ شَمِّهِ ، أَوْ حَصَلَ فِي كَلَامِهِ تَمَتُّعٌ ، أَوْ عَجَلَةٌ ، أَوْ تَقْصَ مَشْيِهِ ، أَوْ انْحَنَى قَلِيلًا ، أَوْ تَقَلَّصَتْ شَفَتُهُ بَعْضَ التَّقْلُصِ ، أَوْ تَحَرَّكَتْ سِنْتُهُ ﴾ بَعْضُ التَّحَرُّكِ ﴿ أَوْ ذَهَابِ اللَّبَنِ مِنْ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ : فَفِيهِ حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله . وقطع بأكثره أكثر الأصحاب .

وجزم بالجميع في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيه ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، وغيره .

ولم يذكر في الفروع : والتقْلُص .

وقيل : إن ذهب اللبن ففيه الدية .

وذكر جماعة في البصر : يزنه بالمسافة . فلو نظر الشخص على مائتي ذراع ، فنظره على مائة : فنصف الدية .

وذكر في الوسيلة : لو لطمه ، فذهب بعض بصره : وجبت الدية في ظاهر

كلامه .

### فأمرتنا

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو جعله لا يلتفت إلا بشدة ، أو لا يباع ريقه إلا بشدة ، أو أسود بياض عينيه أو احمر .

الثانية : لو صار ألغ بذلك ، فقليل : تجب دية الحرف الذي امتنع من خروجه قلت : وهو الصواب .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

وقيل : فيه حكومة .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ اللِّسَانِ ، فَذَهَبَ بَعْضُ الْكَلَامِ : اعتُبرَ أَكْثَرُهُمَا . فَلَوْ ذَهَبَ رُبُعُ اللِّسَانِ ﴾ ونصف الكلام ﴿ أَوْ رُبُعُ الْكَلَامِ ﴾ ونصف اللسان ﴿ وجب نصف الدية ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ قَطَعَ رُبُعُ اللِّسَانِ ﴾ فذهب نصف الكلام ﴿ ثُمَّ قَطَعَ آخَرُ بَقِيَّتِهِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّيَةِ . وَعَلَى الثَّانِي نِصْفُهَا فَقَطْ 》 . وهذا أحد الوجوه . اختاره القاضى .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في الفروع .

والوجه الثاني : يجب عليه نصف الدية وحكومة لربع اللسان . وهو احتمال للمصنف هنا . وهو المذهب .

وقطع به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز .

قال في الفروع : وهذا الأشهر .

والوجه الثالث : يجب عليه ثلاثة أرباع الدية .

وأطلقهن في الشرح .

فأمره : عكس المسألة : لو قطع نصف اللسان ، فذهب ربع الكلام . ثم قطع آخر بقيته : كان على الأول نصف الدية ، ويجب على الثاني ثلاثة أرباعها . فلي الصحيح من المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : نصفها لا غير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ لِسَانُهُ ، فَذَهَبَ نُطْقُهُ وَذَوْقُهُ : لَمْ يَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ ، وَإِنْ ذَهَبًا مَعَ بَقَاءِ اللِّسَانِ : فَفِيهِ دِيتَانِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الواضح : إن قطع لسانه فدية ، أزال نطقه أو لم يزل .

فإن عدم الكلام بقطعه : وجب لعدمه أيضاً دية كاملة .

قال في الفروع : وكذا وجدته في مختصر ابن رزين : لو ذهب شمه وسمعته ومشييه وكلامه تبعاً : فديتان .

فأمره : لا يدخل أرش جنابة أذهبت عقله في ديته . على الصحيح من المذهب

نص عليه .

وقيل : يدخل .

قوله ﴿ وَإِنْ كَسَرَ صُلْبَهُ ، فَذَهَبَ مَشْيُهُ وَنِكَاحُهُ : فَفِيهِ دِيتَانِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن تجب دية واحدة . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

كبقية الأعضاء .

فأمره : لو قطع أنفه ، أو أذنه . فذهب شمه ، أو سمعه : فعليه ديتان .  
قولاً واحداً .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ دِيَّةُ الْجُرْحِ حَتَّى يَنْدَمِلَ ﴾ .

فيستقر بالاندمال . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

لكن قال في الروضة : لو قطع كل منهما يداً : فله أخذ دية كل منهما في  
الحال قبل الاندمال وبعده ، لا القود قبله .

ولو زاد أرض جروح على الدية ، فمعا عن القود إلى الدية ، وأحب أخذ المال  
قبل الاندمال ، فقيل : يأخذ دية فقط . لاحتمال السراية .

وقيل : لا ، لاحتمال جروح تطراً . قاله في الفروع .

قلت : الصواب الأول .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا دِيَّةُ سِنَّ ، وَلَا ظُفْرٍ ، وَلَا مَنْفَعَةٍ ، حَتَّى يُنَاسَ مِنْ  
عَوْدِهَا ﴾ . وهو صحيح .

لكن لو مات في المدة فلوليه دية سن وظفر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : هدر . كما لو نبت شيء فيه . قاله في منتخب ولد الشيرازي .

وله في غيرها الدية . وفي القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

وخص المصنف الخلاف بسن الصغير .

وتقدم ذلك في آخر « باب ما يوجب القصاص » .

قوله ﴿ وَلَوْ قَلَعَ سِنَّ كَبِيرٍ ، أَوْ ظُفْرَهُ ، ثُمَّ نَبَتَتْ ﴾ .

سقطت ديته . وإن كان قد أخذها : ردها . هذا للمذهب . وعليه جماهير

الأصحاب . منهم : أبو بكر ، وغيره . ونص عليه في السن .

وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجا .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

وقال القاضي : تجب ديتها .

وقال ابن الجوزي في المذهب - فيمن قلع سن كبير ، ثم نبتت - : لم يرد ما أخذ ، وقال : ذكره أبو بكر .

وتقدم ذلك في « باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس » في أثناء الفصل الرابع .

فعلى المذهب : تجب عليه حكومة لنقصها إن نقصت ، وضعفها إن ضعفت .

وإن قلعها قالع بعد ذلك : وجبت ديتها . على الصحيح من المذهب .

وعلى قول القاضي : ينبغي حكمها على وجوب قلعها .

فإن قلنا : يجب فلا شيء على قالعها . وإن قلنا : لا يجب قلعها : احتمل

أن يؤخذ بديتها . واحتمل أن لا يؤخذ . ولكن فيها حكومة . قاله المصنف ، والشارح .

وقال في الفروع : وإن أبان سنًا وضع محله والنعم : ففي الحكومة

وجهان . انتهى .

وإن جعل مكان السن سنًا أخرى ، أو سن حيوان أو عظمًا ، فنبتت : وجبت

دية المقلوعة وجهًا واحدًا .

فإن قلعت هذه الثانية : لم تجب ديتها . وفيها حكومة ، على الصحيح من

المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجب فيها شيء .

قوله ﴿ أَوْرَدَهُ ﴾ يعنى : الظفر ﴿ فَالْتَحَمَ : سَقَطَتْ دِيَّتُهُ ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وشرح ابن منبجا .

وقال القاضي : تجب ديتها . ذكره عنه الشارح .

فأمره : قوله ﴿ لَوْ قَطَعَ طَرَفُهُ ، فَرَدَّهُ فَالْتَحَمَ : فَحَقُّهُ بَاقٍ بِجَالِهِ ، وَيَبِينُهُ  
إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَتِهِ . وَإِلَّا فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ خَاصَّةٌ ﴾ .

وجزم به في المغنى ، والشرح . وقدمه في الفروع .

واختار القاضي بقاء حقه .

ثم إن أبانته أجنبي - وقيل : بطهارته - ففي ديته وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

ولورد الملتحم الجاني : أقيده به ثانية . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يقاد به .

فأمره : لو التحمت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين : لم يسقط

موجبها ، رواية واحدة .

قاله في الحرر ، وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ عَادَ نَاقِصًا ، أَوْ عَادَتِ السِّنُّ أَوْ الظُّفْرُ قَصِيرًا ، أَوْ مُتَغَيِّرًا :  
فَلَهُ أَرْضُ نَقْصِهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والفروع . ذكره في « باب القود فيما دون النفس » .

قال ابن منبجا في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المغنى ، والشرح .

وعنه - في قلع الظفر إذا نبتت على صفته - : خمس دنانير . وإن نبت أسود :

ففيه عشرة .



ورده المصنف ، والشارح ، وقالوا : التقديرات بابها التوقيف . ولا نعلم فيه توقيفا . والقياس : لا شيء عليه إذا عاد على صفته .

وإن نبت صغيراً : ففيه حكومة .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ سِنَّ صَغِيرٍ ، وَيُئْسَ مِنْ عَوْدِهَا : وَجَبَتْ دِيَّتُهَا ﴾ .  
هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز ، وغيره .

قال ابن منجا : هذا المذهب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والنظم ، والمحرم ، والرايعتين ،  
والفروع ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال القاضي : فيها حكومة .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . ويحتمله كلام الخرقى .  
وأطلقهما الزركشي .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ ، وَادَّعَى الْجَانِي عَوْدَ مَا أَذْهَبَهُ ،  
فَأَنْكَرَهُ الْوَلِيُّ : فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في المنتخب : إن ادعى اندماله وموته بغير جرحه ، وأمكن : قبل قوله .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ : الدِّيَةُ . وَهُوَ شَعْرُ  
الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ وَالْحَاجِبَيْنِ ، وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعنه : في كل شعر من ذلك حكومة . كالشارب . نص عليه .

### فأمرناه

إمراًهما : لا قصاص في ذلك ، لعدم إمكان المساواة .

الثانية : نقل حنبل : كل شيء من الإنسان فيه أربعة : ففي كل واحد ربع الدية . وطرده القاضى فى جلدة وجه .

قوله ﴿ وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَةِ ﴾ .

وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح فى بحثهما . وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب احتمالاً : يجب فيه حكومة .

قوله ﴿ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ لِحْيَتِهِ مَا لَا جَمَالَ فِيهِ : اِحْتَمَلَ أَنْ يُلْزَمَهُ بِقِسْطِهِ ﴾

جزم به فى الوجيز . ونصره الناظم .

وهو ظاهر ما قدمه فى المذهب .

واحتمل أن يلزمه كمال الدية . وهو المذهب . وإليه ميل المصنف ، والشارح

فى بحثهما .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وأطلقهما فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى ،

والشرح ، وشرح ابن منبج .

وقيل : فيه حكومة . وهو قوى . وأطلقهن فى المحرر .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ قُطِعَ كَفًّا بِأَصَابِعِهِ لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةُ

الْأَصَابِعِ ﴾ .

أن الدية للأصابع لا غير . وذلك يقتضى سقوط ما يجب فى مقابلة الكف .

وليس ذلك بمراد . ولكن لما كانت دية الأصابع كدية اليد : أطلق هذا اللفظ

نظراً إلى المعنى .

والأحسن أن يقول : لم يجب إلا دية اليد .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَطَعَ كَفًّا عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَصَابِعِ : دَخَلَ مَا حَاذَى  
الْأَصَابِعِ فِي دِيَتِهَا . وَعَلَيْهِ أَرْشُ بَاقِي الْكَفِّ ﴾ .

وهذا المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز .  
وقدمه في الفروع .

وقيل : يلزمه دية يد سوى الأصابع .  
فأمره : يجب في كف بلا أصابع ، وذراع بلا كف : ثلث ديته . على  
الصحيح من المذهب .

وقد شبه الإمام أحمد رحمه الله ذلك بعين قائمة .  
وعنه : يجب فيه حكومة .

ذكرهما في المنتخب ، والتبصرة ، ومذهب ابن الجوزي ، وغيرهم .  
وكذا العضد . وحكم الرجل حكم اليد في ذلك .

قوله ﴿ وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشي : وعموم كلام الخرقى يقتضى أن فيها نصف الدية . وهو  
مقتضى حديث عمرو بن حزم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ صَحِيحٍ مُمَالَةً لَعَيْنِهِ ﴾ الصحيحة ﴿ فَعَلَيْهِ  
دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَلَا قِصَاصَ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وجزم به في الفروع .

وقيل : يقطع عينه ، كقتل رجل بامرأة . وهو احتمال للمصنف هنا . ويأخذ نصف الدية .

قال في الفروع : وأخذ نصف الدية مع القلع أشهر . يعنى على هذا القول . وخرجه في التعليق والاتصار من قتل رجل بامرأة .

وقد جزم به المصنف هنا على هذا الاحتمال . وجزم به غيره أيضاً .  
وقيل : لا يأخذ منه شيئاً .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَلَعَ عَيْنِي صَحِيحٌ عَمْدًا : خَيْرَ يَنْ قَلَعَ عَيْنِهِ ، وَلَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهَا ، وَبَيْنَ الدِّيَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكونه يستحق قلع عينه فقط : من مفردات المذهب .

وقال القاضي : قياس المذهب ديتان .

وهذا أيضاً من مفردات المذهب .

وفيل : عين الأعور كغيره ، وكسمع وأذن .

قال في الفروع : ويتوجه فيه احتمال وتخريج من جعله كالبصر في مسألة

النظر في بيته من خصاص الباب .

قوله ﴿ وَفِي يَدِ الْأَقْطَعِ نِصْفُ الدِّيَةِ ، وَكَذَلِكَ فِي رِجْلِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : فيها دية كاملة .

وهي من مفردات المذهب .

وعنه : فيها دية كاملة ، إن ذهبت الأولى هدرأ .

وهو من المفردات أيضاً .

قال في الروضة : إن ذهبت في حد : فنصف دية ، وإن كان في جهاد :

فروايتان .

فأمره : لو قطع يد صحيح . لم تقطع يده . إن قلنا : فيها الدية كاملة . وإلا

قطعت . والله أعلم .

---

## باب الشجاج وكسر العظام

قوله ﴿ الشَّجَّةُ : أَسْمُ لِحْجَرِ الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً ﴾ .

قاله الأصحاب . قال الزركشى : وقد يستعمل في غيرها .

وهى عشر ، خمسٌ لا مُقَدَّرَ فِيهَا .

أولها : الخارصة . بإعجام الخاء وإهمالها مع إهمال الصاد فيها ، وهى التى تخرص الجلد ، أى تشقه قليلاً ولا تدميه .

وتسمى الخرصه والقاشرة والقشرة - بإعجام الشين مع القاف .

ثم البازلة - بموحدة وزاى معجمة مكسورة - التى يسيل منها الدم . وتسمى

الدامية ، والدامعة ، بعين مهملة . وهى التى تدمى ولا تشق اللحم .

وقيل : الدامعة : ماظهر دمها ولم يسل .

ثم الباضعة التى تبضع اللحم .

وقيل : ماتشفه بعد الجلد ولم يسل دمها .

ثم الْمُتَلَاَحَةُ الَّتِي أَخَذَتْ فِي اللَّحْمِ .

وقيل : ما التحم أعلاها واتسع أسفلها . ولم تبلغ جلدة تلى العظم .

﴿ نَمِ السَّمْحَاقُ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قَشْرَةٌ رَقِيَّةٌ ﴾ .

هذا المذهب ، على هذا الترتيب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعند الخرقى : الباضعة بين الخارصة والبازلة ، تشق اللحم ولا تدميه . وتبعه

ابن البناء .

قال الزركشى : البازلة التى تشق اللحم بعد الجلد ، يعنى ولا يسيل منها دم

قاله الجوهري ، وابن فارس .

وقال المصنف في المغنى : لعل ما في نسخ الخرق غلط من الكتاب . لأن  
الباضعة التي تشق اللحم بعد الجلد يسيل منها دم كثير في الغالب . بخلاف البازلة .  
فإنها الدامعة - بالمهالة - لقلة سيلان دمها . فالباضعة أشد . انتهى .  
وهو قول الأصمى والأزهري .

قوله ﴿ فَهَذِهِ الْخُمْسَةُ فِيهَا حُكُومَةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الزركشى : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب من الروايتين .  
وعنه : في البازلة بغير ، وفي الباضعة بغيران ، وفي المتلاحة ثلاثة ،  
وفي السمحاق أربعة .  
اختارها أبو بكر .

وحكى الشيرازى عن ابن أبى موسى : أنه اختار ذلك في السمحاق .  
وعن القاضى أنه قال : متى أمكن اعتبار الجراحات من الموضحة - مثل أن  
يكون في رأس الجنى عليه موضحة إلى جانبها - قدرت هذه الجراحات منها .  
فإن كانت بقدر النصف : وجب نصف أرش الموضحة . وإن كانت بقدر الثلث :  
وجب ثلث الأرش . وعلى هذا ، إلا أن تزيد الحكومة على ذلك . فيجب  
ما تخرجه الحكومة .

وملخصه : أنه يوجب الأكثر مما تخرجه الحكومة أو قدرها من الموضحة .  
قال المصنف : وهذا لانهله مذهباً للإمام أحمد رحمه الله ، ولا يقتضيه . انتهى .  
قوله ﴿ وَخَمْسٌ فِيهَا مُقَدَّرٌ . أَوَّلُهَا : الْمَوْضِحَةُ ، الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ .  
أَيُّ تَبْرِزُهُ . فَفِيهَا خُمْسَةُ أَبْرَةٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .  
وعنه : في موضحة الوجه عشرة .

نقلها حنبل . واختارها الزركشى . وأولها المصنف .  
فائرة : يجب أرش الموضحة في الصغيرة والكبيرة ، والبارزة والمستورة بالشعر .  
وحد الموضحة : ما أفضى إلى العظم ، ولو بقدر إبرة .  
ذكره ابن القاسم ، والقاضى . واقتصر عليه المصنف ، والشارح .  
وقال في الرعاية الكبرى : الموضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرها .  
وقيل : ولو بقدر رأس إبرة . انتهى .  
قوله ﴿ فَإِنْ عَمَّتِ الرَّأْسَ وَنَزَلَتْ إِلَى الْوَجْهِ : فَهَلْ هِيَ مُوضِحَةٌ ،  
أَوْ مُوضِحَتَانِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان في الرايتين ، والحاوى .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبج .  
أمرهما : هى موضحتان . وهو الصحيح من المذهب .

صححه فى التصحيح ، والنظم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى القروع ، وغيره .

والوجه الثانى : هى موضحة واحدة .

جزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الرايتين ، والحاوى الصغير .

قال فى إدراك الغاية : ولو عمتها فثنتان فى وجه .

نفيه : ذكر المصنف ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والقروع ،

وغيرهم : إذا عمت الرأس ونزلت إلى الوجه .

قال الشارح : ولم يذكر المصنف ذلك فى كتابيه - المغنى ، والكافى - بل

أطلق القول فيما إذا كان بعضها فى الرأس وبعضها فى الوجه .



فإن لم تعم الرأس ففيها الوجهان .

قال : وهو الذى يقتضيه الدليل . انتهى .

قلت : قدم ماقاله الناظم .

وهو ظاهر كلامه فى الرايتين ، والحاوى . فإيهما قال : وإن نزلت إلى الوجه  
فموضحة .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْضَحَهُ مُوَضِّحَتَيْنِ يَنْتَهِمَا حَاجِزٌ : فَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ . فَإِنْ  
خَرَقَ مَا بَيْنَهُمَا ، أَوْ ذَهَبَ بِالسَّرَايَةِ : صَارَا مُوَضِّحَةً وَاحِدَةً . وَإِنْ خَرَقَهُ  
الْمَجْنِى عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْنَبَى : فَهِيَ ثَلَاثُ مَوَاضِحَ ﴾ بلا نزاع فى ذلك .  
قوله ﴿ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيمَنْ خَرَقَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَجْنِى عَلَيْهِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جواهر الأصحاب . وأكثرم قطع به . منهم  
صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحرم ، والنظم ،  
وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، وقال : مع بقاء التلباس .

وقدمه فى القروع .

وقال فى الترغيب : يصدق من يصدقه الظاهر بقرب زمن وبعده . فإن  
تساويا فالمجروح .

قال : وله أرشان . وفى ثالث وجهان . انتهى .

وقال فى الرعاية الكبرى ، وإن قال المجروح : خرقته بعد البرء : صدق مع  
طول الزمن . وله أرش موضحتين فقط .  
وقيل : والخرق بينهما .

وقيل : ينسب من الموضحة إن أمكن .

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَقَ مَا بَيْنَ الْمُوَضِّحَتَيْنِ فِي الْبَاطِنِ ﴾ يعنى الجانى .

﴿ فَبَلِّغْهُمْ رِسَالَتِي مَعَهُ ، أَوْ مَوْضِحَاتٍ ۚ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،  
والهادي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

أمرهما : هي موضحة واحدة . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : هما موضحتان . اختاره الناظم .

فأمرتاه

أمرهما : لو خرقة ظاهراً لا باطناً فوضحتان ، على أصح الوجهين ، والمذهب  
منهما .

وقيل : موضحة واحدة .

الثانية : لو أوضحه جماعة موضحة ، فهل يوضح من كل واحد بقدرها ، أم  
يوزع ؟ فيه الخلاف المتقدم .

قوله ﴿ ثُمَّ الْهَاشِمَةُ . وَهِيَ الَّتِي تُوضِّحُ الْعَظَمَ وَتَهْشِمُهُ . فَفِيهَا عَشْرٌ  
مِنَ الْإِبْلِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ ضَرَبَهُ بِمِثْقَلٍ ، فَهَشِمَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوضِّحَهُ : فَفِيهِ  
حُكُومَةٌ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والحرر ،

والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يلزمه خمس من الإيل ، كمشبه على موضحة .  
وأطلقهما في الكافي ، والشرح .

قوله ﴿ ثُمَّ الْمَأْمُومَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى أُمُّ الدِّمَاغِ . وَتُسَمَّى الْمَأْمُومَةُ . فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ ﴾ بلا نزاع .  
وقوله ﴿ ثُمَّ الدَّامِغَةُ ﴾ بالنين المعجمة ﴿ وَهِيَ الَّتِي تَحْرِقُ الْجِلْدَةَ ، فَفِيهَا مَا فِي الْمَأْمُومَةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقيل : فيها مع ذلك حكومة لحرق الجلد .

قال القاضي : ولم يذكر أصحابنا « الدامغة » بالمعجمة لمساواتها للمأمومة في أرشها .

قال المصنف : ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكون صاحبها لا يسلم غالباً .

انتهى .

قوله ﴿ وَفِي الْجَائِفَةِ : ثَلَاثُ الدِّيَةِ . وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ ، مِنْ بَطْنٍ ، أَوْ ظَهْرٍ ، أَوْ صَدْرٍ ، أَوْ نَحْرٍ ﴾ بلا نزاع .

وقوله ﴿ فَإِنْ خَرَقَهُ مِنْ جَانِبٍ . فَخَرَجَ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ : فَهِيَ جَائِفَتَانِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : جائفة واحدة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب .

وقيل : فيه روايتان . ذكره في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَإِنْ طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ ، فَوَصَلَ إِلَى فِيهِ : فَفِيهِ حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحرم ، والشرح ،

والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن تكون جائفة . وهو لأبى الخطاب في الهداية .

وأطلق وجهين في للمذهب .

فأمره : وكذا الحكم لو أنفذ أنفاً أو ذكر أو جفناً إلى بيضة العين ، خلافاً

ومذهباً .

قوله ﴿ وَإِنْ جَرَحَهُ فِي وَرِكِهِ ، فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ أَوْصَحَهُ

فَوَصَلَ الْجُرْحُ إِلَى قَفَاهُ : فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ جَائِفَةٌ وَمَوْضِحَةٌ وَحُكُومَةٌ لِجُرْحِ

الْقَفَا وَالْوَرِكِ ﴾ بلا نزاع

﴿ وَإِنْ أَجَافَهُ وَوَسَعَ آخِرُ الْجُرْحِ : فَهِيَ جَائِفَتَانِ ﴾ بلا نزاع أيضاً .

قوله ﴿ وَإِنْ وَسَعَ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ ، أَوْ بَاطِنُهُ دُونَ ظَاهِرِهِ : فَعَلَيْهِ

حُكُومَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر في الترغيب وجهاً : أنها جائفة .

فأمره : لو وطئ زوجته وهي صغيرة ، أو نحيفة لا يوطأ مثلها لمثلها ، ففتقها :

ألزمه ثلث الدية .

ومعنى الفتق : خرق ما بين مسلك البول والمنى .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والزرکشی ، وغيرهم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي .

وقيل : بل معناه : خرق ما بين الدبر والقبل .

قال المصنف ، والشارح : إلا أن هذا بعيد . لأنه يبعد أن يذهب بالوطء

ما بينهما من الحاجز . لأنه غليظ قوى . انتهى .

قال في الرعايتين ، والحاوى ، والفروع : وإن وطئ امرأته ، فخرق مخرج

البول والمنى ، أو القبل والدبر .

قلت : وهو الصواب ، ولكن الواقع في الغالب الأول .

وجزم بوجود ثلث الدية الخرق ، والمصنف في المنفى ، والشارح ، والزركشى ،

وغيرهم .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمستوعب : إن كان البول

يستمسك : فعليه ثلث الدية . وإن كان لا يستمسك : فعليه كمال ديتها .

وكذا قال في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقال في الفنون : فيمن لا يوطأ مثلها : القود واجب . لأنه قتل بفعل يقتل مثله .

وقال في الفروع ، وغيره : ومن وطئ أجنبية كبيرة مطاوعة بلا شبهة ،

أو امرأته - ومثلها يوطأ لمثله - فأفضاها : فهدر . لعدم تصور الزيادة . وهو حق له ،

وإلا فالدية . فإن ثبت البول لخائفة .

ولا يندرج أرش البكارة في دية إفضاء . على الأصح .

وقال في القواعد الأصولية : ولو وطئ زوجته الكبيرة المحتملة للوطء ،

وفتقها : لم يضمنها .

جزم به في الهداية ، والمنفى ، والترغيب ، وغيرهم .

وجزم بوجود أرش البكارة في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، وغيرهم .

وأطلق وجهين في الرعايتين ، والحاوى .

والموطوءة بشبهة ، أو إكراه : ثلث الدية إن استمسك البول ، مع مهر مثلها .  
وإن لم يستمسك : فالدية كاملة .

فأمره : لو أدخل إصبعه في فرج بكر ، فأذهب بكارتها : فليس بجائفة .  
ذكره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَفِي الضَّلَعِ بَعِيرٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وهو من مفردات المذهب .

وذكر ابن عقيل رواية : فيه حكومة .

تفسيره : قوله « وفي الضلع بعير » كذا قال أكثر الأصحاب وأطلقوا .

وقدمه في الرايتين .

وقيده في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والوجيز ، والمنور ،

وغيرهم : بما إذا أجب مستقيما ، فقالوا : وفي الضلع بعير إذا أجب مستقيما .

والظاهر : أنه مراد من أطلق .

ولكن صاحب الرايتين غاير .

فالظاهر : أنه لما رأى من أطلق وقيد : حكاهما قولين .

وقال الزركشي : ولم أر هذا الشرط لغير صاحب المحرر .

وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله : بأن في الضلع بعير من غير قيد .

قوله ﴿ وَفِي الثَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرَانِ ﴾ .

هذا المذهب . قاله القاضي ، وأصحابه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايتين ، والحاوي الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

وهو من المفردات .

وظاهر كلام الخرقى : أن فيها أربعة أبعرة . فإنه قال : وفى الترقوة بعيران .

وقال فى الإرشاد : فى كل ترقوة بعيران . فهو أصرح من كلام الخرقى .

وصرف القاضى كلام الخرقى إلى المذهب . فقال : المراد بالترقوة : الترقوتان .

اكتفى بلفظ الواحد لإدخال الألف واللام المقتضية للاستغراق .

قوله ﴿ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّرَاعِ ، وَالزَّنْدِ ، وَالْعُضْدِ ، وَالْفَخْذِ ،  
وَالسَّاقِ : بِعَيْرَانِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه فى رواية أبى طالب .

وجزم به فى الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وشرح

ابن منبج ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه فى الرايتين .

وقطع به فى الشرح فى الزند . واختاره القاضى فى عظم الساق والفخذ .

وهو من مفردات المذهب فى الفخذ والساق والزند .

وعنه : فى كل واحد من ذلك بعير . نص عليه فى رواية صالح .

جزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير .

وقاله أبو الخطاب ، وابن عقيل ، وجماعة من أصحاب القاضى .

وأطلقهما فى الفروع .

وقال المصنف : والصحيح أنه لا تقدير فى غير الخمسة . وهى : الضلع والترقوتان

والزندان .

وجزم أن فى الزند بعيرين .

وذكر ابن عقيل فى ذلك رواية : أن فيه حكومة .

نقل حنبل - فيمن كسرت يده أو رجله - فيها حكومة ، وإن انجبرت .

وترجه أبو بكر بنقص العضو بجناية .

وعنه في الزند الواحد : أربعة أبرة : لأنه عظمان . وفيما سواه بغيران .  
واختاره القاضي .

واختار المصنف : أن فيما سوى الزند حكومة كما تقدم . كبقية الجروح  
وكسر العظام ، كحرزة صلب وعصص وعانة . قاله في الإرشاد في غير ضلع .  
قوله ﴿ وَالْحُكُومَةُ : أَنْ يَقُومَ الْمُجْنِي عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ  
ثُمَّ يَقُومَ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرَأَتْ ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ مِثْلُهُ مِنَ الدِّيَةِ .  
فَإِنْ كَانَ قِيَمَتُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ : عِشْرِينَ ، وَقِيَمَتُهُ وَبِهِ الْجِنَايَةُ : تِسْعَةَ  
عَشَرَ ، فَقِيَمِهِ نِصْفُ عِشْرِ دِيَتِهِ ﴾ .

بلا نزاع في الجملة .

وقوله ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي شَيْءٍ فِيهِ مُقَدَّرٌ ، فَلَا يُبْلَغُ  
بِهِ أَرْضُ الْمُقَدَّرِ . فَإِنْ كَانَتْ فِي الشُّجَابِ الَّتِي دُونَ الْمَوْضَعَةِ : لَمْ يُبْلَغْ  
بِهَا أَرْضُ الْمَوْضَعَةِ . وَإِنْ كَانَ فِي إِصْبَعٍ : لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَةُ الْإِصْبَعِ .  
وَإِنْ كَانَتْ فِي أُعْمَلَةٍ لَمْ يُبْلَغْ بِهَا دِيَتُهَا ﴾ .

هذا المذهب المشهور ، والصحيح من الروايتين .

وقال في الفروع : ولا يبلغ بحكومة محل له مقدر مقدره ، على الأصح ، كمجاوزته .  
وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، وغيرها .

وصححه في النظم . واختاره الشريف ، وابن عقيل .

قال القاضي في الجامع : هذا المذهب .

وعنه : يبلغ به أرض المقدر .



وقال الزركشى : هو ظاهر كلام الخرقى . وإليه ميل أبى محمد .

وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .

وحكما فى المحرر ، وغيره : وجهين .

وأطلقهما فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال الشارح : ويحتمل كلام الخرقى : أن يخص امتناع الزيادة بالرأس

والوجه ، لقوله « إلا أن تكون الجناية فى وجه أو رأس فلا يجاوز به أرش المؤقت » .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا تَنْقُصُ شَيْئًا بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ : قُومَتْ حَالُ

جَرَيَانِ الدِّمِ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب

والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يقوم قبيل الاندمال التام . وأطلقهما الزركشى .

تفصيل : أفادنا المصنف بقوله « قومت حال جريان الدم » أن ذلك لا يكون

هدر . وأن عليه فيه حكومة . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . وعليه

أكثر الأصحاب ، القاضى وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا شىء فيها والحالة هذه .

اختاره المصنف . وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْهُ شَيْئًا بِحَالٍ ، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا - كإزالة الحية

امرأة ، أو إصبع زائدة ونحوه - فَلَا شَيْءَ فِيهَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في المحرر: فلا شيء فيها على الأصح .

قال في الفروع: فلا شيء فيها في الأصح .

وكذا قال الناظم .

وصححه في المغنى ، والشرح ، وغيرهما .

وقيل : بلى .

قال القاضى : نص الإمام أحمد - رحمه الله - على هذا .

قال المصنف : فعلى هذا يقوم في أقرب الأحوال إلى البرء . فإن لم ينقص في

ذلك الحال قوم حال جريان الدم . لأنه لا بد من نقص للخوف عليه . ذكره القاضى

وتقوم لحيمة المرأة كأنها لحيمة رجل في حال ينقصه ذهاب لحيته . ذكره

أبو الخطاب .

وجزم بهذا القول في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة .

## باب العاقلة وما تحمله

خاتمة : سميت « عاقلة » لأنهم يعقلون . نقله حرب .

وجزم به في الفروع .

وقيل : لأنهم يمنعون عن القاتل .

جزم به في المغنى ، والشرح .

وقيل : لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول . أى تشد عُقلها لتسلم إليهم

ولذلك سميت الدية عقلاً . وقدمه الزركشى .

وقيل : لإعطائهم العقل الذى هو الدية .

قوله « عاقلة الإنسان » : عَصَبَاتُهُ كُلُّهُمْ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ ، مِنْ

النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ ، إِلَّا عَمُودَى نَسَبِهِ : آبَاؤُهُ وَأَبْنَاؤُهُ .

هذا إحدى الروايات .

قال القاضى فى كتاب الروايتين ، وصاحب الفروع : هذا اختيار الخرقى .

قلت : ليس كما قال . فإنه قال : والعاقلة العمومة وأولادهم وإن سفلوا .

فى إحدى الروايتين .

والرواية الأخرى : الأب والابن والإخوة . وكل العصابة من العاقلة . انتهى .

وجزم به فى الوجيز .

وقال فى الترغيب ، والبلغة : إلا أن يكون الابن من عصابة أمه .

وسبقه إلى ذلك السامرى فى مستوعبه .

وعنه : أنهم من العاقلة أيضاً . وهو المذهب . نص عليه .

وعليه جماهير الأصحاب . منهم : أبو بكر ، والقاضى ، والشريف أبو جعفر ،

وأبو الخطاب فى خلافهما ، وابن عقيل فى التذكرة ، والشيرازى ، وغيرهم .

وجزم به في العملة ، والمتور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
قال في تجريد العناية : عاقلة الإنسان ذكور عصبته ، ولو عمودى نسبه على  
الأظهر .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ،  
وغيرهم .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا أبناؤه إذا كان امرأة .  
قال في المحزر : وهى أصح .  
قال الزركشى : وعليها يقوم الدليل .  
نقل حرب : الابن لا يعقل عن أمه . لأنه من قوم آخرين .  
وقال الزركشى : ظاهر كلام ابن أبى موسى ، وابن أبى الجعد ، وأبى بكر فى  
التنبيه : أن العاقلة كل العصبه إلا الأبناء . ولعله يقيس أبناء الرجل على أبناء  
المرأة . وليس بشئ . انتهى .

وعنه : الجميع عاقلته ، إلا عمودى نسبه وإخوته . وهى ظاهر كلام الخرقى .  
وتقدم لفظه . ويأتى الترتيب فى ذلك .  
وتقدم فى باب الولاء « أن عاقلة العبد المعتقد : عصبات سيده » فكلامه هنا  
مقيد بذلك .

قوله ﴿ وَلَيْسَ عَلَىٰ فَقِيرٍ ، وَلَا صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ ،  
وَلَا خُنْثَىٰ مُشْكِلٍ ، وَلَا رَقِيقٍ ، وَلَا مُخَالِفٍ لِدِينِ الْجَانِي : حَمْلُ شَيْءٍ ﴾ .  
هذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أن الفقير يحمل من العقل .

وأطلقهما المصنف ، وغيره .

وقيده المجد وغيره بالمعتل .

قال الزركشي : وهو حسن .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب .

وعنه : تحمل الخنثى والمرأة بالولاء .

وعنه : المميز من العاقلة .

وظاهر كلامه في العمدة : أن المرأة والخنثى يحملان من العقل . فإنه ما ذكر

إلا الصبي والمجنون والفقير ، ومن يخالف دينه .

تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أن الهرم والزمن والأعمى يحمل من العقل

بشرطه . وهو أحد الوجهين .

وهو ظاهر كلام الأكثر .

وجزم به في البلغة . وقدمه الزركشي .

قال في المستوعب ، والرعاية الصغرى : ويعقل الزمن والشيخ والضعيف .

والوجه الثاني : لا يحملون . قدمه ابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وأطلقهما في الهرم والزمن في الكبرى .

قوله ﴿ وَخَطَأُ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ فِي أَحْكَامِهِ : فِي بَيْتِ الْمَالِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، كخطأ الوكيل .

وعنه : على عاقلتهما .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة .

والمراد : فيما تحمله العاقلة . نقله في الفروع عن صاحب الروضة ، كخطابهما في غير الحكم .

وأطلقهما في المذهب .

فعلى المذهب : للإمام عزل نفسه . ذكره القاضى وغيره .

فائدة : وكذا الحكم إن زاد سوطاً ، كخطأ في حد أو تعزير أو جهلاً حملاً ،

أو بان مَنْ حكماً بشهادته غير أهل .

ويأتى الخطأ في الحد في كتاب الحدود .

قوله ﴿ وَهَلْ يَتَعَاوَلُ أَهْلُ الذِّمَّةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والشرح ، والحاوى .

أمرهما : يتعاقلون . وهو المذهب .

قال في الخلاصة ، والرعايتين : وأهل الذمة يتعاقلون على الأصح .

قال في المحرر : يتعاقلون . وهو الأصح .

قال الناظم : يتعاقلون فى الأظهر . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والكافى ، والفروع ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يتعاقلون .

فعلى المذهب : فيه - مع اختلاف ملهم - وجهان ، هما روايتان فى الترغيب .

وأطلقهما فى المحرر ، والفروع ، والحاوى ، والنظم .

وذكرهما فى الكافى وجهين ، وقال : بناء على الروايتين فى توريشم .

أمرهما : يتعاقلون أيضاً .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب . وقدمه فى الرعايتين .

والثانية : لا يتعاقلون .

قوله ﴿وَلَا يَعْقِلُ ذِمِّيَّ عَنْ حَرْبِيَّ ، وَلَا حَرْبِيَّ عَنْ ذِمِّيَّ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : يتماقلان ، إن قلنا : يتوارثان . وإلا فلا .

وهو تخرج في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، وغيرهم .

قوله ﴿وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ تَحْمِلُ الْجَمِيعَ : فَالذِّمَّةُ  
أَوْ بَاقِيهَا عَلَيْهِ ، إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا﴾ .

هذا المذهب . جزم به القاضى فى كتبه .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : كسلم .

وأجرى فى المحزر الروايتين اللتين فى المسلم هنا .

وأطلقهما فى الفروع .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا : أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ﴾ .

هذا المذهب .

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا تحمله . اختاره أبو بكر فى التنبيه .

وأطلقهما فى الشرح .

وظاهر ما جزم به فى العمدة : أن ذلك على الجانى .

فعلى المذهب : يكون حالا فى بيت المال . على الصحيح من المذهب .

صححه فى المغنى ، والشرح ، والزركشى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : حكمه حكم العاقلة .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ﴾ يعني : أخذها من بيت المال .

﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : وهذا المعروف عند الأصحاب . بناء على أن الدية وجبت على

العاقلة ابتداء .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن تجب في مال القاتل .

قال المصنف هنا : وهو أولى ، فأختره .

[ ثم قال كما لو قالوا في فطرة زوجة المعسر ، وضيغه . فإنه عليهما دونه . لأنهما

محتملان لا أصليان . وكقراءة المأموم بمن لا يرى تحملها عنه . ونحو ذلك . وهو

كل من تحمل عنه شيئاً مغرمًا أو مغنماً باختياره له لتسببه فيه . أو قهراً عنه بأصل

الشرع ونحو ذلك ] <sup>(١)</sup> .

وقال كقولهم في المرتد : يجب أرش خطائه في ماله . ولورمى وهو مسلم فلم

يصب السهم حتى ارتد : كان عليه في ماله . ولورمى الكافر سهمًا ثم أسلم ،

ثم قتل السهم إنساناً : فديته في ماله . ولوجنى ابن المعتقة ثم انجراً ولاؤه ثم سرت

جنايته : فأرش الجناية في ماله لتعذر حمل العاقلة له . قال : فكذا هذا .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



فاستشهد المصنف رحمه الله على صحة ما اختاره بهذه المسائل وغيرها .  
وذكر : أن الأصحاب قالوا بها .

فذكر كل مسألة من المستشهد بها وما فيها من الخلاف .

فمنها : قوله « يجب أرش خطأ المرتد في ماله » وهذا المذهب ونسبه المصنف  
هنا إلى الأصحاب . ولا شك أن عليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وحكى وجه : لا شيء عليه ، كالمسلم .

ومنها : قوله « ولو رمى وهو مسلم ، فلم يصب السهم حتى ارتد : كان عليه  
في ماله . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، وغيره .

وصححه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها : قوله « ولو رمى الكافر سهماً ثم أسلم . ثم قتل السهم إنساناً : فديته  
في ماله » على الصحيح من المذهب .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمزور ، وغيرهم .

وصححه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا شيء عليه .

ومنها : قوله « ولو جنى ابن المعتقة ، ثم انجر ولاؤه ، ثم سرت جنائيته :  
فأرش الجنائية في ماله لتعذر حمل العاقلة » وهو المذهب .

جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

قال في الفروع : وإن تغير دين جرح حالتي جرح وزهوق : عقلت عاقلته

حال الجرح .

وقيل : أرشه .

وقيل : السكل في ماله .

وإن أنجزَّ ولاء ابن معتقة بين جرح أو رمى وتلف : فكتنغير دين .  
وقاله في المحرر ، وغيره .

فأمره : قوله ﴿ وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا عَبْدًا وَلَا صُلْحًا ﴾ .

فسر القاضي ، وغيره : الصلح بالصلح عن دم العمد .

وقال المصنف ، وغيره : يغنى عن ذلك ذكر العمد . بل معناه : صالح عنه

صلح إنكار . وجزم به في الروضة .

قال الشارح : وهو أولى .

وقدمه الزركشي . وجزم به ابن منجا في شرحه . وهو الصواب .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا اعْتِرَافًا ﴾ .

ومعناه : أن يقر على نفسه أنه قتل خطأ ، أو شبه عمد ، أو جنى جناية خطأ

أو شبه عمد ، توجب ثلث الدية فأكثر . فلا تحمله العاقلة .

لكن مرادهم : إذا لم تصدقه العاقلة به . وتعليقهم يدل عليه .

[ بل وصرح به ابن نصر الله في حاشيته على شرح الزركشي للخرقي .

لكن لو سكتت فلم تتكلم ، أو قالت : لا نصدقه ولا نكذبه . أو قالت :

لا علم لنا بذلك . فهل هو كقول المدعى « لا أقر ، ولا أنكر » أو « لا أعلم

قدر حقه » أو كسكوته ؟ وهو الأظهر ، إن كان ذلك في جواب دعوى فنكولهم

كنكولهم .

وإن لم يكن في جواب دعوى : لم يلزمهم شيء . ولم يصح الحكم بنكولهم .

وصرح به أيضاً في الرعاية الكبرى ، فقال فيها : ولا اعترافاً تنكره . انتهى<sup>(١)</sup>

قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ ﴾ .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء عمداً ، فأسقطت جنيناً : فالدية على العاقلة .

قال في الفروع : فيتوجه منها احتمال تحمل العاقلة القليل .

ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء : فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية . فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة .

فهذه رواية لا تحمل الثلث .

نفيه : قوله ﴿ وَلَا مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ . وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْجَانِي حَالاً ، إِلَّا غُرَّةَ الْجَنِينِ إِذَا مَاتَ مَعَ أُمِّهِ . فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُهَا مَعَ دِيَةِ أُمِّهِ ﴾ .

يعنى : وهى أقل من ثلث الدية بانفرادها ، لكن لما وجبت مع الأم فى حالة واحدة ، بمنأى واحدة ، مع زيادتهما على الثلث : حملتها العاقلة ، كالدية الواحدة . وهذا المذهب نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال فى عيون المسائل : خبر المرأة التى قتلت المرأة وجنينها ، وجه الدليل : أنه صلى الله عليه وسلم قضى بدية الجنين على الجانية . حيث لم تبلغ الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَا مُنْفَرِدَيْنِ : لَمْ تَحْمِلْهَا الْعَاقِلَةُ ، لِنَقْصِهَا عَنِ الثُّلُثِ ﴾ . إن مات ، ولم تمت الأم : لم تحملها العاقلة .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن منصور : إذا شربت دواء ، فأسقطت جنينها : فالدية على العاقلة . وتقدم ذلك قريباً .

وإن ماتا من الضربة ، فإن ماتا معاً حملتها : بلا نزاع .

وإن مات بعد موت أمه : حملتها أيضاً . على المذهب .

جزم به في الحرر ، والرايتين ، والحاوي ، والفروع .  
 ومقتضى كلامه في المغنى ، والشرح : أنها لا تحملها . فإنهما قالا : إذا مات  
 قبل موت أمه : لم تحملها . نص عليه . وإن مات مع أمه : حملتها . نص عليه . انتهى .  
 وهو مقتضى كلام المصنف هنا .  
 وإن مات قبل موت أمه : لم تحملها . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
 وقطع به في المغنى ، والشرح .  
 وهو مقتضى كلامه هنا .  
 وقدمه في الفروع .

وجزم في الحرر ، والرايتين ، والحاوي ، والنظم : بأنها تحملها .  
 قال الإمام أحمد رحمه الله : من قبل أنهما نفس واحدة .  
 وقال أيضاً : الجناية عليهما واحدة .  
 قال الزركشى : وهو الصواب . وهو كما قال .  
 قوله ﴿ وَتَحْمِلُ جُنَايَةَ الْخَطَا عَلَى الْحُرِّ إِذَا بَلَغَتِ الثَّلَاثَ ﴾ .  
 هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
 وتقدم قريباً رواية أبي طالب .  
 وقوله ﴿ وَقَالَ : أَبُو بَكْرٍ : لَا تَحْمِلُ شِبْهَ الْعَمْدِ . وَيَكُونُ فِي مَالِ  
 الْقَاتِلِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .

اعلم أن الأصحاب اختلفوا في شبه العمد : هل تحمله العاقلة أم لا ؟ .  
 والصحيح من المذهب : أنها تحمله . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
 قال الزركشى : هذا المشهور من الروايتين ، والختار لعامة الأصحاب .  
 وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، والمصنف في القنع ، في أول « كتاب  
 الديات » والنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرز ، والنظم وصححه - والحائز الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : لا تحمل شبه العمد . ويكون في مال القاتل في ثلاث سنين

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الرعايتين : ولا تحمل شبه عمد في الأصح .

إذا علمت ذلك : فكان الأولى أن يأتي المصنف بالواقيل .

قال أبو بكر : لتظهر المغايرة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

وقال أبو بكر مرة : يكون في مال القاتل حالا .

وقدمه في التبصرة كغيره .

وذكر أبو الفرج : تحمله العاقلة حالا .

وقال في التبصرة : لا تحمل عمداً ولا صلحاً ، ولا اعتراكاً ، ولا ماديون الثلث

وجميع ذلك في مال الجاني في ثلاث سنين .

قوله ﴿ وَمَا يَحْمِلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَاقِلَةِ : غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، لَكِنْ يُرْجَعُ

فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ . فَيَحْمِلُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَسْهُلُ وَلَا يَشْقُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال أبو بكر : يجعل على الموسر نصف دينار ، وعلى المتوسط ربعاً . وهو

رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

فائدة : الموسر هنا : من ملك نصيباً عند حلول الحول ، فاضلاً عنه . كالخج

وكفارة الظهار .

قوله ﴿وَهَلْ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

يعنى : على قول أبى بكر .

وأطلقهما فى الكافى ، والمحزر ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، وشرح ابن منبجا ،  
والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أهمهما : يتكرر . فيكون الواجب على الغنى فى الأحوال الثلاثة دينار  
ونصف دينار ، وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار .

قال فى الكافى : لأنه قدر يتعلق بالحول على سبيل الموساة . فيتكرر  
بالحول ، كالزكاة .

والوجه الثانى : لا يتكرر . فيكون على الغنى نصف دينار فى الحول الأول  
لا غير . وعلى المتوسط ربع دينار لا غير .  
قاله ابن منبجا وغيره .

قال فى الكافى : لو قلنا يتكرر : لأفضى إلى إيجاب أقل من الزكاة . فيكون  
مضراً . انتهى .

قلت : إن بقى الغنى فى الحول الثانى والثالث غنياً تكرر .  
وكذا إن بقى متوسطاً فى الحول الثانى والثالث : تكرر وإلا فلا .  
وقدمه ابن رزى فى شرحه .

قوله ﴿وَيُبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَأَلْأَقْرَبِ﴾ .

كالعصبات فى الميراث . وهو المذهب .

جزم به فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والوجيز .

وقدمه فى النظم ، والفروع .

وصححه فى الشرح ، وغيره .

وقال في الواضح ، والمذهب ، والترغيب : يبدأ بالآباء ، ثم بالأبناء .  
وقيل : مُدْلٍ بِأَب - كالأخوة وأبنائهم . والأعمام وأبنائهم - كمدل بأبوين .  
قدمه ناظم المفردات . ذكره في كتاب النكاح .  
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وذكر ابن عقيل الأخ للأب : هل يساوى الأخ للأبوين ؟ على روايتين .  
وخرج منها مساواة بعيد لقريب .  
وقال في الترغيب : لا يضرب على عاقلة معتقة في حياة معتقة ، بخلاف  
عصبة النسب .

قال في الفروع : كذا قال .  
ونقل حرب : والمولى يعقل عنه عصبة المعتق .  
فأُمره : يؤخذ من البعيد لغية القريب . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يبعث إليه .

قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُوجَّلاً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقال في الروضة : دية الخطأ في خمس سنين ، في كل سنة خمسها .  
وذكر أبو الفرج : ما تحمله العاقلة يكون حالا . وتقدم ذلك .  
قوله ﴿ وَمَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ يُجِبُّ مُوجَّلاً فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ، فِي كُلِّ  
سَنَةٍ ثُلُثُهُ إِنْ كَانَ دِيَّةً كَامِلَةً ﴾ وهذا بلا نزاع .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ثُلُثَ الدِّيَّةِ - كَأَرْشِ الْجَائِفَةِ - وَجَبَ  
فِي رَأْسِ الْحَوْلِ ، وَإِنْ كَانَ نِصْفُهَا - كَدِيَّةِ الْيَدِ - وَجَبَ فِي رَأْسِ  
الْحَوْلِ الْأَوَّلِ الثُّلُثُ ، وَبَاقِيهِ فِي رَأْسِ الْحَوْلِ الثَّانِي ﴾ .  
وهذا بلا نزاع عند القائلين بالتأجيل .

وإن كان الواجب أكثر من الثلاثين : وجب الثلاثان في السنتين ، والباقي في آخر الثالثة .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ دِيَّةَ امْرَأَةٍ وَكِتَابِيٍّ فَكَذَلِكَ ﴾ .

يعنى : يجب ثلاثها في رأس الحول الأول . وهو قدر ثلث دية الحر المسلم وبقيةا في رأس الحول الثانى . وهو المذهب .

قال ابن منبجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم

ويحتمل أن تُقسَمَ في ثلاثِ سنينَ لكونها دية نفس ، وإن كانت أقل من دية الرجل الحر المسلم .

واختاره القاضى فى خلافه وأصحابه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ دِيَّةٍ - كَمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ ، فَأَذْهَبَ بِمَعْمَةٍ وَبَصَرَةٍ - لَمْ يَزِدْ فِي كُلِّ حَوْلٍ عَلَى الثُّلُثِ ﴾ .

وكذا لو قتلت الضربة الأم وجنينها بعد ما استهل . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع .

وقيل : يؤخذ الكل فى ثلاث سنين .

فأمره : لوقتل شخص اثنين : لزم عاقلته فى كل حول من كل دية ثلثها

فيلزمهم ديتهما فى ثلاث سنين . على الصحيح من المذهب ، كما لو أذهب بمجنائيتين معمه وبصره .



وجزم به في المغنى ، والشرح ،

وقدمه في الفروع .

وقيل : يجب دية الاثنين في ست سنين .

قوله ﴿ وَابْتِدَاءَ الْحَوْلِ فِي الْجَرْحِ : مِنْ حِينَ الْإِنْدِمَالِ ، وَفِي الْقَتْلِ :

مِنْ حِينَ التَّمَوْتِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال القاضى : إِنْ لَمْ يَسِرَّ الْجُرْحُ إِلَى شَيْءٍ فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ الْقَطْعِ .

قال في المحرر ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم ، وقال القاضى : ابتداءه في القتل

الموحى والجرح - إِنْ لَمْ يَسِرَّ عَنْ مَحَلِّهِ - مِنْ حِينَ الْجَنَاحَةِ .

فأُثِرَ : مَنْ صَارَ أَهْلًا عِنْدَ الْحَوْلِ : لَزِمَهُ مَا تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ ، عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهِينِ .

قاله في الفروع ، وغيره .

قوله ﴿ وَعَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ : خَطَأً ، تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ ﴾ .

عمد المجنون خطأ تحمله العاقلة بلا نزاع .

وكذلك الصبي على الصحيح من المذهب مطلقاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادى ،

والمغنى ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ،

وغيرهم .

وعنه ، في الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ : أَنْ عَمْدَهُ فِي مَالِهِ .

قال ابن عقيل ، والخلواني : وتكون مغالطة .

وذكر في الواضح رواية : تكون في ماله بعد عشر سنين .  
ونقل أبو طالب : ما أصاب الصبي من شيء ، فعلى الأب إلى قدر ثلث الدية .  
فإذا جاوز ثلث الدية : فعلى العاقلة .  
قال في القروع : فهذه رواية لا تحمل العاقلة الثلث .  
وتقدم ذلك أيضاً .

## باب كفارة القتل

قوله ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خَطَأً ، أَوْ مَا أُجْرِيَ بِحِرَاءِ ، أَوْ شَارَكَ فِيهَا : فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾ .

هذا المذهب . سواء قتل نفسه أو غيرها . وسواء كان القاتل مسلماً أو كافراً .  
جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

واختار المصنف : لا تلزم قاتل نفسه .

قال الزركشي : وفيه نظر .

وعنه : لا تلزم قاتل نفسه ولا كافراً ، بناء على كفارة الظهار . قاله في الواضح .

وعنه : على المشتركين كفارة واحدة .

قال الزركشي : وهي أظهر من جهة الدليل .

وأطلقهما في المحرر .

وتقدم حكم كفارة القتل عند كفارة الظهار .

قوله ﴿أَوْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا ، أَوْ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ

فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وقال في الإرشاد : وإن جنى عليها فألقت جنينين فأكثر ، فقليل : كفارة

واحدة .

وقيل : تتعدد .

قال في الفروع : فيخرج مثله في جنين وأمه .

نفيه : ظاهر قوله « فَأَلَقْتُ جُنَيْنًا » أنها لو أَلَقْتُ مضغة لم تتصور : لا كفارة فيها . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقيل : فيه الكفارة .

قوله ﴿ سَوَاءٌ كَانَ الْقَاتِلُ كَبِيرًا عَاقِلًا ، أَوْ صَبِيًّا ، أَوْ مُجَنُّونًا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ﴾ .

بلا نزاع في ذلك إلا المجنون . فإنه قال في الانتصار : لا كفارة عليه .

قوله ﴿ وَيُكَفِّرُ الْعَبْدُ بِالصِّيَامِ ﴾ .

يأتى حكم العبد في التكفير في آخر « كتاب الإيمان » فيما إذا عتق أو لم يعتق . قبل التكفير . فليعاود هناك .

وتقدم أيضاً في أول « كتاب الزكاة » فليعاود .

قوله ﴿ فَأَمَّا الْقَتْلُ الْمُبَاحُ - كَالْقِصَاصِ وَالْحُدُودِ ، وَقَتْلِ الْبَاغِي وَالْمُصَائِلِ - فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ﴾ .

بلا نزاع ، إلا في الباغي إذا قتله العادل . فإنه حكى في الترغيب فيه وجهين . على رواية أنه لا يضمن .

قوله ﴿ وَفِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ : رَوَاتَانِ ﴾

وأطلقهما في الرعاية الصغرى فيهما .

أما العمد : فلا تجب فيه الكفارة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم أبو بكر ، وابن حامد ، والقاضي ، وولده أبو الحسين ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والشيرازي ، وابن البناء ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منبج في شرحه ، والمشهور في المذهب : أنه لا كفارة في قتل العمد .

وقدّمه في الرعاية الكبرى .  
وعنه : تجب . اختارها أبو محمد الجوزي .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور .  
وقدّمه في المحرر ، والحاوي الصغير .  
قال الزركشي : وزعم القاضي والشريف وأبو الخطاب - في خلافهما - أن  
هذه الرواية اختيار الخرق .  
قال : وليس في كلامه ما يدل على ذلك .  
وكذا قال في الهداية ، والفروع : إنه اختيار الخرق .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة .  
وأما شبه العمدة : فالصحيح من المذهب : وجوب الكفارة به . نص عليه .  
واختاره الشيرازي ، وابن البناء ، وغيرها .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والبلغة ، والمحرر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .  
قال في الفروع : ويلزم على الأصح .  
قال المصنف : لا أعلم لأصحابنا في شبه العمدة في وجوب الكفارة قولاً .  
ومقتضى الدليل وجوب الكفارة .  
والرواية الثانية : لا تجب ، كالعمدة .  
قال المصنف والشارح : اختارها أبو بكر .  
وظاهر كلام المصنف : أنها اختيار أبي بكر ، والقاضي . وكذا قال ابن منبج  
والذي حكاه الأصحاب فيها : إنما هو اختيار أبي بكر فقط .  
فعل المصنف اطلع على أنه اختيار القاضي في موضع من كلامه .

نفية : قال الزركشي : وقد وقع لأبي محمد في المقنع إجراء الروايتين في شبه العمد . وهو ذهول .

فقد قال في المغنى : لا أعلم لأصحابنا فيه قولاً .  
قال ابن منجاء - بعد حكاية كلامه في المغنى - تحكاية الرواية في شبه العمد وقعت هنا سهواً .

قال الشارح - بعد حكاية كلامه في المغنى - : وقد ذكر شيخنا في الكتاب المشروح رواية أنه كالعمد . لأن ديته مغلظة .  
فظاهره أنه ما اطلع عليها إلا في هذا الكتاب . انتهى .  
قلت : وهذا الصواب .

وقد ذكر هذه الرواية الناظم ، وابن حمدان في رعايته ، وصاحب الفروع ، وغيرهم . ولم يتعرضوا للنقل فيها .  
لكن قال الناظم : هي بعيدة .  
وقد عللها الشارح ، فقال : لأن ديته مغلظة . فكانت كالعمد .

#### فأمراته

إمراءهما : من لزمته كفارة ، ففي ماله مطلقاً . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : ما حله بيت المال من خطأ الإمام وحاكم في بيت المال .  
ويكفر الولي عن غير مكلف من ماله .

الثانية : نقل مهنا : القتل له كفارة . والزنا له كفارة .  
ونقل الميموني : ليس بعد القتل شيء أشد من الزنا .

## باب القسامة

قوله ﴿وَهِيَ الْإِيمَانُ الْمَكْرَرَةُ فِي دَعْوَى الْقَتْلِ﴾ .

مراده : قتل معصوم . وظاهره : سواء كان القتل عمداً أو خطأ .

أما العمد : فلا نزاع فيه بشروطه .

وأما الخطأ : فيأتى فى كلام المصنف كلام الخرقى وغيره .

قوله ﴿وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ﴾ :

أَحَدُهَا : دَعْوَى الْقَتْلِ ، ذِكْرًا كَانَ الْمُقْتُولُ أَوْ أَنْثَى ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : لا قسامة فى عبد وكافر . وهو ظاهر كلام الخرقى . لأنها - عنده -

لا تشرع إلا فيما يوجب القصاص .

كذا فهم المصنف منه ، واختاره . ويأتى قريباً .

قوله ﴿الثَّانِي : اللَّوْثُ . وَهِيَ الْعِدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ ، كَنَحْوِ مَا كَانَ

بَيْنَ الْأَنْصَارِ وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَكَأَنَّ بَيْنَ الْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَثَّارًا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ﴾ .

وهو المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعایتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال فى الهداية : هذا اختيار عامة شيوخنا .

وهو من مفردات المذهب .  
ويدخل في ذلك : لو حصل عداوة مع سيد عبد وعصبته . فلو وجد قتيل في  
صحراء ، وليس معه غير عبده : كان ذلك لوثا في حق العبد . ولورثة سيده القسامة .  
قاله في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : ما يدل على أنه ما يغلب على الظن صحة الدعوى به ، كتفرق جماعة عن  
قتيل ، ووجود قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم ، وشهادة جماعة ممن لا يثبت  
القتل بشهادتهم كالنساء والصبيان ، وعدل واحد ، وفسقة ، ونحو ذلك .  
واختار هذه الرواية أبو محمد الجوزي ، وابن رزين ، وللشيخ تقي الدين  
رحمة الله عليهم ، وغيرهم .  
قلت : وهو الصواب .  
وعنه : إذا كان عداوة أو عصبية . نقلها على بن سعيد .  
وعنه : يشترط مع العداوة أثر القتل في المقتول . اختارها أبو بكر ، كدم من  
أذنه . وفيه من أنه وجهان .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والفروع . وقال :  
ويتوجه : أو من شفته .  
قال في المحرر : وهل يقدح فيه فقد أثر القتل ؟ على روايتين .  
وقال في الترغيب : ليس ذلك أثراً .  
واشترط القاضي : أن لا يختلط بالعدو غيره .  
والمنصوص : عدم الاشتراط .  
وقال ابن عقيل : إن ادعى قتيل على محلة بلد كبير يطرقه غير أهله : ثبتت  
القسامة في رواية .  
قوله ﴿ فَأَمَّا قَوْلُ الْقَتِيلِ «فُلَانٌ قَتَلَنِي» فَلَيْسَ بِلَوْثٍ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .



ونقل اليموني : أذهب إلى القسامة إذا كان ثمّ لطنخ . إذا كان ثم سبب بين . إذا كان ثم عداوة . إذا كان مثل المدعى عليه يفعل مثل هذا .  
قوله ﴿ وَمَتَىٰ أَدْعَى الْقَتْلَ - مَعَ عَدَمِ اللّوْثِ عَمْدًا - فَقَالَ الْخُرْقِي : لَا يُحْكَمَ لَهُ يَمِينٌ وَلَا بَغِيرُهَا ﴾ .

وهو إحدى الروايات .

قال في الفروع : وهي أشهر .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يحلف يميناً واحدة . وهي الأولى .

وهو الصحيح من المذهب .

قال الزركشي : والقول بالحلف هو الحق .

وصححه في المغني ، والشرح ، وغيرهما .

واختاره أبو الخطاب ، وابن البناء ، وغيرهما .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والمهذبة ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يحلف خمسين يميناً .

فائدة : حيث حلف المدعى عليه : فلا كلام . وحيث امتنع : لم يقض عليه بالقود . بلا نزاع .

وهل يقضى عليه بالدية ؟ فيه روايتان .

وأطلقهما الزركشي وصاحب الرايعتين .

قال المصنف ، والشارح : وأما الدية فتثبت بالنكول عند من يثبت المال

به ، أو ترد اليمين على المدعى فيحلف يميناً واحدة .

قال في الرعاية الكبرى - بعد أن أطلق الوجهين - قلت : ويحتمل أن

يحلف المدعى ، إن قلنا : برد اليمين ، يأخذ الدية . انتهى .

وإذا لم يقض عليه : فهل يخلى سبيله ، أو يحبس ؟ على وجهين .  
وأطلقهما الزركشى .

قلت : الصواب تخلية سبيله على ما يأتي .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ خَطَاً حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً ﴾ وهو المذهب .

جزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي .

وعنه : يحلف خمسين يميناً .

وعنه : تلزمه الدية .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : اتَّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ فِي الدَّعْوَى . فَإِنْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ  
وَأَنْكَرَ بَعْضٌ : لَمْ تَثْبُتِ الْقَسَامَةُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن لم يكذب بعضهم بعضاً : لم يقدح .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَدَّعِينَ رَجَالٌ عُقْلَاءٌ ، وَلَا مَدْخَلٌ

لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينِ فِي الْقَسَامَةِ ، عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَاً ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعند ابن عقيل : للنساء مدخل في القسامة في قتل الخطأ .

فعلى المذهب : إن كان في الأولياء نساء : أقسم الرجال فقط . وإن كان

الجميع نساء : فهو كما لو نكل الورثة .

فأمره : لأمدخل للخنثى فى القسامة . على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر  
كلام الحرق .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وصححه فى النظم . وقدمه فى الرايتين .

وقيل : بلى .

وأطلقهما فى المفتى ، والمحزر ، والشرح ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
والزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ ، أَحَدُهُمَا غَائِبٌ أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، فَلِلْحَاضِرِ  
الْمُكَلَّفِ أَنْ يَحْلِفَ وَيَسْتَحِقَّ نَصِيبَهُ مِنَ الدِّيَّةِ ﴾ هذا المذهب .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز .

قال فى الفروع : حلف على الأصح .

واختاره أبو بكر ، والقاضى ، وغيرهما .

قال الزركشى : هذا المذهب المشهور .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال المصنف هنا : والأولى عندى : أنه لا يستحق شيئاً حتى يحلف الآخر .

فلا قسامة إلا بعد أهلية الآخر .

ومحل الخلاف : فى غير العمد . قاله فى الهداية ، وغيره .

قوله ﴿ وَهَلْ يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، أَوْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾

يعنى إذا قلنا : يحلف ويستحق نصيبه .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والفروع ، والحاوى ، والزركشى .

أمرهما : يحلف خمسين . اختاره أبو بكر في الخلاف . وجزم به في المنور ،  
ومنتخب الأدي .

وقدمه في الرعايتين ، والنظم .

والوجه الثاني : يحلف خمسا وعشرين . اختاره ابن حامد .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ : حَلَفَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ .  
وَلَهُ بِقِيَّتِهَا ﴾ .

سواء قلنا : يحلف الأول خمسين ، أو خمسا وعشرين . وهذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوط ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمحرم ، والوجيز ، والحاوي ، والرعاية .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والزرركشي .

وقيل : يحلف خمسين . وحكى عن أبي بكر ، والقاضي .

وعلى هذا إن اختلف التعيين أقسم كل واحد على من عينه .

قوله ﴿ وَذَكَرَ الْخُرْقَى مِنْ شُرُوطِ الْقِسَامَةِ : أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى  
عَمْدًا تُوجِبُ الْقِصَاصَ ، إِذَا ثَبَتَ الْقَتْلُ ، وَأَنْ تَكُونَ الدَّعْوَى عَلَى  
وَاحِدٍ ﴾ .

ظاهر كلام الخرقى في القسامة : أن تكون الدعوى عمداً .

ومال إليه المصنف .

وعلاه الزركشي ، وقال : هذا نظر حسن .

وليس كلام الخرقى بالبين في ذلك .

وقال غيره : ليس بشرط . وهو المذهب .

قال الزركشى : لم أر الأصحاب عرجوا على كلام الخرقى .  
قال الشارح : وعند غير الخرقى من أصحابنا : تجرى القسامة فيما لا قود فيه .  
كما قال المصنف هنا .

وفى الترغيب : عنه عمداً . والنص : أو خطأ .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .  
وأما الدعوى على واحد ، فإن كانت الدعوى عمداً محضاً : لم يقسموا إلا على  
واحد معين . ويستحقون دمه . وهذا بلا نزاع .  
وإن كانت خطأ ، أو شبه عمد ، فالصحيح من المذهب ، والروايتين : ليس  
لهم القسامة .

ولا تشرع على أكثر من واحد . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقى ،  
وأبو بكر ، والقاضى ، وجماعة من أصحابه ، كالشريف أبى جعفر ، وأبى الخطاب ،  
والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل ، وغيرهم .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والقروع ، وغيرهم .  
وعنه : لهم القسامة على جماعة معينين ويستحقون الدية .  
وهو الذى قاله المصنف هنا .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وقدمه فى الرعايتين .

وظاهر كلام المصنف هنا : أن غير الخرقى قال ذلك .  
وتابعه على ذلك الشارح ، وابن منبج فى شرحه .

وليس الأمر كذلك . فقد ذكرنا عن غير الخرقى من اختار ذلك .

فعلى الرواية الثانية : هل يحلف كل واحد من المدعى عليهم خمسين يمينا ، أو بقسطه منها ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والزرکشى .

أمرهما : يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا .

قدمه فى الرعايتين ، والنظم .

والوجه الثانى : يحلف كل واحد بقسطه .

قوله ﴿ وَيُبْدَأُ فِي الْقَسَامَةِ بِأَيْمَانِ الْمَدَّعَيْنِ . فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَارِثِ ﴾ .

يعنى العصبه . على ماتقدم . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام الخرقى .

واختاره ابن حامد ، وغيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به فى المحرر ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والكافى ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحلف من العصبه الوارث منهم وغير الوارث . نصرها جماعة من

الأصحاب . منهم : الشريف ، وأبو الخطاب — فى خلافهما — والشيرازى ، وابن

البناء .

قال الزرکشى ، والقاضى : فيما أظن .

فيقسم من عرف وجه نسبته من المقتول ، لأنه من القبيلة فقط . ذكره جماعة

وسأله الميمونى رحمه الله : إن لم يكن أولياء ؟ قال : فقبيلته التى هو فيها ،

أو أقربهم منه .

سم

وظاهر كلام أبي بكر في التنبيه : أنهم العصابة الوارثون .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَهَا ﴾ هذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادي ، والمحزر ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

ونقل الميموني : لا أجتريء عليه .

وفي مختصر ابن رزين : يحلف ولي يميناً .

وعنه : خسون .

### فوائد

أمرها : في اعتبار كون الأيمان الخمين في مجلس واحد : وجهان . أصلهما

الموالاتة . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا يعتبر كون ذلك في مجلس واحد . قدمه في الرايتين .

والوجه الثاني : يعتبر . فلو حلف ثم جن . ثم أفاق أو عزل الحاكم :

بني ، لا وارثه .

الثاني : ورآث المستحق كالمستحق بالأصالة . على الصحيح من المذهب .

قال في المنتخب : إن لم يكن طالب . فله الحق ابتداء . ولا بد من تفصيل

الدعوى في يمين المدعى .

الثالث : متى حلف الذكور فالحق للجميع . على الصحيح من المذهب .

وقيل : العمد لذكور العصابة .

د ب هـ ل ا ج د هـ ز ح ط ي ك

الرابعة : يشترط حضور المدعى عليه وقت ديمنه لهم كالبيئة عليه في حضور

المدعى . ذكره المصنف ، وغيره . واقتصر عليه في الفروع . . . . .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفُوا حَلَفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى ﴾

وكذلك إن كانوا نساء . وهذا المذهب في ذلك كله .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا هو المذهب المعروف .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الوجيز ، وغيرهما .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،

والزركشى ، وغيرهم .

وعنه : يحلف المدعى عليه في الخطأ ويغرم الدية .

وعنه : يؤخذ من بيت المال . اختاره أبو بكر .

وقدم في الموجز : يحلف يميناً واحدة . وهو رواية في التبصرة .

وقال في المستوعب : لا يصح يمينه إلا بقوله « ما قتلته ، ولا أعنت عليه

ولا تسببت » لثلاثاً يتأول . انتهى .

وقد تقدم إذا قلنا تصح الدعوى في الخطأ وشبهه على جماعة : هل يحلف كل

واحد خمسون يميناً أو قسطه منها . فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْمَدْعُونَ ، وَلَمْ يَرْضَوْا يَمِينَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ

فَدَاهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَإِنْ طَلَبُوا أَيْمَانَهُمْ فَنَكَلُوا : لَمْ يُجْبَسُوا ﴾ .

هذا المذهب . بلا ريب .

وجزم به في الهداية . والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى

الصغير ، وغيرهم .



وعنه : يحبسون حتى يقرؤا أو يحلفوا .  
وأطلقهما في القروع ، والزركشى .  
قوله ﴿ وَهَلْ تَلْزَمُهُمُ الدِّيَّةُ ، أَوْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

يعنى : إذا نسلخوا ، وقتلنا : إنهم لا يحبسون .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والقروع ، والزركشى .

إمراهما : تلزمهم الدية . وهو المذهب .  
اختاره أبو بكر ، والشریف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .  
وصححه الشارح ، والناظم .  
قال في القروع : وهى أظهر .  
وقدمه فى الرايتين .

والرواية الثانية : تكون فى بيت المال .  
وقدمه فى المحرر ، والحاوى الصغير .  
وبنى الزركشى وغيره روايتى الحبس وعدمه على هذه الرواية . وهو واضح .  
فأمرناه

إمراهما : لورد المدعى عليه اليمين على المدعى ، فليس للمدعى أن يخلف .  
على الصحيح من المذهب .  
وقال فى الترغيب : على رد اليمين وجهان ، وأنها فى كل نكول عن يمين ،  
مع العود إليها فى مقام آخر : هل له ذلك لتعدد المقام ، أم لا ، لنكوله مرة ؟  
الثانية : يفدى ميت فى زحمة - كجمعة وطواف - من بيت المال . على الصحيح  
من المذهب .

وعنه : هدر .  
وعنه : هدر فى صلاة لا حج . لإمكان صلاته فى غير زحام خاليا .

## كتاب الحدود

فائدة : « الحدود » جمع حد . وهو فى الأصل : المنع ، وهو فى الشرع : عقوبة تمنع من الوقوع فى مثله .

قوله ﴿ لَا يَجِبُ الْحُدُّ إِلَّا عَلَى بَالِغٍ عَاقِلٍ عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ ﴾ .  
هكذا قال كثير من الأصحاب .

وقال فى الوجيز - تبعاً للرعاية الكبرى - « ملتزم » ليدخل الذى دون الحربى .

قلت : هذا الحكم لا خلاف فيه .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الْحُدَّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب ، من حيث الجملة . وعليه الأصحاب .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : أنه لا يجوز إلا لقرينة ، كتطلب الإمام له ليقضه . فيجوز لغير الإمام ونائبه قتله .

[ وقيل : يقيم الحدولى المرأة ]<sup>(١)</sup> .

فعلى المذهب : لو خالف وفعل لم يضمنه . نص عليه .

قوله ﴿ إِلَّا السَّيِّدُ ﴾ يعنى المكلف ﴿ فَإِنَّ لَهُ إِقَامَةَ الْحُدِّ بِالْجُلْدِ خَاصَّةً

عَلَى رَقِيقِهِ الْقَنَّ ﴾ وهو المذهب .

قال فى المحرر : هذا المذهب .

قال فى الفروع : ولسيد إقامته على الأصح .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والهادى ،

والمنقى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : ليس له ذلك .

وقيل : ليس له إقامة الحد على أمته المرهونة والمستأجرة .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن عصى الرقيق علانية : أقام السيد عليه  
الحد . وإن عصى سراً : فينبغي أن لا يجب عليه إقامته . بل يخير بين ستره  
واستتابته ، بحسب المصلحة في ذلك .

### تنبيهان

أما أمرهما : قد يقال إن ظاهر قوله « رقيقه القن » أنه لو كان رقيقاً مشتركاً  
لا يقيمه إلا الإمام أو نائبه . وهو صحيح . صرح به ابن حمدان في رعايته الكبرى .  
الثاني : مفهوم كلامه : أنه ليس لغير السيد إقامة الحد . وهو المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب .

وقيل : للوصى إقامته على رقيق موليه .  
وأطلقهما في الرعاية الكبرى .  
قوله ﴿ وَهَلْ لَهُ الْقَتْلُ فِي الرِّدَّةِ ، وَالْقَطْعُ فِي السَّرِقَةِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والبلغة ،  
والحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
إمّا أمرهما : ليس له ذلك . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، ونصروه .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به الأدمى في منتخبه .

وقدمه في السكافي .

والرواية الثانية : له ذلك . صححه في التصحيح ، ونصحيح الحرر .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَلَا يَمْلِكُ إِقَامَتُهُ عَلَى مَكَاتِبِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . واختاره المصنف ، وابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، ونهاية ابن رزين ، وشرح ابن منجا .

وقدمه في الشرح .

والوجه الثاني : له إقامته عليه . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

وجزم في الرعاية الكبرى : أنه لا يقيم الحد على مكاتبته .

قوله ﴿ وَلَا أَمَّتِهِ الْمَزَوَّجَةُ ﴾ .

يعنى لا يملك إقامة الحد عليها . وهو المذهب .

وعليه جماهير الأصحاب ، ونص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمحرر ، والرعايتين .

والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : له إقامته عليها . صححه الحلواني .

ونقل مهنا : إن كانت ثيباً .

ونقل ابن منصور : إن كانت محصنة فالسلطان ، وأنه لا يبيعها حتى تحمد .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ فَاسِقًا ، أَوْ امْرَأَةً : فَلَهُ إِقَامَتُهُ فِي ظَاهِرِ

كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والفروع .

ويحتمل أن لا يملكه . وهو للقاضى .

وصححه فى النظم .

وجزم به الأدمى فى منتخبه .

وقدمه ابن رزىن فى شرحه .

وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمحزر ،

والشرح ، والرايتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : يقيم ولى المرأة .

قوله ﴿ وَلَا يَمْلِكُ الْمَكَاتِبُ ﴾ .

هذا المذهب . صححه فى الهداية ، والفروع .

قال ابن منجا فى شرحه : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز فى « باب المكاتب » .

وقدمه فى المغنى ، والكافى - فى الكتابة - والشرح ، وشرح ابن رزىن .

وهو ظاهر ما جزم به الأدمى فى منتخبه .

ويحتمل أن يملكه . وهو وجه ورواية فى الخلاصة .

وأطلقهما فى المذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى -

هنا - والمحزر ، والرايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَسَوَاءٌ بَتَّ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارٍ ﴾ .

حيث قلنا « للسيد إقامته » فله إقامته بالإقرار . بلا نزاع . إذا علم شروطه .

وأما البينة : فإن لم يعلم شروطها فليس له إقامته ، قولاً واحداً .

وإن علم شروط سماعها ، فله إقامته . وهو أحد الوجهين . جزم به المصنف هنا .

وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والراية الكبرى .

واختاره القاضى يعقوب .

وقيل : لا يجوز له ذلك .

قدمه في المغنى والشرح ، وشرح ابن رزين .  
وأطلقهما في الفروع .

فأئمة : قال في الرعاية الكبرى : قلت : ومن أقام على نفسه ما يلزمه - من حدّ زنا أو قذف - بإذن الإمام أو نائبه : لم يسقط ، بخلاف قطع سرقة .  
ويأتى استيفاءه حد قذف من نفسه في بابه بأنم من هذا .  
[ وتقدم في « باب استيفاء القصاص » لو اقتصر الجاني من نفسه برضى الولى : هل يجوز ، أو لا ؟ ]<sup>(١)</sup>

قوله ﴿ وَإِنْ ثَبَتَ بِعَلَمِهِ : فَلَهُ إِقَامَتُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحزر ،  
والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والنظم ، وغيرهم .  
ويحتمل أن لا يملكه كالإمام .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . اختارها القاضى .  
وصححه في الخلاصة .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

قوله ﴿ وَلَا يُقِيمُ الْإِمَامُ الْحَدَّ بِعَلَمِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ووجه في الفروع تخريجاً من كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله جواز إقامته  
بعلمه .

قوله ﴿ وَلَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ .

يحتمل أنه أراد التحريم .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به ابن تيم ، وغيره .

وقاله ابن عقيل فى الفصول ، وغيره .

وقيل : لا يحرم ، بل يكره . قطع به فى الرايتين فى « باب مواضع الصلاة »

وأطلقهما فى الفروع فى آخر الوقف .

قوله ﴿ وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَائِمًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : قاعداً .

فعليها : يضرب الظهر وما قار به .

قوله ﴿ بِسَوَاطِئِ لَدِيْدٍ وَلَا خَلْقٍ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

وهو ظاهر ماجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعند الخرقى : سوط العبد دون سوط الحر .

وقدمه فى المغنى ، والشرح ، والزرکشى .

وجعلوا الأول احتمالاً .

ونسبه الزرکشى إلى المصنف فقط .

قال فى البلغة : ولتكن الحجارة متوسطة كالسكفة .

وقال فى الراية : من عنده حجم السوط بين القضيب والعصى ، أو بقضيب

بين اليابس والرطب .

قوله ﴿ وَلَا يَمْدٌ ، وَلَا يُرْبَطُ ، وَلَا يُجَرَّدُ . بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِمِصُّ

وَالْقَمِيصَانِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يجوز تجريده . نقله عبد الله والميموني .

قوله ﴿ وَيُفَرِّقُ الضَّرْبُ عَلَى أَعْضَائِهِ ، إِلَّا الرَّأْسَ وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ وَمَوْضِعَ الْمَقْتَلِ ﴾ .

تفريق الضرب مستحب غير واجب . على الصحيح من المذهب . وعليه  
جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقدمه في الفروع .  
وقال القاضى : يجب .

#### فائدته

إمراهما : لا تعتبر الموالاة في الحدود . على الصحيح من المذهب . ذكره  
القاضى وغيره في موالاة الوضوء ، لزيادة العقوبة ، ولسقوطه بالشبهة .  
وقدمه في الفروع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وفيه نظر .

قال صاحب الفروع : ومآله شيخنا أظهر .

الثانية : يعتبر للجلد النية . فلو جلد للتشفى أثم ، ويعيده . ذكره في المنثور  
عن القاضى .

قال في الفروع : وظاهر كلامه لا يعتبر . وهو أظهر .

قال : ولم يعتبروا نية من يقيمه أنه حد ، مع أن ظاهر كلامهم : يقيمه الإمام  
أو نائبه لا يعتبر .

وفي الفصول - قبيل فصول التعزير - يحتاج عند إقامته إلى نية الإمام أنه  
يضرب لله ولما وضع الله ذلك ، وكذلك الحداد ، إلا أن الإمام إذا تولى ، وأمر  
عبداً أعجمياً يضرب - لا علم له بالنية - أجزأت نيته ، والعبد كالآلة .



قال : ويحتمل أن تعتبر نيتهما ، كما نقول في غسل الميت : تعتبر نية غاسله .  
واحتمج في منتهى الغاية لاعتبار نية الزكاة بأن الصرف إلى الفقير له جهات .  
فلا بد من نية التمييز . كالجلد في الحدود . قال ذلك في الفروع .  
قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُا تُضْرَبُ جَالِسَةً ، وَتُشَدُّ عَلَيْهَا  
ثِيَابُهَا ﴾ نص عليه .

﴿ وَتُمْسَكَ يَدَاهَا ، لئَلَّا تُنْكَشِفَ ﴾ .

وقال في الواضح : أسواطها كذلك .

قوله ﴿ وَالْجُلْدُ فِي الزَّانِي : أَشَدُّ الْجُلْدِ ، ثُمَّ جُلْدُ الْقَذْفِ ، ثُمَّ الشَّرْبُ ،  
ثُمَّ التَّعْزِيرُ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وقيل : أخفها حد الشرب ، إن قلنا هو أربعون جلدة . ثم حد القذف .  
وإن قلنا : حده ثمانون بديء بحد القذف ، ثم بحد الشرب ، ثم بحد الزنى ،  
ثم بحد السرقة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ الضَّرْبَ فِي حَدِّ الْحَزْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ :  
فَلَهُ ذَلِكَ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المحرر ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .  
وزاد في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرعايتين ، والحاوي ، والبلغة ، وغيرهم : وبالأيدى أيضاً . وهو مذکور في الحديث  
وكذلك استدلل الشراح بذلك .

وقال في التبصرة : لا يجزىء بطرف ثوب ونعل .

وفي الموجز : لا يجزىء بيد وطرف ثوب .

وقال في الوسيلة ، يستوفى بالسوط ، في ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والخرقي .

وقدمه في المغنى ، ونصره .

وهو ظاهر كلامه في الكافي . وكلام القاضى في الجامع ، والشرىف أبى جعفر والشرىزى ، وابن عقيل ، وغيرهم . حيث قالوا : يضرب بسوط .

فائرة : يحرم حبسه بعد الحد . على الصحيح من المذهب . نقله حنبل .  
وقدمه في الفروع .

وقال القاضى - فى الأحكام السلطانية - : من لم ينزجر بالحد وضرب الناس فلولالى - لا القاضى - حبسه حتى يتوب .

وفى بعض النسخ : حتى يموت .

قوله ﴿ قَالَ أَصْحَابُنَا : وَلَا يُؤَخَّرُ اَلْحَدُّ لِّلْمَرَضِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب ، كما قال المصنف .  
وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن يؤخر فى المرض المرجوزواله .  
يعنى إذا كان جلدأ .

فأما الرجم : فلا يؤخر . فلو خالف - على هذا الاحتمال - وفعل : ضمن .  
وإليه ميل الشارح .

واختاره المصنف . وجزم به فى العمدة .

قال القاضى : ظاهر قول الخرقي : تأخيره . لقوله : من يجب عليه الحد وهو صحيح عاقل .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ جُلْدًا ، وَخُشِيَ عَلَيْهِ مِنَ السَّوْطِ : أُقِيمَ بِأَطْرَافِ  
النَّيَابِ وَالْمُشْكُولِ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : وإن خيف من السوط لم يتعين على الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم  
من الأصحاب

وعنه : يتعين الجلد بالسوط .

وقيل : يضرب بمائة شمراخ . قاله في الفروع .

وقال في الرعايتين : فإن خيف عليه بالسوط جلده بطرف ثوب أو عُكُكُول .  
نخل فيه مائة شمراخ يضربه به ضربة واحدة .

فأمره : يؤخر شارب الخمر حتى يصحو . نص عليه . وقاله الأصحاب .

لكن لو وجد في حال سكره . فقال ابن نصر الله في حواشي الفروع : الظاهر  
أنه يجزىء ، ويسقط الحد . انتهى .

قلت : الصواب أنه إن حصل به ألم بوجوب الزجر : سقط ، وإلا فلا . انتهى .  
وقال أيضاً : الأشبه أنه لو تلف والحالة هذه : لا يضمنه .

قلت : الصواب أنه يضمنه ، إذا قلنا : لا يسقط به .

ويؤخر قطع السارق خوف التلف .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِذَا مَاتَ الْمُحْدُوْدُ فِي الْجَلْدِ : فَالْحَقُّ قَتْلُهُ ﴾ .

وكذا في التعزير .

وقال في الرعاية : وإن جلده الإمام في حر أو برد أو مرض ، وتلف : فهدر  
في الأصح .

ومراد المصنف ، وغيره : إذا لم يلزم التأخير .

فأما إذا قلنا : يلزمه التأخير ، وجلده فمات : ضمنه ، كما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ زَادَ سَوْطًا ، أَوْ أَكْثَرَ ، فَتَلَفَ : ضَمِنَهُ . وَهَلْ يَضْمَنُ

جَمِيعُهُ أَوْ نِصْفَ الدِّيَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان .

أمرهما : يضمن جميع الدية . وهو للذهب .

قال في القاعدة الثامنة والعشرين : هذا المشهور . وعليه القاضي وأصحابه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يضمن نصف الدية .

وقيل : توزع الدية على الأسواط إن زاد على الأربعين .

وفي واضح ابن عقيل : إن وضع في سفينة كُرًّا<sup>(١)</sup> فلم تغرق . ثم وضع قفيزاً

فغرقت : ففرقها بهما في أقوى الوجهين .

والثاني : بالقفيز .

وكذلك الشيع والرى ، والسير بالدابة فرسخ ، والسكر بالقدح والأقداح .

وذكره عن المحققين كما تنشأ الغضبة بكلمة بعد كلمة ، ويمتلىء الإناء بقطرة

بعد قطرة ، ويحصل العلم بواحد بعد واحد .

وجزم أيضاً في السفينة : أن القفيز هو المغرق لها .

وتقدم ذلك في آخر العصب .

وتقدم نظيرتها في الإجارة .

فأمرتا

إمرأهما : لو أمر بزيادة في الحد ، فزاد جاهلاً : ضمنه الأمر . وإن كان عالماً :

خفيه وجهان . وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : يضمن الأمر .

---

(١) الكر - بوزن قفل - ستون قفيزاً . والقفيز ثمانية مكايك . والمكوك

صاع ونصف . والصاع أربعة أمداد .

قدمه في الرايتين ، والحاوى .

والثانى : بضمن الضارب .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

الثانى : لو تعد العاد الزيادة دون الضارب ، أو أخطأ وادعى ضارب الجهل :

ضمنه العاد . وتعد الإمام الزيادة : يلزمه في الأقيس . لأنه شبه عمد .

وقيل : كخطأ فيه الروايتان .

قدمه المصنف ، وغيره . نقله صاحب الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الْحَدَّ رَجْمًا : لَمْ يُحْفَرْ لَهُ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ،

فِي أَحَدِ الْجَوْنَيْنِ ﴾ .

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .

وصححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

واختاره القاضى في الخلاف .

﴿ وَفِي الْآخِرِ : إِنْ ثَبَتَ عَلَى الْمَرْأَةِ بِإِقْرَارِهَا لَمْ يُحْفَرْ لَهَا ، وَإِنْ

ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ : حُفِرَ لَهَا إِلَى الصَّدْرِ ﴾ .

اختاره القاضى في المجرد ، وأبو الخطاب في الهداية ، وابن عقيل في الفصول ،

وصاحب التبصرة .

وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة .

وحكماهما في الخلاصة روايتين .

وأطلق في عيون المسائل ، وابن رزين ، وصاحب الخلاصة : الحفر لها - يعنون

سواء ثبت بإقرارها أو ببينة - لأنها عورة ، فهو أستر لها ، بخلاف الرجل .

قوله ﴿وَإِنْ ثَبَتَ بِالْإِقْرَارِ : اسْتُحِبَّ أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ﴾ .

بلا نزاع . ويجب حضوره هو ، أو من يقيمه مقامه . على الصحيح من المذهب  
قدمه في الفروع .

وقال أبو بكر : لا يجب .

وجزم به في المغنى ، والكافى ، والشرح ، وأبطلا غيره .

ونقل أبو داود : يحىء الناس صفوفًا لا يختلطون ، ثم يمضون صفًا صفًا .

فأمره : يجب حضور طائفة في حد الزنا ، والطائفة واحد فأكثر . على الصحيح

من المذهب .

قال في المغنى ، والشرح : هذا قول أصحابنا .

وقدمه في الرايتين ، والفروع ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قال المصنف ، والشارح : والظاهر أنهم أرادوا واحداً مع الذى يقيم الحد ..

لأن الذى يقيم الحد حاصل ضرورة . فتعين صرف الأمر إلى غيره .

قال في الكافى ، وقال أصحابنا : أقل ذلك واحد مع الذى يقيم الحد .

واختار في البلغة : اثنان فما فوقهما ، لأن الطائفة : الجماعة . وأقلها اثنان .

قال القاضى : الطائفة : اسم الجماعة لقوله تعالى (١٠٣:٤) وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى .

لم يُصَلُّوا (ولو كانت الطائفة واحداً لم يقل « فليُصَلُّوا » .

وهذا معنى كلام أبى الخطاب .

وقال في الفصول - في صلاة الخوف - الطائفة اسم جماعة . وأقل اسم الجماعة

من العدد : ثلاثة . ولو قال « جماعة » لكان كذلك . فكذا إذا قال « طائفة » .

وسبق في الوقف : أن الجماعة ثلاثة .

قلت : كلام القاضى فى استدلاله بقوله تعالى ( ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا

فليصلوا ) غير قوى . لأن القائل بالأول يقول بهذا أيضاً ولا يمنعه . لأن الطائفة

عنده تشمل الجماعة وتشمل الواحد . فهذه الآية شملت الجماعة . لسكن مانفت أنها

تشمل الواحد .

وذكر أبو المعالي : أن الطائفة تطلق على الأربعة في قوله تعالى (٢:٢٤) وليشهد عذابهما طائفة ) لأنه أول شهود الزنا .

قوله ﴿ وَمَتَى رَجَعَ الْمُقَرَّرُ بِالْحَدِّ عَنْ إِقْرَارِهِ : قُبِلَ مِنْهُ ، وَإِنْ رَجَعَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِّ : لَمْ يُتِمَّمْ ﴾ .

هذا المذهب في جميع الحدود - أعنى حد الزنى ، والسرقه ، والشرب - وعليه الجمهور . وقطع به كثير منهم .

وقال في عيون المسائل : يقبل رجوعه في الزنى فقط .

وقال في الانتصار : في الزنى يسقط برجوعه بكناية ، نحو « مزحت » أو « ما عرفت ما قلت » أو « كنت ناعساً » .

وقال في الانتصار أيضاً - في سارق بارية المسجد ونحوها - لا يقبل رجوعه . فعلى المذهب : إن تم الحد إذن : ضمن الراجع [ لا الهارب ] فقط بالمال . ولا قود . قاله في الفروع .

وقطع به في المغنى ، والشرح ، والرعاية ، والنظم ، والمحرم ، وشرح ابن رزين وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ رُجِمَ بَيِّنَةً ، فَهَرَبَ : لَمْ يُتْرَكْ ﴾ بلا نزاع .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ يَقْرَارُ : تُرِكَ ﴾ .

يعنى : إذا رجم بإقرار فهرب . وهذا المذهب : نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يترك . فلا يسقط عنه الحد بالهرب .

فعلى المذهب : لو تم الحد بعد الحرب : لم يضمه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقطع به فى المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعاية ، وشرح ابن رزىن .  
وقيل : يضمن .

فأمره : لو أقر ، ثم رجع ، ثم أقر : حد .  
ولو أنكره بعد الشهادة على إقراره ، فقد رجع على أصح الروايتين .  
قاله فى الرعاية ، وقدمه فى الفروع .  
وعنه : لا يترك ، فيحد .

وقيل : يقبل رجوع مقر بمال . قاله فى الفروع .  
قوله ﴿ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ ، فِيهَا قَتْلٌ : اسْتَوْفَى ، وَسَقَطَ سَائِرُهَا ﴾ بلا خلاف أعلمه .

وقوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا قَتْلٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ زَنَى أَوْ سَرَقَ ، أَوْ شَرِبَ مِرَارًا : أَجْزَأُ حَدٌّ وَاحِدٌ ﴾ .  
وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وذكر ابن عقيل : أنه لا تدخل فى السرقة .

قال فى البلغة : فقطع واحد على الأصح .

وذكر فى المستوعب رواية : إن طالبوا متفرقين : قطع لكل واحد .

قال أبو بكر : هذه رواية صالح . والعمل على خلافها .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَجْنَاسٍ : اسْتَوْفِيَتْ كُلُّهَا . وَيُبْدَأُ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفِ ﴾ .



وهذا على سبيل الوجوب . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح : هذا على سبيل الاستحباب . فلو بدأ بغير الأخف  
جاز . وقطعا به .

قوله ﴿ وَأَمَّا حُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ : فَتُسْتَوْفَى كُلُّهَا ، سَوَاءٌ كَانَ فِيهَا قَتْلٌ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَيُبْدَأُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ . وَإِنْ اجْتَمَعَتْ مَعَ حُدُودِ اللَّهِ :  
بَدَأَ بِهَا . ﴾

وبالأخف وجوباً .

قدمه في الفروع .

وفي المغنى : إن بدأ بغيره جاز .

فإذا زنى ، وشرب ، وقذف ، وقطع يداً : قطعت يده أولاً ، ثم حد للقذف ،  
ثم للشرب ، ثم للزنى .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يؤخر القطع .

ويؤخر حد الشرب عن حد القذف . إن قيل : هو أربعمون . اختاره

القاضى .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَوْفَى حَدٌّ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب مطلقاً .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن طلب صاحب قتل جلده قبل برئه من قطع : فوجهان .  
فأمره : لو قتل وارثه ، أو سرق وقطع يداً : قتل . وقطع لهما . على الصحيح  
من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقيل : يقتل . ويقطع للقوق فقط .

جزم به في الفصول ، والمذهب ، والمنفى .

قال في الفروع : ويتوجه أن يظهر لهذا الخلاف فائدة في جواز الخلاف في  
استيفائه بغير حضرة ولي الأمر ، وأن على المنع : هل يعزr أم لا ؟ .  
وأن الأجرة منه ، أو من المقتول ؟

وأنه هل يستقل بالاستيفاء ، أو يكون كمن قتل جماعة فيقرع ؟ أو يعين الإمام ؟  
وأنه هل يأخذ نصف الدية كما قيل فيمن قتل الرجلين ؟ وغير ذلك . انتهى  
وقال الشارح : إذا اتفق الحقان في محل واحد - كالقتل والقطع قصاصاً -  
صار جداً .

فأما القتل : فإن كان فيه ماهو خالص لحق الله - كالرجم في الزنا - وما هو  
حق لآدمي - كالقصاص - قدم القصاص . لتأكد حق الآدمي .

وإن اجتمع القتل - كالقتل في المحاربة - والقصاص : بدأ بأسبقهما . لأن  
القتل في المحاربة فيه حق لآدمي .

وإن سبق القتل في المحاربة : استوفى . ووجب لولى المقتول الآخر دينه من  
مال الجاني .

وإن سبق القصاص : قتل قصاصاً ، ولم يصلب . ووجب لولى المقتول في  
المحاربة دينه .

وكذا لو مات القاتل في المحاربة .

ولو كان القصاص سابقاً ، وعفا ولي المقتول : استوفى القتل للمحاربة ، سواء عفا مطلقاً أو إلى الدية .

وإن اجتمع وجوب القطع في يد أو رجل قصاصاً وحداً : قدم القصاص على الحد المتمحض لله .

وإن عفا ولي الجناية : استوفى الحد .

فإذا قطع يداً وأخذ المال في المحاربة : قطعت يده قصاصاً . وينتظر برؤه . فإذا برأ قطعت رجله للمحاربة . انتهى .

قال في الفروع : لو أخذ الدية استوفى الحد .

وذكر ابن البناء : من قتل بسحر قتل حداً . والمسحور من ماله ديته . فيقدم حق الله .

قوله ﴿ وَمَنْ قَتَلَ ، أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ . ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ : لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ ﴾ .

وكذلك لو لجأ إليه حربي أو مرتد .

وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب ، كحيوان صائل مأكول . ذكره المصنف .

وهو من مفردات المذهب في الحدود .

ووافق أبو حنيفة في القتل .

ونقل حنبل : يؤخذ بدون القتل .

هكذا قال في الفروع .

وقال في الرعاية - فيمن لجأ إلى الحرم من قاتل وآت حداً - لا يستوفى منه .

وعنه : يستوفى فيه كل حد وقود مطلقاً غير القتل .

قال : وكذا الخلاف في الحربي الملتجئ إليه ، والمترد ، ولو ارتد فيه .

قال في الفروع : وظاهر كلامهم : لا يعني أن المرتد فيه يقتل فيه .

### تفسيره

الأول : ظاهر قوله ﴿ وَلَسِ كُنْ لَا يُبَايِعُ وَلَا يُشَارِي ﴾ .

أنه لا يكلم ، ولا يواكل ، ولا يشارب . وهو ظاهر كلام جماعة .  
وقال في المستوعب ، والرعاية : ولا يكلم أيضاً . ونقله أبو طالب .  
وزاد في الروضة : لا يواكل ولا يشارب .

الثاني : الألف واللام في « الحرم » للعهد . وهو حرم مكة .

فأما حرم المدينة : فليس كذلك . على الصحيح من المذهب .  
وذكر في التعليق وجهاً : أن حرمها حرم مكة .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ : اسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وذكر جماعة - فيمن لجأ إلى داره - حكمه حكم من لجأ إلى الحرم من خارجه .

### فوائده

إبراهيم : الأشهر الحرم لا تعصم من شيء من الحدود والجنايات . على  
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وتردد الشيخ تقي الدين رحمه الله في ذلك .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال تعصم .

واختاره ابن القيم رحمه الله في الهدى .

الثانية : لو قوتلوا في الحرم : دفعوا عن أنفسهم فقط .

وقدمه في الفروع .

وقال : هذا ظاهر ما ذكره في بحث المسألة .

وصححه ابن الجوزي .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى : الطائفة الممتنعة بالحرم من مبايعة الإمام = لا تقابل . لا سيما إن كان لها تأويل .

وفي الأحكام السلطانية : يقاتل البغاة إذا لم يندفع بغيرهم إلا به .  
وفي الخلاف ، وعيون المسائل ، وغيرهما : اتفق الجميع على جواز القتال فيها متى عرضت تلك الحال .

ورده في الفروع .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن تعدى أهل مكة ، أو غيرهم على الركب : دفع الركب كما يدفع الصائل . وللإنسان أن يدفع مع الركب . بل قد يجب أن احتجج إليه .

الثالثة : قوله ﴿ وَمَنْ أَتَى حَدًّا فِي الْغَزْوِ : لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَتُقَامَ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو صحيح . وهو من مفردات المذهب .

وكذلك لو أتى بما يوجب قصاصا . قاله المصنف وغيره .

وظاهر كلامهم : أنه لو أتى بشيء من ذلك في الثغور : أنه يقام عليه فيه .  
وهو صحيح . صرح به الأصحاب .

الرابعة : لو أتى حداً في دار الإسلام ، ثم دخل دار الحرب ، أو أسير : يقام عليه الحد إذا خرج .

ونقل ابن منصور : إذا قتل وزني ، ودخل دار الحرب ، فقتل أو زني أو سرق : لا يعجبني أن يقام عليه ما أصاب هناك .

ونقل صالح وابن منصور : إن زنى الأسير أو قتل مسلماً : ما علمه إلا أن يقام عليه الحد إذا خرج .

ونقل أبو طالب : لا يقتل إذا قتل في غير دار الإسلام : لم يجب عليه هناك حكم

## باب حد الننا

قوله ﴿وَإِذَا زَنَى الْخُرَّ الْمُحْصَنُ : فَحَدُّهُ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ ، وَهَلْ يُجْلَدُ قَبْلَ الرَّجْمِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والفصول ، والإيضاح ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .

وهو ظاهر الفروع .

إمراهما : لا يجلد . وهو المذهب . نص عليه .

قال فى الفروع : نقله الأكثر .

قال الزركشى : هى أشهر الروايتين .

وصححه فى التصحيح ، وغيره .

وجزم به فى العمدة ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، والتسهيل ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ،

والفروع ، وغيرهم .

قال فى الفروع : اختاره الأثرم ، والجوزجاني ، وابن حامد ، وأبو الخطاب ،

وابن شهاب . انتهى .

واختاره أيضاً : ابن عبدوس فى تذكرته .

والرواية الثانية : يجلد قبل الرجم .

اختاره الخرقى ، وأبو بكر عبد العزيز ، والقاضى .

ونصرها الشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما .

وصححهما الشيرازى .

قال أبو يعلى الصغير : اختارها شيوخ المذهب .

قال ابن شهاب : اختارها الأكث .

وجزم به ابن عقيل في التذكرة ، وصاحب الوجيز ، ونظم المفردات . وهو منها وقدمه في تجريد العناية ، وشرح ابن رزين ، ونهايته .

قوله ﴿ وَالْمَحْصَنُ : مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ﴾  
ويكفي تغيب الحشفة أو قدرها .

﴿ وَهُمَا بِالْغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ ﴾ .

هذا المذهب بهذه الشروط .

قال الزركشي : هذا الصحيح المعروف .

وجزم به في الوجيز ، والخرق ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وذكر القاضى : أن الإمام أحمد رحمه الله نص على أنه لا يحصل الإحصان

بالوطء في الحيض والصوم والإحرام ونحوه .

وذكر في الإرشاد : أن المراهق يحصن غيره .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله رواية .

قال في المحرر : ومتى اختل شيء مما ذكرنا : فلا إحصان لواحد منهما ، إلا في

تحصين البالغ بوطء المراهقة ، وتحصين البالغة بوطء المراهق . فإنهما على وجهين .

وكذا قال في الرعاية الصغرى ، والحاوي .

وقال في الترغيب : إن كان أحدهما صبياً ، أو مجنوناً أو رقيقاً ، فلا إحصان

لواحد منهما . على الأصح . ونقله الجماعة .

تفصيل : مفهوم قوله « في نكاح صحيح » أنه لا يحصن النكاح الفاسد . وهو

صحيح . صرح به الأصحاب .

فأمره : جزم في الروضة أنه إذا زنى ابن عشر ، أو بنت تسع : لا بأس بالتعزير  
ذكره عنه في الفروع في أثناء « باب المرتد » .  
ويأتى في « باب التعزير » .  
قوله ﴿ وَيَثْبُتُ الْإِحْصَانُ لِلذَّمَّيْنِ ﴾ .  
وكذا للمستأمنين .  
فلو زنى أحدهما وجب الحد بلا نزاع بين الأصحاب . ويلزم الإمام إقامته ..  
على الصحيح من المذهب .  
وعنه : إن شاء لم يقيم حد بعضهم ببعض .  
اختاره ابن حامد .  
ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض .  
ولا يسقط بإسلامه .  
قال في الحرر : نص عليه .  
تنبيه : شمل كلامه كل ذمى . فدخل المجوسى في ذلك .  
وتبعه المجد وغيره على ذلك .  
وقال في الرعاية : لا يصير المجوسى محصنا بنكاح ذى رحم محرم .  
قوله ﴿ وَهَلْ تُحْصِنُ الذَّمِّيَّةَ مُسْلِمًا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الخلاصة .  
إمدهما : تحصنه . وهو المذهب .  
صححه في الهداية ، والمذهب ، والتصحيح ، وغيرهم .  
وهو ظاهر ما جزم به في الحرر .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .



قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

والرواية الثانية : لا تحصنه .

فأمره : لو زنى محصن ببيكر : فعلى كل واحد منهما حده . نص عليه .

قوله ﴿ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ وَلَدَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَقَالَ « مَا وَطَّئْتُهَا » لَمْ يَثْبُتْ إِحْصَانُهُ ﴾ بمجرد ذلك بلا نزاع .

ويثبت إحصانه بقوله « وطئتها » أو « جامعتها » وبقوله أيضاً « دخلت بها » على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يثبت بذلك .

وأطلقهما في الرعايتين ، والمحرم .

قوله ﴿ وَإِنْ زَنَى الْحُرُّ غَيْرَ الْمُحْصَنِ : جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةٍ . وَغُرِّبَ عَامًا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء كان المغرَّب رجلاً أو امرأة .

قال في الفروع : هذا المذهب .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الرعايتين ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، وغيرهم .

وعنه : أن المرأة تنفى إلى دون مسافة القصر .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والحاوي الصغير .

وعنه : تغرب المرأة مع محرماً لمسافة القصر ، ومع تعذره لدونها .

وعنه : يغربان أقل من مسافة القصر .

وعنه : لا يجب غير الجلاء .

نقله أبو الحارث ، والميموني . قاله في الانتصار .

وقدمه في الفروع .

وقال في عيون المسائل - عن الإمام أحمد رحمه الله - : لا يجمع بينهما ، إلا أن يراه الإمام تعزيراً .

قال الزركشي : تنفى المرأة إلى مسافة القصر ، مع وجود المحرم ، ومع تعذره : هل تنفى كذلك ، أو إلى ما دونها ؟ فيه روايتان .

هذه طريقة القاضي ، وأبي محمد في المغنى .

وجعل أبو الخطاب في الهداية الروايتين فيها مطلقاً .

وتبعه أبو محمد في الكافي ، والمقنع .

وعكس المجد طريقة المغنى . فجعل الروايتين فيما إذا نفيت مع محرّمها . أما بدونه فإلى ما دونها قولاً واحداً ، كما اقتضاه كلامه . انتهى .

فأئمة : لو زنى حال التغريب : غرب من بلد الزنى .

فإن عاد إليه قبل الحول : منع .

وإن زنى في الآخر : غرب إلى غيره .

قوله ﴿ وَيَخْرُجُ مَعَهَا مُحْرَمًا ﴾ .

لاتقرب المرأة إلا مع محرم إن تيسر . على الصحيح من المذهب . اختاره أكثر الأصحاب .

وتقدم رواية : أنها تقرب بدون محرم إلى دون مسافة القصر .

قوله ﴿ فَإِنْ أَرَادَ أَجْرَةً بُدِّلَتْ مِنْ مَالِهَا . فَإِنْ تَعَذَّرَ : فَمِنْ يَنْتِ

الْمَالِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قاله المصنف ، والشارح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : من بيت المال مطلقاً .

وهو احتمال المصنف ، ومال إليه . وصححه في النظم .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَبَى الْخُرُوجَ مَعَهَا : اسْتَوْجِرَتْ امْرَأَةً ثِقَةً ﴾ .

اختاره جماعة من الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والشرح ،  
وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وعنه : تغرب بلا امرأة .

وهو احتمال في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، وغيرهم .  
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وقدمه في الفروع .

وهو المذهب ، على ما اصطالحناه في الخطبة .  
وقال في الترغيب ، وغيره : تغرب بلا امرأة مع الأمن .  
وعنه : تغرب بلا محرم ، تعذر أو لم يتعذر . لأنه عقوبة لها . ذكره ابن شهاب  
في الحج بمحرم .

قلت : وهذه الرواية بعيدة جداً . وقد يخاف عليها أكثر من قعودها .

قوله ﴿ فَإِنْ تَعَذَّرَ : نُقِيتُ بِغَيْرِ مُحَرَّمٍ ﴾ وهو المذهب .

قال الإمام أحمد رحمه الله : تنفى بغير محرم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، وغيرهم ..  
وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
ويحتمل أن يسقط النفى .

قلت : وهو قوى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ الزَّانِي رَقِيقًا : فَحَدُّهُ خَمْسُونَ جَلْدَةً بِكُلِّ حَالٍ ﴾

بلا نزاع ﴿ وَلَا يُغْرَبُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به الأصحاب .  
وأبدى بعض المتأخرين احتمالاً بنفيه . لأن عمر رضى الله عنه نفاه .  
وأوله ابن الجوزى على إبعاده .  
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ نِصْفُهُ حُرًّا : فَحَدُّهُ خَمْسٌ وَسَبْعُونَ جَلْدَةً ﴾ بلا نزاع  
﴿ وَتَغْرِيبُ نِصْفِ عَامٍ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .  
قال فى الفروع : ويفرب فى المنصوص بحسابه . نص عليه .  
وجزم به فى الوجيز وغيره .  
وقدمه فى المفتى ، والشرح .  
ويحتمل أن لا يغرب . وهو وجه .  
وأطلقهما فى المحرر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والهداية .  
قوله ﴿ وَحَدُّ اللُّوطِي ﴾ .

يعنى : الفاعل والمفعول به . قاله فى الفروع ، والمذهب ﴿ كحد الزانى سواء ﴾  
هذا المذهب .  
جزم به فى العمدة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ،  
والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : حده الرجم بكل حال .  
اختاره الشريف أبو جعفر ، وابن القيم رحمه الله فى « كتاب الداء والدواء »  
. وغيره .  
وقدمه الخرقى .

قال ابن رجب - فى كلام له على ما إذا زنى عبده بابنته - الصحيح قتل  
اللوطى ، سواء كان محصناً أو غير محصن .

وأطلقهما في الفروع .

وقال أبو بكر : لو قتل بلا استتابة لم أر به بأسا .

ونقل ابن القيم رحمه الله في « السياسة الشرعية » أن الأصحاب قالوا : لو رأى الإمام تحريق اللوطى فله ذلك . وهو مروي عن أبي بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم .

### فوائد

إصدارها : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في « رده على الرافضى » - : إذا قتل الفاعل كزان ، فقتل : يقتل المفعول به مطلقاً .  
وقيل : لا يقتل . وقيل : بالفرق ، كففاعل .  
الثانية : قال في التبصرة ، والترغيب دبر الأجنبية كاللواط . وقيل : كالزنا .  
وأنه لا حد بدبر أمته ، ولو كانت محرمة برضاع .  
قلت : قد يستأنس له بما في المحرر في قوله « والزاني من غيب الحشفة في قبل أو دبر حراماً محصناً » فسمى الواطىء في الدبر زانيا .  
الثالثة : الزاني بذات محرمة كاللواط : على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم ناظم المفردات : أن حده الرجم مطلقاً حتماً . وهو منها .  
ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : ويؤخذ ماله أيضاً ، لخبر البراء بن عازب رضي الله عنه .

وأوله الأكثر على عدم وارث .

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله : يقتل ويؤخذ ماله ، على خبر البراء رضي الله عنه ، إلا رجلا يراه مباحاً فيجلد .

قلت : فالمرأة ؟ قال : كلاهما في معنى واحد .

وعند أبي بكر : أن خبر البراء عند الإمام أحمد رحمه الله على المستحل ، وأنه غير المستحل كزان .

نقل صالح وعبد الله : أنه على المستحل .

قوله ﴿ وَمَنْ أَتَىٰ بِهِمَّةً : فَعَلَيْهِ حَدُّ اللُّوطِي عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

وهو رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقدme في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، ونظم المفردات . وهو منها ..

واختاره الشيرازي ، والشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافيهما .

واختار الخرق ، وأبو بكر : أنه يعزر .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : نقله - واختاره - الأكثر .

وقدme في الحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وأطلقهما في تذكرة ابن عقيل ، والمذهب ، والشرح .

قال في عيون المسائل : يجب الحد في رواية . وإن سلمنا في رواية ، فلأنه

لا يجب بمجرد الإيلاج فيه غسل ولا فطر ولا كفارة ، بخلاف اللواط .

قال في الفروع : كذا قال . قال : وظاهره لا يجب ذلك ولو وجب الحد ، مع

أنه احتج لوجوب الحد باللواط بوجوب ذلك به .

وظاهره : يجب ذلك وإن لم يجب الحد .

قال في الفروع : وهذا هو المشهور . والتسوية أولى ، مع أن ما ذكره من

عدم وجوب ذلك غريب . انتهى .

قوله ﴿ وَتُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : وتقتل البهيمة على الأصح .  
وقطع به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والوجيز ، وغيرهم .  
واختاره الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب في خلافهما .  
وقدme في المغنى ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .  
قال أبو بكر : الاختيار قتلها . فإن تركت فلا بأس . انتهى .  
وعنه : لا تقتل .  
قدمه في المحرر ، والحاوى الصغير .  
وأطلقهما في الرايعتين .  
وقيل : إن كانت تؤكل ذبحت وإلا فلا .  
تنبيه : محل الخلاف عند صاحب المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ،  
وغيرهم : إذا قلنا إنه يعزر .  
فأما إن قلنا إن حده كحد اللوطى : فإنها تقتل قولاً واحداً . واقتصر عليه  
الزركشى .  
وظاهر كلام الشارح وجماعة : أن الخلاف جار ، سواء قلنا إنه يعزر ، أو حده  
كحد اللوطى .

#### فأمرناه

إمراءهما : لا تقتل البهيمة إلا بالشهادة على فعله بها ، أو بإقراره إن كانت  
ملكه .

الثانية : قيل في تعليل قتل البهيمة : لثلاث يعير فاعلها لذكره برؤيتها .  
وروى ابن بطة أن رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام قال « من وجدتموه  
على بهيمة فاقتلوه . واقتلوا البهيمة . قالوا : يارسول الله ، ما بال البهيمة ؟ قال : لثلاث  
يقال : هذه هذه » .

وقيل في التعليل : لثلاث خلقاً مشوها .

وبه علل ابن عقيل في التذكرة .

وقيل : لثلاث تؤكل . أشار إليه ابن عباس رضي الله عنهما في تعليقه .

قوله ﴿ وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْلَ لَحْمِهَا . وَهَلْ يَحْرُمُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان في الخلاصة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنقى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والزرکشی .

أمرهما : يحرم أكلها . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

منهم القاضي في الجامع ، والشریف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والشيрази . وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقيل : يكره ولا يحرم . فيضمن النقص .

قدمه في الرعايتين .

قال في المحرر ، وقيل : إن كانت مما يؤكل : ذبحت وحلت ، مع الكراهة .

فعلى المذهب : يضمنها لصاحبها . على الصحيح من المذهب .

وذكر في الانتصار احتمالاً : أنها لا تضمن .

وعلى الوجه الثاني : يضمن النقص ، كما تقدم .

قوله ﴿ فَصَلِّ ﴾

وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ .



أَحَدَهَا : أَنْ يَطَأَ فِي الْفَرْجِ ، سِوَاهُ كَانَ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا . وَأَقْلُ  
ذَلِكَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ ﴿ ١ ٠

مراده بالحشفة : الحشفة الأصلية من خل أو خصى . أو قدرها عند العدم .  
ومراده بالفرج : الفرج الأصلي .

قوله ﴿ فَإِنْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ أَتَتِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ﴾ أى تساحتها  
﴿ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِمَا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال ابن عقيل - في إتيان المرأة المرأة - : يحتمل وجوب الحد للخبر <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ فَضْلُ

الثَّانِي : انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ . فَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةَ وَلَدِهِ ﴾ فلا حد عليه .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : عليه الحد .

قال جماعة من الأصحاب : ما لم ينو تملكها .

تغيب : محل هذا : إذا لم يكن الابن يطؤها .

فإن كان الابن يطؤها : ففي وجوب الحد روايتان منصوصتان . تقدمتا في

باب الهبة . فليعاود .

فأمره : قوله ﴿ أَوْ وَطِئَ جَارِيَةَ لَهُ فِيهَا شِرْكٌ ، أَوْ لَوْلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ  
امْرَأَةً عَلَى فِرَاشِهِ ظَنَّنَا امْرَأَتَهُ ، أَوْ جَارِيَتَهُ ، أَوْ دَعَا الضَّرِيرَ امْرَأَتَهُ  
أَوْ جَارِيَتَهُ فَأَجَابَهُ غَيْرُهَا فَوَطِئَهَا ، أَوْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا ، أَوْ

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » رواه

مسلم .

حَيْضَهَا أَوْ قِيَاسَهَا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالتَّحْرِيمِ ، لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ  
أَوْ نُشُوئِهِ بِبَادِيَةِ بَيْدَةٍ : فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ﴿ بلا نزاع في ذلك . . . . .

وقوله ﴿ أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ ﴾ .

فلا حد عليه ، كنكاح متعة ، ونكاح بلا ولي .

وهذا المذهب . سواء اعتقد تحريمه أو لا . وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه : عليه الحد إذا اعتقد تحريمه . اختاره ابن حامد .

ويفرق بينهما في هذا النكاح .

قال في الفروع : فلو حكم بصحته حاكم : توجه الخلاف .

قال : وظاهر كلامهم مختلف : انتهى .

ويأتى قريباً « إذا وطئ في نكاح جمع على بطلانه علماً ، أو ادعى الجهل ،

أو وطئ في ملك مختلف فيه » .

تغيب : ظاهر قوله « أو وطئ جارية ولده » فلا حد عليه : أنه لو وطئ

جارية ولده : أن عليه الحد . وهو صحيح .

فلو وطئ جارية أحد أبويه : كان عليه الحد . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد ، بل يعزر بمائة جلدة .

قوله ﴿ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الزَّنى فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين مطلقاً عن الإمام أحمد رحمه الله .

اختاره المصنف ، والشارح ، والناظم ، وغيرهم .

وقال أصحابنا : إن أكره الرجل فرزى : حد .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .  
فائدة : لو أكرهت المرأة أو الغلام على الزنى بإلجاء أو تهديد ، أو منع طعام  
مع الاضطرار إليه ، ونحوه : فلا حد عليهما مطلقاً . على الصحيح من المذهب .  
نص عليه . وعليه الأصحاب .  
وعنه : تحذ المرأة . ذكرها في القواعد الأصولية .  
وعنه فيها : لا حد بتهديد ونحوه .  
ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : بناء على أنه لا يباح الفعل بالإكراه  
بل القول .  
قال القاضى وغيره : وإن خافت على نفسها القتل : سقط عنها الدفع ، كسقوط  
الأمر بالمعروف بالخوف .  
قوله ﴿ وَإِنْ وَطِئَ مَيْتَةً ، أَوْ مَلَكَ أُمَّهُ ، أَوْ أُخْتَهُ مِنَ الرِّضَاعِ  
فَوَطِئَهَا : قَهْلٌ يُحَدُّ ، أَوْ يُعْزَرُ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وما روايتان . وأطلقهما في المحرر إذا وطئ ميته : فلا حد عليه . على الصحيح  
من المذهب .  
اختاره ابن عبدوس في تذكرته .  
وصححه فى التصحيح .  
وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
والوجه الثانى : يجب عليه الحد .  
اختاره أبو بكر ، والناظم .  
وقدمه فى الرعايتين .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والغنى ، والشرح ، والمحرر ، والفروع ، وغيرهم .

ونقل عبد الله : بعض الناس يقول : عليه حدان . فظننته يعنى نفسه .

قال أبو بكر : هو قول الأوزاعى .

وأظن أبا عبد الله أشار إليه .

وأثبت ابن الصيرفى فيه رواية ، فيمن وطىء ميتة : أن عليه حدين .

قال فى الرعاية الكبرى ، وقيل : بل يحد حدين للزنى ، وللموت .

وأما إذا ملك أمه أو أخته من الرضاع ووطئها ، فالصحيح من المذهب : أنه

لا حد عليه .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وصححه فى التصحيح .

وقدمه فى الفروع . وجزم به فى الوجيز .

والوجه الثانى : عليه الحد .

قال القاضى ، قال أصحابنا : عليه الحد .

قال فى الفروع : وهو أظهر .

واختاره جماعة ، منهم الناظم .

وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى ، وناظم المفردات . وهو منها .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، وإدراك

الغاية .

وقدم فى الرعايتين : أنه يحد ولا يرحم .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير .

فعلى المذهب : يعذر .

ومقداره يأتى الخلاف فيه فى « باب التعزير » .

فأئمة : لو وطىء أمته المزوجة : لم يحد . على الصحيح من المذهب . بل يعزر

قال فى الفروع : قال أكثر أصحابنا : يعزر .

قال في الترغيب ، وغيره : يعزر ، ولا يرجم .  
ونقل ابن منصور ، وحرب : يحد ، ولا يرجم .  
ويأتى في « باب التعزير » مقدار ما يعزر به في ذلك . والخلاف فيه .  
وقيل : حكمه حكم وطئه لأتمته المحرمة أبداً برضاع وغيره وعلمه ، على ماتقدم .  
وقدمه في الفروع .

وجزم به في المحرز ، والحاوى ، والرعايتين .  
وقدم أنه يحد ولا يرجم في التي قبلها . فكذا في هذه .  
وكذلك الحكم في أتمته المعتدة إذا وطئها .  
فإن كانت مرتدة أو مجوسية : فلا حد .

#### تنبيهاته

أمرهما : يأتى في التعزير « إذا وطئ أمة امرأته بإباحتها له » .  
الثانى : قوله « **أَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ مُّجْمِعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ** » .  
بلا نزاع . إذا كان عالماً .  
وأما إذا كان جاهلاً بتحريم ذلك ، فقال جماعة من الأصحاب : إن كان  
يجهله مثله فلا حد عليه .  
وأطلق جماعة - يعنى : أنه حيث ادعى الجهل بتحريم ذلك - فلا حد عليه .  
وقاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وقدمه في المغنى .  
وجزم به في الشرح .  
وقال أبو يعلى الصغير : أو ادعى أنه عقد عليها : فلا حد .  
نقل مهنا : لاحد ولا مهر بقوله « إنها امرأته » وأنكرت هى . وقد أقرت  
على نفسها بالزنى . فلا تحد حتى تقرر أربعاً .

فائدة : لو وطئ في ملك مختلف في صحته - كوطئ البائع بشرط الخيار في مدته - فعليه الحد بشرطه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقال المصنف - في « باب الخيار في البيع » - قاله أصحابنا .

وعنه : لا حد عليه .

اختاره المصنف ، والشارح ، والمجد ، والناظم ، وصاحب الحاوى .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في خيار الشرط مستوفى . فليعاود .

ولو وطئ أيضاً في ملك مختلف فيه - كشراء فاسد بعد قبضه - فلا حد عليه . على الصحيح من المذهب .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عليه الحد .

وإن كان قبل القبض فعليه الحد . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحد بحال .

وكذا الحكم في حد من وطئ في عقد فضولى .

وعنه : يحد إن وطئ قبل الإجازة .

واختار المجد : أنه يحد قبل الإجازة إن اعتقد أنه لا ينفذ بها .

وحكى رواية .

فائدة : لو وطئ حال سكره : لم يحد .

قال الناظم : لم يحد في الأقوى مطلقاً مثل الراقد .

وقيل : يحد . وهو الصحيح من المذهب .

وتقدم في أول « كتاب الطلاق » أحكام أقوال السكران وأفعاله .

قوله ﴿أَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ لَّهُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ﴾ .

فعليه الحد . هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم ، منهم : المصنف ، والمجد ، وصاحب الوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لأحد عليه ، بل يعزر .

قوله ﴿أَوْ زَنَى بِصَغِيرَةٍ﴾ .

إن كان يوطأ مثلها : فعليه الحد بلا نزاع .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وإن كان لا يوطأ مثلها ، فظاهر كلامه هنا : أنه يحد . وهو أحد الوجوه .

وقيل : لا يحد . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

وقال القاضى : لأحد على من وطئ صغيرة لم تبلغ تسعاً .

وكذلك لو استدخلت المرأة ذكر صبي لم يبلغ عشرأ : فلا حد عليها .

قال المصنف : والصحيح أنه متى وطئ من أمكن وطؤها ، أو أمكنت المرأة

من يمكنه الوطء ، فوطئها : أن الحد يجب على المكلف منهما . ولا يصح تحديد

ذلك بتسع ولا بعشر . لأن التحديد إنما يكون بالتوقيف ، ولا توقيف في هذا .

وكون التسع وقتاً لإمكان الاستمتاع غالباً : لا يمنع وجوده قبله . كما أن البلوغ

يوجد في خمس عشرة عاماً غالباً ، ولا يمنع من وجوده قبله . انتهى .

قوله ﴿أَوْ أَمْكَنْتِ الْعَاقِلَةَ مِنْ نَفْسِهَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا ، فَوَطَّئَهَا

فَعَلَيْهَا الْحَدُّ﴾ .

تحدد العاقلة بتمكينها المجنون من وطنها . بلا نزاع .  
وإن مكنت صغيراً ، بحيث لا يجد لعدم تكليفه : فعلها الحد . على الصحيح  
قدمه في الفروع . واختاره المصنف .  
وقيل : إن كان ابن عشر حدث ، وإلا فلا . اختاره القاضي .  
وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وتقدم ما اختاره للمصنف أيضاً .  
فأمره : لو مكنت من لا يجد لجهله ، أو مكنت حريياً مستأمناً ، أو استدخلت  
ذكر نائم : فعلها الحد .

قوله ﴿ وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَيْئَيْنِ ﴾ أى بأحد شيئين .  
﴿ أَحَدُهُمَا : أَنَّ يُقَرَّ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسَ ﴾ .  
هذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحاوي ، والكافي ، والبلغة ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،  
والوجيز ، وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة  
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .  
وفي مختصر ابن رزين : يقر بمجلس واحد .  
وسأله الأثرم : بمجلس أو مجالس ؟ قال : الأحاديث ليست تدل إلا على  
مجلس ، إلا عن ذلك الشيخ بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه . وذلك منكر  
الحديث .

قوله ﴿ وَهُوَ بِالْعُقَا قِلْ ﴾ .  
فلا يصح إقرار الصبي والمجنون .  
وفي معناهما : من زال عقله بنوم أو إغماء ، أو شرب دواء ، وكذا مسكر .



قطع به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .  
ومقتضى كلام المجد وغيره جريان الخلاف فيه .  
ويأتى حكم إقراره بما هو أعمّ من ذلك فى « كتاب الإقرار » .  
ويلحق أيضاً بهما الآخرس فى الجملة .  
فإن لم تفهم إشارته : لم يصح إقراره .  
وإن فهمت إشارته ، فقطع القاضى بالصحة .  
وجزم به فى الرعايتين ، والحاوى .  
وذكر المصنف احتمالاً بعدمها .  
ويلحق أيضاً بهما المكره . فلا يصح إقراره . قولاً واحداً .  
تنبيه : ظاهر قوله « وَيُصَرِّحُ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوُطْءِ » .  
أنه لا يشترط ذكر من زنى بها . وهو ظاهر كلام غيره . وهو المذهب .  
قدمه فى الفروع .  
وجزم به فى المنفى ، والشرح ، والزرکشى .  
وعنه : يشترط أن يذكر من زنى بها .  
قال فى الرعاية الكبرى : وهى أظهر .  
وأطلقهما فى الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وأطلق فى الترغيب ، وغيره : روايتين . قاله فى الفروع .  
وصاحب الرعايتين ، والحاوى إنما حكيا الخلاف فيما إذا شهد على إقراره  
أربعة رجال : هل يشترط أن يعين من زنى بها أم لا ؟  
وصاحب الفروع حكى كما ذكرته أولاً .  
فأمره : لو شهد أربعة على إقراره أربعاً بالزنى : ثبت الزنى . بلا نزاع .  
ولا يثبت بدون أربعة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وعنه : يثبت باثنين .

ويأتى هذا فى أقسام الشهود به .

ولو شهد أربعة على إقراره أربعا ، فأنكر ، أو صدقهم مرة : فلا حد عليه .

على الصحيح من المذهب . وهو رجوع .

وجزم به فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : يحد .

وقال فى الترغيب : لو صدقهم لم يقبل رجوعه .

وأطلقهما فى الفروع .

نفيه : قولى « وصدقهم مرة » هكذا قال فى المحرر ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال الناظم : إذا صدقهم دون أربع مرات . وهو مراد غيره . ولذلك قالوا

لو صدقهم أربعا : حد .

فعلى المذهب : لا يحد الشهود . على الصحيح من المذهب .

جزم به فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع .

وذكر فى الترغيب روايتين : إن أنكروا ، أنه لو صدقهم : لم يقبل رجوعه .

قوله « الثَّانِي : أَنَّ يَشْهَدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ أَحْرَارٍ عُدُولٍ » .

هذا بناء منه على أن شهادة العبيد لا تقبل فى الحدود . وهو المشهور عن

الإمام أحمد رحمه الله .

واختاره المصنف ، وغيره .

وعنه : تقبل . وهو المذهب . على ما يأتى فى « باب شروط من تقبل

شهادته » محرراً مستوفى .

قوله ﴿ وَيَصِفُونَ الزَّانِيَ ﴾ .

يقولون «وأيناه غيب ذكره - أو حشفته ، أو قدرها - في فرجها» ولا يعتبر مع ذلك أن يذكرها المكان ، ولا المزني بها . على الصحيح من المذهب .  
اختاره ابن حامد ، وغيره .

ومال إليه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقيل : يعتبر ذلك . اختاره القاضي .

وأطلقهما الزركشي .

ولا يشترط ذكر الزمان ، قولاً واحداً عند المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقال الزركشي : وأجرى المجد الخلاف في الزمان أيضاً .

قوله ﴿ وَيَجِئُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، سَوَاءٍ جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ أَوْ مُجْتَمِعِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم . سواء صدقهم أولا .  
نص عليه .

وعنه : لا يشترط أن يجيئوا في مجلس واحد .

قوله ﴿ فَإِنْ جَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ قَامَ الْحَاكِمُ ، أَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةً وَامْتَنَعَ الرَّابِعُ مِنَ الشَّهَادَةِ ، أَوْ لَمْ يُكْمَلْهَا : فَهُمْ قَذَفَةٌ . وَعَلَيْهِمُ الْحَدُّ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه إذا جاء بعضهم ، بعد أن قام الحاكم وشهد في مجلس آخر ، حتى كمل النصاب به : أنهم قذفة .

قدمه في المغني ، والمحزر ، والشرح .

وقدمه - وصححه - في النظم .

وعنه : لا يحدون ، لكونهم أربعة . ذكرها أبو الخطاب ومن بعده .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
قوله ﴿ فَإِنْ كَانُوا فَسَاقًا ، أَوْ عُثْيَانًا ، أَوْ بَعْضُهُمْ : فَعَلَيْنَهُمُ الْحَدُّ ﴾  
هذا المذهب .

قال القاضى : هذا الصحيح .  
قال فى الكافى : هذا أصح .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : لا حد عليهم ، كمستور الحال . ذكره المصنف ، والشارح . وكوت  
أحد الأربعة قبل وصفه الزنى .

وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وعنه : يحد العميان خاصة ..  
وأطلقهن الشارح .  
ونقل مهنا : إن شهد أربعة على رجل بالزنى ، أحدهم فاسق ، فصدقهم :  
أقيم عليه الحد .  
تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ زَوْجًا : حُدَّ الثَّلَاثَةُ ، وَلَاعَنَ الزَّوْجُ  
إِنْ شَاءَ ﴾ .

هذا مبنى على المذهب فى المسألة التى قبلها .  
فأما على الرواية الأخرى : فلا حد ، ولا لعان بحال .  
فأمره : لو شهد أربعة ، وإذا المشهود عليه محبوب أو رتقاء : حدوا للقذف .  
على الصحيح من المذهب .

جزم به فى الرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره . ونص عليه .

ونقل أبو النضر : الشهود قذفة . وقد أحرزوا ظهورهم .  
وإن شهدوا عليها ، فثبت أنها عذراء : لم تحمى ، ولا هم ، ولا الرجل .  
على الصحيح من المذهب . نص عليه .

جزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقال في الواضح : تزول حصاتها بهذه الشهادة .

وأطلق ابن رزين في محبوب ونحوه : قولين ، بخلاف العذراء .  
قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي يَنْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ ،  
وَشَهِدَ اثْنَانِ : أَنَّهُ زَنَى بِهَا فِي يَنْتٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ يَوْمٍ آخَرَ : فَهُمْ قَذَفَةٌ  
وَعَلَيْهِمُ الْحَدَّ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : حدوا للقذف . على الأصح .  
وصححه الناظم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
واختاره الخرقى ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : لا يحدون . اختاره أبو بكر .  
وأطلقهما في المحرر ، وغيره .

قال المجد : ونقل مهنا عن الإمام أحمد رحمه الله الرواية التي اختارها أبو بكر  
واستبعدا القاضي ، ثم تأولها تأويلاً حسناً . فقال : هذا محمول على  
أن الأربعة اتفقوا على أنهم شاهدوا زناه بهذه المرأة مرة واحدة وهم مجتمعون ،  
ولم يشاهدوا غيرها . ثم اختلفوا في الزمان والمكان . فهذا لا يقدح في أصل  
الشهادة بالفعل . ويكون حصل في التأويل سهو أو غلط في الصفة .

وهذا التأويل ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله ما يمنعه .

لكن في كلام أبي بكر ما يمنعه .

وبالجملة : فهو قول جيد فى نهاية الحسن وهو عندى يشبه قول البيهقيين المتعارضتين فى استعمالهما فى الجملة فيما اتفقا عليه ، دون ما اختلفا فيه . انتهى .

نفيه : قال الزركشى : محل الخلاف : إذا شهدوا بزنى واحد . فأما إن شهدوا بزناين : لم تسكمل . وهم قذفة . حققه أبو البركات .

ومقتضى كلام أبي محمد : جريان الخلاف . وليس بشيء .

قلت : وجزم بما قال المجد كثير من الأصحاب . وقاله فى الفروع .

وقال فى التبصرة ، والمستوعب ، وغيرهما : ظاهر الرواية الثانية : الاكتفاء بشهادتهم بكونها زانية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد .

وأما المشهود عليه : فلا يحد . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يحد . واختاره أبو بكر .

قال المصنف : وهو بعيد .

قال فى الهداية : والرواية الأخرى : يلزم المشهود عليهما الحد . وهى اختيار أبي بكر .

قال : وظاهر هذه الرواية : أنه لا تعتبر شهادة الأربعة على فعل واحد . وإنما يعتبر عدد الشهود فى كونها زانية . وفيها بعد . انتهى .

قال فى التبصرة ، والمستوعب ، وغيرهما : ظاهر هذه الرواية : الاكتفاء بشهادتهم بكونها زانية ، وأنه لا اعتبار بالفعل الواحد .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَةٍ يَبْتَئِ ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي زَاوِيَتِهِ الْأُخْرَىٰ ، أَوْ شَهِدَ : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَيْصٍ أَيْضًا ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ : أَنَّهُ زَنَىٰ بِهَا فِي قَيْصٍ أَحْمَرَ : كَمَلَتْ شَهَادَتُهُمْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، منهم : أبو بكر ، والقاضي .

وجزم به في المغنى ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والكافى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،  
والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا تكمل كالتي قبلها .

وهو تخريج في الهداية . وهو وجه لبعضهم .

فعليه : هل يحدون للقذف ؟ على وجهين .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وظاهر كلامه في الفروع : أنهم يحدون على الصحيح . فإنه قال ، وقيل : هى

كالتي قبلها . وهو ظاهر كلام المصنف .

تنبيه : مراده بالبيت هنا : البيت الصغير عرفا .

فأما إن كان كبيرا : كان كالبيتين ، على ما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَا : أَنَّهُ زَنَى بِهَا مُطَاوَعَةً ، وَشَهِدَا آخَرَانِ : أَنَّهُ زَنَى  
بِهَا مُكْرَهَةً : لَمْ تَكْمُلْ شَهَادَتُهُمْ ، وَلَمْ تُقْبَلْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : اختاره أبو بكر ، والقاضي ، وأكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافى ، والهادى ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
وغيرهم .

وقال أبو الخطاب في الهداية : ويقوى عندى أنه يحد الرجل المشهود عليه ،

ولا حد للمرأة والشهود . واختاره في التبصرة .

وذكر في الترغيب : أنها لا تحدد . وفي الزاني وجهان .

وقال في الواضح : لا يحد واحد منهم .

أما الشهود : فلا تترك كل عددهم على الفعل ، كما لو اجتمعوا على وصف الوطاء .  
والشهود عليه : لم تسهل شهادة الزنى في حقه ، كدون أربعة .

قوله ﴿ وَهَلْ يَحْدُ الْجَمِيعُ ، أَوْ شَاهِدًا الْمُطَاوَعَةَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : على القول بعدم تكميل شهادتهم ، وعدم قبولها . وهو المذهب .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمغنى ، ومسبوك الذهب ، والشرح ،  
وغيرهم .

أما شاهدا المطاوعة : فإنهما يحدان لقذف المرأة ، بلا نزاع بين الأصحاب .  
على القول بعدم القبول والتكميل .

[أمرهما : يحد شاهدا المطاوعة فقط لقذفها . وهو المذهب . صححه في

التصحيح .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في الفروع .

والوجه الثانى : يحد الجميع لقذف الرجل .

وجزم به في المنور أيضاً ، ومنتخب الأدمى .

وقدم في الخلاصة : أن الجميع يحدون لقذف الرجل . وصححه في التصحيح .

وأطلق في المحرر ، والفروع ، في وجوب الحد في قذف الرجل الوجهين <sup>(١)</sup> [

وهل يحد الجميع لقذف الرجل ، أو لا يحدون ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا يحدون . صححه في التصحيح .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .



وجزم به في الوجيز .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

والثاني : يحدون .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الخلاصة ، وإدراك الغاية .

قلت : وهو الصواب .

وتقدم قول أبي الخطاب ، وصاحب التبصرة ، والواضح .

تنبيه : تابع المصنف في عبارته أبا الخطاب في الهداية .

فيكون تقدير الكلام : فهل يحد الجميع لقذف الرجل ، أو لا يحدون له ؟  
أو يحد شاهداً المطاوعة لقذف المرأة فقط ؟ فيه وجهان . وفي العبارة نوع قلق .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ ﴾ قبل الحد ﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَى  
الرَّاجِعِ . وَيُحَدُّ الثَّلَاثَةُ ﴾ .

فقط . هذا إحدى الروايتين . اختاره أبو بكر ، وابن حامد .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في إدراك الغاية .

والرواية الثانية : يحد الراجع معهم أيضاً .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والكافي .

قال ابن رزين في شرحه : حد الأربعة في الأظهر . وصححه في المنقح .

قلت : هذا المذهب ، لاتفاق الشيخين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمنقح ، والشرح ، والرعابتين ، والحاوي ، والفروع .

وخرَّجوا : لا يحد سوى الراجع ، إذا رجع بعد الحكم وقبل الحد . وهو قول

في النظم .

قال فى الفروع : واختار فى الترغيب : يحد الراجع بعد الحكم وحده . لأنه لا يمكن التجرز منه .

وظاهر المنتخب : لا يحد أحد لتمامها بالحد .

فأمره : قال فى الرعاية الكبرى : وإن رجع الأربعة : حدوا ، فى الأظهر . كما لو اختلفوا فى زمان أو مكان ، أو مجلس ، أو صفة الزنى .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ رُجُوعُهُ بَعْدَ الْحَدِّ : فَلَا حَدَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَيُعْرَمُ الرَّاجِعُ رُبْعَ مَا تَلَفَوْهُ وَيُحَدُّ وَحْدَهُ ﴾ .

ويحد وحده . يعنى : إن ورث حد القذف .

الصحيح من المذهب : أن الراجع يحد ، إن قلنا : يورث حد القذف ، على ما تقدم فى آخر خيار الشرط فى البيع . وقطع به أكثرهم .

وقدمه فى الفروع .

ونقل أبو النضر ، عن الإمام أحمد رحمه الله : لا يحد . لأنه ثابت .

قوله ﴿ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى رَجُلٍ : أَنَّهُ زَنَّا بِامْرَأَةٍ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَةٌ آخَرُونَ عَلَى الشُّهُودِ : أَنَّهُمْ هُمُ الزَّانَاةُ بِهَا : لَمْ يُحَدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ . وَهَلْ يُحَدُّ الشُّهُودُ الْأَوَّلُونَ حَدَّ الزَّانِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والفروع .

إمراهما : يحد الشهود الأولون للزنى . وهو الصحيح من المذهب .

قال الناظم : هذا الأشهر .

واختاره أبو بكر .

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وجزم به في المستوعب .

والرواية الثانية : لا يحدون للزنى .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في المغنى ، وشرح ابن رزين .

وعلى كلا الروایتين : يحدون للقدف على إحدى الروایتين .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يحدون للقدوف . وهو ظاهر كلام المصنف .

قدمه ابن رزين في شرحه .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ سَمَّيْتُمْ مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَيِّدَ : لَمْ تُحَدِّ بِذَلِكَ

بِمُجَرَّدِهِ ﴾ هذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب . والخلاصة ، والمستوعب ، والمغنى ، والشرح

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : تحد إذا لم تدع شبهة .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وهو ظاهر قصة عمر رضى الله عنه <sup>(١)</sup> .

وذكر في الوسيلة والمجموع رواية : أنها تحد ، ولو ادعت شبهة .

---

(١) قال عمر رضى الله عنه « الرجم واجب على كل من زنى من الرجال والنساء

إذا كان محصنا ، إذا قامت البينة ، أو كان الجبل ، أو الاعتراف » من حاشية الشيخ

سليمان بن الشيخ عبد الله بن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على المقنع .

## باب القذف

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا : فَعَلَيْهِ جَلْدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ،  
إِنْ كَانَ الْقَافِظُ حُرًّا ، وَأَرْبَعِينَ إِنْ كَانَ عَبْدًا ﴾ .

أن هذا الحكم جارٍ ، ولو عتق قبل الحد . وهو صحيح . وهو المذهب .  
ولا أعلم فيه خلافاً .

تنبيه ثامه : يشترط في صحة قذف القاذف : أن يكون مكلفاً . وهو العاقل .  
البالغ . فلا حد على مجنون ، ولا مبرسم ، ولا نائم ، ولا صبي .  
وتقدم حكم قذف السكران في أول « كتاب الطلاق » .  
ويصح قذف الأخرس إذا فهمت إشارته .  
جزم به في الرعاية .  
وفي اللعان ما يدل على ذلك .

فأمره : لو كان القاذف معتقاً بعضه : حد بحسابه . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : هو كعبد .

قال الزركشي : لو قيل بالعكس لآتجه . يعني أنه كالحر . انتهى .  
قلت : وهو ضعيف . لأن الحد يدرأ بالشبهة .  
قوله ﴿ وَهَلْ حَدُّ الْقَذْفِ حَقٌّ لِلَّهِ ، أَوْ لِلْأَدَمِيِّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وهذه المسألة من جملة ما زيد في الكتاب .  
إمراهما : هو حق للأدَمِيِّ . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في القروع ، والسكافي ، وغيرهما .  
وصححه في النظم ، وغيره .

قال الزركشي : هو المنصوص المختار للأصحاب .  
وقال : هو مقتضى ما جزم به المجد . وهو الصواب . انتهى .  
الثانية : هو حق الله .

قدمه في الرايتين ، والحاوي الصغير .  
فعلى المذهب : يسقط الحد بعفوه عنه بعد طلبه .  
وقال القاضي وأصحابه : يسقط بعفوه عنه ، لا عن بعضه .  
وعلى الثانية : لا يسقط .  
وعليهما : لا يحد . ولا يجوز أن يعرض له إلا بطلب .  
وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله إجماعاً .  
قال في الفروع : ويتوجه على الثانية وبدونه .  
ولو قال « اذفني » فقذفه : عزز على المذهب . ويحد على الثانية .  
وصحح في الترغيب : وعلى الأولى أيضاً .  
ويأتى ذلك في كلام المصنف .

فأمره : ليس للمقذوف استيفاؤه بنفسه . على الصحيح من المذهب .  
وذكره ابن عقيل إجماعاً ، وأنه لو فعل : لم يعتد به .  
وعلاه القاضي بأنه يعتبر نية الإمام أنه حد .  
وقال أبو الخطاب : له استيفاؤه بنفسه .  
وقال في البلغة : لا يستوفيه بدون الإمام . فإن فعل فوجهان .  
وقال : هذا في القذف الصريح . وأن غيره يبرأ به سرراً ، على خلاف في  
المذهب .

وذكر جماعة - على الرواية الثانية - لا يستوفيه إلا الإمام .  
وتقدم في « كتاب الحدود » هل يستوفى حد الزنى من نفسه ؟

قوله ﴿ وَقَذْفُ غَيْرِ الْمُحْصَنِ : يُوجِبُ التَّعْزِيرَ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحرم ، والوجيز ، والحاوي  
الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع .  
وعنه : يحد قاذف أم الولد ، كالملاعة .  
وعنه : يحد قاذف أمة أو ذمية لها ولد أو زوج مسلمان .  
وقال ابن عقيل : إن قذف كافراً لا ولد له مسلم : لم يحد . على الأصح .  
فأمرناه

إمراًهما : لا يحد والد لولده . على الصحيح من المذهب .  
قاله في المحرم ، وغيره .  
وجزم به ابن البنا ، والمصنف في المغنى ، والكافي ، والشارح ، ونصره .  
وقدمه الزركشى .  
ونص عليه في الولد في رواية ابن منصور وأبى طالب .  
وقال في الترغيب ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم : لا يحد أب . وفي أم  
وجهان ، انتهوا .

والجد والجددة - وإن علوا - كالأبوين . ذكره ابن البنا .  
ويحد الابن بقذف كل واحد منهم . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا يحد بقذفه أباه أو أخاه .

الثانية : يحد بقذف على وجه الغيرة - بفتح الغين المعجمة - على الصحيح  
من المذهب .

قال في الفروع : ويتوجه احتمال لا يحد ، وفقاً لما لك رحمه الله ، وأنها عذر  
في غيبة ونحوها .

وتقدم كلام ابن عقيل ، والشيوخ تقى الدين رحمهما الله .  
قوله « وَالْمُحْصَنُ : هُوَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ ، الَّذِي يُجَامِعُ  
مِثْلَهُ » .

زاد في الرعاية ، والوجيز « المتنزم » وهذا المذهب .  
جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال في المبهج : لا مبتدع .  
وقال في الإيضاح : لا مبتدع ، ولا فاسق ظهر فسقه .  
وقال في الانتصار : لا يحد بقذف فاسق .

#### تفسيرات

أمرها : مفهوم قوله « المحصن : هو الحر المسلم » أن الرقيق والكافر غير  
محصن . فلا يحد بقذفه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : عندي يحد بقذف العبد . وهو أشبه بالمذهب  
لعدالته . فهو أحسن حالا من الفاسق بغير الزنى . انتهى .  
وعنه : يحد بقذف أم الولد . قطع به الشيرازى .  
وعنه : يحد بقذف أمة وذمية لها ولد أو زوج مسلم . كما تقدم قريباً .  
وقيل : يحد العبد - بقذف العبد - ولا عمل عليه .  
فعلى المذهب : يعزز القاذف على المذهب مطلقاً .  
وعنه : لا يعزز لقذف كافر .  
الثاني : شمل كلامه الخصى والمحبوب . وهو صحيح .  
وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

الثالث : مراده بالعفيف هنا : العفيف عن الزنى ظاهرا . على الصحيح من المذهب .

قال ناظم المفردات :

وقاذف الحصن فيما يبدو وإن زنى ققاذف يحذ  
وقيل : هو العفيف عن الزنى ووطء لا يحذ به لملك أو شبهة .  
وأطلقهما الزركشى .

وقال : وامله مبنى على أن وطء الشبهة : هل يوصف بالتحريم أم لا ؟ .  
قلت : تقدم الخلاف في ذلك في « باب المحرمات في النكاح » .  
وقيل : يجب البحث عن باطن عفة .

فأمره : لا يختل إحصانه بوطئه في حيض وصوم وإحرام . قاله في الترغيب -

قوله ﴿ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْبُلُوغُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والسكافي ، وشرح ابن منجا ، والزركشى ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .

إمراهما : لا يشترط بلوغه . بل يكون مثله يوطأ أو يوطأ . وهو المذهب .

قال أبو بكر : لا يختلف قول أبي عبد الله رحمه الله : أنه يحذ قاذفه إذا كان  
ابن عشرة ، أو اثنى عشرة سنة .

قال في الترغيب : هذه أشهرها .

قال في القواعد الأصولية : أشهرها يجب الحد .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، ونظم المفردات ، والقاضى ، والشريف ، وأبو الخطاب -  
في خلافتهم - والشيرازى ، وابن البناء ، وابن عقيل في التذكرة .  
وهو مقتضى كلام الخرقى .

وقدمه في الهادى ، والنظم ، والرايعتين ، وإدراك الغاية ، والحاوى الصغير -



وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : يشترط البلوغ .

قال في العمدة ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، ونهاية ابن زرين : والمحسن هو الحر المسلم البالغ العفيف .

وقيل : إن هذه الرواية مخرجة لا منصوصة .

فعلى المذهب : لا يقام الحد على القاذف حتى يبلغ المقذوف . ويطالب به بعده .

وعلى المذهب أيضاً : يشترط أن يكون الغلام ابن عشر ، والجارية بنت تسع . كما قاله المصنف بعد ذلك . وقاله الأصحاب .

فائدة : لو قذف عاقلاً جن ، أو أغمى عليه قبل الطلب : لم يقم عليه الحد حتى يفيق ويطالب . فإن كان قد طالب ثم جن ، أو أغمى عليه : جازت إقامته . ولو قذف غائباً : اعتبر قدومه وطلبه ، إلا أن يثبت أنه طالب به في غيبته . فيقام . على المذهب .

وقيل : لا يقام . لاحتمال عفوه . قاله الزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : زَنَيْتَ وَأَنْتِ صَغِيرَةٌ ، وَفَسَّرَهُ بِصِغَرٍ عَنْ تَسْمِيعِ سِنِينَ ﴾ .

لم يحد . ولكن يعزر .

زاد المصنف : إذا رآه الإمام . وأنه لا يحتاج إلى طلب . لأنه لتأديبه .

فائدة : لو أنكر المقذوف الصغر حال القذف ، فقال القاضى : يقبل قول

القاذف .

فإن أقاما بينتين ، وكانتا مطلقتين ، أو مؤرختين تاريخين مختلفين : فهما قذفان . موجب أحدهما : التعزير . والآخر : الحد .

وإن بينا تاريخاً واحداً ، وقالت إحداها : وهو صغير . وقالت الأخرى :  
وهو كبير ، تعارضتا وسقطتا .

وكذلك لو كان تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف . قاله  
المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

قوله ﴿ وَالْأَخْرَجَ عَلَى الرَّوَّائِيْنِ ﴾ .

يعنى المتقدمين فى اشتراط البلوغ وعدمه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ حُرَّةٌ مُسْلِمَةٌ : زَيْنْتُ وَأَنْتِ نَصْرَانِيَّةٌ أَوْ أَمَةٌ ،  
وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ : فَعَلَيْهِ الْحُدُّ ﴾ .

وإن لم يثبت وأمكن : فروايتان .

وأطلقهما فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والفروع .

إمراهما : يحد . وهو الصحيح .

قال فى الرعايتين : حد . على الأصح .

وقدمه فى الحاوى الصغير .

وجزم به فى المستوعب .

والرواية الثانية : لا يحد .

تفسير : مفهوم قوله « وإن لم يثبت وأمكن » أنه إذا ثبت لا يحد . وهو

صحيح .

قال فى الرعايتين : وإن لم يثبتنا : لم يحد . على الأصح .

وكذا قال فى الحاوى الصغير .

وقدمه فى الفروع .

وعنه : يحد .

### فوائد

إصداها : وكذا الحكم لو قذف بجهولة النسب ، وادعى رقها ، وأنكرته  
ولا بينة ، خلافاً ومذهباً .

قاله المجد ، والناظم ، وابن حمدان ، وغيرهم .

وقدم المصنف ، والشارح هنا : أنه يحد .

وصححه في الرايتين . وقدمه في الحارثي . وهو المذهب .

واختار أبو بكر : أنه لا يحد .

الثانية : لو قال : زينت وأنت مشركة . فقالت : أردت قذفي بالزنى والشرك  
معاً . فقال : بل أردت قذفك بالزنى إذ كنت مشركة : فالقول قول القاذف ،  
على الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

قال الزركشي : هذا أصح الروايتين وأنصهما .

وعنه : يحد .

اختاره القاضي . وقدمه في الخلاصة .

وأطلقهما في الشرح ، والنظم .

الثالثة : لو قال لها : يا زانية . ثم ثبت زناها في حال كفرها : لم تحد . على  
الصحيح من المذهب . كثبوته في إسلام .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المبهج : إن قذفه بما أتى في الكفر : حدلحرمة الإسلام .

وسأله ابن منصور : رجل رمى امرأة بما فعلت في الجاهلية ؟ قال : يحد .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ ، وَقَالَتْ : أَرَدْتُ قَذْفِي فِي الْحَالِ ،  
فَأَنكَرَهَا : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والفروع ، والزرکشی ، والمستوعب .  
أحمد هـ : لا يحد .

اختاره أبو الخطاب في الهداية ، وابن البناء .  
وصححه في التصحيح ، وابن منجا في شرحه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، وغيره .

والوجه الثاني : يحد . اختاره القاضى .

وقدمه في الخلاصة ، والرايعتين ، والحاوى الصغير .

قال في المستوعب : اختاره الخرقى .

وقال في الفروع : ويتوجه مثله إن أضافه إلى جنون .

وقال في الترغيب : إن كان ممن يمن : لم يحد بقذفه .

وقال في المغنى ، والشرح : إن ادعى أنه كان مجنوناً حين قذفه ، فأنكر

وعرف له حالة جنون وإفاقة : فوجهان .

فأمره : لو قذف ابن الملاعة : حدّ . نص عليه .

وكذا لو قذف الملاعة نفسها وولد الزنى . قاله الأصحاب .

قوله ﴿ وَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا ، فَزَالَ إِحْصَانُهُ قَبْلَ إِقَامَةِ الْحَدِّ : لَمْ يَسْقُطْ

الْحَدُّ عَنِ الْقَازِفِ ﴾ .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

حكم حاكم بوجوده أو لا . قاله الأصحاب .

وهو من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَالْقَذْفُ مُحَرَّمٌ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرَى أُمْرَأَتَهُ تَزْنِي فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبِحْ فِيهِ .

زاد في الترغيب : ولو دون الفرج .

وقال في المغنى ، وغيره : أو تقرّبه . فيصدقها .

قوله ﴿ فَيَمْتَزِلَهَا ، وَتَأْتِي بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّانِي خِجْبٌ عَلَيْهِ قَذْفُهَا وَتَنِي وَلَدُهَا ﴾ . بلا نزاع .

وقال في المحرر ، وغيره : وكذا لو وطئها في طهر زنت فيه ، وظن الولد من الزاني .

وقال في الترغيب : نفيه محرم مع التردد . فإن ترجح النفي ، بأن استبرأ بحبيضة : فوجهان . واختار جوازه مع أمانة الزنى . ولا وجوب .

ولورآها تزنى ، واحتمل أن يكون من الزنى : حرم نفيه . ولو نفاه ولا عن : انتفيا .

قوله ﴿ وَالثَّانِي : أَنْ لَا تَأْتِي بِوَلَدٍ يَجِبُ نَفْيُهُ ﴾ .

يعنى : يراها تزنى ولا تأتى بولد يجب نفيه .

﴿ أَوْ اسْتِفَاضَ زِنَاهَا فِي النَّاسِ ، أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ ثِقَّةٌ ، أَوْ رَأَى رَجُلًا يَعْرِفُ بِالْفُجُورِ يَدْخُلُ إِلَيْهَا ﴾ .

زاد في الترغيب ، فقال « يدخل إليها خلوة » .

واعتبر في المغنى ، والشرح هنا : استفاضة زناها . وقدا : أنه لا يكفى استفاضة بلا قرينة .

وقوله ﴿ فَيُبَاحُ قَذْفُهَا وَلَا يَجِبُ ﴾ .

قال الأصحاب : فراقها أولى من قذفها .

واختار أبو محمد الجوزى : أن القذف المباح : أن يراها تزنى أو يظنه ولا ولد . وتقدم في أول « كتاب الطلاق » من يستحب طلاقها ومن يكره ، ومن يباح .

قوله ﴿وَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ يُخَالِفُ لَوْنَهُ لَوْنَهُمَا : لَمْ يَبَحْ نَفِيهِ بِذَلِكَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال أبو الخطاب : ظاهر كلامه بإباحته .

تفسير : محل الخلاف : إذا لم يكن ثم قرينة . فإن كان ثم قرينة : فإنه

يباح نفيه .

قوله ﴿فَصَلِّ

وَأَلْفَاظُ الْقَذْفِ تَنْقَسِمُ إِلَى صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ . فَالصَّرِيحُ قَوْلُهُ :

يَا زَانِي ، يَا عَاهِرٍ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . ولا يقبل قوله : أردت يا زاني العين .

ولا يا عاهر اليد .

وقال في التبصرة : لم يقبل مع سبقه ما يدل على قذف صريح ، وإلا قبل .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : يَا لَوْطِي ، أَوْ يَا مَعْفُوجُ : فَهُوَ صَرِيحٌ﴾ .

إذا قال له « يا لوطي » فهو صريح . على الصحيح من المذهب . نص عليه

في رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .

قال الزركشي : عليه عامة الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، وغيره .

وعنه : صريح مع الغضب ونحوه ، دون غيره .

وقال الخرقى : إذا قال « أردت أنك من قوم لوط » فلا حدَّ عليه .

قال المصنف : وهو بعيد .

قال في الهداية : إذا قال « أردت أنك من قوم لوط » هذا لا يعرف . انتهى وكذا لو قال « نويت أن دينه دين قوم لوط » وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وإذا قال « يامعفوج » فهو صريح أيضاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

قال الإمام أحمد رحمه الله : يحد به .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إنه كناية . ويحتمله كلام الخرقى .

وعليه جرى المصنف ، والمجد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنَّكَ تَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، غَيْرَ إِيْتِيَانِ الرِّجَالِ : احْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

بناء على الروایتين المنصوصتين المتقدمتين قبل ذلك .

فإن قلنا : هو هناك صريح : لم يقبل قوله في تفسيره هنا ، وإلا قبل .

وهذه طريقة المصنف ، والشارح .

وقيل : الوجهان على غير قول الخرقى .

أما على قول الخرقى : فيقبل منه بطريق أولى .

قال الزركشى : هذا هو التحقيق ، تبعاً لأبى البركات - يعنى المجد - في الحرر .

فأمره : ومن الألفاظ الصريحة : قوله « يامنوك ، أو يامنوكه » . لكن

لو فسر قوله « يامنوكه » بفعل الزوج : لم يكن قذفاً . ذكره في التبصرة ، والرايعتين .

واقصر عليه في الفروع .

قلت : لو قيل : إنه قذف بقرينة غضب وخصومة ونحوها : لكان متجهاً .  
قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِ فُلَانٍ : فَقَدْ قَذَفَ أُمَّهُ ﴾ .

إلا أن يكون منفيًا بلعان لم يستحلفه أبوه ، ولم يفسره بزنى أمه . وهذا  
المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وقيل : ليس بقذف لأمه .

#### فأمرتا

أمرهما : وكذا الحكم - خلافاً ومذهباً - لو نفاه من قبيلته .

وقال المصنف : القياس يقتضى أنه لا يجب الحد بنفى الرجل عن قبيلته .

الثانية : لو قذف ابن الملاعة : حد . نص عليه .

وتقدم ذلك قريباً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : لَسْتُ بِوَلَدِي : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

أمرهما : ليس بقذف إذا فسرهما بما يحتمله . فيكون كناية . وهو الصحيح

من المذهب . نص عليه .

اختاره القاضى ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

والوجه الثانى : هو قذف بكل حال . فيكون صريحاً .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ أَرْزَى النَّاسِ ، أَوْ أَرْزَى مِنْ فُلَانَةٍ ، أَوْ قَالَ



لِرَجُلٍ : يَازَانِيَّةُ ، أَوْ لِامْرَأَةٍ : يَازَانِي ، أَوْ قَالَ : زَنْتَ يَدَاكَ ، أَوْ رَجُلَاكَ : فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْقَذْفِ ، فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ۞ .

إذا قال « أنت أزنى الناس » أو « من فلانة » أو قال له « يازانية » أو لها « يا زانى » فهو صريح فى القذف . على الصحيح من المذهب .

اختاره أبو بكر ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وليس بصريح عند ابن حامد .

فعلى الأول : فى قذف فلانة وجهان . وأطلقهما فى الفروع .

أمرهما : ليس بقاذف لها . قدمه فى الكافى .

قال فى الرعاية : وهو أقيس .

والثانى : هو قذف أيضاً لها . قدمه فى الرعاية .

وإذا قال « زنت يدك أو رجلاك » فهو صريح فى القذف فى قول أبي بكر وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الرعايتين .

وليس بصريح عند ابن حامد . وهو المذهب .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب . واختاره .

قال فى الخلاصة : لم يكن قذفاً فى الأصح .

وأطلقهما فى الفروع . وبناهما على أن قوله للرجل « يازانية » وللمرأة

« يا زانى » صريح .

فأمره : وكذا الحكم لو قال « زنت يدك » أو « رجلك » وكذا قوله « زنى

بدنك » قاله فى الرعاية .

وكذا قوله « زنت عينك » قاله في الترغيب .

وقال في المغنى ، وغيره : لاشئ عليه بقوله « زنت عينك » وهو صحيح من المذهب والصواب .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « زَنَاتُ فِي الْجَبَلِ » مَهْمُوزًا : فَهُوَ صَرِيحٌ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ ﴾ وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور .

وقدمه في الفروع .

وقال ابن حامد : إن كان يعرف العربية : لم يكن صريحاً .

ويقبل منه قوله : أردت صعود الجبل .

قال في الهداية : وهو قياس قول إمامنا إذا قال لزوجته « بهشم » إن كان لا يعرف أنه طلاق : لم يلزمه الطلاق .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ « فِي الْجَبَلِ » فَهَلْ هُوَ صَرِيحٌ ، أَوْ كَأَلْتِي قَبْلَهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى على قول ابن حامد .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمحزر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع أمرهما : هو صريح . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، وغيره .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين .

والوجه الثانى : حكمها حكم التى قبلها .

وقيل : لا قذف هنا .

قال في الفروع : ويتوجه مثلها لفظة « علق » ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله صريحة .

ومعناه قول ابن رزين : كل ما يدل عليه عرفا .

قوله ﴿ وَالْكِنَايَةُ : نَحْوُ قَوْلِهِ لِامْرَأَتِهِ : قَدْ فَضَحْتِيهِ ، وَغَطَّيْتُ أَوْ نَكَسْتُ رَأْسَهُ ، وَجَعَلْتُ لَهُ قُرُونًا ، أَوْ عَلَّقْتُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَفْسَدْتُ فِرَاشَهُ ، أَوْ يَقُولُ لِمَنْ يُخَاصِمُهُ : يَا حَلَالُ بْنُ الْحَلَالِ . مَا يَعْرِفُكَ النَّاسُ بِالزَّيِّ ، يَا عَفِيفُ ، أَوْ يَا فَاجِرَةً يَا قَحْبَةَ يَا خَبِيثَةً ﴾ .

وكذا قوله « يانظيف ، يا خنيث » بالنون . وذكره بعضهم بالباء . ذكره في الفروع .

أو يقول لعربي « يانبطى ، يافارسى ، يارومى » .

أو يقول لأحدهم « ياعربى » أو « ما أنا بزان » أو « ما أمى بزانية » .

أو يسمع رجلا يقذف رجلا فيقول « صدقت » أو « أخبرنى فلان أنك زنييت » .

أو « أشهدنى فلان أنك زنييت » وكذبه الآخر .

فهذا كناية . إن فسره بما يحتمله غير القذف : قبل قوله في أحد الوجهين . وهما روايتان . وهو المذهب .

صححه في المعنى ، والشرح ، والتصحيح .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

واختاره أبو بكر .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وعنه : يقبل قوله بقرينة ظاهرة

وفى الآخر : جميعه صريح .  
اختاره القاضى وجماعة كثيرة من أصحابه .  
وذكره فى التبصرة عن الخرق .  
وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب .  
وعنه : لا يحد إلا بنيته .  
اختاره أبو بكر ، وغيره .  
وذكر فى الانتصار رواية : أنه لا يحد إلا بالصريح .  
واختار ابن عقيل : أن ألفاظ الكنايات مع دلالة الحال : صرائح .

### فوائد

الأولى : وكذا الحكم والخلاف لو سمع رجلا يقذف ، فقال « صدقت » .  
كما تقدم .  
لكن لو زاد على ذلك فقال « صدقت فيما قلت » ف قيل : حكمه حكم الأول .  
قدمه فى المحرر ، وانراية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وقيل : يحد بكل حال .  
وجزم به فى الرعاية الكبرى .  
وأطلقهما فى الفروع .  
الثانية : القرينة هنا : ككناية الطلاق .  
قال فى الفروع : ذكره جماعة .  
وقال فى الترغيب : هو قذف بنية . ولا يحلف منكرها .  
وفى قيام قرينة مقام النية : ماتقدم . فيلزمه الحد باطنا بالنية . وفى لزوم  
إظهارها وجهان ، وأن على القول بأنه صريح : يقبل تأويله .  
وقال فى الانتصار : لو قال « أحدكما زان » فقال أحدهما « أنا » فقال « لا »  
أنه قذف للآخر .

وذكره في المفردات أيضاً .

الثالثة : لو قال لامرأته في غضب « اعتدى » وظهرت منه قرائن تدل على إرادته التعريض بالقذف ، أو فسر به : وقع الطلاق . وهل يحسد ؟ ذكر ابن عقيل في المفردات وجهين .

وجزم في عمد الأدلة : أنه يحسد .

ذكره في القاعدة الخامسة عشر .

الرابعة : حيث قلنا : لا يحسد بالتعريض ، فإنه يعزر . نقله حنبل .

وذكره جماعة ، منهم أبو الخطاب ، وأبو يعلى .

الخامسة : يعزر بقوله « يا كافر ، يا فاجر ، يا حمار ، يا تيس ، يا رافضى » .

يا خبيث البطن ، أو الفرج ، يا عدو الله ، يا ظالم ، يا كذاب ، يا خائن ، يا شارب الخمر ، يا مخنث »

نص على ذلك .

وقيل « يافاسق » كناية ، و « يا مخنث » تعريض .

ويعزر أيضاً بقوله « يا قرنان » « يا قواد » ونحوها .

وسأله حرب عن « ديوث » ؟ فقال : يعزر . قلت : هذا عند الناس أقبح من الفرية ؟ فسكت .

وقال في المبهج « ياديوث » قذف لامرأته .

قال إبراهيم الحربي : الديوس هو الذي يدخل الرجال على امرأته .

ومثله « كشحان » و « قرطبان » .

قال في الفروع : ويتوجه في « مأبون » كمخنث .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إن قوله « ياعلق » تعريض .

وتقدم أنه قال : إنها صريحه .

وقال في الرعاية قوله « لم أجذك عذراء » كناية .

نفيه : قوله ﴿ وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدَةٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ ، لَا يُتَّصَرُّ الزَّانَا مِنْ جَمِيعِهِمْ : عُزِّرَ ، وَلَمْ يُحَدَّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

قال أبو محمد الجوزي : ليس ذلك بقذف . لأنهم لا عار عليهم بذلك . ويعزر ، كسبهم بغيره .

قال في الفروع : وظاهره ولو لم يطلبه أحد .

يؤيده : أن في المغنى جعل هذه المسألة أصلاً لقذف الصغيرة ، مع أنه قال : لا يحتاج في التعزير إلى مطالبة .

وفي مختصر ابن رزين : ويعزر حيث لا حد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ : اقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ . فَهَلْ يُحَدُّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ مبينين على الخلاف في حد القذف ، هل هو حق لله أو للآدمي ؟ وقد تقدم المذهب في ذلك .

فإن قلنا : هو حق للآدمي : لم يحدهما .

وإن قلنا : هو حق لله : حد .

وصحح في الترغيب : أنه يحده أيضاً على قولنا : إنه حق للآدمي .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ لِمَرْأَتِهِ : يَا زَانِيَةً ، فَقَالَتْ : بِكَ زَنَيْتُ ، لَمْ تَكُنْ قَازِفَةً . وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِتَصَدِّيقِهَا ﴾ .

نص عليه . ولو قال « زنى بك فلان » كان قذفا لهما . نص عليه فيهما . وهذا المذهب فيهما .

وخرج في كل واحد منهما حكم الأخرى .

وقال ابن منبج في شرحه ، وقال أبو الخطاب في هدايته : يكون الرجل قاذفاً

لها في المسألة الأولى . لأنه نسبها إلى الزنى ، وتصديقها لم ترد به حقيقة الفعل . بدليل أنه لو أريد به ذلك لوجب كونها قاذفة . انتهى .

والذى قاله في الهداية : أن المرأة لا تكون قاذفة . واقتصر عليه . فاعلمه « قال أبو الخطاب في غير هدايته » فسقط لفظة « غير » .

قوله ﴿ وَإِذَا قُذِفَتِ الْمَرْأَةُ : لَمْ يَكُنْ لَوْلِدهَا الْمُطَالَبَةُ إِذَا كَانَتْ الْأُمُّ فِي الْحَيَاةِ ﴾

جزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

وقوله ﴿ وَإِنْ قُذِفَتْ وَهِيَ مَيِّتَةٌ - مُسْلِمَةٌ كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً ، حُرَّةً أَوْ أَمَةً - حُدَّ الْقَازِفُ إِذَا طَالَبَ الْإِبْنَ ، وَكَانَ مُسْلِمًا حُرًّا . ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ ﴾ .

وهو المذهب . وصححه في الحرر .

ونصره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والزر كشي .

وقدمه في الشرح ، والفروع ، ونظم المفردات .

وقال أبو بكر : لا يجب الحد بقذف مَيِّتة .

وذكره المصنف . ظاهر المذهب في غير أمهاته .

وقطع به في المبهم .

نفيه : ظاهر كلامه : أنه لو قذف أمه بعد موتها ، والابن مشرك أو عبد : أنه

لا حد على قاذفها . وهو صحيح . وهو ظاهر كلام الخرقى .

وقطع به المصنف ، والشارح ، ونصراه .

### فأمرناه

إمراهما : لو قذف جدته وهى ميتة ، فقياس قول الخرقى : أنه كقذف أمه فى الحياة والموت .

قاله المصنف ، والشارح ، واقتصر عليه .

الثانية : لو قذف أباه أو جده ، أو كان واحداً من أقاربه غير أمهاته ، بعد موته : لم يحد بقذفه فى ظاهر الخرقى ، والمصنف ، وغيرهما .

واقتصر عليه فى المغنى ، والشرح . وهو قول أبى بكر .

وظاهر كلامه فى المحرر : أن حد قذف الميت لجميع الورثة ، حتى الزوجين ، وقال : نص عليه .

والصحيح : أن النص إنما هو فى القذف الموروث لاغير .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُقَذَّفُ : سَقَطَ الْحَدُّ ﴾ .

إذا قذف قبل موته ، ثم مات . فلا يخلو : إما أن يكون قد طالب ، أو لا .

فإن مات ولم يطالب : سقط الحد بلا إشكال . وعليه الأصحاب . ونص عليه .

وخرج أبو الخطاب وجهاً بالإرث والمطالبة .

وإن كان طالب به ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يسقط ، وللورثة طلبه .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال فى المحرر : ومن قذف له موروث حى : لم يكن له أن يطالب فى حياته

بموجب قذفه . فإن مات ، وقد طالب ، أو قلنا : يورث مطلقاً ، صار للوارث

بصفة ما كان للموروث ، اعتباراً بإحصائه . انتهى .

وقال فى القواعد : ويستوفيه الورثة بحكم الإرث عند القاضى .

وقال ابن عقيل - فيما قرأته بخطه - : إنما يستوفى للميت بمطالبته منه ،

ولا ينتقل .



وكذا الشفعة فيه . فإن ملك الوارث - وإن كان طارئاً على البيع - إلا أنه مبنى على ملك موروثه . انتهى .  
وذكر في الانتصار رواية : أنه لا يورث حد قذف ، ولو طلبه مقذوف ، كحد الزنى .  
وتقدم ذلك آخر « خيار الشرط » .

#### فأمرناه

إمدها : حق القذف لجميع الورثة ، حتى أحد الزوجين . على الصحيح من المذهب . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .  
وقيل : لهم ، سوى الزوجين . وهو قول القاضي في موضع من كلامه .  
وقال في المغنى : هو للعصبة .  
وقال ابن عقيل في عمد الأدلة : يرثه الإمام أيضاً في قياس المذهب ، عند عدم الوارث .

وتقدم نظيره فيمن مات وعليه صوم أو غيره في « باب ما يكره وما يستحب » وحكم القضاء .  
الثانية : لو عفا بعضهم : حد للباقي كاملاً . على الصحيح من المذهب .  
قدمه في الفروع .

وجزم به في الرعاية الكبرى .  
وقيل : يسقط قاله في الفروع . ولم أره لغيره .  
وقال ابن نصر الله في حواشى الفروع : لعله « وقيل : بقسطه » انتهى .  
قلت : ويدل ما يأتى قريباً عليه .  
وقال في الروضة : إن مات بعد طلبه : ملكه وارثه . فإن عفا بعضهم : حد لمن طلب بقسطه ، وسقط قسط من عفا ، بخلاف القذف إذا عفا بعض الورثة . لأن القذف لا يتبعض . وهذا يتبعض .

قوله ﴿وَمَنْ قَذَفَ أُمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُتِلَ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

يكفر المسلم بذلك . وعليه الأصحاب .

وعنه : إن تاب لم يقتل .

وعنه : لا يقتل الكافر إذا أسلم .

وهي مخرجة من نصه في التفرقة بين الساحر المسلم والساحر الذمي ، على ما يأتي .

قال في المنثور : وهذا كافر قتل من سبه . فيعابى بها .  
وأطلقهما في الرعاية .

#### فأمرناه

إمدهما : قذف رسول الله - عليه أفضل الصلاة والسلام - كقذف أمه .  
ويسقط سبه بالإسلام ، كسب الله تعالى . وفيه خلاف في المرتد .  
قاله المصنف ، وغيره .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا من سب نساءه ، لقدحه في دينه .  
وإنما لم يقتلهم لأنهم تسكلموا قبل علمه ببراءتها<sup>(١)</sup> ، وأنها من أمهات المؤمنين  
رضى الله تعالى عنهن لإمكان المغارقة . فتخرج بالمغارقة من أمهات المؤمنين .  
وتحل لغيره في وجهه .

وقيل : لا . وقيل : في غير مدخول بها .

الثانية : اختار ابن عبدوس في تذكرته : كفر من سب أم نبي من الأنبياء  
أيضاً غير نبينا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، كأم نبينا سواء عنده .  
(١) يعنى عائشة رضى الله عنها التى أنزل الله براءتها من حديث الإفك .

قلت : وهو عين الصواب الذى لاشك فيه . ولعله مرادهم . وتعليمهم يدل عليه . ولم يذكروا ما ينافيه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَذَفَ الْجَمَاعَةُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ : فَحَدُّ وَاحِدٌ ، إِذَا طَالَبُوا أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ﴾ .

فيحد لمن طلب . ثم لاحد بعده . على الصحيح من المذهب .  
نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .  
وعنه : إن طالبوا متفرقين : حد لكل واحد حداً ، وإلا حد واحد .  
وعنه : يحد لكل واحد حداً مطلقاً .

وعنه : إن قذف امرأته وأجنبية : تعدد الواجب هنا .  
اختاره القاضى ، وغيره ، كما لولا عَنْ امرأته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَذَفَهُمْ بِكَلِمَاتٍ : حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدًّا ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

قال فى الفروع : تعدد الحد على الأصح .  
قال الزركشى : هذا المذهب المشهور .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : حد واحد .

وعنه : إن تعدد الطلب : تعدد الحد ، وإلا فلا .

تغية : محل ذلك إذا كانوا جماعة يتصور منهم الزنى . أما إن كان لا يتصور من جميعهم : فقد تقدم ذلك .

قوله ﴿وَإِنْ حُدَّ لِلْقَذْفِ فَأَعَادَهُ : لَمْ يُعَذِّ عَلَيْهِ الْحُدَّ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . ولو بعد لعانه زوجته .

وجزم به في الوجيز ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يتعدد مطلقاً .

وقيل : يحد إن كان حدا . أو لاعن .

نقله حنبل . واختاره أبو بكر .

### فوائد

الأولى : متى قلنا : لا يحد هنا : فإنه يعزر . وعلى كلا الروايتين لاعان . على

الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرر ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الترغيب : يلاعن ، إلا أن يقذفها بزنى لاعن عليه مرة ، واعترف .

أو قامت البينة .

وقال ابن عقيل : يلاعن لنفى التعزير .

الثانية : لو قذفه بزنى آخر بعد حده . فعنه : يحد . وعنه : لا يحد .

وعنه : يحد مع طول الزمن .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في السكافى ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، والنظم .

وقال : يحد مع قرب الزمان في الأولى .

وأطلق الأخيرتين في المغنى ، والسكافى ، والشرح ، والرعاية .

وأطلقهن في الفروع .

وقال في الرعاية : وإن قذفه بزنى آخر عقب هذا : فروايتان .

إمدهما : يجب حدان .

والثانية : حد وتعزير .

وإن قذفه بعد مدة : حد على الأصح .

قال ابن عقيل : إن قذف أجنبية ، ثم نكحها قبل حده قذفها . فإن طالبت بأولها ، فحد : ففي الثاني روايتان .

وإن طالبت بالثاني ، فثبت ببينة ، أو لاعن : لم يحد للأول .

الثالثة : من تاب من الزنى ثم قذف : حد قاذفه . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يعزر فقط .

واختار في الترغيب : يحد بقذفه بزنى جديد لـكذبه يقينا .

الرابعة : لو قذف من أقرت بالزنى مرة - وفي المبهج : أربعا - أو شهد به

اثنتان ، أو شهد أربعة بالزنى : فلا لعان ، ويعزر . على الصحيح من المذهب .  
وقال في المستوعب : لا يعزر .

الخامسة : لا يشترط لصحة توبة من قذف وغيبته ونحوهما : إعلامه ، والتحليل  
منه على الصحيح من المذهب .

وقال القاضي ، والشيخ عبد القادر : يحرم إعلامه .

ونقل مهنا : لا ينبغي أن يعلمه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : والأشبه أنه يختلف .

وعنه : يشترط لصحتها إعلامه .

قلت : وهي بعيدة على إطلاقها .

وقيل : إن علم به المظلوم ، وإلا دعا له واستغفر ، ولم يعلمه .

وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله عن أكثر العلماء، قال : وعلى الصحيح من الروايتين ، لا يجب الاعتراف لو سأل ، فيعرض . ولو مع استحلافه . لأنه مظلوم لصحة توبته . ومن جوز التصريح في الكذب المباح : فهنا فيه نظر . ومع عدم التوبة والإحسان : تعريضه كذب ، ويمينه غموس .

قال : واختيار أصحابنا لا يعلمه ، بل يدعوله في مقابلة مظلّمته .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : وزناه بزوجة غيره كالغيبية .  
قلت : بل أولى بكثير .

والذى لا شك فيه : أنه يتعين عليه أن لا يعلمه ، وإن أعلمه بالغيبية . فإن ذلك يفضى في الغالب إلى أمر عظيم . وربما أفضى إلى القتل .  
وذكر الشيخ عبد القادر في الغيبة : إن تأذى بعرفته - كزناه بجاريته وأهله وغيبته بعيب خفى يعظم أذاه به - فهنا لا طريق إلا أن يستحله . ويبقى عليه مظلة ما ، فيجبره بالحسنات ، كما تجبر مظلة الميت والغائب . انتهى .  
وذكر ابن عقيل - في زناه بزوجة غيره - احتمالاً لبعضهم : لا يصح إحلاله منه . لأنه مما لا يستباح بإباحته ابتداء .

قلت : وعندي أنه يبرأ ، وإن لم يملك إباحتها ابتداء ، كالذم والقذف .  
قال : وينبغي استحلاله . فإنه حق آدمي .  
قال في الفروع : فدل كلامه أنه لو أصبح فتصدق بعرضه على الناس لم يملكه ولم يبيع . وإسقاط الحق قبل وجود سببه لا يصح ، وإذنه في عرضه كإذنه في قذفه هي كإذنه في دمه وماله .

وفي طريقة بعض أصحابنا : ليس له إباحة المحرم . ولهذا لورضى بأن يشتم أو يغتاب : لم يبيع ذلك . انتهى .

فإن أعلمه بما فعل ، ولم يبينه فخله : فهو كإبراء من مجهول . على الصحيح من المذهب .

وقال في الغنية : لا يكفي الاستحلال المبهم ، لجواز أنه لو عرف قدر ظلمه :  
لم تطب نفسه بالإحلال - إلى أن قال : فإن تعذر : فيكثر الحسنات . فإن الله  
يحكم عليه ويلزمه قبول حسناته مقابلة لجنايته عليه ، كمن أتلف ما لا فجاء بمثله ،  
وأبى قبوله وأبرأه : حكم الحاكم عليه يقبضه .

---

## باب حد المسكر

قوله ﴿ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ : فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ أَىِّ شَيْءٍ  
كَانَ ، وَيُسَمَّى خَمْرًا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه فى رواية الجماعة . وعليه الأصحاب .

وأباح إبراهيم الحربى : من نقيع التمر إذا طبخ مادون السكر .

قال الخلال : فتياه على قول أبى حنيفة .

وذكر أبو الخطاب - فى ضمن مسألة جواز التعبد بالقياس - أن الخمر إذا طبخ

لم يسم خمرأ . ويحرم إذا حدثت فيه الشدة المطربة .

ثم صرح - فى منع ثبوت الأسماء بالقياس - أن الخمر إنما سمي خمرأ : لأنه

عصير العنب المشتد . ولهذا يقول القائل : أمك نبيد ، أم خمر ؟

قال : وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « الخمر من هاتين الشجرتين » .

وقول عمر رضى الله عنه « الخمر ما خمر العقل » مجاز . لأنه يعمل عملها من وجه .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن قصد بذلك نفي الاسم فى الحقيقة اللغوية

دون الشرعية : فله مساغ . فإن مقصودنا يحصل بأن يكون اسم الخمر فى الشرع :

يتم الأثر به المسكرة . وإن كانت فى اللغة أخص .

وإن ادعى أن الاسم الحقيقى مسلوب مطلقاً : فهذا - مع مخالفته لنص الإمام

أحمد رحمه الله - خلاف الكتاب والسنة . وهو تأسيس لمذهب الكوفيين .

ويترتب عليه : إذا حلف أن لا يشرب خمرأ . انتهى .

وعنه : لا يحد باليسير المختلف فيه .

ذكرها ابن الزاغونى فى الواضح .

نقلها ابن أبى الجد فى مصنفه عنه .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : وجوب الحد بأكل الحشيشة القنبية .



وقال : هي حرام ، سواء سكر منها ، أو لم يسكر . والسكر منها حرام باتفاق المسلمين . وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر الخمر .

قال : ولهذا أوجب الفقهاء بها الحد ، كالخمر .

وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها ، وأن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد : فيه نظر . إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله . وأكلتها ينتشون عنها ويشتهونها كشراب الخمر وأكثر ، وتصدم عن ذكر الله .

وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأن أكلها إنما حدث في أواخر المائة السادسة ، أو قريباً من ذلك ، فكان ظهورها مع ظهور سيف جنكيزخان .

اتمى .

قوله ﴿ وَلَا يَحِلُّ شُرْبُهُ لِلذَّيِّ ، وَلَا لِلتَّذَاوَى ، وَلَا لِعَطَشٍ ، وَلَا غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَضَّ بِهَا ، فَيَجُوزُ ﴾ .

يعنى : إذا لم يجد غيره ، بدليل قوله « إلا أن يضطر إليه » .

قال في الفروع : وخاف تلفاً .

فأمره : لو وجد بولا - والحالة هذه - قدم على الخمر ، لوجب الحد بشربه دون البول . فهو أخف تحريراً .

وقطع به صاحب المستوعب ، والفروع ، وغيرها .

ولو وجد ماء نجساً : قدم عليهما .

قوله ﴿ وَمَنْ شَرِبَهُ مُخْتَارًا ، عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا : فَعَلَيْهِ الْحُدُّ ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى ، وابن عقيل في التذكرة ، والشيرازى ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والخلاصة ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع وإدراك الغاية ، ونهاية ابن رزين ، وتجرید العناية ، وغيرهم .

وعنه : أربعون .

اختاره أبو بكر ، والمصنف ، والشارح .

وجزم به في العمدة ، والتسهيل .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والهادي ، والكافي ، والمذهب الأحمد .

وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله الثمانين للمصلحة ، وقال : هي الرواية الثانية .  
فازيادة عنده على الأربعين إلى الثمانين : ليست واجبة على الإطلاق ، ولا محرمة على الإطلاق . بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام . كما جوزنا له الاجتهاد في صفة الضرب فيه : بالجريد ، والنعال ، وأطراف الثياب . بخلاف بقية الحدود . انتهى .

قال الزركشي ، قلت : وهذا القول هو الذي يقوم عليه الدليل .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله أيضاً : يقتل شارب الخمر في الرابعة عند الحاجة إلى قتله ، إذا لم ينته الناس بدونه . انتهى .

وتقدم في « كتاب الحدود » أنه لا يحد حتى يصحو .

تنبيه : مفهوم قوله « مختاراً » أن غير المختار لشربها : لا يحد . وهو المكروه وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر كلام كثير منهم . وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرها .

وصححه الناطم ، وغيره .

وقدمه الزركشي ، وغيره .

وعنه : عليه الحد .

اختاره أبو بكر في التنبيه .

وأطلقهما في الحرر ، والراعتين ، والحاوى الصغير .  
وظاهر كلامه في الفروع : أن محل الخلاف إذا قلنا : يحرم شربها .

### فوائد

الأولى : إذا أكره على شربها : حل شربها . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وعنه : لا يحل .

أختره أبو بكر .

ذكرها القاضي في التعليق ، وقال : كما لا يباح المضطر .

الثانية : الصبر على الأذى أفضل من شربها . نص عليه .

وكذا كل ما جاز فعله للسكره .

ذكره القاضي ، وغيره .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : رخص أكثر العلماء فيما يكره عليه من

الحرمات لحق الله ، كأكل الميتة ، وشرب الخمر .

وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

الثالثة : قوله « عالماً » بلا نزاع .

الرابعة : لو ادعى : أنه جاهل بالتحريم ، مع نشوئه بين المسلمين : لم يقبل .

ولا قبل .

ولا تقبل دعوى الجهل بالحد . قاله ابن حنبل .

الرابعة : لو سكر في شهر رمضان : جلد ثمانين حداً ، وعشرين تعزيراً .

نقله صالح .

ونقل حنبل : يغلظ عليه كمن قتل في الحرم .

وأختره بعض الأصحاب . ذكره الزركشى .

قال في الرعايتين ، والحاوى الصغير : إذا سكر في رمضان : غلط حده .  
واختار أبو بكر : يعزر بعشرة فأقل .

وقال المصنف في المغنى : عزز بعشرين لفطره .

الخامسة : يحد من احتقن بها . على الصحيح من المذهب . نص عليه . كما لو  
استعط بها ، أو عجن بها دقيقاً فأكله .

وقيل : لا يحد من احتقن بها .

وقدمه في المغنى ، والشرح . واختاراه .

واختار أيضاً : أنه لا يحد إذا عجن به دقيقاً وأكله .

وقال في القاعدة الثانية والعشرين : لو خلط خمرأ بماء ، واستهلك فيه ، ثم  
شربه : لم يحد على المشهور . وسواء قيل بنجاسة الماء ، أو لا .

وفي التنبيه لأبي بكر : من لَتَّ بالخر سويقاً ، أو صبها في لبن ، أو ماء حار  
ثم شربها : فعليه الحد .

ولم يفرق بين الاستهلاك وعدمه . انتهى .

وأما إذا خبز العجين : فإنه لا يحد بأكل الخبز . لأن النار أكلت أجزاء الخمر  
قاله الزركشى ، وغيره .

ونقل حنبل : يحد إن تمضمض به .

وكذا رواه بكر بن محمد عن أبيه - في الرجل يستعط بالخر ، أو يحتقن به ، أو  
يتمضمض به - أرى عليه الحد . ذكره القاضى في التعليق .

قال الزركشى : وهو محمول على أن المضمضة وصلت إلى حلقه .

وذكر ما نقله حنبل في الرعاية قولاً ، ثم قال : وهو بعيد .

وقال في المستوعب : إن وصل جوفه : حد .

قوله ﴿ إِلَّا الذِّي : فَإِنَّهُ لَا يُحَدُّ بِشُرْبِهِ . فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ﴾  
وكذا قال في الهداية .

وكذا الحربى المستأمن .  
وهذا المذهب كما قال . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال فى الفروع ، وغيره : المذهب لا يحد .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
وصححه فى المذهب ، والخلاصة ، والمصنف ، وغيرهم .  
قال فى البلغة : ولو رضى بـمحـكـنا . لأنه لم يلتزم الانقياد فى مخالفة دينه .  
وعنه : يحد الذمى ، دون الحربى .  
وعنه : يحد إن سكر . اختاره فى الحرر .  
وقال فى القواعد الأصولية : وكلام طائفة من الأصحاب يشعر ببناء هذه المسألة .  
على أن الكفار : هل هم مخاطبون بفروع الإسلام ، أم لا ؟  
فقال الزركشى : وقد تبنى الروايتان على تكليفهم بالفروع . لكن المذهب  
ثم قطعا : تكليفهم بها .

قوله ﴿ وَهَلْ يُحَدُّ بِوُجُودِ الرَّائِحَةِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما فى مسبوك الذهب ، ونجريد العناية ، ونهاية ابن رزين .  
إصـراهما : لا يحد . وهو المذهب . صححه المصنف ، والشارح . وابن منجـلـة  
فى شرحه ، وصاحب الخلاصة ، والتصحيح ، وغيرهم .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور .

وقدمه فى الفصول ، والهداية ، والمذهب ، والكافى ، والهادى ، والحرر ،  
والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، وإدراك الغاية ، والفروع ، وغيرهم .  
والرواية الثانية : يحد إذا لم يدع شبهة .

قال ابن أبى موسى فى الإرشاد : هذه أظهر عن الإمام أحمد رحمه الله .

واختارها ابن عبدوس في تذكرته ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وقدمها في المستوعب .

وعنه : يحد وإن ادعى شبهة .

ذكرها في الفروع .

وذكر هذه المسألة في آخر « باب حد الزنا » .

وأطلقهن في تجريد العناية .

ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : يؤدب برأئته .

واختاره الخلال ، كالحاضر مع من يشر به نقله . أبو طالب .

فأمرنا

إسراءها : لو وجد سكران وقد تقيأ الخمر ، فقل : حكمه حكم الرأحة .

قدمه في الفصول .

وجزم به في الرعاية الكبرى .

وقيل : يحد هنا ، وإن لم نمده بالرأحة .

واختاره المصنف ، والشارح .

وهو ظاهر كلامه في الإرشاد .

وهذا المذهب على ما اصطالحناه في الخطبة .

وأطلقهما في الفروع .

الثانية : يثبت شره للخمر بإقراره مرة ، على الصحيح من المذهب . كحد  
القذف .

جزم به في الفصول ، والمذهب ، والحاوي الصغير ، والمنقى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وعنه : مرتين .

اختاره القاضى وأصحابه ، وصححه الناظم .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدّمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين .

وجزم به في المنور ، وغيره .

وجعل أبو الخطاب : أن بقية الحدود لا تثبت إلا بإقراره مرتين .

وقال في عيون المسائل - في حد الخمر بمرتين - : وإن سلمناه فلائنه لا يتضمن إتلافاً ، بخلاف حد السرقة .

قال في الفروع : ولم يفرقوا بين حد القذف وغيره إلا بأنه حق آدمي كالقود .

فدل على رواية فيه ، قال : وهذا متجه .

ويثبت أيضاً شربها : بشهادة عدلين مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

وقيل : ويعتبر قولها عالماً بتحريمه مختاراً .

وأطلقهما في الرعاية الكبرى .

قوله ﴿ وَالْعَصِيرُ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ : حَرْمٌ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب .

وبين ذلك في المحرر ، والوجيز ، وغيرهما . فقالوا : بلياليهن .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا يحرم ما لم يغفل .

اختاره أبو الخطاب .

وحمل كلام الإمام أحمد رحمه الله على ذلك .

فقال في الهداية : وعندى أن كلام الإمام أحمد رحمه الله محمول على عصير

يتخمر في ثلاث غالباً .

فأمره : لو طبخ قبل التحريم : حل . إن ذهب ثلثاه . وبقي ثلثه . وهذا

المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وقطع به الأكثر .

قال أبو بكر : هو إجماع من المسلمين .

وقدمه في الفروع .

وقال في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : الاعتبار في حله عدم الإسكار . سواء

ذهب بطبخه ثلثاه أو أقل أو أكثر ، أو لم يسكر .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُغْلَى قَبْلَ ذَلِكَ . فَيَحْرُمُ ﴾ .

نص عليه . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : إذا غلى أكرهه ، وإن لم يسكر . فإذا أسكر فحرام .

وعنه : الوقف فيما نشأ .

قوله ﴿ وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْمَاءِ تَمْرًا ، أَوْ زَيْبًا وَنَحْوَهُ ، لِيَأْخُذَ

مُلُوحَتُهُ ، مَا لَمْ يَشْتَدَّ أَوْ يَأْتِيَ عَلَيْهِ ثَلَاثٌ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

ونقل ابن الحكم : إذا نقع زيبًا ، أو تمر هندي ، أو عنابًا ونحوه لدواء غدوة

ويشربه عشية ، أو عشية ويشربه غدوة : هذا نبيذ أكرهه . ولكن يطبخه

ويشربه على المسكان . فهذا ليس بنبيذ .

فأمره : لو غلى العنب - وهو عنب على حاله - فلا بأس به . نقله أبو داود .

واقصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَلَا يُكْرَهُ الْإِنْتِبَازُ فِي الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَزَفَّتِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .



وصححه في الهداية ، والخلاصة ، والنظم ، وتجريد العناية ، وغيرهم .  
وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع  
وغيرهم .

وعنه : يكره .

قال الخلال : عليه العمل .

وذكر ابن القيم رحمه الله في الهدى رواية : أنه يحرم .  
وعنه يكره في هذه الأوعية ، وفي غيرها ، إلا سقاء يوكى حيث بلغ الشراب ،  
ولا يتركه يتنفس .

نقله جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

ونقل أبو داود : ولا يعجنى إلا هو .

ونقل جماعة : أنه كره السقاء الغليظ .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ اَلْخَلِيْطَانِ . وَهُوَ اَنْ يَنْتَبِذَ شَيْئَيْنِ ، كَالْتَمْرِ

وَالزَّيْبِ ﴾ .

وكذا البسر والتمر ونحوه . وهذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، والمحزر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، وغيرهم .

وعنه : يحرم . اختاره أبو بكر في التنبيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : الخليطان حرام .

قال القاضى : يعنى أحمد رحمه الله بقوله « حرام » إذا اشتد وأسكر . وإذا

لم يسكر : لم يحرم .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرها : وهذا هو الصحيح .

وعنه : لا يكره . اختاره في الترغيب .

قال في المغنى ، والشرح : لا يكره ما كان في المدة اليسيرة . ويكره ما كان في مدة يحتمل إفضاؤه فيها إلى الإسكان .

ولا يثبت التحريم ما لم يغل . أو تمض عليه ثلاثة أيام .

فائرة : يكره انتباز المذنب وحده .

قوله في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم . قوله ﴿ وَلَا بَأْسَ بِالْفُقَّاعِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . لأنه لا يسكر . ويفسد إذا بقي .  
وعنه : يكره .

وعنه : يحرم . ذكرها في الوسيلة .

قال في تجريد العناية : وشذ من نقل تحريمه .

فائرة : جعل الإمام أحمد رحمه الله وضع زبيب في خردل : كعصير . وأنه إن صُب فيه خل : أكل .

## باب التعزير

قوله ﴿ وَهُوَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَّاحِدٍ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ .  
كَلَّا سَتَمَتَّاعِ الَّذِي لَا يُوجِبُ الْحَدَّ ، وَإِثْنَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ ، وَسَرْقَةٍ  
مَا لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ ، وَالْجَنَائِيَّةِ عَلَى النَّاسِ بِمَا لَا قَصَاصَ فِيهِ ، وَالْقَذْفِ  
بِغَيْرِ الزَّنى ، وَنَحْوِهِ ﴾

إذا كانت المعصية لاحد فيها ولا كفارة - كما مثل المصنف - وفعلها :  
فإنه يعزر .

وقد يفعل معصية لا كفارة فيها ، ولاحد ، ولا تعزير أيضاً . كما لو شتم نفسه  
أو سبها . قاله القاضى .

ومال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إلى وجوب التعزير .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف ، وغيره .

وإن كان فيها حد : فقد يعزر معه .

وقد تقدم بعض ذلك فى مسائل متفرقة .

منها : الزيادة على الحد إذا شرب الخمر فى رمضان .

قال الزركشى : ولا يشرع التعزير فيما فيه حد . إلا على ما قاله أبو العباس .

ابن تيمية رحمه الله فى شارب الخمر - يعنى : فى جواز قتله - وفيما إذا أتى حداً فى  
الحرم . فإن بعض الأصحاب قال : يغلظ . وهو نظير تغليظ الدية بالقتل فى ذلك .  
انتهى .

وإن كانت المعصية فيها كفارة - كالظهار ، وقتل شبه العمد ونحوه ، كالنظر

فى رمضان بالجماع - فهذا لا تعزير فيه مع الكفارة . على الصحيح من المذهب .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا ، وصاحب الوجيز ، والهداية ، والمذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

قال في الفروع : وهو الأشهر .

واختاره القاضى . ذكره عنه في النكت .

وقيل : يعزى أيضاً .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،  
والزركشى .

قال في الفروع : وقولنا « لا كفارة » فأنثته في الظهار ، وشبه العمد ، ونحوهما  
لا في اليمين الغموس إن وجبت الكفارة . لاختلاف سببها وسبب التعزير .  
فيجب التعزير مع الكفارة فيها .

قوله « وَهُوَ وَاجِبٌ » .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

ونص عليه في سب الصحابى . كحد ، وكحق آدمى طلبه .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : مندوب . نص عليه في تعزير رقيقه على معصية ، وشاهد زور .

وفى الواضح : فى وجوب التعزير روايتان .

وفى الأحكام السلطانية : إن تشاتم والد وولده : لم يعزى الوالد لحق ولده .

ويعزى الولد لحق والده . ولا يجوز تعزيره إلا بمطالبة الوالد .

وفى المغنى ، والشرح - فى قذف الصغير - : لا يحتاج فى التعزير إلى مطالبة .

لأنه مشروع لتأديبه . فلإمام تعزيره إذا رآه .

قال فى الفروع : يؤيده نص الإمام أحمد - رحمه الله - فى من سب صحابياً :

يجب على السلطان تأديبه .

ولم يقيده بطلب وارث . مع أن أكثرهم - أو كثيراً منهم - له وارث .

وقد نص فى مواضع على التعزير ولم يقيده .

وهو ظاهر كلام الأصحاب . إلا ما تقدم فى الأحكام السلطانية .

ويأتى فى أول « باب أدب القاضى » إذا افتات خصم على الحاكم : له تعزيره .  
مع أنه لا يحكم لنفسه إجماعاً . فدل أنه ليس كحق آدمى ، المفتقر جواز إقامته  
إلى طلب .

وقال المصنف ، والشارح : إن كان التعزير منصوباً عليه - كوطء جارية  
امراته ، أو المشتركة - وجب . وإن كان غير منصوب عليه : وجب إذا رأى  
المصلحة فيه ، أو علم أنه لا ينزجر إلا به . وإن رأى العفو عنه جاز .  
ويجب إذا طالب الآدمى بحقه .

وقال فى الكافى : يجب فى موضعين ، فهما الخبر . إلا إن جاء تائباً ،  
فله تركه .

قال المجد : فإن جاء من يستوجب التعزير تائباً : لم يعزر عندى . انتهى .  
وإن لم يبحى تائباً وجب .

وهو معنى كلامه فى الرعاية . مع أن فيها : له العفو عن حق الله .  
وقال : إن تشاتم اثنان عزرا . ويحتمل عدمه .

وفى الأحكام السلطانية : يسقط - بعفو آدمى - حقه وحق السلطنة .  
وفيه احتمال : لا يسقط ، لتهديد والتقويم .

وقال فى الانتصار : ولو قذف مسلم كافراً : التعزير لله . فلا يسقط بإسقاطه .  
نقل الميمونى - فيمن زنى صغيراً - لم نر عليه شيئاً .

ونقل ابن منصور - فى صبي قال لرجل : يا زانى - ليس قوله شيئاً .  
وكذا فى التبصرة : أنه لا يعزر .

وكذا فى المغنى ، وزاد : ولا لعان ، وأنه قول الأئمة الثلاثة رحمهم الله .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - فى الرد على الرافضى - : لانزاع بين العلماء  
أن غير المكاف - كالصبي المميز - يعاقب على الفاحشة تعزيراً بليفاً . وكذا  
المجنون يضرب على ما فعل لينزجر . لكن لا عقوبة بقتل أو قطع .

وقال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : وما أوجب حداً على مكلف :  
عزر به المميز ، كالقذف .

قال في الواضح : من شرع في عشر : صلح تأديبه في تعزير على طهارة وصلاة  
فكذا مثله زنى .

وهو معنى كلام القاضى .

وذكر ما نقله الشالنجى في الغلمان يتمردون : لا بأس بضربهم .

قال في الفروع : وظاهر ما ذكره الشيخ ، وغيره عن القاضى : يجب ضربه  
على صلاة .

وظاهر كلامهم في تأديبه في الإجارة ، والديات : أنه جائز .

وأما القصاص - مثل أن يظلم صبي صبياً ، أو مجنون مجنوناً ، أو بهيمة بهيمة -  
فيقتص المظلوم من الظالم ، وإن لم يكن في ذلك زجر . لكن لاستيفاء المظلوم  
وأخذ حقه .

وجزم في الروضة : إذا زنى ابن عشر ، أو بنت تسع : لا بأس بالتعزير .  
ذكره في الفروع في أثناء « باب المرتد » .

فأمره : في جواز عفو ولى الأمر عن التعزير : الروايتان المتقدمتان في  
وجوب التعزير وتنبه .

تنبيه : قوله « كالاستمتاع الذى لا يوجب الحد » .

قال الأصحاب : يعزر على ذلك .

وقال في الرعاية : هل حد القذف حق لله ، أو لآدمى ؟ وأن التعزير لما دون  
الفرج مثله ؟

قوله ﴿ وَمَنْ وَطِئَ أُمَّةً أُمْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ الْحُدُّ ﴾ بلا نزاع في الجملة  
﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَحْلَتْهَا لَهُ : فَيُجْلَدَ مِائَةً ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في لمغنى ، والعمدة ، والشرح ، والوجيز ، ونظم  
المفردات ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والقواعد الفقهية ،  
وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : يجلد مائة إلا سوطاً .

وعنه : يضرب عشرة أسواط .

وهما من المفردات أيضاً .

قوله ﴿ وَهَلْ يَلْحَقُهُ نَسَبٌ وَلَدِيهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمغنى ، والهادى ، والكافى ، والحرر ، والشرح ، والحاوى الصغير . والرعاية  
الكبرى . والفروع .

إمراهما : يلحقه نسبه . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يلحقه نسبه . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله . وصححه في النظم .

قال أبو بكر : عليه العمل .

قال الإمام أحمد رحمه الله : لما لزمه من الجلد أو الرجم .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن ظن جوازه : لحقه ، وإلا فروايتان فيه

وفى حده .

وعنه : يحد . فلا يلحقه نسبه ، كما لو لم نحلها له ، ولو مع ظن حلها . نقله مهنا .

وعنه - فيمن وطء أمة امرأته - إن أكرهها : عتقت ، وغرم مثلها . وإلا ملكها .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وليس يبعد من الأصول .

وهذه الرواية : ذكرها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَلَا يُزَادُ فِي التَّغْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جَلَدَاتٍ ، فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ﴾ .

هذا إحدى الروايات . نقله ابن منصور .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الفروع ، إلا في وطء الجارية المشتركة . على ما يأتي .

قال القاضي - في كتاب الروايتين - المذهب عندي : أنه لا يزداد على عشر

جلدات ، إلا في وطء الجارية المشتركة ، وجارية زوجته إذا أحلتها له . انتهى .

قال الشارح : وهو حسن .

وعنه : لا يزداد على تسع جلدات .

نقلها أبو الخطاب ومن بعده .

قال الزركشي : ولا يظهر لي وجهها .

وذكر ابن الصيرفي - في عقوبة أصحاب الجرائم - : أن من صلى في الأوقات

المنهي عنها : ضرب ثلاث ضربات . منقول عن الصحابة رضي الله عنهم .

وذكر ابن بطة - في كتاب الحمام - : أن عقوبة من دخلها بغير منزر : يجلد

خمس عشرة جلدة . انتهى .

وعنه : ما كان سببه الوطء - كوطء جاريته المشتركة والمزوجة ونحوه - ضرب

مائة . ويسقط عنه النفي .

وهي الرواية التي ذكرها المصنف هنا .



قال : وكذلك تخرج فيمن أتى بهيمة .  
يعنى إذا قلنا : إنه لا يحد .  
وهذا التخرج لأبى الخطاب .  
اعلم أنه إذا وطئ جاريته المشتركة : يعزر بضرب مائة إلا سوطاً .  
على الصحيح من المذهب . ونص عليه فى رواية الجماعة .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والنظم ، والفروع .  
وعنه : يضرب مائة . ويسقط عنه النفى . وله نقصه .  
وقدم فى الرعايتين ، والحاوى ، والقواعد الفقهية : أنه يجلد مائة .  
قال فى الخلاصة : فما كان سببه الوطء : يضرب فيه مائة . ويسقط النفى .  
وقيل : عشر جلدات . انتهى .  
وجزم به الأدمى فى منتخبه .  
وعنه : لايزاد على عشر جلدات .  
وهو الذى قدمه المصنف هنا .  
وأما إذا وطئ جاريته المزوجة ، أو المحرمة برضاع - إذا قلنا : لا يحد بذلك  
على ما تقدم فى « باب حد الزنى » - فعنه : أن حكمه حكم وطء الجارية المشتركة ،  
على ما تقدم .  
قال فى الفروع : وهى أشهر عند جماعة .  
وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمصنف هنا ، والمحرم ،  
والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وعنه : لايزاد على عشرة أسواط ، وإن زدنا عليها فى وطء الجارية المشتركة .  
وهو المذهب على ما اصطلاحناه .  
قدمه فى الفروع .  
قال القاضى : هذا المذهب ، كما تقدم عنه .

وأما إذا وطئ فيما دون الفرج ، فنقل يعقوب : أن حكمه حكم الوطء في الفرج ، على ما تقدم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم ، على ما قدموه .

وعنه : لا يزداد فيه على عشرة أسواط ، وإن زدنا في الوطء في الفرج . قال القاضي : هذا المذهب .

وقدمه في الفروع .

وهو المذهب على المصطلح كما تقدم .

فأمره : لو وطئ ميتة - وقلنا : لا يحد ، على ما تقدم - عزز بمائة جلدة .

وإن وطئ جارية ولده : عزز . على الصحيح من المذهب . ويكون مائة . وقيل : لا يعزر .

وقيل : إن حملت منه ملكها ، وإلا عزز .

وإن وطئ أمة أحد أبويه ، علما بتحريمه - وقلنا : لا يحد - عزز بمائة سوط . وكذا لو وجد مع امرأته رجلا ، فإنه يعزر بمائة جلدة .

قال ذلك في الرعايتين ، وغيره .

ويأتى فيه من الخلاف ما في نظائره .

وأما العبد - على القول بأن الحر يعزر بمائة أو بمائة إلا سوطاً - : فإنه يجلد

خمسین إلا سوطاً . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرم ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : خمسون .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقول المصنف « وغير الوطء لا يبلغ به أدنى الحدود » من تنمة الرواية ، أو

رواية برأسها .

وجزم بهذا الخرق ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والحرر ، والنظم ، وغيرهم ، إلا ما استثنوه مما سببه الوطء .

فعلى هذه الرواية - وهي اختيار الخرق - : لا يبلغ به أدنى الحدود .

قال الزركشي : كذا فهم عنه القاضي وغيره . وقاله في الفصول .

وقال في الفروع : فعلى قول الخرق : روى عنه أدنى حد عليه . وهو أشهر .

ونصره أبو الخطاب ، وجماعة .

وجزم به في الحرر ، وغيره .

قال الزركشي : وهو قول أكثر الأصحاب .

فعلى هذا : لا يبلغ بالحر أدنى حده . وهو الأربعون ، أو الثمانون . ولا بالعبد

أدنى حده . وهو العشرون ، أو الأربعون .

وقال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : ويحتمل كلام الإمام أحمد

والخرق رحمهما الله : أن لا يبلغ بكل جناية حداً مشروعاً من جنسها . ويجوز

أن يزيد على حد من غير جنسها .

فعلى هذا : ما كان سببه الوطء : يجوز أن يجلد مائة إلا سوطاً ، لينقص عن

حد الزنى . وما كان سببه غير الوطء ، لم يبلغ به أدنى الحدود .

وإليه ميل الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال الزركشي : وهو أقعد من جهة الدليل .

زاد في الفروع ، فقال : ويكون ما لم يرد به نص بحبس وتوبيخ .

وقيل : في حق الله الحبس والتوبيخ .

فأمرناه

إهداهما : إذا عززه الحاكم : أشهره ، لمصلحة . نقله عبد الله في شاهد الزور .

ويأتي ذلك في آخر « باب الشهادة على الشهادة » .

الثانية : يحرم التعزير بحلق لحيته .

وفي تسويد وجهه : وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب الجواز .

وقد توقف الإمام أحمد رحمه الله في تسويد الوجه .

وسئل الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مهنا - عن تسويد الوجه ؟ قال مهنا :  
فرايت كأنه كره تسويد الوجه .

قاله في النكت في شهادة الزور .

وذكر في الإرشاد ، والترغيب : أن عمر رضى الله عنه حلق رأس شاهد الزور

وذكر ابن عقيل عن أصحابنا : لا يركب ، ولا يحلق رأسه ، ولا يمثل به . ثم  
جوزه هو لمن تكرر منه ، للردع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ورد فيه عن عمر رضى الله عنه : يضرب ظهره .

ويحلق رأسه . ويسخم وجهه . ويطاف به . ويطال حبسه .

وقال في الأحكام السلطانية : له التعزير بحلق شعره ، لا لحيته ، وبصلبه

حيا . ولا يمنع من أكل ووضوء . ويصلى بالأيما ، ولا يعيد .

قال في الفروع : كذا قال . قال : ويتوجه لا يمنع من صلاة .

قلت : وهو الصواب .

وقال القاضى أيضاً : هل يجرد في التعزير من ثيابه إلا ما يستر عورته ؟ اختلفت

الرواية عنه في الحد .

قال : ويجوز أن ينادى عليه بذنبه ، إذا تكرر منه ولم يقلع .

ثم ذكر كلام الإمام أحمد رحمه الله في شاهد الزور ، وقال : فنص أنه ينادى

عليه بذنبه . ويطاف به . ويضرب مع ذلك .

قال في الفصول : يعزر بقدر رتبة المرمى . فإن المعيرة تلحق بقدر مرتبته .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يعززه بما يردعه ، كعزل متول .  
وقال : لا يتقدر . لكن ما فيه مقدر لا يبلغه . فلا يقطع بسرقة دون نصاب ،  
ولا يحد حد الشرب بمضمضة خمر ونحوه .  
وقال : هو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . واختيار طائفة من أصحابه . وقد  
يقال : بقتله للحاجة .

وقال : يقتل مبتدع داعية .  
وذكره وجهاً ، وفقاً للمالك رحمه الله .  
ونقله إبراهيم بن سعيد الأطروش عن الإمام أحمد رحمه الله في الدعاة من  
الجهمية .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله - في الخلوة بأجنبية ، واتخاذ الطواف بالصخرة  
ديناً ، وفي قول الشيخ « انذر والى ، واستعينوا بى » - إن أصر ولم يتب : قتل .  
وكذا من تكرر شره للخمر ما لم يفته بدونه ، للاخبار فيه .  
ونص الإمام أحمد رحمه الله - في المبتدع الداعية - : يحبس حتى يكف عنها .  
وقال في الرعاية : من عرف بأذى الناس ومالهم ، حتى بعينه ، ولم يكف ::  
حبس حتى يموت .

وقال في الأحكام السلطانية : للوالى فعله ، لا للقاضى .  
ونفقته من بيت المال لدفع ضرره .  
وقال في الترغيب : للإمام حبس العائن .  
وتقدم فى أوائل « كتاب الجنایات » إذا قتل العائن : ماذا يجب عليه ؟  
قال فى الفروع : ويتوجه إن كثر مجزومون ونحوهم : لزمهم التنحى فاحية -  
وظاهر كلامهم : لا يلزمهم ، فللإمام فعله .  
وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس للكفار .  
وزاد ابن الجوزى : إن خيف دوامه .

وتوقف فيه الإمام أحمد رحمه الله .

وقال ابن الجوزي - في كشف المشكل - : دل حديث حاطب بن أبلتعة  
رضي الله عنه على أن الجاسوس المسلم لا يقتل .  
ورده في الفروع . وهو كما قال .

وعند القاضي : يعنف ذو الهيئة . وغيره يعزر .

وقال الأصحاب : ولا يجوز قطع شيء منه ، ولا جرحه ، ولا أخذ شيء من ماله  
قال في الفروع : فيتوجه أن إتلافه أولى ، مع أن ظاهر كلامهم : لا يجوز .  
وجوز الشيخ تقي الدين رحمه الله التعزير بقطع الخبز ، والعزل عن الولايات .  
ونقل ابن منصور : لانفي إلا للزاني والمخنث .  
وقال القاضي : نفيه دون سنة .

واحتج به الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وبنى عمر رضي الله عنه نصر بن حجاج  
وقال في الفنون : للسلطان سلوك السياسة . وهو الحزم عندنا . ولا تقف  
السياسة على ما نطق به الشرع .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وقوله « الله أكبر عليك » كالدعاء عليه  
وشتمه بغير فرية ، نحو « يا كلب » فله قوله له ، أو تعزيره .  
ولو لعنه فهل له أن يلعنه ؟ ينبغي على جواز لعنة المعين .  
ومن لعن نصرانيا : أدب أدباً خفيفاً ، إلا أن يكون قد صدر من النصراني  
ما يقتضي ذلك .

وقال أيضاً : ومن دُعي عليه ظلماً : فله أن يدعو على ظالمه بمثل ما دعا به عليه  
نحو « أخزأك الله » أو « لعنك الله » أو يشتمه بغير فرية ، نحو « يا كلب ،  
يا خنزير » فله أن يقول له مثل ذلك .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : الدعاء قصاص . ومن دعا على ظالمه فما صبر .

تهتمى .

قوله ﴿وَمَنْ أَسْتَمْنَىٰ بِيَدِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ : عَزَّرَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب ، لفعله محرما .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يكره .

نقل ابن منصور : لا يعجبني بلا ضرورة .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الزَّنى : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب ، لإباحته إذن .

قال في الوجيز : وإن فعله خوفا من الزنى ، ولم يجد طَوْلا لحره ، ولا ثمن أمة :

فلا شيء عليه .

وجزم بأنه لا شيء عليه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادي ، والكافي ، والمنقى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، ونظم المفردات .

وتذكرة ابن عبدوس ، وإدراك الغاية ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع . وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قلت : لو قيل بوجوبه في هذه الحالة : لكان له وجه ، كالمضطر ، بل أولى .

لأنه أخف .

ثم وجدت ابن نصر الله - في حواشي الفروع - ذكر ذلك .

وعنه : يكره .

وعنه : يحرم . ولو خاف الزنى . ذكرها في القنون ، وأن حنبليا نصرها .

لأن الفرج - مع إباحته بالعقد - لم يبيح بالضرورة . فهنا أولى . وقد جعل الشارع

الصوم بدلا من النكاح . والاحتلام مزيل لشدة الشبق مفتر للشهوة .

### فأمرناه

إمامهما : لا يباح الاستمناء إلا عند الضرورة . ولا يباح نكاح الإمام إلا عند الضرورة .

فإذا حصلت الضرورة قدم نكاح الإمام . ولا يحل الاستمناء كما قطع به في الوجيز ، وغيره .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في القاعدة الثانية عشر بعد المائة .

وقال ابن عقيل في مفرداته : الاستمناء أحب إلى من نكاح الأمة .

قال في القاعدة : وفيه نظر . وهو كما قال .

الثانية : حكم المرأة في ذلك حكم الرجل . فتستعمل شيئاً مثل الذكر عند الخوف من الزنى . وهذا الصحيح .

قدمه في الفروع .

وقال ابن عقيل : ويحتمل المنع . وعدم القياس .

وقال القاضي في ضمن المسألة - لما ذكر المرأة - قال بعض أصحابنا : لا بأس به

إذا قصدت به إطفاء الشهوة والتعفف عن الزنى .

قال : والصحيح عندي أنه لا يباح .



## باب القطع في السرقة

فائدة : قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِسَبْعَةِ أَشْيَاءَ .

أَحَدُهَا : السَّرِقَةُ ، وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِفَاءِ ﴾ .

يشترط في السارق : أن يكون مكلفاً بلا نزاع .

وأن يكون مختاراً على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وعنه : أو مكره .

وعنه : أو سكران . قاله في الرعاية .

قلت : تقدمت أحكام السكران في أول « كتاب الطلاق » .

قوله ﴿ فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهَبٍ ، وَلَا مُخْتَلِسٍ ، وَلَا غَاصِبٍ ، وَلَا خَائِنٍ ،  
وَلَا جَاهِدٍ وَدِيعةٍ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

وقوله ﴿ وَلَا عَارِيَّةٍ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين .

اختاره الخرقى ، وابن شاقلا ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وابن

منبجا في شرحه .

وعنه : يقطع جاحد العارية . وهو المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : نقله — واختاره — الجماعة .

قال في المحرر ، والحاوى ، والزركشى : هذا الأشهر .

وجزم به القاضى فى الجامع الصغير ، وأبو الخطاب ، والشرىف فى خلافيهما ،

وابن عقيل فى المفردات ، وابن البناء ، وصاحب الوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المذهب ، والمحرم ، والفروع ، ونظم المفردات ، وغيرهم .  
واختاره الناظم .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلقهما في الخلاصة ، والرايتين .

قوله ﴿ وَيُقَطَّعُ الطَّرَارُ . وَهُوَ الَّذِي يَبْطَأُ الْجَيْبَ وَغَيْرُهُ . وَيَأْخُذُ مِنْهُ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : ويقطع الطرار على الأصح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحرم ،

والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وصححه في النظم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

وعنه : لا يقطع .

وأطلقهما في الرايتين .

وبنى القاضى - فى كتابه الروائتين - الخلاف على أن الجيب والكُم : هل

هما حرز مطلقاً بشرط أن يقبض على كفه ويترك جيبه ونحو ذلك ، أم لا ؟

فأورد : يقطع - على الأصح من المذهب والروائتين - إذا أخذه بعد سقوطه ،

وكان نصاباً ، مع أن ذلك حرز .

وقال ابن عقيل : حرز على الأصح .

وبنى فى التريغيب القطع على الروائتين فى كونه حرزاً .

تنبيه : دخل فى قوله ﴿ الثَّانِى : أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالاً مُخْتَرِماً ﴾ .

الملح . وهو صحيح . فلو سرق من الملح ما قيمته نصاب : قطع . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يقطع .

اختاره أبو بكر ، وغيره .

وأطلقهما في المهر ، والنظم ، والرعايتين . والحاوى .

وهل يقطع بسرقة تراب وكلاء و سرجين طاهر ؟ على وجهين .

وأطلقهما في المهر ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وأطلق في المذهب ، والنظم في الكلاً الوجهين .

أمرهما : يقطع بذلك . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .

وقدمه في الرعايتين .

واختاره أبو إسحاق ، وابن عقيل .

والوجه الثاني : لا يقطع به .

اختاره الناظم في السرجين ، والتراب .

قال أبو بكر : لا قطع بسرقة كلاً .

وجزم به في المغنى ، والسكاكى : في السرجين الطاهر .

وقال في التراب : الذى له قيمة - كالأرمنى ، والذى يعد للفصل به - يحتمل

وجهين .

وتبعه الشارح في ذلك كله ، وابن رزين في شرحه .

وأما السرجين النجس ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يقطع به .

وقدمه في المذهب ، وغيره .

وجزم به في المغنى ، والسكاكى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم .

وقيل : يقطع به . اختاره ابن عقيل .  
وقال في الفروع : والأشهر في الثلج : وجهان . انتهى .  
وظاهر ما جزم به في الرعاية الكبرى : أنه يقطع به . فإنه قال : وما أصله  
الإباحة كغيره .

واختار القاضى عدم القطع بسرقة .  
وقال المصنف فى المغنى : الأشبه أنه كالملح .  
ولا يقطع بسرقة الماء . على الصحيح من المذهب .  
قطع به فى المغنى ، والشرح ، وقالوا : لا نعلم فيه خلافاً .  
وقدمه فى المذهب ، والفروع .  
واختاره الناظم ، وأبو بكر ، وابن شاقلا .  
وقال ابن عقيل : يقطع .  
وقدمه فى الرعايتين .  
وجزم به ابن هبيرة .  
قاله فى تصحيح المحرر .  
وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى الصغير .  
وقال فى الروضة : إن لم يتمول عادة - كماء وكلاء محرز - فلا قطع فى إحدى  
الروايتين . انتهى .

ويقطع بسرقة الصيد . على الصحيح من المذهب .  
جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمذهب ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، وغيرهم .  
وقدمه فى الفروع .  
وفى الواضح : فى صيد مملوك محرز : روايتان .  
نقل ابن منصور : لا قطع فى طير ، لإباحته أصلاً .

ويأتى : إذا سرق الذمى . أو المستأمن ، أو سرق منهما .  
قوله ﴿ وَيُقَطَّعُ بِسَرْقَةِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ ﴾ .  
هذا المذهب مطلقاً .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وشرح ابن منبجا ، والمحزر ،  
والنظم ، والوجيز ، والحاوى الصغير ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الرعاية ، والقروع .  
وقال المصنف فى المغنى ، والشارح ، وصاحب الترغيب ، وغيرهم : لا قطع  
بسرقه عبد مميز .

قال ابن منبجا فى شرحه : وهو مراد المصنف هنا .  
يعنى : أن مراده غير المميز .  
تنبيه : مفهوم كلام المصنف : أنه لا قطع بسرقه عبد كبير . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .  
وقال فى الكافى : لا قطع بسرقه عبد كبير أكرهه .  
وقال فى الترغيب : فى العبد الكبير وجهان .  
فأمرناه

إمدهما : يقطع بسرقه العبد المجنون والنائم ، والأعجمى الذى لا يميز . على  
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وقال فى الترغيب : فى سرقه نائم وسكران : وجهان .  
الثانية : لا يقطع بسرقه مكاتب ، ولا بسرقه أم الولد . على الصحيح من  
المذهب .

وقطع به فى المغنى ، والشرح فى المكاتب .  
وقدمه ابن رزى فى المكاتب وأم الولد .

وقال في المكاتب : ينبغي أن يقطع ، إن قلنا بجواز بيعه .

وقيل : يقطع إذا كانا نائمين ، أو مجنونين .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الرعاية : وإن سرق أم ولد مجنونة أو نائمة : قطع . وإن سرقها كرها

فوجهان .

وأطلقهما في الكافي ، والمغنى ، والشرح في أم الولد .

قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ بِسْرِقَةِ حُرٍّ ، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ﴾ .

هذا المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في النظم ، والفروع ، وغيرهما .

قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب .

وعنه : يقطع بسرقة الحر الصغير والمجنون الكبير .

وجزم به في المنور .

وقدمه في الرعايتين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم ، والحاوي

الصغير ، وغيرهم

قوله ﴿ فَإِنْ قُلْنَا : لَا يَقْطَعُ ، فَسْرِقَهُ وَعَلَيْهِ جُلٌّ : فَهَلْ يَقْطَعُ ؟

عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والكافي ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمحرم

والنظم ، وشرح ابن منبج ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : لا يقطع . وهو الصحيح .

اختاره المصنف ، والشارح ، وقدماه .

وقدمه ابن رزين فى شرحه .

وقطع به فى الفصول .

والوجه الثانى : يقطع .

قال فى المذهب : قطع فى أصح الوجهين .

وصححه فى التصحيح .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وأبو الخطاب فى رءوس المسائل .

وجزم به فى الوجيز .

وصححه فى تصحيح الحرر .

تنبيه : أطلق أكثر الأصحاب المسألة .

وقيدها جماعة بعدم العلم بالحل . منهم ابن عبدوس فى تذكرته .

قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةٍ مُصْحَفٍ ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

جزم به ابن هبيرة فى الانصاح ، والقاضى أبو الحسين فى فروعه ، وصاحب

المنور ، والمنتخب .

قال الناظم : وهو الأقوى

واختاره أبو بكر ، والقاضى ، وابن عبدوس فى تذكرته .

وقدمه فى الهادى ، وشرح ابن رزين .

وعند أبى الخطاب : يقطع .

وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى الخلاصة ، والرعاية الكبرى .

وهو ظاهر ما قدمه في المستوعب .  
وصححه في تصحيح المحرر .  
واختاره في الفصول . ورد قول أبي بكر .  
وأطلقهما في المذهب ، والكافي ، والبلغة ، والمحرر ، والرعاية الصغرى ،  
والحاوى الصغير ، وتجريد العناية .  
وقال في الفروع ، في « كتاب البيع » : إن حرم بيعه قطع بسرقة .  
قال ابن مغلى الحموى - في حاشية له على هذا المكان - : هذا عندى سهو .  
وصوابه : إن جاز بيعه قطع بسرقة وإلا فلا . انتهى . وهو كما قال .  
فملى الأول - وهو عدم القطع - لو كان عليه حلية : قطع في أحد الوجهين .  
صححه الناظم .

قال في الفصول : هو قول أصحابنا .

والوجه الثانى : لا يقطع .

واختاره أبو بكر ، والقاضى . قاله في المستوعب .  
قلت : وهو الصواب .  
وأطلقهما في الرعاية الكبرى ، وشرح ابن رزين .  
وقال في البلغة : هل يقطع بسرقة المصحف ؟ فيه وجهان . وسواء كان عليه  
حلية أو لا . انتهى .

قلت : هذه المسألة تشبه سرقة الحر الصغير إذا كان عليه حلية ، كما تقدم .

ثم وجدته في تصحيح المحرر نقل مثل ذلك عن القاضى .

قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ بِسَرَقَةِ آلَةٍ لَهُوَ وَلَا مُحَرَّمٍ ، كَالْخُرِّ ﴾ .

وكذا كتب بدع وتصاوير . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ولا يقطع بذلك .



وعنه : ولم يقصد سرقة .

وقال في المذهب : ولا يقطع بسرقة آلة هو . فإن كان عليها حلية قطع .

وقال ابن عقيل : لا يقطع .

قلت : وهو الصواب .

وقال في الترغيب : ومثله في إناء نقد .

وفي الفصول : في قضبان الخيزران ونخاد الجلود المعدة لتغيير الصوفية : يحتمل

أنها كآلة هو . ويحتمل القطع وضمانها .

قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ آتِيَةً فِيهَا الْحُمْرُ ، أَوْ صَلِيًّا ، أَوْ صَنَمَ ذَهَبٍ :  
لَمْ يُقَطَّعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم : القاضي ، وابن عبدوس في تذكرته .

قال الناظم : هذا أظهر الوجهين .

قال في الخلاصة : لم يقطع في الأظهر إذا سرق آتية فيها خمر .

قال الشارح : إذا سرق إناء فيه خمر : لم يقطع عند غير أبي الخطاب من أصحابنا

وإن سرق صليبا أو صنما من ذهب أو فضة ، فقال القاضي : لا قطع فيه .

وكذا قال المصنف ، وابن منجا في شرحه .

وجزم بعدم القطع في الكل : في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعند أبي الخطاب : يقطع .

قال في المذهب : إذا سرق صليب ذهب : قطع في أصح الوجهين .

وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وأطلقهما في الخلاصة فيما إذا سرق صليبا أو صنم ذهب .

فأثرة : يقطع بسرقة إناء نقد ، أو دراهم فيها تمائيل . على الصحيح من المذهب

وقيل : يقطع إذا لم يقصد إنكاراً . فإن قصد الإنكار لم يقطع .  
قوله ﴿ الثَّالِثُ : أَنَّ يَسْرِقَ نِصَابًا . وَهُوَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ ، أَوْ قِيَمَةُ ذَلِكَ  
مِنَ الذَّهَبِ وَالْعُرُوضِ ﴾ .  
هذا إحدى الروايات .

أعنى أن الأصل : هو الدراهم لا غير . والذهب والعروض تقومان بها .  
قال في المبهج : هذا الصحيح من المذهب .  
قال في الفروع : اختاره الأكثر : الخرقى ، والقاضى ، وأصحابه .  
قال الزركشى : وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أكثر أصحاب القاضى ،  
والشيرازى ، والشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما ، وابن البناء .  
وقدمه فى إدراك الغاية .

وعنه : أنه ثلاثة درهم ، أو ربع دينار ، أو ما يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما .  
يعنى : أن كلا من الذهب والفضة أصل بنفسه .  
وهذه الرواية هى المذهب .

قال فى الكافى : هذا أولى .  
وجزم به فى تذكرة ابن عقيل ، وعمدة المصنف ، والمذهب الأحمد ،  
والطريق الأقرب ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الخلاصة ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشى : هذا المذهب .  
وأطلقهما فى المذهب .

وعنه : لا تقوم العروض إلا بالدراهم ، فتكون الدراهم أصلاً للعروض .  
ويكون الذهب أصلاً بنفسه لنفسه لا غير .  
وأطلقهن فى الهداية ، والمستوعب ، والكافى ، وغيرهم .

إذا علمت ذلك : فلو سرق ثلاثة دراهم لا تساوى ربع دينار : قطع على الروايات الثلاث .

ولو سرق دون ربع مثقال ، يساوى ثلاثة دراهم : قطع على الرواية الأولى .

### فوائد

إمراها : يكمل النصاب بضم أحد النقدين إلى الآخر ، إن جملا أصليين في أحد الوجهين .

قدمه في الرعايتين .

وصححه في تصحيح المحرر .

قال شارح المحرر : أصل الخلاف : الخلاف في الضم في الزكاة . انتهى .

والوجه الثاني : لا يكمل .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والفروع .

الثانية : يكفي وزن التبر الخالص . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المنفى ، والشرح . ونصراه ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

وقيل : لا يكفي . بل تعتبر قيمته بالمضروب . وهو احتمال للقاضى .

الثالثة : لو أخرج بعض النصاب ، ثم أخرج باقيه ، ولم يطل الفصل : قطع .

وإن طال الفصل : فقيه وجهان . ذكرهما القاضى .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد ، وغيرهم .

أمرهما : لا يقطع . وهو المذهب .

قدمه في الفروع . وصححه في النظم .

الثانى : يقطع . قدمه فى الترغيب .

وقال : اختاره بعض شيوخى .

وقال أيضاً : وإن علم المالك به وأهمله : فلا قطع . انتهى .

قال القاضى : قياس قول أصحابنا : يبنى على فعله كما يبنى على فعل غيره .

واختاره فى الانتصار ، إن عاد غداً . ولم يكن رد الحرز ، فأخذ بقيته وسلمه

القاضى لكون سرقة الثانية من غير حرز .

قال فى الرعاية الكبرى - بعد أن ذكر الوجهين - وقيل : إن كان فى ليلة

قطع .

قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ نِصَابًا ، ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ ، أَوْ مَلَكَهُ يَبِيعُ  
أَوْ هَبَهُ ، أَوْ غَيْرَهَا : لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ ﴾ .

إذا سرق نصاباً ، ثم نقصت قيمته عن النصاب . فلا يخلو :

إما أن يكون نقصها قبل إخراجها من الحرز ، أو بعد إخراجها .

فإن نقصت بعد إخراجها - وهو مراد المصنف - قطع بلا نزاع أعلمه .

وإن نقصت قبل إخراجها من الحرز - كما مثل المصنف بعد ذلك « إذا دخل

الحرز فذبح شاة قيمتها نصاب فنقصت . أو قلنا : هى ميتة ثم أخرجها ، أو دخل

الحرز فأتلفها فيه بأكل أو غيره « لم يقطع بلا نزاع أعلمه .

واعلم أن السارق إذا ذبح المسروق : يحل ، على الصحيح من المذهب . وعليه

جواهر الأصحاب .

وحكى رواية : أنه ميتة ، لا يحل أكله مطلقاً .

واختاره أبو بكر .

وتقدم مثل ذلك فى الغصب .

ويأتى أيضاً فى الذكاة . وهو محلها .

وأما إذا ملكه السارق ببيع أو هبة أو غيرها ، فلا يخلوا : إما أن يكون ذلك بعد الترافع إلى الحاكم أو قبله .

فإن كان بعد الترافع إلى الحاكم : لم يسقط القطع . قولاً واحداً . وليس له العفو عنه . نص عليه . وعليه الأصحاب .

لكن ظاهر كلامه في الواضح وغيره : للمسروق منه العفو عنه قبل الحكم . وحمل ابن منبجا كلام المصنف عليه .

أعنى على ما بعد الترافع إلى الحاكم .

وقال : في كلامه ما يشعر بالرفع . لأنه قال « لم يسقط » والسقوط يستدعى وجوب القطع . ومن شرط وجوب القطع : مطالبة المالك . وذلك يعتمد الرفع إلى الحاكم . انتهى .

وعبارته في الهداية ، والسكافي ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم : مثل عبارة المصنف .

وإن كان قبل الترافع إلى الحاكم : لم يسقط القطع أيضاً . على الصحيح من المذهب . وجزم به جماعة .

وذكره ابن هبيرة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو ظاهر كلامه في البلغة ، والرعاية الصغرى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم واختاره أبو بكر ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

وقال المصنف في المعنى ، والشارح : يسقط قبل الترافع إلى الحاكم والمطالبة بها عنده .

وقالا : لا نعلم فيه خلافاً .

وهو ظاهر كلام ابن منبجا في شرحه .

قلت : وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والكافي ، والمحزر ، والمصنف هنا وغيرهم .

واختاره ابن عقيل .

وجزم به في الإيضاح ، والعمدة ، والنظم .  
فيعالي بها .

قال في الفروع : وفي الخرق ، والإيضاح ، والمغني : يسقط قبل الترافع .

قال الإمام أحمد رحمه الله : تدرأ الحدود بالشبهات . انتهى .

قلت : ليس كما قال عن الخرق . فإن كلامه محتمل لغيره .

فإنه قال : ويقطع السارق وإن وهبت له السرقة بعد إخراجها .

بل ظاهر كلامه : القطع ، سواء كان قبل الترافع أو بعده .

فأورد : قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ فَرَدَّ خُفَّ قِيمَتُهُ مُنْفَرِدًا دِرْهَمَانِ ،

وَقِيمَتُهُ وَحْدَهُ مَعَ الْآخِرِ أَرْبَعَةٌ : لَمْ يَقْطَعْ ﴾ بلا خلاف .

لكن لو أتلغه لزمه أربعة على الصحيح من المذهب ، قيمة المثلف ونقص  
التفرقة .

قدمه في الفروع ، وغيره . وعليه أكثر الأصحاب .

فيعالي بها .

وقيل : يلزمه درهمان .

وكذلك الحكم لو سرق جزءاً من كتاب . ذكره في التبصرة ونظائره .

قال في الفروع : وضمان مافي وثيقة أتلغها إن تعذر : يتوجه تخريجها على هذين

الوجهين .

وتقدم ذلك في « باب الغصب » بعد قوله « ومن أتلغ مالا محترماً

لغيره ضمنه » بآتم من هذا .

وذكرنا كلام صاحب الفائق في هذه المسألة .

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي سَرِقَةٍ نِصَابٍ : قُطِعُوا ، سَوَاءٌ أَخْرَجُوهُ مُجْلَةً ، أَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : هذا قول أصحابنا .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدّمه فى الفروع ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : يقطع من أخرج منهم نصاباً منه ، وإلا فلا .

اختاره المصنف . وإليه ميل الزركشى .

فأمرتاه

إمهما : لو اشترك جماعة فى سرقة نصاب : لم يقطع بعضهم بشبهة أو غيرها .  
[ كما لو كان أحد الشريكين لا قطع عليه ، كأبى المسروق منه ] <sup>(١)</sup> فهل يقطع الباقي أم لا ؟ فيه قولان .

أمرهما : يقطع . وهو المذهب .

قدّمه فى الفروع ، والكافى .

قال فى الرعاية الكبرى : قطع فى الأصح .

وجزم به فى المحزر ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، والمنور .

وقيل : لا يقطع .

قال الشارح : وهو أصح .

واختاره المصنف ، والناظم .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

قلت : وهى شبيهة بمسألة ما إذا اشترك فى القتل اثنان ، لا يجب القصاص على أحدهما ، على ما تقدم فى أواخر « كتاب الجنایات » .

الثانية : لو سرق لجماعة نصابا : قطع . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يقطع .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ الدَّاخلُ إِلَى خَارِجٍ ، فَأَخَذَهُ الْآخَرُ : فَأَلْقَطَعَ عَلَى الدَّاخلِ وَحْدَهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وذكر فى الترغيب وجها بأنهما يقطعان .

قوله ﴿ وَإِنْ تَقَبَّ أَحَدُهُمَا وَدَخَلَ الْآخَرُ فَأَخْرَجَهُ : فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِمَا ﴾ .

إذا لم يتواطئا ، فلا قطع على واحد منهما .

وصرح به المصنف بعد ذلك ، بقوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَتَقَبَّ أَحَدُهُمَا وَيَذْهَبَ ، فَيَأْتِى

الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَيَسْرِقُ : فَلَا قَطَعَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَوَاطَّأَا عَلَى ذَلِكَ ﴾ .

فقدم المصنف هنا : أنه لا قطع عليهما .

وهو أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

قال ابن منبج : هذا المذهب .

وقدمه فى الكافى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والهداية ،

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .

ويحتمل أن يقطعا .

وهو لأبى الخطاب فى الهداية .

وهو الوجه الثانى .

جزم به فى الوجيز ، والمنور .



وقدمه في المحرر . وصححه الناظم .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ ابْتَلَعَ جَوْهَرَةً أَوْ ذَهَبًا ، وَخَرَجَ بِهِ : فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ ﴾ .

هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

والوجه الثاني : لا قطع عليه مطلقاً .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

وقيل : يقطع إن خرجت ، وإلا فلا . لأنه أتلفه في الحرز .

اختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

قلت : إتلافه في الحرز غير محقق . بل فعل فيه ما هو سبب في الإتلاف

إن وجد .

وأطلقهن في الفروع ، والزرکشی .

قال المصنف ، والشارح : فإن لم يخرج فلا قطع عليه . وإن خرج ففيه وجهان

قوله ﴿ أَوْ نَقَبَ وَدَخَلَ ، فَتَرَكَ الْمُتَاعَ عَلَىٰ بِهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ . فَخَرَجَتْ

بِهِ : فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحرر

والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : لا قطع عليه إلا إذا ساقها .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ أَوْ تَرَكَهُ فِي مَاءٍ جَارٍ فَأَخْرَجَهُ ﴾ .

أنه لو تركه في ماء راكد ، ثم انفتح بعد ذلك : أنه لا يقطع . وهو صحيح .  
وهو المذهب . قدمه في الفروع .  
وقيل : يقطع أيضاً .

فائدة : لو علم قرداً السرقة ، فسرق : لم يقطع المعلم . لكن يضمنه .  
ذكره أبو الوفا بن عقيل ، وابن الزاغوني .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْمَالِ : مَا جَرَّتِ الْمَادَّةُ بِحِفْظِهِ فِيهِ . وَيُخْتَلَفُ  
بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبُلْدَانِ ، وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ وَقُوَّتِهِ  
وَضَعْفِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والسكافي ، والمغني ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي  
الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر : ما كان حرزاً لمال فهو حرز لمال آخر .

ورده الناظم . وحمله أبو الخطاب على معنيين .

فقال في الهداية : وعندى أن قولهما يرجع إلى اختلاف حالين .

فما قاله أبو بكر : يرجع إلى قوة السلطان وعدله وبسط الأمن .

وما قاله ابن حامد : يرجع إلى ضعف السلطان وعادة البلد مع الدغار فيه .

انتهى .

والفرع على الأول .

قوله ﴿ فَحِرْزُ الْأَثْمَانِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْقَمَاشِ ، فِي الدُّورِ وَالذَّكَائِنِ

فِي الْعُمَرَانِ : وَرَاءَ الْأَبْوَابِ وَالْأَغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الترهيب ، وغيره : في قماش غليظ : وراء غلق .

وقال ابن الجوزي في تفسيره : ماجمل للسكنى وحفظ المتاع - كالدور والخيام - حرز ، سواء سرق من ذلك وهو مفتوح الباب أو لا باب له ، إلا أنه [ له حارس ] بحجر البناء .

فائدة : الصندوق في السوق حرز إذا كان له حارس . على الصحيح من المذهب .

وقيل : أو لم يكن له حارس .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْخَشَبِ وَالْحُطْبِ : الْحُطَّاثُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في التبصرة : حرز الحطب : تعبثته وربطه بالحبال .

وكذا ذكره أبو محمد الجوزي .

وقال في الرعاة : وحرز الخشب والحطب : تعبثته وربطه في حظيرة أو فندق . مغلق أو فيه حافظ يقظان .

تنبيه : قوله ﴿ وَحِرْزُهَا فِي الْمَرْعَى بِالزَّاعِي وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ﴾ .

يعنى : إذا كان يراها في الغالب .

قوله ﴿ وَحِرْزُ حُمُولَةِ الْإِبِلِ : بِتَقْطِيرِهَا وَسَاتِقِهَا وَقَائِدِهَا . إِذَا كَانَ يَرَاهَا ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الترغيب : حرزها بقائد يكثر الالتفات إليها ويراها إذن ، إلا الأول  
محرز بقوده . والحافظ الراكب فيما وراءه كقائد .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الثِّيَابِ فِي الْحَمَامِ : بِالْحَافِظِ ﴾ .

فيقطع من سرق منه مع وجود الحافظ . وهذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في الرعايتين : حرز الثياب في الحمام بحافظ على الأصح .

وعنه : لا يقطع سارقها .

اختاره المصنف ، والناظم .

ومال إليه والشارح وقدمه .

وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير .

وقيل : ليس الحمamy حافظاً مجلوسه ، ولا الذي يدخل الطاسات .

فأمره : مثل ذلك - خلافاً ومذهباً - الثياب في الأعدال ، والغزل في السوق

والخان ، إذا كان مشتركاً في الدخول إليه بالحافظ . على ما يأتي في كلام المصنف .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْكَفَنِ فِي الْقَبْرِ : عَلَى الْمَيِّتِ . فَلَوْ نَبَشَ قَبْرًا وَأَخَذَ

الْكَفَنَ : قُطِعَ ﴾ .

يعني : إذا كان كفناً مشروعاً . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع : قطع على الأصح .

وجزم به في الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والمغنى ، والشرح ، وابن منجى في شرحه ،

والزرکشی ، والوجيز - وقال : بعد تسوية القبر - وغيرهم .

وعنه : لا يقطع .

وقال في الواضح : إذا أخذه من مقبرة مصونة بقرب البلد .  
ولم يقل في التبصرة « مصونة » .

قال في الرعاية الصغرى : وحرز كفن الميت : قبره قريب العمران .  
قال في الكبرى ، قلت : قريب العمران .  
وقيل : مطلقا . انتهى .

قلت : جمهور الأصحاب أطلقوا : أن حرز كفن الميت القبر . وهو المذهب .  
فأمره : الكفن ملك الميت . على الصحيح .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والفائق - في الجنائز - فقال : لو كفن ، فعدم  
الميت ، فالـكفن باق على ملكه ، يقضى منه ديونه .  
وقيل : ملك الورثة .

قال في الرعاية الكبرى : وإن أكله ضبع ، فكفنه إرث .  
وقاله ابن تميم .

وأطلقهما في الفروع .

قلت : فيعابى بها على كل من الوجهين .

وعلى كلا الوجهين : الخصم في ذلك الورثة . على الصحيح من المذهب .  
جزم به في المغنى ، والشرح .  
وقدمه في الفروع .

وقيل : نائب الإمام ، كما لو عدموا .

ولو كفنه أجنبي فكذلك .

وقيل : هو له .

وجزم به في الحاوى الصغير في « كتاب الفرائض » وابن تميم .

وتقدم التنبيه على بعض ذلك في أحكام الكفن من « كتاب الجنائز » .

قال المصنف ، والشارح : وهل يفتقر في قطع النباش إلى المطالبة ؟ يحتمل وجهين .

أمرهما : يفتقر إلى ذلك . فيكون المطالب الوارث .

والثاني : لا يفتقر .

قال الزركشى : هذا أظهر .

وقال أبو المعالي ، وقيل : لما لم يكن الميث أهلا للملك ، ووارثه لا يملك إبداله والتصرف فيه ، إذا لم يخلف غيره ، أو عينه بوصية : تعين كونه حقاً لله . انتهى . وهو الصواب .

وقال في الانتصار : وثوب رابع وخامس مثله ، كطيب . قاله في الترغيب . وفي الطيب والثوب الرابع والخامس وجهان .

قوله ﴿ وَحِرْزُ الْبَابِ : تَرْكِيبُهُ فِي مَوْضِعِهِ . فَلَوْ سَرَقَ رِتَاجَ الْكَفَنَةِ ﴾ وهو الباب الكبير ﴿ أَوْ بَابَ مَسْجِدٍ ، أَوْ تَأْزِيرُهُ : قُطِعَ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والخلاصة ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : لا يقطع مسلم بسرقة باب المسجد .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَلَا يَقُطَعُ بِسَرِقَةِ سَتَائِرِهَا ﴾ .

إذا لم تكن ستائرها مخيطة عليها : لم يقطع .

وإن كانت مخيطة عليها ، فقدم المصنف : أنه لا يقطع . وهو إحدى الروايتين . وهو المذهب .

قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .  
وجزم به في الوجيز .  
وقدمه في السكافي ، والمغني ، والمحزر ، والنظم .  
وقال القاضي : يقطع بسرقة الخيطة عليها .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وجزم به في المنور .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وأطلقهما في الخلاصة ، والفروع .  
قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ قَنَادِيلَ الْمَسْجِدِ ، أَوْ حُصْرَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ،  
والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يقطع . وهو المذهب .  
قال في الفروع : لا يقطع في الأصح .  
وصححه في الشرح ، والنظم ، والتصحيح .  
وجزم به في المغني ، والوجيز .  
والوجه الثاني : يقطع . قدمه في المحزر .  
تنبيه : محل الخلاف : إذا كان السارق مسلماً . فإن كان كافراً : قطع .  
قال في المحزر : قولاً واحداً .  
وظاهر كلامه في الرعاية الكبرى : إجراء الخلاف فيه . فإنه قال : وفي قناديله  
التي تنفع المصلين وبواريه وحصره وبسطه : وجهان .  
وقيل : لا يقطع المسلم . انتهى .

قوله ﴿وَإِنْ نَامَ إِنْسَانٌ عَلَى رِذَائِهِ فِي الْمَسْجِدِ . فَسَرَقَهُ سَارِقٌ :  
قُطِعَ﴾ .

وكذا إن نام على شجر فرسه ولم يزل عنه ، أو نعله في رجله . وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب .

وقال في الترغيب : لو سرق مراكبه من تحته : فلا قطع .

وقال في الرعاية : ويحتمل القطع .

قوله ﴿وَإِنْ سَرَقَ مِنَ الشُّوقِ غَزْلاً ، وَثَمَّ حَافِظٌ : قُطِعَ ، وَإِلَّا فَلَا﴾  
وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في الرعايتين .

وعنه : لا يقطع .

اختاره المصنف ، والناظم . وإليه ميل الشارح .

وأطلقهما في المحرر ، والحاوي الصغير .

وحكم هذه المسألة : حكم الثياب في الحمام بالحافظ .

وقد تقدم التنبيه على ذلك هناك .

فأمره : قوله ﴿وَمَنْ سَرَقَ مِنَ النَّخْلِ ، أَوْ الشَّجَرِ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ :

فَلَا قُطْعَ عَلَيْهِ . وَيَضْمَنُ عَوَضَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ بلا نزاع .

وهو من مفردات المذهب .

وكذا - على الصحيح من المذهب - لو سرق ماشية من غير حرز .

قال المصنف ، والشارح : قاله أصحابنا .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .



وجزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : لا يضمن عوضها مرتين ، بل مرة واحدة .  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .  
وأما غير الشجر والنخل والماشية ، إذا سرقه من غير حرز : فلا يضمن عوضها  
إلا مرة واحدة . على الصحيح من المذهب .  
قال المصنف ، والشارح : هذا قول أصحابنا ، إلا أبا بكر .  
وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصراء - والفروع ، والرعاية .  
وعنه : أن ذلك كالنثر والماشية .  
اختاره أبو بكر ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .  
وجزم به في الحاوى الصغير .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والقواعد الفقهية ، وقالوا : نص عليه .  
وهو من مفردات المذهب أيضاً .  
وجزم به ناظمها في الزرع . وهو منها .  
وقال في الأحكام السلطانية : وكذا لو سرق دون نصاب من حرز .  
يعنى أنها تضعف قيمتها .  
قال الزركشى : وهو أظهر  
فائدة : أطلق الإمام أحمد رحمه الله : أنه لا قطع على سارق في عام مجاعة .  
وأنه يروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه <sup>(١)</sup> .  
وقال جماعة من الأصحاب : ما لم يبذله له ولو بثمان غال .  
وقال في الترغيب : ما يحجب به نفسه .  

---

(١) في عام الرمادة سنة ثمان عشرة من الهجرة .

قال المصنف ، والشارح ، عن كلام الإمام أحمد رحمه الله : يعنى أن المحتاج إذا سرق ما يأكله : لا قطع عليه . لأنه كالمضطر .

قالا : وهو محمول على من لا يجد ما يشتريه ، أو لا يجد ما يشتري به . فأما الواجد لما يأكله ، أو لما يشتريه وما يشتري به : فعليه القطع ، وإن كان بالثمن الغالى . ذكره القاضى . واقتصر عليه .

قوله ﴿ الْخَامِسُ : انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ . فَلَا يَقْطَعُ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَلَا الْوَلَدُ مِنْ مَالِ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي هَذَا سَوَاءٌ ﴾ .

وهذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به القاضى ، والمصنف ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البناء ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وعنه : يختص عدم القطع بالأبوين ، وإن علوا .

وهو ظاهر ما قطع به الخرقى .

وقال الزركشى : وهو مقتضى ظواهر النصوص .

وظاهر كلامه فى الواضح : قطع الكل ، غير الأب .

فأمره : قوله ﴿ وَلَا الْعَبْدُ بِالسَّرْقَةِ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ ﴾ .

وكذا لا يقطع السيد بالسرقة من مال عبده ، ولو كان مكاتباً .

قال فى الفروع : فإن ملك وفاء ، فيتوجه الخلاف .

وقال فى الانتصار ، فيمن وارثه حر : يقطع ولا يقتل به .

قوله ﴿وَلَا مُسْلِمٌ بِالسَّرْقَةِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ  
شَرِكَةٌ ، أَوْ لِأَحَدٍ يَمْنُ لَا يَقْطَعُ بِالسَّرْقَةِ مِنْهُ﴾ .  
لا خلاف في ذلك إذا كان حراً .

وأما إذا سرق العبد المسلم من بيت المال ، فظاهر كلام المصنف هنا : أنه  
لا يقطع . وهو ظاهر كلامه في الشرح .

وظاهر كلام المصنف قبل ذلك - وهو قوله « ولا العبد بالسرقه من مال  
سيده » - أنه يقطع بالسرقه من غير مال سيده . فدخل فيه بيت المال .

أو يقال : للسيد شبهة في بيت المال . وهذا عبده .

وقد قال في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير : يقطع عبد مسلم بسرقة  
من بيت المال . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في القواعد الأصولية .

وقال ابن عقيل في الفنون : عبد مسلم سرق من بيت المال : ينبغي أن لا يجب  
عليه القطع . لأن عبد المسلم له شبهة . وهو أن سيده لو افتقر عن نفقته ، ولم يكن  
للعبد كسب في نفسه : كانت نفقته في بيت المال . انتهى .

وجعل في المحرر ، ومن تبعه : سرقة عبد الوالد والولد ، ونحوهما : مثل سرقة  
العبد من بيت المال في وجوب القطع .

قال في القواعد الأصولية : وكلام غيره مخالف .

تنبيه : دخل في كلامه : لو سرق من مال وقف له فيه استحقاق . وهو صحيح  
فلا قطع بذلك بلا نزاع .

ولو سرق من غلة وقف ليس له فيه استحقاق : قطع . على الصحيح من  
المذهب .

وقيل : لا قطع عليه بذلك .

قوله ﴿ وَهَلْ يَقْطَعُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ الْحَرَزِ عَنْهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمنفى ، والمحرز ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
إمدهما : لا يقطع .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو بكر ، وغيره .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وصححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرز .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

والرواية الثانية : يقطع .

فائدة : لو منعها نفقتها ، أو نفقة ولدها ، فأخذتها : لم تقطع . قولاً واحداً .  
قاله في الترغيب وغيره .

وقال في المنفى ، وغيره : وكذا لو أخذت أكثر منها .

وأما إذا سرق أحدهما من حرز مفرد : فإنه يقطع . قاله في التبصرة .

قوله ﴿ وَيُقْطَعُ سَائِرُ الْأَقَارِبِ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ أَقَارِبِهِمْ ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المنفى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزرکشی ، وغيرهم .

وعنه : لا يقطع ذو الرحم المحرم .

قوله ﴿ وَيُقْطَعُ الْمُسْلِمُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ الذِّمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمَنِ . وَيُقْطَعَانِ بِسَرِقَةِ مَالِهِ ﴾ .

هذا المذهب . كقود وحد قذف . نص عليهما .

وضمن متلف . وعليه أكثر الأصحاب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزرکشی ، وغيرهم .

وقيل : لا يقطع مستأمن .

اختاره ابن حامد ، كحد خر وزنى . نص عليه بغير مسلمة .

وقال في المنتخب للشيرازي : لا يقطعان بسرقة مال مسلم .

قوله ﴿ وَمَنْ سَرَقَ عَيْنًا ، وَادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ : لَمْ يُقْطَعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الكافي ، والشرح : هذا أولى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به في منتخب الأدمي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : يقطع بحلف المسروق منه .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : لا يقطع إلا أن يكون معروفاً بالسرقه .

اختاره في الترغيب .

وأطلقهما في الهداية ، والخلاصة .

وأطلقهن في القواعد الفقهية .

فأمره : مثل ذلك - خلافا ومذهبا - لو ادعى أنه أذن له في دخوله .

وقطع في المحرر هنا بالقطع .

نقل ابن منصور : لو شهد عليه ، فقال : أمرني رب الدار أن أخرجه : لم يقبل منه .

قال في الفروع : ويتوجه مثله حد الزنى .

وذكر القاضى وغيره : لا يحد .

قوله ﴿ وَإِذَا سَرَقَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَالَ السَّارِقِ ، أَوْ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ مَالُ الْغَاصِبِ ، مِنْ الْحِرْزِ الَّذِي فِيهِ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ ، أَوْ الْمَغْصُوبَةُ : لَمْ يَقُطَعْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يقطع إن تميز المسروق .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْحِرْزِ ، أَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ مِنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ : قُطِعَ ، إِلَّا أَنْ يَعْجِزَ عَنْ أَخْذِهِ مِنْهُ ، فَيَسْرِقَ قَدْرَ حَقِّهِ : فَلَا يَقُطَعْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب في الهداية .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه أيضاً في الفروع .

وصححه في تصحيح المحرر .

وقال القاضي : يقطع مطلقا . بناء على أنه ليس له أخذ قدر دينه إذا عجز عن أخذه .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الخلاصة .

وأطلقهما في المذهب ، والمحرر ، والنظم .

فأثره : لو سرق المال المسروق ، أو المنصوب أجنبي : لم يقطع . على الصحيح

من المذهب .

وقيل : يقطع .

قوله ﴿ وَمَنْ أَجَرَ دَارَهُ ، أَوْ أَعَارَهَا . ثُمَّ سَرَقَ مِنْهَا مَالَ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ : قُطِعَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي الترغيب : احتمال إن قصد بدخوله الرجوع في العارية لم : يقطع .

وفي الفنون : له الرجوع بقوله ، لا بسرقة .

على أنه يبطل بما إذا أعاره ثوبا وسرق ضمنه شيئا ولا فرق .

قوله ﴿ السَّادِسُ : بُبُوتُ السَّرِقَةِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ ﴾ بلا نزاع .

لكن من شرط قبول شهادتهما : أن يصفيا السرقة .

والصحيح من المذهب : أنه لا تسمع البيئة قبل الدعوى .

قال في الفروع : والأصح لا تسمع قبل الدعوى .

وجزم به ابن عبدوس في تذكرته .

قال في الرايتين ، والحاوي الصغير : ولا تسمع البيئة قبل الدعوى في الأصح .

وقيل : تسمع .

نفيہ : اشتراط شهادة العدلين لأجل القطع .

أما ثبوت المال : فإنه يثبت بشاهد ويمين ، وبإقراره مرة . على ما يأتي .  
قوله ﴿ أَوْ إِقْرَارُهُ مَرَّتَيْنِ ﴾ .

ووصف السرقة ، بخلاف إقراره بالزنى . فإن في اعتبار التفصيل وجهين . قاله  
في الترغيب . بخلاف القذف لحصول التعبير . وهذا المذهب .  
أعنى أنه يشترط إقراره مرتين . ويكتفى بذلك . وعليه الأصحاب .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : في إقرار عبد أربع مرات - نقله مهنا - لا يكون المتساع عنده ..  
نص عليه .

قوله ﴿ وَلَا يَنْزِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ ، حَتَّى يَقْطَعَ ﴾ .

فإن رجع : قبل ، بلا نزاع . كحد الزنى .

بخلاف ما لو ثبت بيينة . فإن رجوعه لا يقبل .

أما لو شهدت على إقراره بالسرقة ، ثم جحد فقامت البينة بذلك : فهل يقطع  
نظراً للبينة ، أو لا يقطع نظراً للإقرار ؟ على روايتين .

حكاهما الشيرازي .

واقترع عليهما الزركشي .

قلت : الصواب أنه لا يقطع . لأن الإقرار أقوى من البينة عليه . ومع هذا  
يقبل إقراره عليه .

قوله ﴿ السَّابِعُ : مُطَالَبَةُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ بِعَالِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم : الخرقي ، وغيره .



قال الزركشى : هذا المذهب المختار للخرقى ، والقاضى ، وأصحابه .

قال فى الرايعتين : وطلب ربه أو وكيله شرط فى الأصح .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقال أبو بكر فى الخلاف : ليس ذلك بشرط .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى .

واختارها الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال الزركشى : وهو قوى ، عملاً بإطلاق الآية الكريمة والأحاديث .

وقال فى الرايعتين - بعد حكاية الخلاف - : وإن قطع دون المطالبة أجزاً .

وتقدم فى كتاب الحدود « ولو قطع يد نفسه بإذن المسروق منه » .

فأمره : وكيل المسروق منه كهو . وكذا وليه .

وتقدم قريباً حكم سرقة الكفن .

قوله ﴿ وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مِفْصَلِ

الْكَفِّ وَحُسِمَتْ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أن الحسم واجب .

قدمه فى القروع .

واختار المصنف ، والشارح : أن الحسم مستحب .

ويأتى فى كلام المصنف قريباً « هل الزيت من بيت المال ، أو من مال

السارق ؟ » .

فأمره : يستحب تعليق يده فى عنقه .

زاد فى البلغة ، والرايعتين ، والحاوى : ثلاثة أيام إن رآه الإمام .

قوله ﴿ فَإِنْ عَادَ : حُبِسَ ، وَلَمْ يُقَطَّعْ ﴾ .

يعنى : بعد قطع يده اليمنى ورجله اليسرى . وهذا المذهب بلا ريب .

قال فى الفروع : هذا المذهب .

واختاره أبو بكر ، والخرقى ، وأبو الخطاب فى خلافه ، وابن عقيل ،  
والشيرازى ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

وقدمه فى الخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ،  
والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وعنه : تقطع يده اليسرى فى الثالثة ، والرجل اليمنى فى الرابعة .

قال الزركشى : والذى يظهر : الرواية الثانية ، إن ثبتت الأحاديث . ولانفريع  
عليها .

وقال فى الفروع : وقياس قول شيخنا - يعنى به الشيخ تقي الدين ابن تيمية  
رحمه الله - أن السارق كالشارب فى الرابعة - يقتل عنده إذا لم يتب بدونه . انتهى  
قلت : بل هذا أولى عنده ، وضرره أعم .

فعلى المذهب : يجلس فى الثالثة حتى يتوب ، كالمرءة الخامسة . وهذا المذهب .  
وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وأطلق المصنف وجماعة الحبس . ومرادهم الأول .

وقال فى الإيضاح : يحبس ويعذب .

وقال فى التبصرة : يحبس أو يغرب .

قلت : التفرير بعيد .

وقال فى البلغة والراعى : يعزر ويحبس حتى يتوب .

فائدة : قوله ﴿ وَمَنْ سَرَقَ ، وَلَيْسَ لَهُ يَدٌ يُعْنَى : قُطِعَتْ رِجْلُهُ

الْيُسْرَى ﴾ . بلا نزاع .

وكذا لو سرق وله يمنى ، لكن لا رجل له يسرى : فإن يده اليمنى تقطع

بلا نزاع . بخلاف ما لو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى . فإنه لا يقطع ،  
لتعطيل منفعة الجنس ، وذهاب عضوين من شق .

ولو كان الذاهب يده اليسرى فقط ، أو يديه : ففي قطع رجله اليسرى وجهان .  
قال في الفروع : بناء على العلتين .

قال في المغنى : أحصهما لا يجب القطع .

ولو كان الذاهب رجله ، أو يمناهما : قطعت يمين يديه . على الصحيح من  
المذهب .

قال في الفروع : قطعت في الأصح .

وقيل : لا تقطع .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ سَرَقَ وَلَهُ يُمْنَى ، فَذَهَبَتْ : سَقَطَ الْقَطْعُ . وَإِنْ  
ذَهَبَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى : لَمْ تُقْطَعْ يَدُهُ الْيُمْنَى . عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَتُقْطَعُ  
عَلَى الْآخَرَى ﴾ .

قال في الفروع - تفريعا على الأولى - : ومن سرق وله يد يمينى ، فذهبت  
هى أو يسرى يديه فقط ، أو مع رجله ، أو إحداهما : فلا قطع . لتعلق القطع بها  
لوجودها . كجناية تعلقت برقبته فمات .

وإن ذهبت رجلاه ، أو يمناهما . فقيل : يقطع كذهاب يسراها .

وقيل : لا ، لذهاب منفعة المشى .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الرعاية : وإن كان أقطع الرجلين ، أو يمناهما فقط : قطعت يمين يديه  
عليهما .

يعنى : على الروايتين .

وقيل : بل على الثانية .

قوله ﴿وَإِنْ وَجَبَ قَطْعُ يُمْنَاهُ ، فَقَطَّعَ الْقَاطِعُ يُسْرَاهُ عَمْدًا :  
فَعَلَّيْهِ الْقَوْدُ ﴾ .

وإن قطعها خطأ فعليه ديتها .

وفي قطع يمين السارق وجهان . وهما روايتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والهادي ، والمنفى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

أمرهما : يقطع .

جزم به في الوجيز .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

والثاني : لا يقطع . صححه في التصحيح ، والنظم .

قلت : قال في الهداية والمذهب : إذا قطع القاطع بسراه عمداً : أقيد من  
القاطع .

وهل تقطع يمينه أم لا ؟ على وجهين . أصله : هل يقطع أربعته ، أم لا ؟  
على روايتين .

فإن قطعها خطأ : أخذ من القاطع الدية .

وهل تقطع يمينه ؟ على وجهين . انتهى .

فظاهر هذا : أن الصحيح من المذهب : أنها لا تقطع ، لأن الصحيح من المذهب  
أنه لو سرق مرة ثالثة : أن يسرى يديه لا تقطع ، كما تقدم .

وقال في الرعايتين ، وقيل : إن قطعها مع دهشة ، أو ظن أنها تجزىء : كفت .  
وجزم به في الحاوي الصغير ، إلا أن يكون فيه سقط .

واختار المصنف ، والشارح : أن القاطع يجزىء ولا ضمان .

وهو احتمال في الانتصار ، وأنه يحتمل تضمينه نصف دية .

قوله ﴿وَيَجْتَمِعُ الْقَطْعُ وَالْضَّمَانُ، فَتَرَدُّ الْعَيْنُ الْمَسْرُوقَةُ إِلَى مَالِكِهَا، وَإِنْ كَانَتْ تَأْلِفَةً : غَرِمَ قِيمَتَهَا وَقُطِعَ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وفي الانتصار : لا غرم لهتك حرز وتخريبه .

قوله ﴿وَعَلَّ يَجِبُ الزَّيْتُ الَّذِي يُحْسَمُ بِهِ﴾ وكذا أجرة القطع  
﴿مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ مِنْ مَالِ السَّارِقِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والشرح .

أمرهما : يجب من مال السارق . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وتصحيح المحرر .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

قال في الرعايتين : يجب من مال السارق ، إن قلنا : هو احتياط له .

والوجه الثاني : يجب من بيت المال .

قدمه في الخلاصة .

قال في الرعايتين : وجزم في المغنى ، والكافي : أن الزيت من بيت المال

وقيل : من بيت المال ، إن قلنا : هو من تنمة الحد .

فأمره : لو كانت اليد التي وجب قطعها شلاء ، فهي كالمعدومة . على ما تقدم

على إحدى الروايتين . فينتقل .

قدمه الناظم ، والكافي - وقال : نص عليه - وابن رزين في شرحه .

وعنه : يجزىء مع أمن تلفه بقطعها .

صححه فى الرعايتين .

وجزم به فى المنور .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح ، والحاوى ، والمحزر ، والفروع .

وكذا الحكم لو ذهب معظم نفع اليد ، كقطع الأصابع كلها ، أو أربع منها .

فإن ذهبت الخنصر والبنصر ، أو واحدة غيرهما : أجزاء . على الصحيح من

المذهب .

جزم به فى المغنى ، والشرح .

وصححه الناظم .

وقيل : لا تجزى .

وأطلقهما فى الفروع .

وقيل : لا تجزى . إذا قطع الإبهام . وتجزى . إذا قطعت السبابة والوسطى .

فإن بقى إصبعان ، فالصحيح من المذهب : أنه يجزى . قطعهما .

صححه فى المغنى ، والشرح ، والنظم .

وقيل : لا يجزى .

باب حد المحاربين

تفہیم : یحتمل قوله ﴿وَمُؤْمِنِينَ يَرْضَوْنَ النَّاسَ بِالْسَّلَاحِ﴾ فِي الصَّحَرَاءِ ، فَيَنْصَبُونَهُمُ الْمَالَ مُجَاهِرَةً .

ولو كان سلاحهم العصي والحجارة . وهو صحيح . وهو المذهب .

قال في الفروع: والأصح وعصاً وحجر.

قال في تجريد العناية : وهو الأظهر .

وقطع به المصنف ، والشارح ، والزرکشی .

وقيل : لا يعطون حكم قطاع الطريق .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

قال في الرعاية الكبرى : والأيدى ، والمصى ، والأحجار : كالسلاح

في وجه .

وقال في البلغة، وغيرها: لو غضبهم بأيديهم من غير سلاح: كانوا من قطاع

الطريق .

**فائدة:** من شرطه: أن يكون مكلفاً ملتزماً. ليخرج الحرابي.

تنبيه : قوله ﴿ فِي الصَّحَرَاءِ ﴾ .

کذا قال الأکثر.

وقال في الرعايتين : في صحراء بعيدة .

قوله ﴿وَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْبُيُوتِ﴾ : لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ . فِي

قَوْلُ الْخُرَقِيِّ .

وہو ظاہر کلامہ .

قال في تجريد العناية: هو الأشهر.

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ،  
وغيرهم .

وقال أبو بكر : حكمهم في المصر والصحراء واحد .  
وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : وهو قول أبي بكر وكثير من أصحابنا .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هو قول الأكثرين .  
قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قلت : منهم أبو بكر ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما ،  
والشيرازي .

وصححه في الخلاصة .

وقدمه في الفروع .

وقيل : حكم المصر حكم الصحراء إن لم يُقْتَلْ .

وقاله القاضي في المجرد ، والشرح الصغير .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وهو ظاهر تعليل الشريف أبي جعفر . ذكره في الطبقات .

تنبيه : منشأ الخلاف : أن الإمام أحمد - رحمه الله - سئل عن ذلك ؟ فتوقف

فيهم .

قوله ﴿ وَإِذَا قَدِرَ عَلَيْهِمْ ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدْ قَتَلَ مَنْ يُكَافِئُهُ ،  
وَأَخَذَ الْمَالَ : قُتِلَ حَتْمًا ﴾ بلا نزاع .

ولا يزداد على القتل . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في السكافي ، والوجيز ، وغيرهما .



قال الزركشى : هذا المذهب .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : أنه يقطع مع ذلك أولا .

اختاره أبو محمد الجوزى .

وقيل : ويصلبون بحيث لا يموتون .

قوله : ﴿ وَصَلِبَ حَتَّى يَشْتَهَرَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

منهم القاضى فى جامعه ، وأبو الخطاب ، والمصنف ، وغيرهم .

وجزم به فى السكاكى ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشى : هذا المذهب .

وقال أبو بكر : يصلب قدر ما يقع عليه اسم الصلب .

وقال فى التبصرة : يصلب قدر ما يتمثل به ويعتبر .

قلت : وهو أولى . وهو قريب من المذهب .

وعند ابن رزين : يصلب ثلاثة أيام .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أن الصلب بعد قتله . وهو صحيح . وهو المذهب .

وعليه جمهور الأصحاب .

وقيل : يصلب أولا .

وتقدم - فى كتاب الجنائز - عند قوله « ولا يصلى الإمام على الغال » أنه « هل

يقتل أولا ؟ ثم يغسل ويصلى عليه ، ثم يصلب ، أو يصلب عقب القتل » .

فائفة : لو مات أو قتل قبل قتله للمحاربة : لم يصلب . على الصحيح من

المذهب .

وقيل : يصلب .

قوله ﴿وَإِنْ قَتَلَ مَنْ لَا يُكَافِئُهُ﴾

يعنى : كولده والعبد والذى .

﴿فَهَلْ يُقْتَلُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافى ، والمغنى والبلغة ، والشرح ، والفروع ، والزرکشى .

إمدهما : يقتل . وهو المذهب .

صححه فى التصحيح .

قال فى تجريد العناية : يقتل على الأظهر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا يقتل .

قال الزرکشى : هذا أمشى على قاعدة المذهب .

واختارها الشريف ، وأبو الخطاب ، والشيرازى .

وهو ظاهر ما جزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى .

قوله ﴿وَإِنْ جَنَى جِنَايَةً تُوجِبُ الْقَصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ : فَهَلْ

يَتَحْتَمُّ اسْتِيفَاؤُهُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ﴾ .

وأطلقهما فى البلغة ، والمحرر ، والفروع ، والكافى ، والهداية ، والخلاصة .

إمدهما : لا يتحتم استيفاؤه . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .

وجزم به فى المنور .

وقدمه فى تجريد العناية .

والرواية الثانية : يتحتم .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الرايتين ، والحاوى الصغير .

وصححه في تصحيح الحرر .

وهما وجهان في الكافي ، والبلغة .

فأمرنا

إمراهما : لا يسقط تحتم القتل على كلا الروايتين . ولا يسقط تحتم القود في

الطرف إذا كان قد قتل ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الحرر : ويحتمل عندي : أن يسقط تحتم قود طرف يتحتم قتله .

قال في الفروع : وذكر بعضهم هذا الاحتمال . فقال : يحتمل أن تسقط

الجنابة ، إن قلنا : يتحتم استيفائها .

وذكره بعضهم ، فقال : يحتمل أن يسقط تحتم القتل . إن قلنا : يتحتم في

الطرف ، وهذا وهم . وهو كما قال .

الثانية : قوله ﴿ وَحُكِّمَ الرِّدَّ حُكْمُ الْمُبَاشِرِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : وكذلك الطليع .

وذكر أبو الفرج : السرقة كذلك ، فردء غير مكلف كهو .

وقيل : يضمن المال أخذه .

وقيل : قراره عليه .

وقال في الإرشاد : من قاتل اللصوص ، وقتل : قتل القاتل فقط .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : يقتل الأمر كرده ، وأنه في السرقة كذلك

وفي السرقة في الانتصار : الشركة تلحق غير الفاعل به ، كرده مع مباشر .

وقال في المفردات : إنما قُطِع جماعة بسرقة نصاب للسعي بالفساد . والغالب من السعاة : قطع الطريق ، والتلصص بالليل والمشاركة بأعوان ، بعضهم يقاتل أو يحمل ، أو يكثر ، أو ينقل . قتلنا الكلّ أو قطعناهم حسما للفساد . انتهى .

قوله ﴿ وَمَنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ بِالْمَالِ : قَتَلَ ﴾ .

يعنى : حتما مطلقا . وهذا المذهب بلا ريب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : يقتل حتما إن قتله لقصد ماله ، وإلا فلا .

وقيل : في غير مكافئ .

فعلى المذهب : لا أثر لعفوولى .

فيحايى بها .

قوله ﴿ وَهَلْ يُصَلَّبُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة .  
إمراهما : لا يصلب . وهو المذهب .

صححه المصنف ، والشارح ، والناظم ، وصاحب التصحيح ، وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأذى ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
قال الزركشى : هذا المذهب .

والرواية الثانية : يصلب .

تنبيه : قوله ﴿ وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ ، وَلَمْ يَقْتُلْ : قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ،

وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ ، وَحُسِمَتَا وَخُلِّيَ ﴾ .

يعنى : يكون ذلك حتما .

قال ابن شهاب وغيره : يجب أن يكون ذلك مرتباً ، بأن يقطع يده اليمنى أولاً ، ثم رجله اليسرى .

وجوزه أبو الخطاب ، ثم أوجبه . لكن لا يمكن تداركه .

قوله ﴿ وَلَا يَقْطَعُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ أَخَذَ مَا يَقْطَعُ السَّارِقُ فِي مِثْلِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وخرج عدم القطع من عدم اعتبار المكافأة .

فأئمة : من شرط قطعه : أن يأخذ من حرز .

فإن أخذ من منفرد عن القافلة ونحوه : لم يقطع .

ومن شرطه أيضاً : انتفاء الشبهة في المال المأخوذ .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ مَقْطُوعَةً ، أَوْ مُسْتَحَقَّةً فِي قِصَاصٍ ،

أَوْ سَلَاءً : قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى . وَهَلْ تُقْطَعُ يُسْرَى يَدَيْهِ ؟

يُنْبَنَى عَلَى الرَّوَائِثَيْنِ فِي قِطْعِ يُسْرَى السَّارِقِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ ﴾

وهو بناء صحيح . فالمذهب هناك : عدم القطع . فكذا هنا . هذا هو الصحيح

من المذهب .

قال في الفروع هنا - بعد أن قدم : أنه لا يقطع - وقيل : يقطع الموجود مع يده .

اليسرى .

وقال في البلغة ، وغيره : إن قطعت يمينه قوداً - واكتفى برجله اليسرى -

ففي إيماله وجهان . انتهى .

فأئمتنا

إمراهما : لو قطعت يسراه قوداً - وقلنا : تقطع يميناه كسرقة - : أمهل .

وإن عدم يسرى يديه : قطعت يسرى رجله .

ويتخرج : لا تقطع ، كيمنى يديه ، فى الأصح من الوجهين .  
الثانية : لو حارب مرة ثانية : لم تقطع أربعته . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : بلى .  
وأطلقهما فى الحرر .  
وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى السارق إذا سرق مرة ثالثة ، على ماتقدم .  
قوله ﴿ وَمَنْ لَمْ يَقْتُلْ ، وَلَا أَخَذَ الْمَالَ : نُفِيَ وَشُرِّدَ . فَلَا يُتْرَكُ يَأْتِى  
إِلَى بَلَدٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
قال الزركشى : هذا المذهب المجزوم به عند القاضى ، وغيره .  
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادى ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .  
وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : أن نفيه تعزيره بما يردعه .  
وقال فى التبصرة : يعزر ، ثم ينفى ويشرد .  
وعنه : أن نفيه حبسه .  
وفى الواضح ، وغيره ، رواية : نفيه طلبه .  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب : دخول العبد فى ذلك .  
وأنه ينفى .

وقد قال القاضى فى التعليق : لاتعرف الرواية عن أصحابنا فى ذلك .  
وإن سلمناه ، فالقصد من ذلك : كفه عن الفساد . وهذا يشترك فيه الحر  
والعبد . انتهى .

### فأمرناه

إمدهما : تنفى الجماعة متفرقين . على الصحيح من المذهب . خلافا لصاحب  
التبصرة .

الثانية : لا يزال منفياً حتى تظهر توبته . على الصحيح من المذهب .

قدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : ينفى عاماً .

وذكرها المصنف ، والشارح احتمالين . وقالوا : لم يذكر أصحابنا قدر مدة

نفيهم .

قوله ﴿ وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ : سَقَطَتْ عَنْهُ حُدُودُ اللَّهِ  
مِنَ الصَّلْبِ وَالْقَطْعِ وَالنَّفْيِ ، وَانْحِتَامِ الْقَتْلِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة .

وأطلق فى المبهج فى حق الله روايتين فى أول الباب . وقطع فى آخره بالقبول .

قوله ﴿ وَأُخِذَ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ : مِنَ الْأَنْفُسِ ، وَالْجَرَاحِ وَالْأَمْوَالِ .  
إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا ﴾ .

قال فى الفروع - بعد أن ذكر حقوق الآدميين وحقوق الله ، فيمن تاب  
قبل القدرة عليه - : هذا فيمن تحت حكمنا .

ثم قال : وفى خارجى ، وباع ومرتد ، ومحارب : الخلاف فى ظاهر كلامه .

قاله شيخنا ، يعنى : به الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقيل : تقبل توبته ببينة .

وقيل : وقرينة .

وأما الحربى الكافر : فلا يؤخذ بشيء فى كفره إجماعاً .

قوله ﴿وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ سِوَى ذَلِكَ - مثل : الشرب ،  
والزنا ، والسرقة ، ونحوها - فَتَابَ قَبْلَ إِقَامَتِهِ : لَمْ يَسْقُطْ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين .

وذكره أبو بكر في المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به الأدعى في منتخبه .

وعنه : أنه يسقط بمجرد التوبة قبل إصلاح العمل .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات ، وغيرهم .

وقده في المحرر ، والفروع .

وصححه في النظم ، وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والكافي ، والهادى ، والشرح ، والبلغة ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،

وغيرهم .

وعنه : إن ثبت الحد بيينة : لم يسقط بالتوبة .

ذكرها ابن حامد ، وابن الزاغونى ، وغيرهما .

وجزم به في المحرر . واسكن أطلق الثبوت .

ويأتى فى أواخر « باب الشهادة على الشهادة » إذا تاب شاهدا الزور قبل

التعزير : هل يسقط عنه ، أم لا ؟

فعلى هذه الرواية ، والرواية الأولى : يسقط فى حق محارب تاب قبل القدرة .

قال فى الفروع : ويحتمل أن لا يسقط ، كما قبل المحاربة .



وقال في الحرر : لا يسقط بإسلام ذمي ومستأمن . نص عليه .  
وذكره ابن أبي موسى في الذمي .  
ونقل فيه أبو داود عن الإمام أحمد رحمه الله .  
قال في القروع : وظاهر كلام جماعة : أن فيه الخلاف .  
ونقل أبو الحارث : إن أكره ذمي مسلمة ، فوطئها : قتل . ليس على هذا  
صولحوا . ولو أسلم هذا حد ، وجب عليه .  
فدل أنه لو سقط بالتوبة : سقط بالإسلام . لأن التائب وجب عليه أيضاً .  
وأنه أوجب بناءً على أنه لا يسقط بالتوبة . فإنه لم يصرح بتفرقة بين إسلام وتوبة  
ويتوجه رواية مخرجة من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم . لأنه حد سقط  
بالإسلام .

واختار صاحب الرعاية : يسقط .

وقال في عيون المسائل - في سقوط الجزية بإسلام - إذا أسلم : سقطت عنه  
العقوبات الواجبة بالكفر . كالقتل وغيره من الحدود .  
وفي المبهج احتمال : يسقط حد زنى ذمي . ويستوفي حد قذف . قاله الشيخ  
تقي الدين رحمه الله .  
وفي الرعاية : الخلاف .

وهو معنى ما أخذه القاضى ، وأبو الخطاب ، وغيرهما من عدم إعلامه ، وصحة  
توبته : أنه حق لله .

وقال في التبصرة : يسقط حق آدمى لا يوجب مالا ، وإلا سقط إلى مال .  
وقال في البلغة : في إسقاط التوبة في غير المحاربة ، قبل القدرة وبَعْدَها :  
روايتان .

قوله - في الرواية الثانية التي هي المذهب - « وعنه أنه يسقط بمجرد التوبة قبل

إصلاح العمل » فلا يشترط إصلاح العمل مع التوبة . بل يسقط بمجرد التوبة . وهذا الصحيح على هذه الرواية .

قال الشارح : هذا ظاهر قول أصحابنا .

قال في الكافي : قال أصحابنا : ولا يعتبر إصلاح العمل مع التوبة في إسقاط الحد وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : ويعتبر أيضاً صلاح عمله مدة .

وعلى المذهب أيضاً - وهو سقوط الحد بالتوبة - فقليل : يسقط بها قبل توبته . جزم به في المحرم ، والوجيز .

وقيل : قبل القدرة .

وقيل : قبل إقامته .

[ وأطلقهم في الفروع .

وقال في الكافي ، والرعاية الكبرى : ويحتمل أن يعتبر إصلاح العمل مدة يتبين فيها صحة توبته .

وقال في الرعاية الصغرى ، والحاوى - في سقوط حد الزانى ، والشارب ، والسارق ، والقاذف بالتوبة قبل إقامة الحد ، وقيل : قبل توبته - روايتان <sup>(١)</sup> .

وهو ظاهر كلامه في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادى ، والمصنف هنا ، وغيرهم .

بل هو ظاهر كلام الأصحاب ، كما قال في المغنى .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وأطلقهما في الفروع .

وفي بحث القاضى : التفرقة بين علم الإمام بهم أولاً .

---

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله : تقبل ولو في الحد . فلا يكمل ، وأن هرب به فيه توبة .

قوله ﴿ وَمَنْ أُرِيدَتْ نَفْسُهُ ، أَوْ حُرْمَتُهُ ، أَوْ مَالُهُ : فَلَهُ الدَّفْعُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَعْلَمُ دَفْعَهُ بِهِ ﴾ .  
هذا أحد الوجهين .

واختاره صاحب المستوعب ، والمصنف ، والشارح .  
وجزم به الزركشي .

وقيل له : الدفع عن ذلك بأسهل ما يغلب على ظنه أنه يندفع به . وهذا المذهب جزم به في المحرر ، والوجيز ، وغيرها .

وقاله في الترغيب ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : ليس له ذلك ، إذا أمكنه هرب أو احتماء ونحوه .

جزم به في المستوعب .

وقيل له : المناشدة .

وذكر جماعة - منهم : المصنف - له دفعه بغير الأسهل ابتداءً . إن خاف أن يبدده .

قلت : وهو الصواب .

قال بعضهم : أو يجهله .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا بِالْقَتْلِ : فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وخرج الحارثي قولاً بالضمان ، من ضمان الصائل في الإحرام . على قول

أبي بكر .

وفي عيون المسائل - في الغصب - : لو قتل دفعاً عن ماله : قُتِلَ . ولو قَتَلَ دفعاً عن نفسه : لم يقتل . نقله عنه في الفروع .

وفي الفصول : يضمن من قتل دفعاً عن نفس غيره ، ومال غيره .

قوله ﴿ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الحرر ، والهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والنظم .  
الدفع عن نفسه ، لا يخلو إما أن يكون في فتنة ، أو في غيرها . فإن كان في غير فتنة ففيه روايتان .

إصراهما : يلزمه الدفع عن نفسه . وهو المذهب .

قال في الفروع : ويلزمه الدفع عن نفسه . على الأصح .

قال في التبصرة : يلزمه في الأصح .

وجزم به في الوجيز .

والرواية الثانية : لا يلزمه الدفع .

قدمه في الشرح ، ونهاية المبتدئ ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .

وإن كان في فتنة : فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه الدفع عنها .

اختراره المصنف ، والشارح .

وقدمه في الفروع .

وعنه : يلزمه .

وعنه : يلزمه إن دخل عليه منزله .

وعنه : يحرم والحالة هذه .

### فوائده

منها : يلزمه الدفع عن حرمة . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

واختراره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والنظم .

وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يلزمه .

قدمه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

ومنها : لا يلزمه الدفع عن ماله . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ولا يلزمه عن ماله في الأصح .

واختاره المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز ، والنظم .

وقدمه في نهاية المبتدى ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وعنه : يلزمه .

قال في التبصرة : يلزمه في الأصح .

ومنها : لا يلزمه حفظ ماله عن الضياع والهلاك . على الصحيح من المذهب .

ذكره القاضى وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في التبصرة : يلزمه على الأصح .

وقال في نهاية المبتدى : يجوز دفعه عن نفسه ، وحرمته ، وماله ، وعرضه .

وقيل : يجب .

ومنها : له بذل المال .

وذكر القاضى : أنه أفضل ، وأن حنبلا نقله .

وقال في الترغيب : المنصوص عنه : أن ترك قتاله عنه أفضل .

وأطلق روايتي الوجوب في السكل ، ثم قال : عندى ينتقض عهد الذمى .

قال في الفروع : وما قاله في الذمى مراد غيره .

ونقل حنبل - فيمن يريد المال - أرى دفعه إليه ، ولا يأتى على نفسه . لأنها

لا عوض لها .

ونقل أبو الحارث لا بأس .  
ومنها : أنه يلزمه الدفع عن نفس غيره . على الصحيح من المذهب .  
ذكره القاضى ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع ، وغيره .  
وكإحيائه ببذل طعامه .  
ذكره القاضى ، وغيره أيضاً .  
واختار صاحب الرعاية : يلزمه مع ظن سلامة الدافع . وكذا ماله مع ظن سلامتهما .  
وذكر جماعة : يجوز مع ظن سلامتهما ، وإلا حرم .  
وقيل - فى جوازه عنهما وعن حرمة - : روايتان .  
نقل حرب الوقف فى مال غيره .  
ونقل أحمد الترمذى ، وغيره : لا يقاتله . لأنه لم يباح له قتله لمال غيره .  
وأطلق صاحب التبصرة ، والشيخ تقي الدين : لزومه عن مال غيره .  
قال فى التبصرة : فإن أبى أعلم ماله . فإن عجز : لزمته إعانته .  
وتقدم كلامه فى الفصول .  
وجزم أبو المعالى بلزوم دفع حربى وذمى عن نفسه ، وإباحته عن ماله وحرمة .  
وعبد غيره وحرمة .  
وأن فى إباحته عن مال غيره وصلاة خوف لأجله : روايتين . ذكرهما ابن عقيل .  
وقال فى المذهب : وهل يجوز لغير المطلوب أن يدفع عنه من أراد نفسه ، أو يجب ؟ على وجهين .  
أما دفع الإنسان عن مال غيره : فيجوز ، ما لم يفض إلى الجنابة على نفس الطالب أو شيء من أعضائه ، انتهى .

ومنہا : لو ظلم ظالم ، فنقل ابن أبی حرب : لا یعینہ حتی یرجع عن ظلمہ .  
ونقل الأثرم : لا یعجبنی أن یمینوہ ، أخشى أن یجتري . یدعوہ حتی ینکسر .  
واقصر علیہما الخلل وصاحبه .

وسأله صالح - فیمن یستغیث به جاره - ؟ قال : یکره أن یخرج إلى صیحة  
باللیل ، لأنه لا یدری ما یکون .

قال فی الفروع : وظاهر کلام الأصحاب فیہما خلافہ . وهو أظهر فی الثانية .  
انتهی .

قوله ﴿ وَسَوَاءٌ كَانَ الصَّائِلُ أَدَمِيًّا أَوْ بَهِيمَةً ﴾ وهذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح : الأولى من الروایتین فی البهیمۃ : وجوب الدفع إذا  
أمكنه ، كما لو خاف من سيل أو نار ، وأمكنه أن يتنحى عن ذلك . وإن أمكنه  
الهرب : فالأولى يلزمه .

وقال فی الترغیب : البهیمۃ لآحرمة لها فیجب .

قال فی الفروع : وما قاله فی البهیمۃ متبعه .

فأمره : لو قتل البهیمۃ - حیث قلنا له قتلها - فلا ضمان علیہ . علی الصحیح  
من المذهب . وعلیه الأصحاب .

وتقدم ذلك فی أواخر « الفصـب » فی کلام المصنف .

قال فی القواعد الأصولیة : هكذا جزم به الأصحاب فی « باب الصائل » فجاء  
وقفت علیہ من كتبہم .

وقال أبو بکر عبد العزیز فی التنبیہ : إذا قتل صیداً صائلاً علیہ ، فملیه الجزاء .  
وذكر صاحب الترغیب فرعین .

أمرهما : لو حال بین المضطر و بین الطعام بهیمۃ لاتندفع إلا بالقتل : جاز له  
قتلها . وهل یضمنها ؟ علی وجهین .

الفرع الثاني : لو تدرج إناء من علو على رأس إنسان ، فكسره دفعا عن نفسه بشيء التقاء به ، فهل يضمنه ؟ على وجهين مع جواز دفعه .

وذكر في الترغيب - في « باب الأطعمة » - أن المضطر إلى طعام الغير وصاحبه مستغن عنه ، إذا قتله المضطر فلا ضمان عليه ، إذا قلنا : بجواز مقاتلته .

ويأتى في كلام المصنف في آخر « باب الأطعمة » جواز قتاله .

وخرج الحارثي - في « كتاب الغصب » - ضمان الصائل على قول أبي بكر في ضمان الصيد الصائل على المحرم .

قوله ﴿ فَإِذَا دَخَلَ رَجُلٌ مَنَزِلَهُ مُتَلَصِّصًا ، أَوْ صَائِلًا : فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا ذَكَرْنَا ﴾ فيما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ عَضَّ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا ، فَأَنْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ ، فَسَقَطَتْ ثَنَائِيَاهُ : ذَهَبَتْ هَدْرًا ﴾ .

وهذا المذهب مطلقا . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال جماعة من الأصحاب : ينتزعها بالأسهل فالأسهل ، كالصائل .

تنبيه : محل ذلك إذا كان العض محرما .

قوله ﴿ وَإِنْ نَظَرَ فِي يَتِيهِ مِنْ خِصَاصِ الْبَابِ ، أَوْ نَحْوِهِ ، فَحَذَفَ عَيْنُهُ فَفَقَّأَهَا : فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال ابن حامد : يدفعه بالأسهل فالأسهل ، كالصائل . فينذره أولا ، كن

استرق السم ، لا يقصد أذنه بلا إنذار . قاله في الترغيب .



### تنبيهان

الأول : ظاهر كلامه : أنه سواء تعمد الناظر أو لا . وهو صحيح ، إذا ظنه صاحب البيت متعمدا .

وقال في الترغيب : أو صادف الناظر عورة من محارمه .

وقال في المغنى - في هذه الصورة - : ولو خلت من نساء .

الثاني : مفهوم كلامه : أن الباب لو كان مفتوحا ، ونظر إلى من فيه : ليس له رمية . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقاله في القواعد الأصولية .

وقدمه في الفروع .

وقيل : هو كالنظر من خصاص الباب . جزم به بعضهم .

فأئدة : لو تسمع الأعمى على من في البيت : لم يجز طعن أذنه . على الصحيح

من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في القواعد الأصولية .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

واختار ابن عقيل طعن أذنه . وقال : لا ضمان عليه .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية : هكذا ذكره الأصحاب « الأعمى إذا تسمع »

وحكموا فيه القولين .

قال : والذي يظهر أن تسمع البصير يلحق بالأعمى . على قول ابن عقيل .

سواء كان أعمى ، أو بصيرا . انتهى .

قلت : وهو الصواب . والذي يظهر : أنه مرادهم .

وإنما لم يذكره حملا على الغالب . لأن الغالب من البصير لا يسمع . والعلة

جامعة لهما . والله أعلم .

## باب قتال أهل البغي

فأمرناه

إمهما : نصب الإمام : فرض كفاية .

قال في الفروع : فرض كفاية على الأصح .

فمن ثبتت إمامته بإجماع ، أو بنص ، أو باجتهاد ، أو بنص من قبله عليه .  
وخبير متعين لها : حرم قتاله .

وكذا لو قهر الناس بسيفه . حتى أذعنوا له ودعوه إماماً .

قاله في الكافي وغيره .

وذكره في الرعاية رواية ، وقدم أنه لا يكون إماماً بذلك .

وقدم روايتان في الأحكام السلطانية .

فإن بويج لاثنتين : فالإمام الأول .

قاله في نهاية ابن رزين ، وتجريد العناية ، وغيرها .

ويعتبر كونه قرشياً حراً ذكراً عدلاً عالماً كافياً . ابتداء ودواماً .

قاله في نهاية ابن رزين وغيره .

ولو تنازعها اثنان متكافئان في صفات الترجيح : قدم أحدهما بالقرعة .

قال القاضي : هذا قياس المذهب ، كالأذان .

الثانية : هل تصرف الإمام عن الناس بطريق الوكالة لهم ، أم بطريق الولاية ؟

فيه وجهان .

وخرج الآمدى روايتين ، بنا على أن خطأه : هل هو في بيت المال . أو على

عاقلته ؟

واختار القاضي في خلافه : أنه متصرف بالوكالة لعمومهم .

وذكر في الأحكام السلطانية : روايتين في انعقاد إمامته بمجرد القهر .

قال في القاعدة الحادية والستين : وهذا يحسن أن يكون أصلاً للخلاف في  
«الولاية والوكالة أيضاً» .

وينبغي على هذا الخلاف انزاله بالعزل .  
ذكره الآمدي .

فإن قلنا « هو وكيل » فله عزل نفسه .

وإن قلنا « هو وال » لم ينعزل بالعزل ، ولا ينعزل بموت من تابعه .  
وهل لم عزله ؟ إن كان بسؤاله : فحكمه حكم عزل نفسه . وإن كان بغير  
سؤاله : لم يجوز بغير خلاف . ذكره القاضي ، وغيره .

#### تغييرات

أمرها : ظاهر قوله ﴿وَهُمُ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ  
سَائِغٍ﴾ .

أنه سواء كان الإمام عادلاً أو لا . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجوز ابن عقيل ، وابن الجوزي الخروج على إمام غير عادل ، وذكر الخروج  
الحسين على يزيد لإقامة الحق .

وهو ظاهر كلام ابن رزين على ما تقدم .

قال في الفروع : ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : أن ذلك لا يحل ، وأنه  
بدعة مخالف للسنة . وأمره بالصير . وأن السيف إذا وقع عمت الفتنة ، وانقطعت  
السبل . ففسك الدماء ، وتستباح الأموال ، وتنتهك المحارم .

الثاني : مفهوم قوله ﴿وَلَهُمْ مَنَعَةٌ وَشَوْكَةٌ﴾ .

أنهم لو كانوا جمعاً يسيراً : أنهم لا يعطون حكم البغاة . وهو صحيح . وهو  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدعه في الفروع ، وغيره .

بل حكمهم حكم قطاع الطريق .

وقال أبو بكر : هم بغاة أيضاً .

وهو رواية ذكرها أبو الخطاب .

الثالث : ظاهر كلام المصنف أيضاً : أنه سواء كان فيهم واحد مطاع أولاً .

وأنهم سواء كانوا في طرف ولايته أو وسطها . وهو صحيح . وهو المذهب . وهو

ظاهر كلام الأصحاب . وقدمه في الفروع .

وقال في الترغيب : لا تتم شوكتهم إلا وفيهم واحد مطاع ، وأنه يعتبر

كونهم في طرف ولايته .

وقال في عيون المسائل : تدعو إلى نفسها ، أو إلى إمام غيره .

قوله ﴿ وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ ، وَيَسْأَلَهُمْ : مَا يَنْقِمُونَ مِنْهُ ؟

وَيُنْزِلَ مَا يَدَّكُرُونَهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ ، وَيَكْشِفَ مَا يَدْعُونَهُ مِنْ شُبْهَةٍ ﴾

بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ فَاءُوا وَإِلَّا قَاتَلَهُمْ ﴾ .

يعنى : إذا كان يقدر على قتالهم . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال المصنف ، والشيخ تقى الدين رحمه الله : له قتل الخوارج ابتداءً ..

وتتمة الجريح .

قال في الفروع : وهو خلاف ظاهر رواية عبدوس بن مالك .

وقال المصنف في المغنى ، والشارح - في الخوارج - : ظاهر قول المتأخرين

من أصحابنا : أنهم بغاة . لهم حكمهم ، وأنه قول جمهور العلماء .

قال في الفروع : كذا قال . وليس بمرادهم ، لذكرهم كفرهم وفسقهم -

بخلاف البغاة .

قال في السكافي : ذهب فقهاء أصحابنا إلى أن حكم الخوارج حكم البغاة .  
وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار ، حكمهم حكم المرتدين . انتهى .  
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : يفرق جمهور العلماء بين الخوارج والبغاة  
المتأولين . وهو المعروف عن الصحابة رضي الله عنهم . وعليه عامة أهل الحديث ،  
والفقهاء ، والمتكلمين ، ونصوص أكثر الأئمة وأتباعهم .

قال في الفروع : واختيار شيخنا يخرج على وجه من صوب غير معين .  
أو وقف . لأن علياً رضي الله عنه هو المصيب . وهي أقوال في مذهبنا .  
وقال في الرعاية الكبرى : الخوارج بغاة مبتدعة . يكفرون من أتى كبيرة .  
ولذلك طعنوا على الأئمة ، وفارقوا الجماعة ، وتركوا الجمعة . ومنهم : من كفر  
الصحابة رضي الله عنهم وسائر أهل الحق ، واستحل دماء المسلمين وأموالهم .  
وقيل : هؤلاء كفار كالمرتدين . فيجوز قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم ، وانباع  
مدبرهم . ومن قدر عليه منهم استتيب . فإن تاب وإلا قتل . وهو أولى . انتهى .  
قلت : وهو الصواب .

قال الزركشي : الخوارج الذين يكفرون بالذنب ، ويكفرون عثمان ، وعلياً ،  
وطليحة ، والزبير رضي الله عنهم ، ويستحلون دماء المسلمين وأموالهم - فيهم  
روايتان . حكاهما القاضي في تعليقه .

إحداها : هم كفار .

والثانية : لا يحكم بكفرهم .

تنبيه : قوله ﴿ فَإِنْ قَالُوا وَإِلَّا قَاتِلْهُمْ الْإِمَامُ ﴾ .

يعنى وجوباً .

جزم به في المغنى ، والشرح ، والقاضى ، وغيرهم .

قال الزركشي : ظاهر قصة الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وقوله عليه أفضل

« الصلاة والسلام » ستكون فتنة » يقتضى : أن القتال لا يجب . ومال إليه .  
قوله ﴿ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ بِسِلَاحِهِمْ وَكَرَاعِهِمْ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى : بسلاح البغاة وكراعهم . صرح به الأصحاب . وهما روايتان .  
وأطلقهما فى الهدية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،  
والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والحاوى .  
أمرهما : لا يجوز إلا عند الضرورة . وهو المذهب .  
صححه فى التصحيح ، والنظم ، والرعايتين .  
وقدمه فى الفروع .

والثانى : يجوز مطلقاً . جزم به فى الوجيز .  
فأورد : المراق منهم والعبد : كالتحليل . قاله فى الترغيب .  
قوله ﴿ وَلَا يَتَّبِعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ ﴾ .  
اعلم أنه يحرم قتل مدبرهم وجريحهم . بلا نزاع .  
ولا يتبع مدبرهم . على الصحيح من المذهب مطلقاً .  
وقيل : فى آخر القتال . ذكره فى الرعايتين .  
قلت : يتوجه أن يقال : إن خيف من اجتماعهم ورجوعهم تبعهم .  
فعلى المذهب : إن فعل ، فى القود وجهان .  
وأطلقهما فى المغنى ، والكافى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والفروع .  
أمرهما : يقاد به . وهو ظاهر كلام المصنف ، والشارح الآتى .  
وقدمه ابن رزى فى شرحه .

والثانى : لا يقاد به .  
قلت : وهو الصواب . لاختلاف العلماء فى ذلك . فأتبع شبهة .

فأمره : قال في المستوعب : المدبر من انكسرت شوكته ، لا المتحرف إلى موضع .

وقال في المعنى<sup>٢</sup> ، والشرح : يحرم قتل من ترك القتال .  
قوله ﴿ وَمَنْ أُسِرَ مِنْ رِجَالِهِمْ : حُبْسَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ ، ثُمَّ يُرْسَلُ ۖ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الرعايتين ، والفروع ، وغيرهما .  
وقيل : يخلى إن أمن عوده .  
وقال في الترغيب : لا يرسل مع بقاء شوكتهم .  
قلت : وهو الصواب .  
ولعله مراد من أطلق .

فعلى هذا : لو بطلت شوكتهم ، ولكن يتوقع اجتماعهم في الحال : ففي إرساله وجهان

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
قلت : الصواب عدم إرساله .  
وقيل : يجوز حبسه ليخلى أسيرنا .  
قوله ﴿ فَإِنْ أُسِرَ صَبِيٌّ ، أَوْ امْرَأَةٌ . فَهَلْ يُفْعَلُ بِهِ ذَلِكَ ، أَوْ يُخَلَّى فِي الْحَالِ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ۖ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، وشرح ابن منبجا .

أمرهما : يفعل به كما يفعل بالرجل . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثاني : يخلى في الحال .

صححه المصنف ، والشارح .

قلت : الصواب النظر إلى ما هو أصح من الإمساك والإرسال .

ولعل الوجهين مبنيان على ذلك .

قوله ﴿ وَلَا يَضْمَنُ أَهْلُ الْعَدْلِ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْهِمْ حَالُ الْحَرْبِ ، مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ﴾ بلا نزاع .

وتقدم في كفارة القتل : هل يجب على القاتل كفارة أم لا ؟

وقوله ﴿ وَهَلْ يَضْمَنُ الْبُعَاةُ مَا أَتْلَفُوهُ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ فِي الْحَرْبِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادي والمحزر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

أمرهما : لا يضمنون . وهو المذهب .

صححه في المغني ، والشرح ، والنظم .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في المنور ، والمتنخب ، وغيرهما .

وقدمه في السكافي ، والفروع ، وغيرهما .

قلت : فيعاني بها .



والرواية الثانية : يضمنون .

صححه في التصحيح ، والخلاصة .

وجزم به في الوجيز .

فعلى الرواية الثانية : في القود وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى ، قلت : إن ضمن المال احتمل القود وجهين . انتهى

قلت : الصواب وجوب القود .

والوجهان أيضاً في تحتم القتل بعدها . قاله في الفروع .

فأمره : قوله ﴿ وَمَا أَخَذُوا فِي حَالِ امْتِنَاعِهِمْ - مِنْ زَكَاةٍ ، أَوْ خَرَاجٍ ،  
أَوْ جَزِيَّةٍ - : لَمْ يَمُدَّ عَلَيْهِمْ ، وَلَا عَلَى صَاحِبِهِ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يجزىء دفع الزكاة إلى الخوارج والبيعة .

نص عليه في الخوارج ، إذا غلبوا على بلد ، وأخذوا منه العشر : وقع موقعه .

قال القاضي في الشرح : هذا محمول على أنهم خرجوا بتأويل .

وقال في موضع : إنما يجزىء أخذهم إذا نصبوا لهم إماماً .

قال في الفروع : وظاهر كلامه في موضع من الأحكام السلطانية : أنه لا يجزىء

الدفع إليهم اختياراً .

وعن الإمام أحمد رحمه الله التوقف فيما أخذه الخوارج من الزكاة .

وقال القاضي ، وقد قيل : تجوز الصلاة خلف الأئمة الفساق . ولا يجوز دفع

الأعشار والصدقات إليهم ، ولا إقامة الحدود .

وعن الإمام أحمد رحمه الله : نحوه .

قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى ذِمِّيٌّ دَفْعَ جَزِيَّتِهِ إِلَيْهِمْ : لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وفيه احتمال : تقبل بلا بينة إذا كان بعد الحول .  
قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعى إِنْسَانٌ دَفْعَ خَرَجِهِ إِلَيْهِمْ . فَبَلِّغْهُم بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ؟  
عَلَىٰ وَجْهِينِ ۚ ﴾ .

عبارته في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة : كذلك .  
فقد يقال : شمل كلامه مسألتين .  
أمرهما : إذا كان مسلماً وادَّعى ذلك ، فأطلق في قبول قوله بلا بينة  
وجهين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ،  
والكافي ، والشرح ، والفروع ، والزرکشی .  
أمرهما : لا يقبل إلا بينة . صححه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي .  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .  
والوجه الثاني : يقبل مع يمينه . صححه في النظم .  
وجزم به في المنور .

والمسألة الثانية : إذا كان ذمياً . وأطلق في قبول قوله بلا بينة وجهين .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح  
والرعاية الكبرى .

أمرهما : لا يقبل . وهو المذهب . صححه في التصحيح .  
وجزم به في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير . والوجيز .  
ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والزرکشی ، وغيرهما .  
والوجه الثاني : يقبل قوله مع يمينه . جزم به في المنور .

وهو ظاهر ما صححه في النظم .

قال الزركشى وغيره ، وقيل : يقبل بعد مضى الحول .

قوله ﴿ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ ، وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ ﴾ .

هذا المذهب فيهما . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والحرر ، والنظم ، والوجيز ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في الرايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقال ابن عقيل : تقبل شهادتهم . ويؤخذ عنهم العلم ، ما لم يكونوا دعاة .

ذكره أبو بكر .

وذكر في المغنى ، والترغيب ، والشرح : أن الأولى رد كتابه قبل الحكم به .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله : أن ابن عقيل وغيره فسقوا البغاة .

فأئمة : لو ولى الخوارج قاضياً : لم يجز قضاؤه عند الأصحاب .

وفي المغنى ، والشرح : احتمال بصحة قضاء الخارجى ، دفعاً للضرر . كما

لو أقام الحد ، أو أخذ جزية وخرجا وزكاة .

قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعَانُوا بِأَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَأَعَانُوهُمْ : انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ .

إِلَّا أَنْ يَدْعُوا أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِمْ مَعُونَةُ سَنٍ اسْتَعَانَ بِهِمْ مِنَ

الْمُسْلِمِينَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ : فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ ﴾ .

إذا قاتل أهل الذمة مع البغاة ، فلا يخلو : إما أن يدعوا شبهة أو لا .

فإن لم يدعوا شبهة - كما ذكره المصنف وغيره - انتقض عهدهم . على الصحيح

من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادى ، والبلغة ، والمحرم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .  
وقدمه فى الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : لا ينتقض .

فعلى المذهب : يصيرون كأهل الحرب .

وعلى الثانى : يكون حكمهم حكم البغاة .

وعلى الثانى أيضاً : فى أهل عدل وجهان .

قال فى الفروع ، وقيل : لا ينتقض عهدهم . ففى أهل عدل وجهان . انتهى .

قلت : الذى يظهر أن العكس أولى . وهو أنهم إذا قاتلوا مع البغاة - وقلنا :

ينتقض عهدهم - فهل ينتقض عهدهم إذا قاتلوا مع أهل العدل ؟ هذا ما يظهر .

وإن ادعوا شبهة - كظنهم وجوبه عليهم - ونحوه : لم ينتقض عهدهم . على

الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال فى الترغيب : فى نقض عهدهم وجهان .

قوله ﴿ وَيَغْرُمُونَ مَا أَتْلَفُوا مِنْ نَفْسٍ وَمَالٍ ﴾ .

يعنى : أهل الذمة إذا قاتلوا . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقطع به أكثرهم . منهم : صاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية الصغرى ،

والحاوى الصغير ، والوجيز ، وغيرهم .

وقال فى الفروع : ويضمنون ما أتلّفوه فى الأصح .

وقدمه فى الرعاية الكبرى .

وقيل : لا يضمنون .

وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : وإن انتقض عهدهم : فلا يضمن .

تنبيه : قوله ﴿ وَإِنْ اسْتَعَاثُوا بِأَهْلِ الْحَزْبِ ، وَأَمْنُوهُمْ : لَمْ يَصِحَّ

أَمَانُهُمْ ، وَأَيِّحَ قَتَلُهُمْ ﴾ .

يعنى : لغير الذين آمنوم . فأما الذين آمنوم : فلا يباح لهم ذلك . وهو ظاهر  
قوله ﴿ وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأَى الْخَوَارِجَ ، وَلَمْ يَجْتَمِعُوا لِحَرْبٍ : لَمْ  
يَتَعَرَّضْ لَهُمْ ﴾ .

بل تجرى الأحكام عليهم كأهل العدل .  
قال فى الفروع : ذكره جماعة .

قلت : منهم : أبو بكر ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والشرح ، والبلغة ،  
والمحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، وإدراك الغاية ، والمنور ،  
والمختب ، وتجريد العناية ، ونهاية ابن رزين ، وغيرهم .

وسأله المروذى : عن قوم من أهل البدع يتعرضون ويكفرون ؟ قال :  
لا تعرضوا لهم .

قلت : وأى شئ تكره أن يحبسوا ؟ قال : لهم والدات وأخوات .  
وقال فى رواية ابن منصور : الحرورية إذا دعوا إلى مام عليه ، إلى دينهم :  
فقاتلهم ، وإلا فلا يقاتلون .

وسأله إبراهيم الأطروش عن قتل الجهمى ؟ قال : أرى قتل الدعاة منهم .  
ونقل ابن الحسك : أن مالكا رحمه الله قال : عمرو بن عبيد يستتاب . فإن  
تاب وإلا ضربت عنقه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : أرى ذلك إذا جحد العلم .  
وذكر له المروذى عمرو بن عبيد . قال : كان لا يقر بالعلم . وهذا كافر .  
وقال له المروذى : الكرايمى يقول : من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق ،  
فهو كافر . فقال : هو الكافر .

### فوائد

الأولى : قوله ﴿ فَإِنْ سَبُّوا الْإِمَامَ : عَزَّرَهُمْ ﴾ .

وكذا لو سبوا عدلا . فلو عرضوا للإمام ، أو للعدل بالسب : ففي تعزيرهم وجهان .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والمفنى ، والشرح ، والسكافى .

أهمهما : يعزز .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في المنور .

والوجه الثاني : لا يعزز .

قال في المذهب : فإن صرحوا بسب الإمام عززهم .

الثانية : قال الإمام أحمد رحمه الله - في مبتدع داعية له دعاة - أرى حبسه -

وكذا قال في التبصرة : على الإمام منعهم وردعهم ، ولا يقاتلهم ، إلا أن يجتمعوا لحر به . فكبغاة .

وقال الإمام أحمد رحمه الله أيضاً - في الحرورية - الداعية يقاتل كبغاة .

ونقل ابن منصور : يقاتل من منع الزكاة . وكل من منع فريضة فعلى المسلمين قتاله حتى يأخذوها منه .

واختاره أبو الفرج ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : أجمعوا أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام : يجب قتالها ، حتى يكون الدين كله لله ، كالحار بين ، وأولى .

وقال في الرافضة : شر من الخوارج اتفاقاً .

قال : وفي قتل الواحد منهما ونحوهما ، وكفره : روايتان . والصحيح :  
جواز قتله كاللداعية ، ونحوه .

الثالثة : من كفر أهل الحق والصحابة رضى الله عنهم ، واستحل دماء المسلمين  
بتأويل : فهم خوارج بغاة فسقة . قدمه في الفروع .  
وعنه : هم كفار .

قلت : وهو الصواب والذين ندين الله به .  
قال في الترغيب ، والرعاية : وهى أشهر .  
وذكر ابن حامد : أنه لا خلاف فيه .

وذكر ابن عقيل في الإرشاد ، عن أصحابنا : تكفير من خالف في أصل ،  
كخوارج وروافض ومرجئة .

وذكر غيره روايتين - فيمن قال : لم يخلق الله المعاصي ، أو وقف فيمن حكمنا  
بكفره ، وفيمن سب صحابياً غير مستحل ، وأن مستحله كافر .

وقال في المغنى : يخرج في كل محرم استحل بتأويل ، كالخوارج ومن كفرهم ،  
فحكمهم عنده : كمرتدين .

قال في المغنى : هذا مقتضى قوله .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : نصوصه صريحة على عدم كفر الخوارج  
والقدرية ، والمرجئة ، وغيرهم . وإنما كفر الجهمية ، لا أعيانهم .

قال : وطائفة تحكى عنه روايتين في تكفير أهل البدع مطلقاً ، حتى المرجئة ،  
والشيعة المفضلة لملي رضى الله عنه .

قال : ومذاهب الأئمة ، الإمام أحمد - وغيره رحمهم الله - : مبنية على التفضيل  
بين النوع والعين .

ونقل محمد بن عوف الحمصى : من أهل البدع ، الذين أخرجهم النبي عليه الصلاة

والسلام من الإسلام : القدرية ، والمرجئة ، والرافضة ، والجهمية . فقال : لاتصلوا معهم ، ولا تصلوا عليهم .

ونقل محمد بن منصور الطوسي : من زعم أن في الصحابة خيراً من أبي بكر رضى الله عنه ، فولاه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد افترى عليه وكفر . فإن زعم بأن الله يقر المنكر بين أنبيائه في الناس : فيكون ذلك سبب ضلالتهم .

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله من قال « علم الله مخلوق » كفر . ونقل المروزي : القدرى لا يخرج عن الإسلام .

وقال في نهاية المبتدى : من سب صحابياً مستمعلاً كفر ، وإلا فسق . وقيل : وعنه يكفر .

نقل عبد الله - فيمن شتم صحابياً - القتل أجبن عنه ، ويضرب . ما أراه على الإسلام .

وذكر ابن حامد في أصوله : كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة .

وقال : من لم يكفر من كفرناه : فسق وهجر . وفي كفره وجهان .

والذى ذكره هو وغيره من رواية المروزي ، وأبى طالب ، ويعقوب ، وغيرهم : أنه لا يكفر .

وقال : من رد موجبات القرآن : كفر . ومن رد ما يتعلق بالأخبار والآحاد الثابتة : فوجهان . وأن غالب أصحابنا على كفره فيما يتعلق بالصفات .

وذكر ابن حامد في مكان آخر : إن جحد أخبار الآحاد كفر ، كالمثواتر عندنا ، يوجب العلم والعمل . فأما من جحد العلم بها ؛ فلا شبه لا يكفر . ويكفر في نحو الإسراء والنزول ونحوه من الصفات .

وقال - في إنكار المعتزل استخراج قلبه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء وإعادته - : في كفرهم به وجهان . بناء على أصله في القدرية الذين ينكرون علم الله وأنه صفة له . وعلى من قال لا أكفر من لا يكفر الجهمية .



الرابعة : قوله ﴿ وَإِنْ اِئْتَمَّتْ طَائِفَتَانِ لِمَعْصِيَةٍ ، أَوْ طَلَبَ رِئَاسَةٍ :  
فَهُمَا ظَالِمَتَانِ ، وَتَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَّا اتَّلَفَتْ عَلَى الْأُخْرَى ﴾ .  
وهذا بلا خلاف أعلمه .

لكن قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إن جهل قدر مانهيته كل طائفة من  
الأخرى : تساوتا ، كن جهل قدر المحرم من ماله : أخرج نصفه ، والباقي له .  
وقال أيضاً : أوجب الأصحاب الضمان على مجموع الطائفة ، وإن لم يعلم عين  
للتلف .

وقال أيضاً : وإن تقاتلا تقاصا ، لأن المباشر والمعين سواء عند الجمهور .  
الخامسة : لو دخل أحد فيهما ليصلح بينهما ، فقتل وجهل قاتله : ضمنته  
الطائفتان .

## باب حكم المرتد

فأمرناه

إمراهما : قوله ﴿ فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ، أَوْ جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ ، أَوْ وَحَدَّانِيَّتَهُ  
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ﴾ .

قال ابن عقيل في الفصول : أو جحد صفة من صفاته المتفق على إثباتها .  
الثانية : قوله ﴿ أَوْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى ، أَوْ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
كَفَرَ ﴾ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا لو كان مبغضاً لرسوله صلى الله عليه  
وسلم ، أو لما جاء به اتفاقاً .

تنبيه : قوله ﴿ فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ ، أَوْ جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ ، أَوْ وَحَدَّانِيَّتَهُ ،  
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ، أَوْ اتَّخَذَ لِلَّهِ صَاحِبَةً ، أَوْ وَلَدًا ، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا ،  
أَوْ كِتَابًا مِنَ كُتُبِ اللَّهِ ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ :  
كَفَرَ ﴾ بلا نزاع في الجملة .

ومراد : إذا أتى بذلك طوعاً ، ولو هازلاً . وكان ذلك بعد أن أسلم طوعاً .  
وقيل : وكرها .

قلت : ظاهر كلام الأصحاب : أن هذه الأحكام مترتبة عليه حيث حكمنا  
بإسلامه طوعاً أو كرهاً .

وأطلقهما في الفروع .

وقال : والأصح بحق ، يعني : إذا أكره على الإسلام لا بد أن يكون بحق  
على الأصح .

فأمره : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا الحكم لو جعل بينه وبين الله  
وسائط يتوكل عليهم ويدعوم ويسألهم إجماعاً .

قال جماعة من الأصحاب : أو سجد لشمس أو قر .

قال في الترغيب : أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين .

وقيل : أو كذب على نبي ، أو أصر في دارنا على خمر أو خنزير غير مستحل

وقال القاضي : رأيت بعض أصحابنا يكفر جاحد تحريم البنيذ والمسكر كله  
كالخمر . ولا يكفر بمحمد قياس اتفاقاً ، للخلاف ، بل سنة ثابتة .

قال : ومن أظهر الإسلام وأسر الكفر : فنفاق . وإن أظهر أنه قائم بالواجب  
وفى قلبه أن لا يفعل : فنفاق . وهل يكفر ؟ على وجهين .

وظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله والأصحاب : لا يكفر إلا منافق أسر الكفر .

قال : ومن أصحابنا من أخرج الحجاج بن يوسف عن الإسلام . لأنه أخاف  
أهل المدينة وانتهك حرم الله وحرم رسوله صلى الله عليه وسلم .

قال في الفروع : فيتوجه عليه يزيد بن معاوية ونحوه .

ونص الإمام أحمد رحمه الله بخلاف ذلك . وعليه الأصحاب ، وأنه لا يجوز  
التخصيص باللعنة ، خلافاً لأبي الحسين وابن الجوزي وغيرهما .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ظاهر كلامه الكراهة .

قوله ﴿ وَإِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ تَهَاوُنًا : لَمْ يَكُفِّرْ ﴾ .

يعنى : إذا عزم على أن لا يفعله أبداً : استتيب وجوباً كالمرتد . فإن أصر : لم  
يكفر ، ويقتل حداً .

جزم به في الوجيز .

وقدمه في المحرر ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يكفر إلا بالحيج ، لا يكفر بتأخيرها بحال .

وعنه : يكفر بالجميع . ثقلها أبو بكر .

واختارها هو ، وابن عبدوس في تذكرته .

وعنه : يختص الكفر بالصلاة . وهو الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال ابن شهاب : هذا ظاهر المذهب .

وقدمه في الفروع .

وقال : اختاره الأكثر .

وعنه : يختص الكفر بالصلاة والزكاة .

وعنه : يختص بالصلاة والزكاة إذا قاتل عليهما الإمام .

وجزم به بعض الأصحاب .

وعنه : لا يكفر ولا يقتل بترك الصوم والحج خاصة .

وتقدم ذلك في أول « كتاب الصلاة » و « باب إخراج الزكاة » مستوفى .  
بأنهم من هذا .

قوله ﴿ فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَهُوَ بِالْإِيمَانِ عَاقِلٌ ﴾ مختار أيضاً ﴿ دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ يعني وجوباً ﴿ وَضُيقَ عَلَيْهِ . فَإِنْ لَمْ يَتُبْ : قُتِلَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قال في النظم : هذا أشهر الروايتين .

قال الزركشى : هذا المذهب عند الأصحاب .

وعنه : لا تجب الاستتابة ، بل تستحب . ويجوز قتله في الحال .

قال في الفروع : وعنه لا تجب استتافته .

وعنه : ولا تأجيله .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمحزر .

تغيم : يستمى من ذلك رسول الكفار إذا كان مرتدًا ، بدليل رسول مسيئة

ذكره ابن القيم رحمه الله في الهدى .

قلت : فيعابى بها .

قائمة : قال ابن عقيل في القنون - فيمن ولد برأسين ، فلما بلغ نطق أحد

الرأسين بالكفر ، والآخر بالإسلام - : إن نطقا معا ، ففي أيهما يغلب ؟ احتمالان .

قال : والصحيح إن تقدم الإسلام فترتد .

قوله ﴿ وَإِنْ عَقَلَ الصَّبِيُّ الْإِسْلَامَ : صَحَّ إِسْلَامُهُ وَرِدَّتْهُ ﴾ .

يعنى إذا كان مميزاً .

وهذا المذهب ، كما قال المصنف هنا .

وقاله الشارح ، وصاحب التلخيص في « باب اللقطة » والفروع ، وغيرهم .

قال في القواعد الأصولية : هذا ظاهر المذهب .

وجزم به في المنور ، وغيره .

وقد أسلم الزبير بن العوام رضى الله عنه وهو ابن ثمان سنين ، وكذلك على

ابن أبى طالب رضى الله عنه .

حكاه في التلخيص في « باب اللقطة » وقاله عروة .

وعنه : يصح إسلامه دون رده .

قال في الفروع : وهى أظهر .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وعنه : لا يصح شيء منهما حتى يبلغ .

وعنه : يصح ممن بلغ عشرين .

وجزم به في الوجيز .

واختاره الخرق ، والقاضي في المجرد في صحة إسلامه .

قال الزركشي : هو المذهب المعروف ، والمختار لعامة الأصحاب ، حتى إن

جماعة - منهم : أبو محمد في المغني ، والكافي - جزموا بذلك . انتهى .

وقدمه في المحرر .

وعنه : يصح ممن بلغ سبعا .

فعلى هذه الروايات كلها : يحال بينه وبين الكفار .

قال في الانتصار : ويتولاه المسلمون ، ويدفن في مقابرهم . وأن فريضته مترتبة

على صحته ، كصحته تبعاً ، وكصوم مريض ، ومسافر رمضان .

قوله ﴿ وَإِنْ أَسْلَمَ ﴾ .

يعنى : الكافر صغيراً كان أو كبيراً ، وإن كان ظاهره في الصغير .

﴿ ثُمَّ قَالَ : لَمْ أَدْرِ مَا قُلْتُ : لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ ﴾

وهذا المذهب . قال أبو بكر : والعمل عليه .

وجزم به ابن منجا في شرحه .

وقدمه في المغني ، والشرح ، والفروع .

وعنه : يقبل منه .

وعنه : يقبل منه إن ظهر صدقه ، وإلا فلا .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه يقبل من الصبي ، ولا يجبر على الإسلام .

قال أبو بكر : هذا قول محتمل . لأن الصبي في مظنة النقص . فيجوز أن

يكون صادقا . قال : والعمل على الأول .

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن قال لكافر : أسلم وخذ ألفا ، فأسلم ولم يعطه ، فأبى الإسلام - يقتل . وينبغي أن يفى .

قال : وإن أسلم على صلاتين : قبل منه ، وأمر بالخمس .  
قوله ﴿ وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَيُجَاوِزَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ بُلُوغِهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه عامة الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وقال في الروضة : تصح ردة ممیز . فيستتاب . فإن تاب وإلا قتل . وتجبرى عليه أحكام البلوغ . وغير المميز ينتظر بلوغه . فإن بلغ مرتدا : قتل بعد الاستتابة . وقيل : لا يقتل حتى يبلغ مكلفا . انتهى .  
قوله ﴿ وَمَنْ ارْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ : لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحُو ، وَيَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهِ ﴾ .

تصح ردة السكران على الصحيح من المذهب .  
قال أبو الخطاب في الهداية : هذا أظهر الروايتين . واختاره عامة شيوخنا .  
قال النازم : هذا أظهر قولى الإمام أحمد رحمه الله .  
قال الزركشى : هذا المشهور .  
وصححه في تجريد العناية .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الفروع فى « كتاب الطلاق » .  
وعنه : لا تصح ردة .

اختاره النازم فى « كتاب الطلاق » .  
وتقدم ذلك مستوفى فى « كتاب الطلاق » .  
وأطلقهما فى المذهب ، والخلاصة ، والشرح .

قوله ﴿لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحَوْ ، وَتَمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّهِ﴾ .

وهو أحد القولين . اختاره الخرقى .

وجزم به فى الشرح ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن ابتداء الأيام الثلاثة من حين صحوه .

وجزم به فى الوجيز ، وتجرىد العناية .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّانِدِيقِ ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ رَدُّهُ ، أَوْ مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ ، وَالسَّاحِرُ ؟﴾ .

يعنى الذى يكفر بسحره ﴿على روايتين﴾ .

وأطلقهما الزركشى .

إمراهما : لا تقبل توبته . ويقتل بكل حال .

وهو المذهب . صححه فى التصحيح ، وإدراك الغاية .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، وغيرهم .

وهو اختيار أبى بكر ، والشريف ، وأبى الخطاب ، وابن البنا ، والشيرازى

فى الزنديق .

قال القاضى فى التعليق : هذا الذى نصره الأصحاب .

وهو اختيار أبى الخطاب - فى خلافه - فى الساحر .

وقطع به القاضى فى تعليقه ، والشيرازى فى ساب الرسول صلى الله عليه وسلم ،

والخرقى فى قوله : من قذف أم النبى صلى الله عليه وسلم قتل .



والأخرى : تقبل توبته كغيره .  
وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وهو اختيار الخلال في الساحر ، ومن تكررت رده ، والزندق ، وآخر  
قولى الإمام أحمد رحمه الله .  
وهو اختيار القاضى فى روايته فيمن تكررت رده .  
وظاهر كلامه فى تعليقه فى سب الله تعالى .  
وعنه : لا تقبل إن تكررت رده ثلاثاً فأكثر ، وإلا قبلت .  
وقال فى الفصول ، عن أصحابنا : لا تقبل توبته إن سب النبى صلى الله عليه وسلم  
لأنه حق آدمى لا يعلم إسقاطه . وأنها تقبل إن سب الله تعالى . لأنه يقبل التوبة  
فى خالص حقه .  
وجزم به فى عيون المسائل ، وغيرها . لأن الخالق منزّه عن النقائص .  
فلا يلحق به ، بخلاف الخلق . فإنه محل لها . ولهذا افترقا .  
وعنه : مثلهم فيمن ولد على الفطرة ثم ارتد . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
تغيب : محل الخلاف فى الساحر : حيث يحكم بقتله بذلك . على ما يأتى فى  
آخر الباب .

### فوائد

الأولى : حكم من تنقص النبى صلى الله عليه وسلم حكم من سبه صلوات الله  
وسلامه عليه . على الصحيح من المذهب . ونقله حنبلى .  
وقدمه فى الفروع .  
وقيل : ولو تعريضاً .  
نقل حنبلى : من عرض بشئ من ذكر الرب . فعليه القتل ، مسلماً كان  
أو كافراً ، وأنه مذهب أهل المدينة .

وسأله ابن منصور : ما الشتيمة التي يقتل بها ؟ . قال : نحن نرى في التعريض الحد .

قال : فكان مذهبه فيما يجب فيه الحد من الشتيمة التعريض .

الثانية : محل الخلاف المتقدم ، في عدم قبول توبتهم وقبولها : في أحكام الدنيا ، من ترك قتلهم ، وثبوت أحكام الإسلام .  
فأما في الآخرة : فإن صدقت توبته ، قبلت بلا خلاف .  
ذكره ابن عقيل ، والمصنف ، والشارح ، وجماعة .  
وقدمه في الفروع .

وفي إرشاد ابن عقيل رواية : لا تقبل توبة الزنديق باطنياً ، وضعفها . وقال  
كمن تظاهر بالصلاح ، إذا أتى معصية وتاب منها .  
وذكر القاضي ، وأصحابه رواية : لا تقبل توبة داعية إلى بدعة مضلة .  
اختارها أبو إسحاق بن شاقلا .

وقال ابن عقيل في إرشاده : نحن لا نمنع أن يكون مطالباً بمن أضل .  
قال في الفروع : وظاهر كلام غيره : لا مطالبة .  
قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قد بين الله أنه يتوب على أئمة الكفر  
الذين هم أعظم من أئمة البدع .  
وقال في الرعاية : من كفر ببدعة قبلت توبته . على الأصح .  
وقيل : إن اعترف بها .  
وقيل : لا تقبل من داعية .

الثالثة : الزنديق هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر . ويسمى منافقاً  
في الصدر الأول .

وأما من أظهر الخير وأبطن الفسق : فكان الزنديق في توبته في قياس المذهب  
قاله في الفروع .

وذكره ابن عقيل ، وحمل رواية قبول توبة الساحر على المتظاهر . وعكسه بعكسه .

قال في الفروع : يؤيده تعليلهم للرواية المشهورة بأنه لم يوجد بالتوبة سوى ما يظهره .

قال : وظاهر كلام غيره : تقبل . وهو أولى في الكل . انتهى .

الرابعة : تقبل توبة القاتل . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة .

وذكر القاضى وأصحابه رواية : لا تقبل توبته .

فعلى المذهب : لو اقتصر من القاتل ، أو عُنى عنه : هل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله - في الداء والدواء وغيره ، بعد ذكر الروايتين - : والتحقيق في المسألة : أن القتل يتعلق به ثلاث حقوق : حق لله ، وحق للمقتول ، وحق للولى . فإذا أسلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولى ، ندماً على ما فعل ، وخوفاً من الله ، وتوبة نصوحاً : سقط حق الله بالتوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء أو الصلح ، أو العفو . وبقي حق المقتول ، يعوضه الله تعالى عنه يوم القيامة عن عبده الثائب المحسن ، ويصلح بينه وبينه . فلا يذهب حق هذا . ولا تبطل توبة هذا . انتهى . وهو الصواب .

قوله ﴿ وَتَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ : إِسْلَامُهُ . وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . إِلَّا أَنْ تَكُونَ رِدَّتُهُ بِانْكَارِ فَرَضٍ ، أَوْ إِخْلَالِ مُحَرَّمٍ ، أَوْ جَحْدِ نَبِيٍّ ، أَوْ كِتَابٍ ، أَوْ انْتِقَالٍ إِلَى دِينٍ مِنْ

يَعْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً . فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى  
يُقَرَّ بِمَا جَعَدَهُ ، وَيَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا بُعِثَ إِلَى الْعَالَمِينَ ، أَوْ يَقُولُ : أَنَا  
بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ .

يعنى : يأتى بذلك مع الإتيان بالشهادتين ، إذا كان ارتداده بهذه الصفة .  
وهذا المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الفروع .

وعنه : يعنى قوله « محمد رسول الله » عن كلمة التوحيد .

وعنه : يعنى ذلك عن مقر بالتوحيد . اختاره المصنف .

قال فى الفروع : ويتوجه احتمال : يكفى التوحيد من لا يقر به ، كالوثني .  
الظاهر الأخبار . ونخبر أسامة بن زيد رضى الله عنهما ، وقتله الكافر الحربى ،  
بعد قوله « لا إله إلا الله » لأنه مصحوب بما يتوقف على الإسلام ، ومستلزم له .  
وذكر ابن هبيرة فى الإفصاح : يكفى التوحيد مطلقاً . ذكره فى حديث  
جندب وأسامة ، قال فيه : إن الإنسان إذا قال « لا إله إلا الله » عصم بما دمه .  
ولو ظن السامع أنه قالها فرقا من السيف بعد أن يكون مطلقاً .

### فوائد

الأولى : نقل أبو طالب فى اليهودى إذا قال « قد أسلمت » و « أنا مسلم »

وكذا قوله « أنا مؤمن » يحجر على الإسلام ، قد علم ما يراد منه .

وقاله القاضى أبو يعلى ، وابن البنا ، وغيرهما من الأصحاب .

وذكر فى المتغنى احتمالا : أن هذا فى الكافر الأصلى ومن جحد الوحداية .

أما من كفر بمحمد نبي أو كتاب أو فريضة أو نحو هذا . فإنه لا يضر مسلماً بذلك .

وفي مفردات أبي يعلى الصغير : لا خلاف أن الكافر لو قال « أنا مسلم ولا أنطق بالشهادة » يقبل منه ولا يحكم بإسلامه .

الثانية : لو أكره ذمى على إقراره به : لم يصح . لأنه ظلم .  
وفي الاتصاف احتمال : يصح .  
وفيه أيضاً : يصير مسلماً بكتابة الشهادة .

الثالثة : لا يعتبر - في أصح الوجهين - إقرار مرتد بما جحدده، لصحة الشهادتين من مسلم ومنه ، بخلاف التوبة من البدعة . ذكره فيها جماعة .  
ونقل المروذى - في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد - ليست له توبة .  
إنما التوبة لمن اعترف . فأما من جحد : فلا .

الرابعة : يكفي جحدده لردته بعد إقراره بها . على الصحيح من المذهب .  
كرجوعه عن حد ، لا بعد بينة ، بل يحدد إسلامه .  
قال جماعة : يأتي بالشهادتين .  
وفي المنتخب الخلاف .

نقل ابن الحكم - فيمن أسلم ، ثم تهود أو تنصر ، فشهد عليه عدول . فقال  
« لم أفعل وأنا مسلم » - قبل قوله . هو أبرأ عندى من الشهود .  
قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ ، فَأَقَامَ وَارِثُهُ يَنْتَهَ أَنْهُ صَلَّى بَعْدَ الرَّدَّةِ :  
حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » .

قوله ﴿ وَلَا يَبْطُلُ إِحْصَانُ الْمُسْلِمِ بِرِدَّتِهِ ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في القروع : ويؤخذ بحد فعله في رده . نص عليه ، كقبل رده .

وجزم به في الوجيز ، والمنفى ، والشرح ، وغيرهم .  
وظاهر ما نقله مهنا - واختاره جماعة - : أنه إن أسلم لا يؤخذ به ، كعبادته -  
وعنه : الوقف .

وقال في الفروع أيضاً : ولا يبطل إحسان قذف ورجم بردة . فإذا أتى بهما  
بعد إسلامه حد ، خلافاً لكتاب ابن رزين في إحسان رجم .  
قوله ﴿ وَلَا عِبَادَاتُهُ الَّتِي فَعَلَهَا فِي إِسْلَامِهِ ﴾ يعني : لا تبطل ﴿ إِذَا  
عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ ﴾ .

العبادات التي فعلها قبل رده ، لا تخلو : إما أن تكون حجاً ، أو صلاة في وقتها  
أو غير ذلك .

فإن كانت حجاً ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يلزمه قضاؤه ، بل يجزى .  
الحج الذي فعله قبل رده . نص عليه .

قال المجد في شرحه : هذا الصحيح من المذهب .

وقدمه الإمام ابن القيم ، وابن عبيدان ، وصاحب الحاوي الكبير ، وغيرهم .  
وجزم به الشارح هنا .

وعنه : يلزمه . اختاره القاضي .

وجزم به ابن عقيل في الفصول في « كتاب الحج » .

وجزم به في الإفادات لابن حمدان .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وذكره في الحج .

وأطلقهما في الحرر ، والرعاية الكبرى .

وأما الصلاة إذا أسلم بعدها في وقتها : فحكمها حكم الحج . على الصحيح من  
المذهب . خلافاً ومذهباً .

وقال القاضي : لا يعيد الصلاة ، وإن أعاد الحج ، لفعلها في إسلامه الثاني .

وأما غيرهما من العبادات ، فقال الأصحاب : لا تبطل عبادة فعلها في الإسلام

إذا عاد إلى الإسلام . ولا قضاء عليه ، إلا ما تقدم من الحج والصلاة .

قال في الرعاية : إن صام قبل الردة ففي القضاء وجهان .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » فليعاود .

قوله ﴿ وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ : لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ : بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا ، وَتَصَرُّفَاتُهُ مَوْقُوفَةٌ . فَإِنْ أَسْلَمَ : ثَبَتَ مِلْكُهُ وَتَصَرُّفَاتُهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ ﴾ .

الظاهر : أن هذا بناء منه على ما قدمه في « باب ميراث أهل الملل » من أن ميراث المرتد في .

واعلم أن مال المرتد إذا مات مرتدًا ، لا يخلو : إما أن نقول : يرثه ورثته من المسلمين ، أو ورثته من دينه الذي اختاره ، أو يكون فيشأ . على ما تقدم في « باب ميراث أهل الملل » .

فإن قلنا : يرثه ورثته من المسلمين ، أو من الدين الذي اختاره ، فإن تصرفه في ملكه في حال ردة كالمسلم ، ويقر بيده . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : لا قطع بسرقة مال مرتد ، لعدم عصمته .

وإن قلنا : يكون فيشأ ، ففي وقت مصيره فيشأ ثلاث روايات .

إمراهيم : يكون فيشأ حين موته مرتدًا . وهذا الصحيح من المذهب .

قاله في الفروع ، وقدمه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، وغيره .

وهو ظاهر ما قدمه المصنف في « باب ميراث أهل الملل » .

والرواية الثانية : يصير فيشأ بمجرد ردة .

اختارها أبو بكر ، وأبو إسحاق ، وابن أبي موسى ، وصاحب التبصرة ،  
والطريق الأقرب . وهو قول المصنف .  
وقال أبو بكر : يزول ملكه برده . ولا يصح تصرفه . فإن أسلم رد إليه  
تمليكاً مستأنفاً .

والرواية الثالثة : يتبين بموته مرتداً كونه فيثماً من حين الردة .  
فعلى الصحيح من المذهب : يمنع من التصرف فيه . قاله القاضي وأصحابه ،  
منهم أبو الخطاب : وأبو الحسين ، وأبو الفرج .  
قال في الوسيلة : نص عليه .  
وقدمه في الفروع .  
ونقل ابن هانيء : يمنع منه .  
فإذا قتل مرتداً صار ماله في بيت المال .  
واختار المصنف ، والشارح ، وغيرها - على هذه الرواية - أن تصرفه يوقف  
ويترك عند ثقة ، كالرواية الثالثة .  
قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا .  
قال ابن منجا وغيره : المذهب لا يزول ملكه برده . ويكون ملكه  
موقوفاً . وكذلك تصرفاته على المذهب . انتهى .  
قال في الفروع : وجعل في الترغيب كلام القاضي وأصحابه وكلام المصنف  
واحداً .

وكذا ذكره القاضي في الخلاف .  
وتبعه ابن البنا وغيره على ذلك .  
وذكر أن الإمام أحمد - رحمه الله - نص عليه .  
لكن لم يقولوا : إنه يترك عند ثقة ، بل قالوا : يمنع منه .  
وهذا معنى كلام ابن الجوزي .



فإنه ذكر : أنه يوقف تصرفه . فإن أسلم بعد ذلك ، وإلا بطل . وأن الحاكم يحفظ بقية ماله .

قالوا : فإن مات : بطلت تصرفاته تغليظاً عليه بقطع ثوابه ، بخلاف المريض .  
وقيل : إن لم يبلغ تصرفه الثلث : صح .

وقال في المحرر ، ومن تبعه — على الرواية الأولى التي قدمها ، وهي المذهب — :  
يقر بيده ، وتنفذ فيه معاوضاته ، وتوقف تبرعاته ، وترد بموته مرتداً . لأن حكم  
الردة حكم المرض المخوف .

وإنما لم ينفذ من ثلثه : لأن ماله يصير فيثماً بموته مرتداً . ولو كان قد باع شقصاً  
أخذ بالشفعة .

وقيل : يصح تبرعه المنجز ، ويبيع الشقص المشفوع .  
واختاره في الرعايتين .

زاد في الكبرى : فإن أسلم اعتبر من الثلث .

وعلى الثانية : يجعل في بيت المال . ولا يصح تصرفه فيه .

لكن إن أسلم : رد إليه ملكاً جديداً .

وعليها أيضاً : لا نفقة لأحد في الردة ، ولا يقضى دين تجدد فيها . فإن أسلم  
ملكه إذن ، وإلا بقي فيثماً .

وعلى الثالثة : يحفظه الحاكم ، وتوقف تصرفاته كلها .  
ويحتمله كلام المصنف أيضاً .

فإن أسلم : أمضيت ، وإلا تبينا فسادها .

وعلى الأولى والثالثة : ينفق منه على من تلزمه نفقته ، وتقضى ديونه . فإن أسلم  
أخذه أو بقيته . ونفذ تصرفه ، وإلا بطل .

قال في الرعاية الكبرى : وعلى الروايات الثلاث : يقضى منه ما لزمه قبل

ردته ، من دين ونحوه . وينفق عليه منه مدة الردة . وقاله غيره .

فأمره : إنما يبطل تصرفه لنفسه . فلو تصرف لغيره بالوكالة : صح . ذكره  
القاضي ، وابن عقيل .  
قوله ﴿ وَتَقْضَىٰ دِيُونُهُ ، وَأَرْوَشُ جَنَابَاتِهِ ، وَيُنْفَقُ عَلَىٰ مَنْ يَلْزُمُهُ  
مُؤْنَتُهُ ﴾ .

قد تقدم ذلك بناء على بعض الروايات دون بعض .  
قوله ﴿ وَمَا أَتْلَفَ مِنْ شَيْءٍ : ضَمِنَهُ ﴾ .  
هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .  
وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .  
ويتخرج في الجماعة الممتنعة المرتدة : أن لاتضمن ما أتلفته .  
وهو احتمال في الهداية .  
وعنه : إن فعله في دار الحرب ، أو في جماعة مرتدة ممتنعة : لا يضمن .  
اختاره اللحال ، وصاحبه أبو بكر ، والمصنف ، والشيخ تقي الدين رحمه الله ،  
وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِذَا أَسْلَمَ ، فَهَلْ يَلْزُمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رِدَّتِهِ ؟  
عَلَىٰ رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والهادي ، والمغني ، والشرح ، وشرح ابن منجا .  
إمدهما : لا يلزمه . وهو المذهب . قاله القاضي ، وابن منجا في شرحه ،  
وصاحب الفروع ، وغيرهم .

قال في التلخيص ، والبلغة : هذا أصح الروايتين .  
وجزم به الأدمي في منتخبه ، وغيره .

وقدمه في الرعاية الصغرى ، وابن تميم ، والحاوى .

والرواية الثانية : يلزمه . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وجزم به في الإفاذات في الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

لكن قال : المذهب عدم اللزوم .

فعلى هذه : لو جن بعد رده : لزمه قضاء العبادة زمن جنونه . على الصحيح

من المذهب .

قلت : فيعابى بها .

وقيل : لا يلزمه .

وأما إذا حاضت المرتدة : فإن الوجوب يسقط عنها قولاً واحداً .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة » عند قوله « ولا تجب على كافر »

تنبيه : مفهوم كلامه : أنه يلزمه قضاء ما ترك من العبادات قبل رده . وهو

صحيح . وهو المذهب . قاله في الفروع .

وجزم به في الإفاذات في « كتاب الصلاة » .

وقدمه ابن حمدان في رعايته الكبرى ، وابن تميم .

وعنه : لا يلزمه . اختاره في الفائق .

قال في التلخيص ، والبلغة : هذا أصح الروايتين .

وقدمه في الرعاية الصغرى .

وتقدم ذلك مستوفى في « كتاب الصلاة ، ونقض الوضوء » .

تقدم في باب « نواقض الوضوء » .

قوله « وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلَحَقَا بِدَارِ الْحَرْبِ . ثُمَّ قُدِرَ عَلَيْهِمَا :

لَمْ يَجْزُ اسْتِرْقَاقُهُمَا ، وَلَا اسْتِرْقَاقُ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ﴿  
بِلا نِزَاعٍ﴾ وَمَنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُمْ : قُتِلَ ﴿ بِلا نِزَاعٍ .

فائدة : لو لحق مرتد بدار الحرب : فهو وما معه كحربي .

والمذهب المنصوص : لا يتنجس جمل ما بدارنا فيثاً ، إن لم يصر فيثاً برده .  
وقيل : يتنجس .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ مَنْ وَلِدَ بَعْدَ الرَّدَّةِ ﴾ .

وهذا المذهب ، سواء ولد في دار الإسلام أو دار الحرب . نص عليه . وعليه  
جماهير الأصحاب .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

واختاره أبو بكر في الخلاف ، والقاضى ، وأبو الخطاب ، والشريف ،  
وابن البناء ، والشيرازى ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، ونجريد العناية ،  
وغیرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوى الصغير ،  
وإدراك الغاية ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا يجوز استرقاقهم .

وهو احتمال في المغنى ، وغيره .

وذكره ابن عقيل رواية .

واختاره ابن حامد .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : أنه لو كان قبل الردة حملاً : أن حكمه حكم ماله  
حملت به بعد الردة .

وهو أحد الوجهين . وظاهر كلام الخرقى .  
واختاره المصنف فى المغنى ، والشارح .  
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .  
وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
والصحيح من المذهب : أنه لا يسترق . وإن استرق من حملت به بعد الردة .  
قدمه فى الفروع .  
وهو ظاهر ما جزم به فى المحرر .  
فإنه قال : ومن لم يسلم منهم : قتل ، إلا من علقت به أمه فى الردة . فيجوز  
أن يسترق .  
وجزم به فى الكافى .

### فوائد

الروى : لو مات أبو الطفل أو الحمل ، أو أبو المميز ، أو مات أحدهما فى دارنا  
فهو مسلم . على الصحيح من المذهب . نص عليه فى رواية الجماعة .  
وقطع به الأصحاب ، إلا صاحب المحرر ومن تبعه .  
وهو من مفردات المذهب .  
وعنه : لا يحكم بإسلامه  
قال ابن القيم - رحمه الله - فى أحكام الذمة : وهو قول الجمهور . وربما ادعى  
فيه إجماع معلوم متيقن .  
واختاره شيخنا تقي الدين رحمه الله . انتهى .  
وذكر فى الموجز ، والتبصرة رواية : لا يحكم بإسلامه بموت أحدهما .  
نقل أبو طالب - فى يهودى أو نصرانى مات وله ولد صغير - فهو مسلم إذا  
مات أبوه . ويرثه أبواه . ويرث أبويه .

ونقل جماعة : إن كفله المسلمون فسلم . ويرث الولد الميت لعدم تقدم الإسلام . واختلاف الدين ليس من جهته .

وقيل : لا يحكم بإسلامه إذا كان مميزاً . والمنصوص خلافه .

الثانية : مثل ذلك في الحكم : لو عدم الأبوان أو أحدهما بلاموت ، كزنا ذمية ولو بكافر ، أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر . نص عليهما . وهذا المذهب .

وقال القاضي : أو وجد بدار حرب .

قلت : يعابى بذلك .

وقيل : للإمام أحمد رحمه الله — في مسألة الاشتباه — تكون القافة في هذا ؟ قال : ما أحسنه .

وإن لم يكفرا ولدهما ، ومات طفلاً : دفن في مقابرنا . نص عليه . واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم « فأبواه يهودانه » . قال الناظم : كلقيط .

قال في الفروع : ويتوجه كالتى قبلها . ورد الأول .

وقال ابن عقيل : المراد به يحكم بإسلامه ، ما لم يعلم له أبوان كافران . ولا يتناول من ولد بين كافرين . لأنه انعقد كافراً .

قال في الفروع : كذا قال .

قال : ويدل على خلاف النص الحديث .

وفسر الإمام أحمد رحمه الله الفطرة . فقال : التى فطر الله الناس عليها : شقى أو سعيد .

قال القاضي : المراد به الدين : من كفر أو إسلام .

قال : وقد فسر الإمام أحمد رحمه الله هذا في غير موضع .

وذكر الأثرم معناه على الإفراق بالوحدانية حين أخذهم من صلب آدم وأشهدهم على أنفسهم ، وبأن له صانعا ومدمراً . وإن عبد شيئاً غيره ، وسماه بغير

اسمه . وأنه ليس المراد على الإسلام . لأن اليهودى يرثه ولده الطفل إجماعاً .  
ونقل يوسف : الفطرة التى فطر الله العباد عليها .  
وقيل له ، فى رواية الميمونى : هى التى فطر الله الناس عليها ، الفطرة الأولى ؟  
قال : نعم .  
وأما إذا مات أبو واحد ممن تقدم فى دار الحرب : فإننا لانحكم بإسلامه . على  
الصحيح من المذهب .  
وقيل : حكمه حكم دارنا .  
قال فى المحرر : وفيه بعد .  
الثالثة : لو أسلم أبوا من تقدم أو أحدهما ، لاجده ولا جدته : حكمنا بإسلامه  
أيضاً .  
وتقدم « إذا سُبى الطفل منفرداً ، أو مع أحد أبويه ، أو معهما » فى كلام  
المصنف فى أثناء « كتاب الجهاد » فليعاود .  
قوله « وَهَلْ يَقْرُونَ عَلَى كُفْرِهِمْ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ » .  
يعنى : مَنْ ولد بعد الردة .  
قال فى الفروع : وهل يقرون بجزية أم الإسلام . ويرق ، أم القتل ؟ فيه  
روايتان .  
وأطلقهما فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والزركى ، والحاوى ،  
وشرح ابن منبج ، وغيرهم .  
إمهما : يقرون . وهو المذهب .  
جزم به فى الوجيز .  
واختاره القاضى فى روايته .  
وصححه فى التصحيح .

والرواية الثانية : لا يقرون . فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف . اختاره أبو بكر .

وهو ظاهر ماجزم به في الهداية ، والكافي . لاقتصارها على حكاية هذه الرواية . وهي رواية الفضل بن زياد . وجزم به في المذهب ، والخلاصة .

وقال في المغنى - وتبعه في الشرح - مع حكاية الروایتين : إذا وقع أبو الولد في الأسر بعد لحوقه بدار الحرب ، فحكمه حكم أهل الحرب . وإن بذل الجزية وهو في دار الحرب ، أو وهو في دار الإسلام : لم نقرها . لا تنقله إلى الكفر بعد نزول القرآن . انتهى .

قال الزركشى : وهذه طريقة لم نرها لغيره .

فأئبرناه

إبراهيم : أطفال الكفار في النار .

على الصحيح من المذهب . نص عليه مراراً .

وقدمه في الفروع .

واختاره القاضى ، وغيره .

وعنه : الوقف .

واختار ابن عقيل وابن الجوزى : أنهم في الجنة كأطفال المسلمين ، ومن بلغ منهم مجنوناً . نقل ذلك في الفروع .

وقال ابن حمدان في نهاية المبتدئين : وعنه الوقف .

اختاره ابن عقيل ، وابن الجوزى ، وأبو محمد المقدسى . انتهى .

قلت : الذى ذكره في المغنى : أنه نقل رواية الوقف ، واقتصر عليها .

واختار الشيخ تقي الدين رحمه الله تكليفهم في القيامة ، للأخبار .

ومثلهم من بلغ منهم مجنوناً . فإن جن بعد بلوغه فوجهان .



وأطلقهما في الفروع .

قال : وظاهره يتبع أبويه بالإسلام كصغير . فيعاني بها .

نقل ابن منصور - فيمن ولد أعمى أبكم أصم ، وصار رجلا - هو بمنزلة الميت

هو مع أبويه . وإن كانا مشركين . ثم أسلما بعد ما صار رجلا . قال : هو معهما .

قال في الفروع : ويتوجه مثلهما من لم تبلغه الدعوة . وقاله شيخنا .

وذكر في الفتون عن أصحابنا : لا يعاقب .

وفي نهاية المبتدى : لا يعاقب .

وقيل : بلى ، إن قيل بمحظر الأفعال قبل الشرع .

وقال ابن حامد : يعاقب مطلقا . ورده في الفروع .

الثانية : لو ارتد أهل بلد ، وجرى فيه حكمهم : فهي دار حرب . فيغنم ما لهم

وأولادهم الذين حدثوا بعد الردة .

قوله ﴿ وَالسَّاحِرُ الَّذِي يَرْكَبُ الْمِكْنَسَةَ ، فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ

وَمُخَوِّهِ ﴾ .

كالذي يدعى أن الكواكب تخاطبه .

﴿ يَكْفُرُ وَيُقْتَلُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف والشارح : قاله أصحابنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والهادى ، والمحزر ، والوجيز ،

والمونور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يكفر . اختاره ابن عقيل .

وجزم به في التبصرة .

وكفره أبو بكر بعمله .

قال في الترغيب : عمله أشد نحرماً .

وحمل ابن عقيل كلام الامام أحمد - رحمه الله - في كفره على معتقده ، وأن فاعله يفسق ، ويقتل حداً .

فأمره : من اعتقد أن السحر حلال : كفر قولاً واحداً .

قوله ﴿ فَأَمَّا الَّذِي يَسْحَرُ بِالْأَدْوِيَةِ ، وَالتَّدْخِينِ ، وَسَقَى شَيْءٌ يَضُرُّ : فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ . وَلَكِنْ يُعَزَّرُ ﴾ هذا المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ، والهادي ، والمغنى ، والمحرم ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال القاضي ، والخلواني : إن قال « سحري ينفع وأقدر على القتل به » : قتل . ولو لم يقتل به .

فعلى المذهب : يعزّر تعزيراً بليغاً ، بحيث لا يبلغ به القتل . على الصحيح من المذهب .

وقيل : له تعزيره بالقتل .

قوله ﴿ وَيُقْتَصُّ مِنْهُ إِنْ فَعَلَ مَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ ﴾ .

وكذا قال كثير من الأصحاب .

وقال في الفروع : ويقاد منه إن قتل غالباً ، وإلا الدية .

وكذا قال المصنف ، وغيره في « كتاب الجنائيات » .

وتقدم ذلك محرراً هناك في القسم الثامن .

قوله ﴿ فَأَمَّا الَّذِي يُعْزَمُ عَلَى الْجِنِّ ، وَيَزْعَمُ أَنَّهُ يَجْمَعُهَا فَتَطِيعُهُ : فَلَا يُكْفَرُ وَلَا يُقْتَلُ . وَلَكِنْ يُعْزَرُ ﴾ وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الشرح ، وشرح ابن رزين .

وذكر ابن منبج : أنه قول غير أبي الخطاب .

وذكره أبو الخطاب في السحرة الذين يقتلون .

وكذلك القاضي .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والفروع .

فعلى المذهب : يعزر تعزيراً بليغاً ، لا يبلغ به القتل . على الصحيح من المذهب

وقيل : يبلغ بتعزيره القتل .

### فوائد

الأولى : حكم الكاهن والعراف كذلك ، خلافاً ومذهباً . قاله في الفروع .

وهو ظاهر كلامه في المغنى ، والشرح .

قال الكاهن : هو الذى له رِيٌّ من الجن يأتيه بالأخبار .

والعراف : هو الذى يحبس ويتخبرص .

وقال في الترغيب : الكاهن والمنجم كالساحر عند أصحابنا ، وأن ابن عقيل

فسقه فقط ، إن قال : أصبت بحدسي وفراحتي .

الثانية : لو أوم قوماً بطريقته أنه يعلم الغيب : فللإمام قتله لسعيه بالفساد .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : التنجيم كالأستدلال بالأحوال الفلكية على

الحوادث الأرضية : من السحر .

قال : ويحرم إجماعاً . وأقر أولهم وآخرهم : أن الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركته ما زعموا أن الأفلاك توجبه ، وأن لهم من ثواب الدارين ما لا تقوى الأفلاك على أن تجلبه .

الثالثة : المشعبد ، الظاهر : أنه هو والقائل بزجر الطير ، والضارب بحصى ، وشعير ، وقdach - زاد في الرعاية : والنظر في ألواح الأكتاف - إن لم يكن يعتقد بإباحته ، وأنه يعلم به : يعزز ، ويكف عنه . وإلا كفر .

الرابعة : يحرم طَلَسْمٌ ورقية بغير عربى .  
وقيل : يكفر .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : ويحرم الرقى والتعويد بطلسم وعزيمة واسم كوكب وخرز ، وما وضع على نجم من صورة أو غيرها .

الخامسة : توقف الإمام أحمد رحمه الله في حل المسحور بسحر . وفيه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

قال المصنف في المعنى : توقف الإمام أحمد رحمه الله في الحل . وهو إلى الجواز أميل .

وسأله مهنا عن تأتیه مسحورة فيطلقه عنها ؟ قال : لا بأس .

قال الخلال : إنما كره فعاله . ولا يرى به بأساً ، كما بينه مهنا .

وهذا من الضرورة التي تبيح فعلها .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : ويحرم المطف والربط ، وكذا الحل بسحر .

وقيل : يكره الحل .

وقيل : يباح بكلام مباح .

السادسة : قال في عيون المسائل : ومن السحر السعى بالنميمة والإفساد بين الناس . وذلك شائع عام في الناس .

وذكر في ذلك حكايات حصل بها القتل .

قال في الفروع : وما قاله غريب . ووجهه : أنه يقصد الأذى بكلامه وعمله على وجه المسكر والحيلة . فأشبهه السحر . ولهذا يعلم بالعادة والعرف : أنه يؤثر وينتج ما يعمل السحر ، أو أكثر . فيعطى حكمه ، نسوية بين المتماثلين ، أو المتقاربين . لا سيما إن قلنا : يقتل الأمر بالقتل على رواية سبقت . فهذا أولى ، أو الممسك لمن يقتل : فهذا مثله . انتهى .

السابعة : هذه الأحكام كلها في الساحر المسلم .

فأما الساحر الكتابي : فلا يقتل . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الهداية ، قال أصحابنا : لا يقتل . نص عليه .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلصة ، والهادي ، والكافي ، والمنعني ، والبلغة ، والشرح ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم . وعنه : يقتل .

قال في المحرم ، وعنه : ما يدل على قتله .

قال في الهداية : ويتخرج من عموم قوله - في رواية يعقوب بن بختان « الزنديق والساحر كيف تقبل تو بهما ؟ » - أن يقتلا .

وقال في الرعايتين ، وقيل : لا يقتل الذمي .

وقال في الكبرى ، وقيل : يقتل لنقضه العهد .

## كتاب الأطعمة

قوله ﴿وَالْأَصْلُ فِيهَا: الْحَلُّ. فَيَحِلُّ كُلُّ طَعَامٍ طَاهِرٍ لَا مَضَرَّةَ فِيهِ،  
مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَمَارِ وَغَيْرِهَا﴾ حتى المسك .  
وقد سأله الشالنجي عن المسك : يجعل في الدواء ويشربه ؟ قال : لا بأس .  
وهذا المذهب .

وقال في الانتصار : حتى شعر .  
وقال في الفنون : الصحناء سحيق المسك ، منتن في غاية الخبث .  
تفيم : دخل في كلام المصنف : حل أكل الفاكهة المسوسة والمدودة ،  
وهو كذلك .

ويباح أيضاً أكل دودها معها .  
قال في الرعاية : يباح أكل فاكهة مسوسة ومدودة بدودها ، أو باقلاء بذبابه  
وخيار وقثاء ، وحبوب ، وخل بما فيه .  
وهو معنى كلامه في التلخيص .

قال في الآداب : وظاهر هذا : أنه لا يباح أكله منفرداً .  
وذكر بعضهم فيه وجهين .  
وذكر أبو الخطاب في بحث مسألة ما لا نفس له سائلة : لا يحل أكله ، وإن  
كان طاهراً من غير تفصيل .

قوله ﴿فَأَمَّا النَّجَاسَاتُ - كَالْمَيْتَةِ ، وَالْدِّمِ ، وَغَيْرُهَا - وَمَا فِيهِ مَضَرَّةٌ  
مِنَ السَّمُومِ وَنَحْوَهَا : فَحَرْمَةٌ﴾ .

ويأتى ميتة السمك ونحوه في أول « باب الذكاة » .  
فالصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة : أن السموم نجسة محرمة .  
وكذا ما فيه مضرة .

وقال في الواضح : والمشهور أن السُّم نجس .  
وفيه احتمال لأكل رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام من الذراع  
المسمومة .

وقال في التبصرة : ما يضر كثيره يحل يسيره .  
قوله ﴿ وَالْحَيَوَانَاتُ مُبَاحَةٌ ، إِلَّا الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ ، وَمَا لَهُ نَابٌ  
يَفْتَرِسُ بِهِ ﴾ .

سوى الضبع : محرم . على الصحيح من المذهب . سواء بدأ بالعدوان أولاً .  
نص عليه . وعليه جمهور الأصحاب .

وقطع به أكثرهم . وقدمه في الفروع .

وقيل : لا يحرم إلا إذا أبدأ بالعدوان .

قوله ﴿ كَالْأَسَدِ ، وَالنَّمْرِ ، وَالذِّئْبِ ، وَالْفَهْدِ ، وَالْكَلْبِ ، وَالْخَنَازِيرِ ،  
وَابْنِ آوَى ، وَالسَّنُورِ ، وَابْنِ عُرْمٍ ، وَالنَّمْسِ ، وَالْقِرْدِ ﴾ .

مراده هنا بالسُنُور : السنور الأهلي . بدليل ما يأتي في كلامه .

والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أنه محرم .

قال الإمام أحمد رحمه الله : ليس يشبه السباع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ليس في كلام الإمام أحمد رحمه الله تعالى

إلا الكراهة .

وجعله الإمام أحمد رحمه الله : قياساً ، وأنه قد يقال : يعمها اللفظ .

تنبيه : شمل قوله « فيما له ناب يفتريس به » الدب . وهو محرم . على الصحيح  
من المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال ابن رزين في مختصره النهاية : لا يحرم .

وقال في الرعاية الكبرى : ويحرم دب .

وقيل : كبير له ناب . نص عليه .

قال في الفروع : وهو سهو . قال الإمام أحمد رحمه الله : إن لم يكن له ناب فلا بأس به . يعنى : إن لم يكن له ناب فى أصل خلقته .

فظن أنه إن لم يكن له ناب فى الحال لصغره . وإن كان يحصل له ناب بعد ذلك . وليس الأمر كذلك .

وقال فى الحاوى : ويحرم دب .

وقال ابن أبى موسى : كبير .

فظاهر هذا : موافق لما قاله فى الرعاية .

إلا أن قوله « نص عليه » سهو .

وشمل كلام المصنف أيضاً : القيل . وهو كذلك . فيحرم . على الصحيح

من المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل حنبل : هو سبع . ويعمل بأنياه كالسبع .

ونقل عنه جماعة : يكره .

قوله ﴿ وَمَا يَأْكُلُ الْحَيِّفَ ﴾ .

يعنى يحرم . وهو الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

ونقل عبد الله وغيره : يكره .

وجعل فيه الشيخ تقي الدين رحمه الله : روايتى الجلالة .

وقال : عامة أجوبة الإمام أحمد رحمه الله ليس فيها تحريم .

وقال : إذا كان ماياً كلها من الدواب السباع : فيه نزاع . أو لم يحرموه .

والخبر فى الصحيحين . فمن الطير أولى .

قوله ﴿ كَالنَّسْرِ ، وَالرَّخِمِ ، وَاللَّقَلَقِ ﴾ وكذا العَقَقِ ﴿ وَغُرَابِ

الْبَيْنِ ، وَالْأَبْقَعِ ﴾ .



الصحيح من المذهب : تحريم غراب البين ، والأبقع . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

ونقل حرب في الغراب : لا بأس به إن لم يأكل الجيف .

وقيل : لا يحرمان إن لم يأكلا الجيف .

قال الخلال : الغراب الأسود والأبقع مباحان ، إذا لم يأكلا الجيف .

قال : وهذا معنى قول أبي عبد الله .

قوله ﴿ وَمَا يُسْتَخْبَثُ ﴾ .

أى تستخبثه العرب . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وعند الإمام أحمد رحمه الله ، وقدماء

أصحابه : لا أثر لاستخبث العرب . وإن لم يحرمه الشرع حل . واختاره .

وقال : أول من قال « يحرم » الخرقى . وأن مراده : ما يأكل الجيف . لأنه

تبع الشافعى رحمه الله . وهو حرمه بهذه العلة .

فعلى المذهب : الاعتبار بما يستخبثه ذوو اليسار من العرب مطلقاً . على

الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : والأصح ذوو اليسار .

وقدمه في الرعاية الصغرى .

وقيل : ما كان يستخبث على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

جزم به في الرعاية الكبرى ، والحاويين .

وقالوا : فى القرى ، والأمصار .

وجزم به ابن عبدوس فى تذكرته فى القرى .

وقيل : ما يستخبث مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقال جماعة من الأصحاب : ما يستخبثه ذوو اليسار والمروءة .

وجزم به في المستوعب ، والبلغة .

قوله ﴿ كَالْقُنْفُذِ ﴾ نص عليه .

وعلى الإمام أحمد رحمه الله : القنفذ بأنه بلغه بأنه مسخ . أى لما مسخ على صورته دل على خبئه .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قوله ﴿ وَالْفَارِ ﴾ .

لكونها فويسقة . نص عليه ﴿ وَالْحَيَّاتُ ﴾ .

لأن لها ناباً من السباع . نص عليه .

﴿ وَالْعَقَّارِبِ ﴾ نص عليه .

ومن الحرم أيضاً : الوطواط . نص عليه . وهو الخشاف ، والخفّاش .

قال في الرعاية : ويحرم خفّاش . ويقال : خشاف . وهو الوطواط .

وقيل : بل غيره .

وقيل : الخفّاش صغير ، والوطواط كبير . رأسه كرأس الفأرة ، وأذناه

أطول من أذنيها ، وبين جناحيه في ظهره مثل كيس يحمل فيه تمرّاً كثيراً ، وطبّوع . وقراد . انتهى .

قال في الحاوى : والخشاف : هو الوطواط .

وكذلك يحرم الزنبور والنحل . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر في الإرشاد رواية : لا يحرم الزنبور والنحل .

وقال في الروضة : يكره الزنبور .

وقال في التبصرة : في خفّاش وخطاف وجهان .

وكره الإمام أحمد رحمه الله الخشاف .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هل هي للتحريم ؟ فيه وجهان .

تنبيه : دخل في قوله ﴿ وَالْخَشَرَاتِ ﴾ الذباب .

وهو الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وقال في الروضة : يكره .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين .

وقد تقدم أكل دود الفاكهة ونحوها قريباً .

فائدة : لو اشتبه مباح ومحرم : غلب التحريم . قاله في التبصرة .

قوله ﴿ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ مَّا كُولٍ وَغَيْرِهِ . كَالْبَغْلِ ، وَالسَّمْعُ - وَلَدِ الضَّبْعِ  
مِنَ الذَّبِّ - وَالْعُسْبَارِ ، وَلَدِ الذُّبَّةِ مِنَ الدِّيْنَجِ ﴾ .

وهو ذكر الضبعان الكثير الشعر . وهذا بلا نزاع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : ولو تميز كحيوان من نعمة نصفه خروف  
ونصفه كلب .

تنبيه : مفهوم كلامه : أن المتولد من المأكولين مباح . وهو صحيح ، كبغل  
من وحش وخيل . لكن ماتولد من مأكول طاهر ، كذاب الباقلاء . فإنه  
يؤكل تبعاً لأصلاً . في أصح الوجهين فيهما .

وقال ابن عقيل : يحل بموته .

قال : ويحتمل كونه كذاب . وفيه روايتان .

قال الإمام أحمد رحمه الله - في الباقلاء المدود - يحتنبه أحب إلَيَّ ، وإن لم  
يتقذره فأرجو .

وقال - عن تفتيش التمر المدود - لا بأس به إذا علمه .

والمذهب تحريم الذباب .

جزم به في الكافي ، وغيره .

وصححه في الفروع ، والنظم .

وقيل : لا يحرم .

وأطلقهما في المحرر ، وغيره . وتقدم معناه .

قوله ﴿ وَفِي الثَّعْلَبِ ، وَالْوَبْرِ ، وَسَنُورِ الْبَرِّ ، وَالزُّبُوجِ : رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والزركشي ، ونجريد العناية ،  
وغيرهم .

أما الثعلب : فيحرم . على الصحيح من المذهب .

قال المصنف ، والشارح : أكثر الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله تحريم  
الثعلب .

ونقل عبد الله رحمه الله : لا أعلم أحدا أرخص فيه إلا عطاء . وكل شيء  
اشتبه عليك فدعه .

قال الناظم : هذا أولى .

وصححه في التصحيح .

وقدمه في الفروع .

والرواية الثانية : يباح .

قال ابن عقيل في التذكرة : والثعلب مباح في أصح الروايتين .

واختارها الشريف أبو جعفر ، والخرقي .

وأطلقهما في الكافي .

وأما سنور البر : فالصحيح من المذهب : أنه محرم . صححه في التصحيح .

قال الناظم : هذا أولى .

قال في الفروع : ويحرم سنور بر على الأصح . واختاره ابن عبدوس

في تذكرته .

وجزم به في الوجيز .

وهو ظاهر ماجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

والرواية الثانية : يباح .

وأطلقهما في الكافي ، والإشارة للشيرازي ، والبلغة ، والمحزر .

وأما الوَبَر واليربوع : فالصحيح من المذهب : أنهما مباحان .

قال في الفروع : لا يحرم وَبَر و يربوع على الأصح .

وصححه في التصحيح .

واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في الكافي .

قال ابن رزين في نهايته : يباح اليربوع .

والرواية الثانية : يحرمان .

وجزم في الوجيز بتحريم اليربوع .

وقال القاضي : يحرم الوبر .

وأطلق الخلاف في المحزر .

### فوائد

الأولى : في هدهد وضرّد : روايتان .

وأطلقهما في المحزر ، والحاوي ، والفروع ، والكافي ، والمغنى ، والشرح .

إحداهما : يحرمان .

قال الناطم : هذه الرواية أولى .

وجزم به في المنور .

وجزم به في المنتخب في الأولى .

والرواية الثانية : لا يحرم .

اختاره ابن عبدوس في تذكرته .

«ثانية: في الغداف والسنجاب وجهان .

وأطلقتهما في المحرر ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والنظم ، والفروع .  
أمرهما : يحرمان .

صححه في الرعاية الكبرى ، وتصحيح المحرر .

وجزم في الوجيز بتحريم الغداف .

قال أبو بكر في زاد المسافر : لا يؤكل الغداف .

وقال الخلال : الغداف محرم ، ونسبه إلى الإمام أحمد رحمه الله .

والوجه الثاني : لا يحرمان .

وجزم في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
بأن الغداف لا يحرم .

وقال القاضي : يحرم السنجاب .

ومال المصنف والشارح إلى إباحة السنجاب .

«الثالثة: قال في الرعاية الكبرى : في السنور والفنك وجهان . أحدهما : يحرم .

«الرابعة: في الخطاف وجهان .

وأطلقتهما في التبصرة ، والرعايتين ، والحاويين ، والمحرر .

وجزم في النظم في موضع بالتحريم .

وقال في موضع آخر : الأولى التحريم .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين .

قال في القرع : ويحرم على الأصح . وقيل : لا يحرم .

«الخامسة: قال جماعة من الأصحاب - منهم : صاحب المستوعب - وما لم يكن

ذكر في نص الشرع ، ولا في عرف العرب : يرد إلى أقرب الأشياء شبهها به . فإن

كان بالمستطاب أشبه : ألحقناه به . وإن كان بالمستخبث أشبه : ألحقناه .

وقال في التبصرة والرعاية : أو مسمى باسم حيوان خيـث .  
قوله ﴿ وَمَا عَدَا هَذَا : مُبَاحٌ . كَبْهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْخَيْلِ ﴾ .  
الخيـل مباحة مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .  
وفي البرذون رواية بالوقف .

قوله ﴿ وَالزَّرَافَةُ ﴾ .

يعنى أنها مباحة . وهذا المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
منهم أبو بكر ، وابن أبي موسى .  
قال في الفروع : وتباح في المنصوص .  
وحزم به في الكافي ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في المستوعب ، والرايعتين ، والحاوى ، وغيرهم .  
قال الشارح : هذا أصح .  
وقيل : لا يباح .

وحزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة .  
قال في المستوعب : وهو سهو .  
قال في المحرر : وحرّمها أبو الخطاب . وأباحها الإمام أحمد رحمه الله .  
وعنه : الوقف .

قوله ﴿ وَالْأَرَنْبُ ﴾ .

يعنى أنه مباح . وهو المذهب .  
حزم به في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، ونهاية ابن رزّين ، والمنور ، ومنتخب  
الأدمى ، والكافي ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وعنه : لا يباح .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

قوله ﴿وَالضَّبْعُ﴾ .

أعنى : أنه مباح . وهذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والكافي ، والهادي ، والبلغة ، والمحزر ، والمغني ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين  
وإدراك الغاية ، وتجريد العناية ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

وعنه : لا يباح . ذكرها ابن البناء .

وقال في الروضة : إن عرف بأكل الميتة فكأجلالة .

قلت : وهو أقرب إلى الصواب .

قوله ﴿وَالزَّاعُ ، وَغَرَابُ الزَّرْعِ﴾ .

يعنى : أنهما مباحان . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

تنبيه : غراب الزرع : أحمر المنقار والرجل .

وقيل : غراب الزرع والزاع شيء واحد .

وقيل : غراب الزرع أسود كبير .

تنبيه آخر : دخل في قول المصنف « وسائر الطير » الطاووس . وهو مباح ،

لا أعلم فيه خلافاً .

ودخل أيضاً البغاء . وهي مباحة . صرح بذلك في الرعاية .

قوله ﴿وَجَمِيعُ حَيَوَانَاتِ الْبَحْرِ﴾ يعنى مباحة ﴿إِلَّا الضَّفْدَعُ ،

وَالْحَيَّةُ ، وَالتَّمْسَاحُ﴾ .



أما الضفدع : فمحرمه بلا خلاف أعلمه . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .  
وأما الحية : فحزم المصنف هنا أنها محرمة . وهو المذهب .  
وحزم به في العمدة ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ،  
وغيرهم .

وصححه في النظم .

وقدمه في الشرح .

وقيل : يباح .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة :  
ويباح حيوان البحر جميعه ، إلا الضفدع والتمساح . فظاهر كلامهم إباحة الحية .  
قال في المحرر : ويباح حيوان البحر كله إلا الضفدع . وفي التمساح روايتان .  
فظاهره الإباحة .

وهو ظاهر تذكرة ابن عبدوس ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وأطلقهما في الفروع .

وأما التمساح : فحزم المصنف هنا : أنه محرم . وهو الصحيح من المذهب .  
قال في الفروع - في المستثنى من المباح من حيوان البحر - والتمساح على الأصح  
وصححه في النظم .

وحزم به القاضى في خصاله ، ورءوس المسائل ، والهداية ، والمذهب ،  
ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الكافى ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يباح .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وما عدا هذه الثلاثة : فباح . على الصحيح من المذهب .  
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه في الكافي ، والمحزر ، والفروع ، وغيرهم .  
وقال ابن حامد : وإلا الكوسج .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
ذكرها في الخلاصة ، والرعاية ، وغيرها .  
واختاره جماعة من الأصحاب مع ابن حامد .  
وأطلقهما في المذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ،  
وغیرهم .  
وقال أبو علي النجاد : لا يباح من البحري ما يحرم نظيره في البر ، كخنزير  
الماء وإنسانه . وكذا كلبه وبغله وحماره ونحوها .  
وحكاه ابن عقيل عن أبي بكر النجاد .  
وحكاه في التبصرة ، والنظم ، وغيرها : رواية .  
قال في الفروع : وذكر في المذهب روايتين .  
ولم أره فيه . فاعل النسخة مغلوطة .  
قوله ﴿ وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ - الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيَا النَّجَاسَةِ - وَلَبَنُهَا ،  
وَيَبِضُّهَا ، حَتَّى تُجْبَسَ ﴾ .  
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .  
وهو من مفردات المذهب .  
وأطلق في الروضة وغيرها تحريم الجلالة ، وأن مثلها خروف ارتضع من كلبة  
نم شرب لبنا طاهراً .  
قال في الفروع : وهو معنى كلام غيره .  
وعنه : يكره ، ولا يحرم .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين .

قوله ﴿ وَتُحْبَسُ ثَلَاثًا ﴾ .

يعنى تطعم الطاهر وتمنع من النجاسة . وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يحبس الطائر ثلاثا والشاة سبعة . وما عدا ذلك أربعين يوماً .

وحكى في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم : رواية .

أن ما عدا الطائر يحبس أربعين يوماً .

وعنه : تحبس البقرة ثلاثين يوماً . ذكره في الواضح .

قال في الفروع : وهو وهم . وقاله ابن بطة .

وجزم به في الروضة .

وقيل : يحبس الكل أربعين .

وهو ظاهر رواية الشالنجى .

### فأمرتانه

إمراهما : كره الإمام أحمد رحمه الله ركوبها . وعنه : يحرم .

الثانية : يجوز له أن يملف النجاسة الحيوان الذى لا يذبح ، أولاً يحلب قريباً

نقله عبد الله ، وابن الحكم . واحتج بكسب الحجام والذين يحلبون من آبار نمود .

ونقل جماعة عن الإمام أحمد رحمه الله : تحريم علفها ما كولا .

وقيل : يجوز مطلقاً ، كغير ما كول . على الأصح .

وخصهما في الترغيب بطاهر محرم ، كهر .

قوله ﴿ وَمَا سُقِيَ بِالْمَاءِ النَّجِسِ - مِنَ الزَّرْعِ ، وَالشَّعْرِ - : مُحَرَّمٌ ﴾ .

وينجس بذلك . وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الكبير ، والفروع ، وغيرهم  
وقال ابن عقيل : ليس بنجس ولا محرم . بل يطهر بالاستحالة ، كالدم  
يستحيل لبنا .  
وجزم به في التبصرة .

### فوائد

منها : يكره أكل التراب والفحم .  
جزم به في الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
ومنها : كره الإمام أحمد - رحمه الله - أكل الطين لضرره .  
ونقل جعفر : كأنه لم يكرهه .  
وذكر بعضهم أن أكله عيب في المبيع . نقله ابن عقيل . لأنه لا يطلبه إلا من  
به مرض .  
ومنها : ما تقدم في « باب الولية » كراهة الإمام أحمد رحمه الله للخبز الكبار .  
ووضعه تحت القصة ، والخلاف في ذلك .  
ومنها : لا بأس بأكل اللحم النيء . نقله مهنا .  
وكذا اللحم المنتن . نقله أبو الحارث .  
وذكر جماعة فيهما : يكره .  
وجعله في الانتصار في الثانية اتفاقاً .  
قلت : الكراهة في اللحم المنتن أشد .  
ومنها : يكره أكل الغدة وأذن القلب . على الصحيح من المذهب . نص عليه  
وقال أبو بكر ، وأبو الفرج : يحرم .  
ونقل أبو طالب : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أذن القلب . وهو هكذا .

وقال في رواية عبد الله : كره النبي صلى الله عليه وسلم أكل الغدة .  
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله حباً ديس بالحر ، وقال : لا ينبغي أن  
يدوسوه بها .

وقال حرب : كرهه كراهية شديدة .  
وهذا الحب كطعام الكافر ومتاعه ، على ما ذكره المجد .  
ونقل أبو طالب : لا يباع ، ولا يشتري ، ولا يؤكل حتى يغسل .  
ومنها : كره الإمام أحمد رحمه الله أكل ثوم وبصل وكراث ونحوه ، ما لم  
ينضج بالطبخ . وقال : لا يعجبني .

وصرح بأنه كرهه لمكان الصلاة في وقت الصلاة .  
ومنها : يكره مداومة أكل اللحم . قاله الأصحاب .  
قوله ﴿ وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ مِمَّا ذَكَرْنَا : حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ ﴾  
يحوز له الأكل من المحرم مطلقاً إذا اضطر إلى أكله . على الصحيح من  
المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .  
وقيل : يحرم عليه الميتة في الحضر . ذكره في الرعاية .  
وذكره الزركشي رواية .  
وعنه : إن خاف في السفر : أكل ، وإلا فلا . اختاره الخلال .

### تفسيرها

أمرهما : الاضطرار هنا : أن يخاف التلف فقط . على الصحيح من المذهب  
نقل حنبل : إذا علم أن النفس تكاد تتلف .  
وقدمه في الفروع .  
وجزم به الزركشي ، وغيره .  
وقيل : أو خاف ضرراً .

وقال في المنتخب : أو مرضاً ، أو انقطاعاً عن الرفقة .  
قال في الفروع : ومراده ينقطع فيهلك ، كما ذكره في الرعاية .  
وذكر أبو يعلى الصغير : أو زيادة مرض .  
وقال في الترغيب : إن خاف طول مرضه فوجهان .  
الثاني : قوله « حل له منه مايسد رمقه » يعنى : ويجب عليه أكل ذلك .  
على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله وفقاً .  
واختاره ابن حامد .  
وجزم به في الحرر ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين ، والقواعد الأصولية ، وغيرهم .  
قال الزركشى : هذا المشهور من الوجهين .  
وقيل : يستحب الأكل .  
ويحتمله كلام المصنف هنا .  
قال في الرعاية والحاوى ، وقيل : يباح .  
وأطلقهما في المغنى ، والشرح .  
قوله ﴿ وَهَلْ لَهُ الشَّبَعُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،  
والشرح .  
إمدهما : ليس له ذلك . ولا يحل له إلا مايسد رمقه . وهو المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب .  
قال الزركشى : هذا ظاهر كلام الخرقى ، واختيار عامة الأصحاب .  
وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الخلاصة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع وغيرهم .

الرواية الثانية : له الأكل حتى يشبع . اختاره أبو بكر .

وقيل : له الشبع إن دام خوفه . وهو قوى .

وفرق المصنف - وتبعه جماعة - بين ما إذا كانت الضرورة مستمرة . فيجوز

له الشبع . وبين ما إذا لم تكن مستمرة ، فلا يجوز .

### فوائده

إصداها : هل له أن يتزود منه ؟ مبني على الروایتين في جواز شبعه .

قاله في الترغيب .

وجوز جماعة التزود منه مطلقاً .

قلت : وهو الصواب . وليس في ذلك ضرر .

قال المصنف ، والشارح : أصح الروایتين : يجوز له التزود .

ونقل ابن منصور ، والفضل بن زياد : يتزود إن خاف الحاجة .

جزم به في المستوعب .

واختاره أبو بكر .

وهو الصواب أيضاً .

الثانية : يجب تقديم السؤال على أكل المحرم . على الصحيح من المذهب .

نقله أبو الحارث .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنه يجب ولا يأنم . وأنه ظاهر المذهب .

الثالثة : ليس للمضطر في سفر المعصية الأكل من الميتة . كقاطع الطريق

والأبق . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم

وقال صاحب التلخيص : له ذلك .

وهو ظاهر كلام المصنف وجماعة .

الرابعة : حكم المحرمات حكم الميتة فيما تقدم .

قوله ﴿ فَإِنْ وَجَدَ طَعَامًا لَا يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، وَمَيْتَةً ، أَوْ صَيْدًا - وَهُوَ

مَحْرَمٌ - فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَا كُلُّ الْمَيْتَةِ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في المعنى ، والوجيز ، وغيرها .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

لأن في أكل الصيد ثلاث جنایات : صيده ، وذبحه ، وأكله . وأكل الميتة

فيه جنایة واحدة .

ويحتمل أن يحل له الطعام والصيد إذا لم تقبل نفسه الميتة .

قال في الفنون ، قال حنبلي : الذي يقتضيه مذهبنا : خلاف ما قاله الأصحاب .

وقال في الكافي : الميتة أولى ، إن طابت نفسه ، وإلا أكل الطعام . لأنه مضطر

وفي مختصر ابن رزين : يقدم الطعام ولو بقتاله ، ثم الصيد ، ثم الميتة .

### فوائد

الأولى : لو وجد لحم صيد ذبحه محرم وميتة : أكل لحم الصيد .

قاله القاضى فى خلافه .

لأن كلا منهما فيه جنایة واحدة . ويتميز الصيد بالاختلاف فى كونه مذكى .

قال فى القاعدة الثانية عشر بعد المائة : وفيما قاله القاضى نظر ، وعلاه . ثم قال :

وجدت أبا الخطاب فى انتصاره : اختار أكل الميتة . وعلاه بما قاله .

ولو وجد بيض صيد ، فظاهر كلام القاضى : أنه يأكل الميتة ، ولا يكسره

ويأكله . لأن كسره جنایة ، كذبح الصيد .



الثانية : لو وجد المحرم صيداً وطعاماً لا يعرف مالكة ، ولم يجد ميتة : أكل الطعام . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
وقيل : بخير .

وهو احتمال في المحرر .

قلت : يتوجه أن يأكل الصيد . لأن حق الله مبنى على المساحة ، بخلاف حق الآدمي ، كما في نظائرها .

الثالثة : لو اشتبهت مسلوختان : ميتة ومذكاة ، ولم يجد غيرهما : تحرم المضطر فيهما . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين .

وقيل : له الأكل بلا تحريم .

الرابعة : لو وجد ميتتين مختلفتين في إحداهما : أكلها دون الجمع عليها .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَبْذُلْهُ مَالِكُهُ ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ : فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو خاف في المستقبل : فهل هو أحق به ، أم لا ؟ فيه وجهان .  
وأطلقهما في الفروع .

قلت : الأولى النظر إلى ماهو أصلاح .

وقال في الرعاية السكبرى : يحتمل وجهين . أظهرهما : إمساكه .

فأمره : حيث قلنا : إن مالكة أحق ، فهل له إشارته ؟

قال في الفروع : ظاهر كلامهم أنه لا يجوز .

وذكر صاحب الهدى - في غزوة الطائف - : أنه يجوز ، وأنه غاية الجود .

قوله ﴿وَالَا لَزِمَهُ﴾ : بَذْلُهُ بِقِيَمَتِهِ ﴿نَصَّ عَلَيْهِ .  
ولو كان المضطر معسراً . وفيه احتمال لابن عقيل .

### تفسيرها

إمراها : ظاهر قوله « وإلا لزمه بذله بقيمته » أنه لو طلب زيادة لا تجحف .  
ليس له ذلك . وهو أحد الوجهين . وهو الصحيح منهما . اختاره المصنف .  
وجزم به الشارح في موضعين .

والوجه الآخر : له ذلك . اختاره القاضي .  
وأطلقهما في الفروع .

قال الزركشي : وعلى كلا القولين : لا يلزمه أكثر من ثمن مثله .  
وقال في عيون المسائل ، والانتصار : قرضاً بعوضه .  
وقيل : مجانا .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، كالمصلحة في الأشهر .  
الثاني : قوله ﴿فَإِنْ أَبَى﴾ : فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذُهُ قَهْرًا ، وَيُعْطِيهِ قِيَمَتُهُ ﴿ .  
كذا قال جماعة .

وقال جماعة : ويعطيه ثمنه .  
وقال في المغنى : ويعطيه عوضه .  
قال الزركشي : وهو أجود .  
وقال في الفروع : فإن أبى أخذه بالأسـل ، ثم قهراً . وهو مراد المصنف ،  
وغيره .

قوله ﴿فَإِنْ مَنَعَهُ﴾ : فَلَهُ قِتَالُهُ ﴿ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقال في الترغيب : في قتاله وجهان .  
ونقل عبد الله : أكره مقاتلته .  
وقال في الإرشاد : فإن لم يقدر على أخذه منه إلا بمقاتلته : لم يقاتله .  
فإن الله يرزقه .

### فوائد

الأولى : لو بادر صاحب الطعام فباعه ، أو رهنه . فقال أبو الخطاب في الانتصار في الرهن : يصح . ويستحق أخذه من المرتهن ، والبائع مثله .  
قال في القاعدة الثالثة والخمسين : ولم يفرق بين ما قبل الطلب وبعده .  
قال : والأظهر أنه لا يصح البيع بعد الطلب ، لوجوب الدفع . بل لو قيل : لا يصح بيعه مطلقاً ، مع علمه باضطرابه : لم يبعد وأولى . لأن هذا يجب بذله ابتداء لإحياء النفس . انتهى .

الثانية : لو بذله بأكثر مما يلزمه : أخذه وأعطاه قيمته - يعني من غير مقاتلة - على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .  
وجزم به في المحرر ، وغيره .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .  
وقيل : يقاتله .

الثالثة : لو بذله بثمن مثله : لزمه قبوله . على الصحيح من المذهب .  
وقال ابن عقيل : لا يلزم معسراً على احتمال .  
الرابعة : لو امتنع المالك من البيع إلا بعقد رباً ، فظاهر كلام الخرق وجماعة : أنه يجوز أخذه منه قهراً .

ونص عليه بعض الأصحاب . قاله الزركشي . وقال : نعم إن لم يقدر على قهره  
دخل في العقد ، وعزم على أن لا يتم عقد الربا . فإن كان البيع نساء : عزم على  
أن العوض الثابت في الذمة قرصاً .

وقال بعض المتأخرين : لو قيل : إن له أن يظهر صورة الربا ولا يقاتله —  
ويكون كالمكره ، فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته — لكان أقوى .  
قاله الزركشى .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مُبَاحَ الدِّمِ - كَالْحَرْبِيِّ ، وَالزَّانِيِ  
الْمُحَصَّنِ - : حَلَّ قَتْلُهُ وَأَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال في الترغيب : يحرم أكله . وما هو ببعيد .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ مَعْصُومًا مَيِّتًا : فِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَجَهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في المذهب ، والحرر ، والنظم .

أمرهما : لا يجوز . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : اختاره الأكثر .

وكذا قال في الفروع .

وجزم به في الإفصاح ، وغيره .

قال في الخلاصة ، والراية ، والحاوئين : لم يأكله في الأصح .

قال في الكافي : هذا اختيار غير أبي الخطاب .

قال في المغني : اختاره الأصحاب .

والوجه الثاني : يجوز أكله . وهو المذهب على ما اصططحناه .

صححه في التصحيح .

واختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمصنف ، والشارح .

قال في الكافي : هذا أولى .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الفروع .

### فأمرناه

إمدهما : يحرم عليه أكل عضو من أعضائه . على الصحيح من المذهب .  
وعليه أكثر الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في القنون ، عن حنبل : إنه لا يحرم .

الثانية : من اضطر إلى نفع مال الغير ، مع بقاء عينه ، لدفع برد أو حر ، أو  
استقاء ماء ونحوه : وجب بذله مجاناً . على الصحيح من المذهب .  
صححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاويين .

وقيل : يجب له العوض كالأعيان .

وقال في الفصول في « الجنائز » يقدم حتى اضطر إلى ستره لبرد أو مطر على  
تكفين ميت . فإن كانت السترة للميت : احتمل أن يقدم الحى أيضاً . ولم يذكر  
غيره .

قوله ﴿ وَمَنْ مَرَّ بِشَجَرٍ عَلَى شَجَرٍ لَأَحَاطَ عَلَيْهِ ﴾ نص عليه ﴿ وَلَا نَظَرَ  
عَلَيْهِ : فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَلَا يَحْمِلُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً .

قال المصنف ، والشارح : هذا المشهور في المذهب .

قال في القاعدة الحادية والسبعين : هذا الصحيح المشهور من المذهب .

قال في الهداية : اختاره عامة شيوخنا .

وقال في خلافة الصغير : اختاره عامة أصحابنا .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، والمنتخب ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

- ولم يذكر في الموجز « لا حائط عليه » .  
ولم يذكر في الوسيلة « لا ناظر عليه » .  
وعنه : لا يحل له ذلك إلا الحاجة .  
وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة .  
وعنه : يأكل للتساقط ، ولا يرى بحجر . ولم يثبتها القاضي .  
وعنه : لا يحل ذلك مطلقاً إلا بإذن المالك .  
حكاهما ابن عقيل في التذكرة .  
وعنه : لا يحل له ذلك إلا لضرورة .  
ذكرها جماعة ، كالجموع المجنى .  
وعنه : يباح في السفر دون الحضر .  
قال الزركشي : وقد تحمل على رواية اشتراط الحاجة .  
وجوزها في الترغيب لمستأذن ثلاثاً ، للخبر<sup>(١)</sup> .

### فائدتان

- أما هما : ليس له رمي الشجر بشيء . ولا يضر به ولا يحمل . نص عليه .  
الثانية : حيث جوزنا له الأكل : فإنه لا يضمن ما أكله . على الصحيح  
من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وعنه : يضمنه . اختاره في المبهج .  
وحيث جوزنا الأكل ، فالأولى : تركه إلا بإذن . قاله المصنف ، وغيره .

---

(١) هو ما روى الترمذى - وحسنه - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم « سئل عن الثمر المعلق ؟ فقال : ما أصاب منه من ذى الحاجة - غير متخذ خبنة - فلا شيء عليه . ومن أخرج منه شيئاً فعليه غرامة مثله والعقوبة » . و « الحبنة » بضم الحاء وسكون الباء الموحدة وفتح النون : ما ينخفيه تحت الإبط ونحوه .

قوله ﴿ وَفِي الزَّرْعِ وَشُرْبِ لَبَنِ الْمَاشِيَةِ : رَوَاتَانِ ﴾ .

يعنى : إذا أبحنا الأكل من الثمار .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والسكافى ، والهادى ، والمنفى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والفروع  
والحاويين ، وشرح ابن منبجا ، والزركشى ، والقواعد الفقهية ، ونهاية ابن رزى .

إمراهما : له ذلك ، كالنمرة . وهو المذهب .

قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .

وجزم به فى المنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرها .

وصححه فى التصحيح .

واختاره أبو بكر فى لبن الماشية .

والرواية الثانية : ليس له ذلك .

صححه فى التصحيح ، والنظم .

وجزم به فى الوجيز .

قال فى إدراك الغاية ، وتجريد العناية : له ذلك فى رواية .

فأئمة : قال المصنف ، ومن تابعه : يلحق بالزراعة الباقلاء والحمص وشبههما مما

يؤكل رطبا ، بخلاف الشعير ونحوه مما لم تجر العادة بأكله .

قال الزركشى : وهو حسن .

وقال : ولهذه المسألة التفات إلى ما تقدم من الزكاة : من الوضع لرب المال

عند خرس النمرة الثلث أو الربع . ولا يترك له من الزرع إلا ما العادة أكله فريكا .

قوله ﴿ وَيَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ ضِيَاْفَةُ الْمُسْلِمِ الْمُجْتَازِ بِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً ﴾ .

هذا المذهب بشرطه الآتى .

ونص عليه فى رواية الجماعة . وعليه جماهير الأصحاب .

قال فى الفروع : ليلة . والأشهر : ويوماً . نقله الجماعة .  
وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .  
وقدمه فى المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ،  
وهو من مفردات المذهب .  
وقيل : الواجب ليلة فقط .  
جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
وإدراك الغاية ، ونهاية ابن رزى ، وغيرهم .  
وقدمه فى الفروع .  
لسكن قال : الأول الأشهر .  
وهو أيضاً من مفردات المذهب .  
وقيل : ثلاثة أيام . فما زاد فهو صدقة .  
اختاره أبو بكر ، وابن أبى موسى .  
وهو من المفردات .  
ونقل على بن سعيد عن الإمام أحمد رحمه الله : ما يدل على وجوب الضيافة  
للفزاة خاصة ، على من يمرون بهم ثلاثة أيام .  
ذكره ابن رجب فى شرح الأربعين النووية ، وصاحب الفروع :  
وهو من مفردات المذهب أيضاً .  
وتقدم فى أواخر « باب عقد الدمة » « هل يجب عليهم ضيافة من يمر بهم  
من المسلمين مطلقاً ، أو بالشرط ؟ » .  
تنبيه : فى قوله « المجتاز به » إشعار بأن يكون مسافراً . وهو صحيح . فلا  
حق لحاضر . وهو أحد الوجهين .  
وهو ظاهر كلامه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .



فإن عبارتهم مثل عبارة المصنف .

وقدme في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين .

والوجه الثاني : هو كالمسافر .

قال في الفروع : وظاهر نصوصه : وحاضر . وفيه وجهان للأصحاب . انتهى .

فأمره : يشترط للوجوب أيضاً : أن يكون المجتاز في القرى .

فإن كان في الأمصار : لم تجب الضيافة . على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وعنه : الأمصار كالقرى .

قال في الفروع : وفي مصر روايتان منصوصتان .

تنبيه : مفهوم قوله « ويجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به » أنها لا تجب

للمسلم إذا اجتاز بالمسلم . وهو صحيح . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه في الحرر ، وغيره من الأصحاب .

قال ابن رجب في شرح النواوية : وخص كثير من الأصحاب الوجوب بالمسلم

وقدme في النظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

وعنه : هو كالمسلم في ذلك .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

وهو قول في النظم .

وقدme ابن رجب في شرح النواوية . وقال : هو المنصوص عن الإمام أحمد

رحمه الله .

قوله ﴿ فَإِنْ أَبَى : فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ ﴾ بلا نزاع .

وهو من مفردات المذهب .

فأمره : إذا امتنع من الضيافة الواجبة عليه : جازله الأخذ من ماله . على

الصحيح من المذهب . ولا يعتبر إذنه .

قال في القواعد : ولا يعتبر إذنه في أصح الروايتين . نقلها على بن سعيد .

ونقل حنبل : لا يأخذ إلا بعلمهم ، يطالبهم بقدر حقه .

قلت : النفس تميل إلى ذلك .

وقدمه في الشرح .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ ضِيَاقَتُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَمَا زَادَ : فَهُوَ صَدَقَةٌ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وتقدم قول : أنها تحب ثلاثة أيام .

اختاره أبو بكر ، وابن أبي موسى .

قوله ﴿ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالُهُ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَسْجِدًا ،

أَوْ رِبَاطًا يَبْتَئِي فِيهِ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وأوجب ابن عقيل في مفرداته : إزاله في بيته مطلقاً ، كالنفقة .

وهو من مفردات المذهب .

### فروا

الأولى : الضيافة قدر كفايته مع الأدم . على الصحيح من المذهب .

وأوجب الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى : المعروف عادة . قال : كزوجة

وقريب ورقيق .

وفي الواضح : ولفرسه أيضاً تبين لا شعير .

قال في الفروع : ويتوجه وجهه - يعنى : ويجب شعير كالتبن - كأهل الذمة في ضيافتهم المسلمين .

الثانية : من قدم لضيافته طعاماً لم يجز لهم قسمه ، لأنه إباحة .

ذكره في الانتصار ، وغيره .

واقصر عليه في الفروع .

وتقدم في « الولية » أنه يحرم أخذ الطعام بلا إذن . على الصحيح .

الثالثة : قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من امتنع من أكل الطيبات

بلا سبب شرعى : فهو مذموم مبتدع . وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله : أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له : فكذب .

## باب الذكاة

قوله ﴿لَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ : بِغَيْرِ ذِكَاةٍ﴾ .

إن كان مما لا يعيش إلا في البر . فهذا لا نزاع في وجوب تذكية المقدور عليه .  
منه ، إلا ما استثنى .

وإن كان مأواه البحر ، ويعيش في البر - ككلب الماء وطيئه ، والسلحفاة .  
ونحو ذلك - فهذا أيضاً لا يباح المقدور عليه منه إلا بالتذكية . وهذا المذهب .  
مطلقاً ، إلا ما استثنى . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

قال الزركشي : هذا إحدى الروايتين ، واختيار عامة الأصحاب .  
والرواية الثانية : - وعن بعض الأصحاب أنه صححها - تحل ميتة كل بحري .  
انتهى .

وقال ابن عقيل - في البحري - : يحل بذكاة أو عقر . لأنه ممتنع ، كحيوان البر  
وجزم المصنف ، وغيره : بأن الطير يشترط ذبحه .

قوله ﴿إِلَّا الْجَرَادَ وَشِبْهَهُ ، وَالسَّمَكَ وَسَائِرَ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ  
فَلَا ذِكَاةَ لَهُ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب ، ولو كان طافياً .  
وعنه - في السرطان وسائر البحري - : أنه يحل بلا ذكاة .  
وقال ابن منجا في شرحه : ظاهر كلام المصنف في المنفى : أنه لا يباح  
بلا ذكاة . انتهى .

وعنه - في الجراد - لا يؤكل إلا أن يموت بسبب . ككبسه وتفريقه .  
وعنه : يحرم السمك الطافي .  
ونصوص الإمام أحمد رحمه الله : لا بأس به ما لم يتقذره .  
وهذه الرواية تخريج في المحرر .

وعنه : لا تباح ميتة بحرى سوى السمك .  
قال الزركشى : وهو ظاهر اختيار جماعة .  
وعنه : يحرم سمك وجراد صاده مجوسى ونحوه . صححه ابن عقيل .  
وتقدم ذلك . وأطلقهما فى الحرر .  
وقال ابن عقيل : ما لا نفس له سائلة يجرى مجرى ديدان الخلل والبقلاء .  
فيحل بموته . قال : ويحتمل أنه كالذباب . وفيه روايتان .

### فوائد

الأولى : حيث قلنا بالتحريم : لم يكن نجساً . على الصحيح من المذهب .  
وعنه : بلى .  
وعنه : نجس مع دم .  
الثانية : كره الإمام أحمد رحمه الله : شئ السمك الحى ، لا الجراد .  
وقال ابن عقيل فيهما : يكره على الأصح .  
ونقل عبد الله فى الجراد : لا بأس به . ما أعلم له ولا لاسمك ذكاة .  
الثالثة : يحرم بلعه حياً . على الصحيح من المذهب .  
وقدمه فى الفروع .  
وذ كره ابن حزم إجماعاً .  
وقال المصنف : يكره .  
قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ شَرْوُطُ أَرْبَعَةٍ ۖ ﴾  
أَحَدُهَا : أَهْلِيَّةُ الذَّابِجِ . وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ۖ  
ليصح قصده التذكية ولو كان مكرهاً  
مذ كره فى الانتصار ، وغيره .

قال في الفروع : ويتوجه فيه كذب مفسوب .  
وقد دخل في كلام المصنف رحمه الله الألف . وهو صحيح . وهو المذهب .  
وعليه الأصحاب .

وعنه : لا تصح ذكاته .

فائدة : قال في الفروع : ظاهر كلام الأصحاب هنا : لا يعتبر قصد الأكل .  
وقال القاضى فى التعليق : لو تلاعب بسكين على حلق شاة ، فصار ذبحاً ، ولم  
يقصد حلّها أكلها : لم تبَح .

وعلى ابن عقيل تحريم ما قتله مُحَرِّم لصوله : بأنه لم يقصد أكله . كما لو وطئه  
آدمى إذا قتل .

وقال فى المستوعب : كذبجه .

وذكر الأزرعى عن أصحابنا : إذا ذبحه ليخلص مال غيره منه بقصد الأكل  
لا التخلّص ، للنهى عن ذبحه لغير ما كَلِمَة .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله - فى « بطلان التحليل » لو لم يقصد  
الأكل . أو قصد حل يمينه : لم يَبَح .

ونقل صالح وجماعة : اعتبار إرادة التذكية .

قال فى الفروع : وظاهره يكفى .

وقال فى الترغيب : هل يكفى قصد الذبح ، أم لابد من قصد الإحلال ؟  
فيه وجهان .

قوله ﴿ مُسْلِمًا ، أَوْ كِتَابِيًّا ، وَلَوْ حَرِيًّا . فَتُبَّاحُ ذَبِيحَتُهُ ، ذَكَرًا  
كَانَ أَوْ أُنْثَى ﴾ .

وهذا المذهب فى الجملة . وعليه الأصحاب .

﴿ وعنه : لا تباح ذبيحة بنى تغلب ، وَلَا مَنْ أَحَدُ آبَائِهِ غَيْرُ كِتَابِيٍّ ﴾

وأطلقهما في الرعاية الكبرى فيهما .  
أما ذبيحة بنى تغلب : فالصحيح من المذهب : إباحتها . وعليه الأكثر .  
قال ابن منبجا : هذا المذهب .  
قال الشارح : وهو الصحيح .  
قال في الفروع - في « باب المحرمات في النكاح » - : ونحل مناكحة وذبيحة  
نصارى بنى تغلب على الأصح .  
وقيل : هما في بقية اليهود والنصارى من العرب . انتهى .  
واختار المصنف وغيره : إباحة ذبيحة بنى تغلب .  
وعنه : لا تباح .  
قال الزركشى : وهى المشهورة عند الأصحاب .  
وأطلقهما الخرقى ، والرعايتين ، والحاويين .  
وتقدم نظير ذلك فيهم في « باب المحرمات في النكاح » .  
وقال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
 وغيرهم : وفي نصارى العرب روايتان . وأطلقهما .  
وأما من أحد أبويه غير كتابى : فظاهر كلام المصنف : أنه قدم إباحة ذبحه .  
وهو إحدى الروايتين .  
قال ابن منبجا في شرحه : هذا المذهب .  
وقدمه في النظم كالصنف .  
واختاره الشيخ تقى الدين وابن القيم رحمهما الله .  
والصحيح من المذهب : أن ذبيحته لا تباح .  
قال في المغنى ، والشرح ، قال أصحابنا : لا تحل ذبيحته .  
قال في الفروع - في « باب المحرمات في النكاح » - : ومن أحد أبويه كتابى  
فاختار دينه ، فالأشهر : تحريم مناكحته وذبيحته .

وقال في الرعاية الصغرى : ولا تحمل ذكاة من أحد أبويه الكافرين مجوسى  
أو وثنى أو كتابى لم يختار دينه .  
وعنه : أو اختار .

قال في الرعايتين ، قلت : إن أقرَّ حل ذبحه ، وإلا فلا .  
وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : فإن انتقل كتابى أو غيره إلى دين يُقرُّ  
أهله بكتاب وجزية ، وأقرَّ عليه : حلت ذكاته وإلا فلا .  
وقال في الحرر - فى « باب عقد الذمة وأخذ الجزية » - ومن أقرَّناه على  
تهود أو تنصر متجدد : أبحننا ذبيحته ومناكحته . وإذا لم نقره عليه بعد المبعث  
وشككنا : هل كان منه قبله أو بعده ؟ قبلت جزيته ، وحرمت مناكحته وذبيحته  
انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو  
منهم ، سواء كان أبوه أو جده قد دخل فى دينهم أو لم يدخل . وسواء كان دخوله  
بعد النسخ والتبديل ، أو قبل ذلك . وهو المنصوص الصريح عن الإمام أحمد  
رحمه الله . وإن كان بين أصحابه خلاف معروف . وهو الثابت عن الصحابة  
رضى الله عنهم بلا نزاع بينهم .

وذكر الطحاوى : أنه إجماع قديم . انتهى .

وجزم فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحاويين ، وغيرهم : أن ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى : غير مباحة .  
قال الشارح : قال أصحابنا : لا تحمل ذبيحة من أحد أبويه غير كتابى .  
وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .  
وكذلك صيده .

وقال فى الترغيب : فى الصائبة روايتان .

مأخذهما : هل هم فرقة من النصارى أم لا ؟



ونقل حنبل : من ذهب مذهب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فإنه قال « هم يُسَيِّتُونَ » جعلهم رضى الله عنه بمنزلة اليهود ، وكل من يصير إلى كتاب فلا بأس بذلك .

وقيل : لا يصح أن يذبح اليهودى الإبل فى الأصح .

وعنه : لا تصح ذبيحة الأقف الذى لا يخاف بختانه .

ونقل حنبل - فى الأقف - لا صلاة له ولا حج . وهى من تمام الإسلام .  
ونقل فيه الجماعة : لا بأس .

وقال فى المستوعب : يكره من جنب ونحوه .

ونقل صالح وغيره : لا بأس .

ونقل حنبل : لا يذبح الجنب .

ونقل أيضاً فى الحائض : لا بأس .

وقال فى الرعاية ، وعنه : تكره ذبيحة الأقف والجنب والحائض والنفساء .

قوله ﴿ وَلَا تَبَاحُ ذَكَاةُ مُجَنُّونٍ ، وَلَا سَكَرَانٍ ﴾ .

أما المجنون : فلا تباح ذكاته بلا نزاع .

وأما السكران : فالصحيح من المذهب : أن ذبيحته لا تباح .  
وعنه : تباح .

وتقدم ذلك مستوفى فى أول « كتاب الطلاق » .

قوله ﴿ وَلَا ظَفَلٍ غَيْرٍ مُّمَيِّزٍ ﴾ .

إن كان غير مميز : فلا تباح ذبيحته .

فإن كان مميزاً : أبيحت ذبيحته ، على الصحيح من المذهب . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

فأناط أكثر الأصحاب الإباحة بالتمييز .

وقال في الموجز ، والتبصرة : لاتباح ذبيحة ابن دون عشر .

وقال في الوجيز : تباح إن كان مراهما .

قوله ﴿ وَلَا مُرْتَدٍ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل عبد الله : تحمل ذكاة مرتد إلى أحد الكتابين .

قوله ﴿ الثَّانِي : الْآلَةُ . وَهُوَ أَنْ يَذْبَحَ بِمُحَدَّدٍ . سَوَاءٌ كَانَ مِنْ

حَدِيدٍ ، أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ قَصَبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفْرَ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ فَإِنْ ذَبَحَ بِآلَةٍ مَغْصُوبَةٍ : حَلٌّ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان .

والصحيح من المذهب : الحل .

وصححه في المغنى ، والنظم ، وابن منجا في شرحه .

قال القاضى ، وغيره : يباح . لأنه يباح الذبح بها للضرورة .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وهو ظاهر ما جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى .

والوجه الثاني : لا تحمل .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع .

فوائده

الأولى : مثل الآلة المغصوبة سكين ذهب ونحوها .

ذكره في الانتصار ، والموجز ، والتبصرة .  
واقصر عليه في الفروع .

الثانية : يباح المقصوب لربه وغيره . إذا ذكاه غاصبه أو غيره ، سهواً أو عمداً ،  
طوعاً أو كرهاً بغير إذن ربه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وعليه أكثر  
الأصحاب .

وعنه : يحرم عليه . ففيه أولى ، كغاصبه . اختاره أبو بكر .  
وقيل : إنه ميتة . حكاه في الرعاية الكبرى بعد الروايتين .  
والذى يظهر : أنه عين الرواية الثانية .

الثالثة : لو أكره على ذكاة ملكه ، ففعل : حل أكله له ولغيره .

الرابعة : لو أكرهه ربه على ذبحه ، فذبحه : حل مطلقاً .

تنبيه : ظاهر قوله « إلا السن » أنه يباح الذبح بالعظم . وهو إحدى الروايتين .  
والمذهب منهما .

قال المصنف في المغنى : مقتضى إطلاق الإمام أحمد رحمه الله إباحة الذبح به .  
قال : وهو أصح .

وصححه الشارح ، والناظم .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

قال في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، وغيرهم : وتجوز الذكاة بكل آلة لها  
حد يقطع وينهر الدم ، إلا السن والظفر <sup>(١)</sup> .

قدمه في الكافي ، وقال : هو ظاهر كلامه .

والرواية الثانية : لا يباح الذبح به .

---

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل » ،  
إلا السن والظفر » رواه البخارى ومسلم .

قال ابن القيم - رحمه الله - في أعلام الموقعين - في الفائدة السادسة بعد ذكر الحديث : - وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام : إما لنجاسة بعضها ، وإما لتنجيسه على مؤمنى الجن .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه ابن رزین في شرحه .

قال في الترغيب : يحرم بعظم ، ولو بسهم نصله عظم .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

قوله ﴿ الثَّالِثُ : أَنَّ يَقْطَعَ الْحُلُقُومُ وَالْمَرِيءُ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والهادى ، والكافى ، والمنفى ، والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ،

والحاويين ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

واختاره أبو الخطاب في خلافة .

وعنه : يشترط - مع ذلك - قطع الودجين .

اختاره أبو بكر ، وابن البنا .

وجزم به في الروضة .

واختاره أبو محمد الجوزى .

قال في الكافى : الأولى قطع الجميع .

وعنه : يشترط - مع قطع الحلقوم والمرى - قطع أحد الودجين .

وقال في الإيضاح : الحلقوم والودجين .

وقال في الإشارة : المرى والودجين .

وقال في الرعاية ، والكافي أيضاً : يكفي قطع الأوداج . فقطع أحدهما مع الحلقوم ، أو المرء : أولى بالحل .

قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وذكره في الأولى رواية .

وذكر وجهاً : يكفي قطع ثلاث من الأربعة . وقال : إنه الأقوى .

وسئل عن ذبح شاة ، فقطع الحلقوم والودجين ، لسن فوق الجوزة ؟ فأجاب : هذه المسألة فيها نزاع . والصحيح : أنها تحل .

قلت : وهو ظاهر كلام الأصحاب ، حيث أطلقوا الإباحة بقطع ذلك من غير تفصيل .

فائمه : قال في الفروع : وكلام الأصحاب في اعتبار إبانة ذلك بالقطع محتمل . قال : ويقوى عدمه .

وظاهره : لا يضر رفع يده إن أتم الذكاة على الفور .

واعتبر في الترغيب : قطعاً تاماً . فلو بقي من الحلقوم جلدة ، ولم ينفذ القطع ، وانتهى الحيوان إلى حركة المذبوح ، ثم قطع الجلدة : لم يحل .

قوله ﴿ وَإِنْ نَحَرَهُ : أَجْزَأُهُ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَالْمُسْتَحَبُّ : أَنْ يَنْحَرَ الْبَعِيرَ ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الجمهور .

قال المصنف ، والشارح : لا خلاف بين أهل العلم في استحباب ذلك .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع .

وذكر في الترغيب رواية : أن البقر تنحر أيضاً .

وعند ابن عقيل : ينجر ما صعب وضعه بالأرض أيضاً .

وعنه : يكره ذبح الإبل .

وعنه : لا يؤكل .

قوله ﴿ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ - مِثْلَ أَنْ يَنْدَّ الْبَعِيرُ ، أَوْ يَتَرَدَّى فِي بئرٍ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى ذَبْحِهِ - : صَارَ كَالضَّيْدِ ، إِذَا جَرَحَهُ فِي أَىِّ مَوْضِعٍ أَمْسَكَهُ فَقَتَلَهُ : حَلَّ أَكْلُهُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وغيرها .

وذكر أبو الفرج : أنه يشترط أن يقتل مثله غالباً .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بغيرِهِ - مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ - فَلَا يُبَاحُ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه .

وجزم به في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يباح إذا كان الجرح موجباً .

قوله ﴿ وَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاهَا ، وَهُوَ مُخْطِئٌ ، فَأَتَتْ السَّكِينُ عَلَى مَوْضِعِ ذَبْحِهَا وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ ﴾ يعني : الحياة المستقرة ﴿ أَكِلَتْ ﴾ .

وهذا المذهب . اختاره ابن عبدوس في تذكرته ، وغيره .

وجزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والخلاصة ، والمستوعب ، والمحرم ، والوجيز ، والحاويين ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يؤكل ، وإن لم يكن فيه حياة مستقرة .  
ويحتمله كلام المصنف هنا .

وقال المصنف ، والشارح : إن كان الغالب نفاذ ذلك لحدة الآلة ومرة  
القطع : فالأولى بإباحته ، وإلا فلا .

وذكر في الترغيب ، والرعايتين رواية : يحرم مع حياة مستقرة .  
وقال في الفروع : وهو ظاهر ما رواه الجماعة .

فأمره : قال القاضى : معنى الخطأ : أن تلتوى الذبيحة عليه ، فتأنى السكين  
على القفا . لأنها مع التوائها معبوز عن ذبحها في محل الذبح . فسقط اعتبار الحل ،  
كالتردية في بئر . فأما مع عدم التوائها : فلا يباح ذلك . انتهى .  
والصحيح من المذهب : أن الخطأ أعم من ذلك .  
قاله المجد ومن بعده .

قوله ﴿ وَإِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا : فَعَلَىٰ وَجْهَيْنِ ﴾ وهما رويتان .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

إمراهما : تباح إذا أنت السكين على الحلقوم والمرى . بشرط أن تبقى فيها  
حياة مستقرة قبل قطعهما . وهو المذهب .

اختاره القاضى ، والشيرازى ، وغيرهما .

وصححه فى المغنى ، والشرح ، والتصحيح ، وابن منجا فى شرحه . وهو ظاهر

ما جزم به فى السكاكى ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

والرواية الثانية : لا تباح .

وهو ظاهر كلامه فى الوجيز .

وصححه فى الرعايتين ، وتصحيح الحرر ، والنظم .

وقدمه الزركشى ، وقال : هو منصوص الإمام أحمد رحمه الله .  
وهو مفهوم كلام الخرقى .

تنبيه : شرط الحل - حيث قلنا به - أن تكون الحياة مستقرة حالة وصول  
السكين إلى موضع الذبح ، ويعلم ذلك بوجود الحركة القوية . قاله القاضى .  
ولم يعتبر الجهد وغيره القوة .

قال الزركشى : وقوة كلام الخرقى وغيره : تقتضى أنه لا بد من علم ذلك .  
وقال أبو محمد : إن لم يعلم ذلك ، فإن كان الغالب البقاء لحدة الآلة ، وسرعة  
القطع ، فالأولى : الإباحة . وإن كانت الآلة كآلة ، وأبطأ القطع : لم تبح .  
وتقدم قريباً .

#### فأمراته

إمراها : لو التوى عنقه : كان كمعجوز عنه . قاله القاضى ، كما تقدم .  
وقيل : هو كالذبح من قفاه .

الثانية : لو أبان الرأس بالذبح : لم يحرم . على الصحيح من المذهب . وعليه  
الأصحاب .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
وحكى أبو بكر رواية : بتحريمه .

قوله ﴿ وَكُلُّ مَا وُجِدَ فِيهِ سَبَبُ الْمَوْتِ - كَالْمُنْخَنِقَةِ ، وَالْمُتَرَدِّيةِ ،  
وَالنَّطِيحَةِ ، وَأَكِيلَةِ السَّبْعِ - إِذَا أَدْرَكَ ذَكَاتَهَا ، وَفِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ  
أَكْثَرُ مِنْ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ : حَلَّتْ . وَإِنْ صَارَتْ حَرَكَتُهَا كَحَرَكَةِ  
الْمَذْبُوحِ : لَمْ تَحِلَّ ﴾ .

هكذا قال فى الرعاية الكبرى ، وتذكرة ابن عبدوس .



قال الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقيل : تزيد على حركة المذبوح .  
وقال في الفروع : وما أصابه سبب الموت - من منخقة ، وموقوذة ، ومتردية  
ونطيحة ، وأكلة سبع - فذكاه ، وحياته يمكن زيادتها : حل .  
وقيل : بشرط تحركه بيد أو طرف عين ، ونحوه .  
وقيل : أو لا . انتهى .

وقال في المحرر ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم : إذا أدرك ذكاة ذلك  
وفيه حياة يمكن أن تزيد على حركة المذبوح : حل ، بشرط أن يتحرك عند الذبح  
ولو بيد ، أو رجل ، أو طرف عين ، أو مضع ذنب ونحوه .  
فهذا موافق للقول الأول الذي ذكره في الفروع .  
وقيل : لا يشترط تحركه إذا كانت فيه حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح  
وهو ظاهر كلام المصنف ، وكثير من الأصحاب .  
وقدمه في الرعاية .

وقال في المغنى : والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمناً يكون الموت بالذبح  
أسرع منه : حلت بالذبح . وأنها متى كانت مما لا يتيقن موتها - كالريضة - أنها  
متى تحركت وسال دمها : حلت . انتهى .

ونقل الأثرم ، وجماعة : ما علم موته بالسبب : لم يحل .  
وعنه : ما يمكن أن يبقى معظم اليوم : يحل . وما يعلم موته لأقل منه : فهو  
في حكم الميت .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .  
وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الكبير .  
ذكره في « باب الصيد » .

وعنه : يحل إذا ذكى قبل موته . ذكره أبو الحسين .  
واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وفي كتاب الأدمى البغدادى : يشترط حياة يذهبها الذبح . جزم به فى منتخبه واختاره أبو محمد الجوزى .

وعنه : إن تحرك . ذكرها فى المبهج .

ونقله عبد الله ، والمروذى ، وأبو طالب .

وعنه : ما يتيقن أنه يموت من السبب : حكمه حكم الميتة مطلقا .

اختاره ابن أبى موسى . قاله الزركشى .

وقال فى الترغيب : لو ذبح وشك فى الحياة المستقرة ، ووجد ما يقارب الحركة الموهودة فى التذكية المعتادة : حل فى المنصوص .

قال : وأصحابنا قالوا : الحياة للمستقرة ما جاز بقاؤها أكثر اليوم .

وقالوا : إذا لم يبق فيه إلا حركة المذبوح : لم يحل .

فإن كان التقييد بأكثر اليوم صحيحاً : فلا معنى للتقييد بحركة المذبوح للحظر . وكذا بعكسه . فإن بينهما أمداً بعيداً .

قال : وعندى أن الحياة المستقرة : ما ظن بقاؤها زيادة على أمد حركة المذبوح لمثله سوى أمد الذبح .

قال : وما هو فى حكم الميت - كمقطوع الحلقوم ومبان الحشوة - : فوجودها كعدم على الأصح . انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأظهر أنه لا يشترط شيء من هذه الأقوال المتقدمة ، بل متى ذبح ، فخرج منه الدم الأحمر الذى يخرج من المذكى المذبوح فى العادة ، ليس هو دم الميت : فإنه يحل أكله ، وإن لم يتحرك . انتهى .

فأئرة : حكم المريضة حكم المنخقة . على الصحيح من المذهب . خلافاً ومذهباً .

وقيل : لا تعتبر حركة المريضة . وإن اعتبرناها فى غيرها .

وتقدم كلامه في المغنى صريحاً . وحكم ماصاده بشبكة ، أو شرك ، أو أحبولة أو فخ ، أو أنقذه من مهلكة كذلك .

قوله ﴿الرَّابِعُ : أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ الذَّبْحِ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن ذكر اسم الله يكون عند حركة يده .  
جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في القروع ، وغيره .

وقال جماعة من الأصحاب : يكون عند الذبح أو قبله قريباً ، فصل بكلام أو لا . واختاروه .

وعنه : يجزى إذا فعل ذلك ، إذا كان الذابح مسلماً .

وذكر حنبل عكس هذه الرواية ، لأن المسلم فيه اسم الله تعالى .

تفصيل : ذكر المصنف : أن ذكر اسم الله عند الذبح : شرط . وهو المذهب في الجملة . وعليه الأصحاب .

وعنه : التسمية سنة .

نقل الميموني : الآية <sup>(١)</sup> في الميتة . وقد رخص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أكل مالم يسمّ عليه .

وتأني هذه الرواية في كلام المصنف قريباً .

قوله ﴿وَهُوَ أَنْ يَقُولَ «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

ونص عليه في رواية أبي طالب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

---

(١) يعنى قوله تعالى ( ٦ : ١٢١ ) وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه . وإنه

لنفسق )

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يكفى تكبير الله تعالى ونحوه ، كالتسبيح والتحميد .

وهو احتمال للمصنف ، والمجد .

تنبيه : قوله « لا يقوم غيرها مقامها »

يحتمل أن يريد : الإتيان بها بأى لغة كانت مع القدرة على الإتيان بها

بالعربية . وهو صحيح . وهو المذهب .

قدمه في الفروع .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

ويحتمل أن لا يجزیه إلا التسمية بالعربية مع القدرة عليها .

وصححه في الرايتين ، والحاويين .

وقطع به القاضى ، وقال : هو المنصوص .

قوله ﴿ إِلَّا الْآخِرَسَ . فَإِنَّهُ يُوحَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ .

تباح ذبيحة الآخرس إجماعاً .

وقال الأصحاب : يشير عند الذبح إلى السماء .

وهو من مفردات المذهب .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وغيره : أنه لابد من الإشارة إلى السماء . لأنها

علم على قصده التسمية .

وقال المصنف في المغنى : ولو أشار إشارة تدل على التسمية ، وعلم ذلك :

كان كافياً .

قلت : وهو الصواب .

قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا : لَمْ تُبَحَّ . وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا :

أُيِّحَتْ ﴾ .

هذا المذهب فيهما .

وذكره ابن جرير إجماعاً في سقوطها سهواً .

قال في الفروع : نقله واختاره الأكثر .

قال الناظم : هذا الأشهر .

قال في الهداية : إن تركها عمداً ، فأكثر الروايات : أنها لا تحل . وإن تركها

سهواً ، فأكثر الروايات : أنها تحل .

قال الزركشي : هذا قول الأكثرين : الخرق ، والقاضي في روايته ،

وأبو محمد ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

قال في المذهب ، والخلاصة : لا يباح إلا بالتسمية . على الصحيح من الروايتين

فإن تركها سهواً : أيسر على الصحيح من الروايتين .

وعنه : تباح في الحالين ، يعني : أنها سنة .

اختاره أبو بكر . قاله الزركشي .

وتقدم ذكر هذه الرواية ولفظها .

وعنه : لا تباح فيهما .

قدمه في الفروع .

واختاره أبو الخطاب في خلافه .

قال في إدراك الغاية : والتسمية شرط في الأظهر .

وعنه : مع الذكر .

### فوائد

إمدها : يشترط قصد التسمية على ما يذبحه . فلو سعى على شاة وذبح غيرها

بتلك التسمية : لم تبح . وكذا لو رأى قطيعا فسمى وأخذ شاة ، فذبحها بالتسمية الأولى : لم يجزئه .

ويأتى عكسه فى الصيد .

الثانية : ليس الجاهل هنا كالناسى ، كالصوم . ذكره ولد الشيرازى فى منتخبه وقطع به الزركشى .

الثالثة : يضمن أجبر ترك التسمية إن حرمت بتركها .

واختار فى النوادر : الضمان لغير شافعى .

قال فى الفروع : ويتوجه تضمينه النقص إن حلت .

الرابعة : يستحب أن يكبر مع التسمية . فيقول « بسم الله والله أكبر » على

الصحيح من المذهب . ونص عليه .

وقيل : لا يستحب ، كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . على الصحيح

من المذهب فيهما . نص عليه .

وقيل : تستحب الصلاة عليه أيضا .

وقال فى المنتخب : لا يجوز ذكره مع التسمية شيئا .

قوله ﴿ وَتَخْضُلُ ذَكَاءُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا ، أَوْ

مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، وَسَوَاءَ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادى ، والكافى ، والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، وتذكرة

ابن عبدوس ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل فى الواضح : فى القياس ما قاله أبو حنيفة رحمه الله « لا يحل جنين بتذكية أمه » أشبه . لأن الأصل الحظر .

وقال فى فنونه : لا يحكم بذكاته إلا بعد الانفصال .  
ذكره فى القاعدة الرابعة والثمانين .

ونقل الميمونى : إن خرج حياً فلا بد من ذبحه .  
وعنه : يحل بموته قريباً .

تنبيه : حيث قلنا يحل : فيستحب ذبحه . قاله الإمام أحمد رحمه الله .  
وعنه : لا بأس .

**قوله** « وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ : لَمْ يُبَحَّ إِلَّا بِذَنْبِهِ » .  
وهذا المذهب ، أشعر أو لم يشعر .

وهو ظاهر ما جزم به فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم  
وقدمه فى الرايتين ، والحاويين ، والفروع .  
وقيل : هو كالمختنقة .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الوجيز .

وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والزرکشى .

وعنه : إن مات قريباً : حل .

وتقدم كلام ابن عقيل فى واضحه وفنونه .

قاعدة : لو كان الجنين محرماً - مثل الذى لم يؤكل أبوه - : لم يقدر فى ذكاة الأم .

ولو وجىء بطن أمه فأصاب مذبج الجنين : تذكى والأم ميتة . ذكره الأصحاب .

نقله عنهم في الانتصار .

قوله ﴿ وَيُكْرِهُ تَوْجِيهَ الذَّيْحَةِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ﴾ .

ويسن توجيهها إلى القبلة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل محمد الكحال : يجوز لغير القبلة إذا لم يتعمده .

فأمره : يستحب أن يكون المذبح على شقه الأيسر ، ورقفه به . ويحمل على

الآلة بالقوة ، وإسراعه بالشحط .

وفي كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وغيره : إيماء إلى وجوب ذلك .

وما هو ببعيد .

قوله ﴿ وَأَنْ يَكْسِرَ عُنُقَ الْحَيَّوانِ ، أَوْ يَسْلُخَهُ حَتَّى يَبْرُدَ ﴾ .

وكذا لا يقطع عضوا منه حتى تزهق نفسه .

يعنى : يكره ذلك . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وكرهه الإمام أحمد رحمه الله .

نقل حنبل : لا يفعل .

وقال القاضى وغيره : يحرم فعل ذلك . وما هو ببعيد .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الإحسان واجب على كل حال ، حتى في

حال إزهاق النفوس ، ناطقها وبهيمها . فعليه أن يحسن القِتلة للآدميين والذَّبَّحة

للبهائم .

وقال في الترغيب : يكره قطع رأسه قبل سلخه .

ونقل حنبل أيضاً : لا يفعل .

قال في الرعاية : وعنه لا يحل .



فائدة : نقل ابن منصور عن الإمام أحمد - رحمه الله - أكره نفخ اللحم .

قال المصنف في المغنى : مراده الذى للبيع . لأنه غش .

وتقدم حكم أكل أذن القلب والغدة في باب الأطعمة .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ حَيَوَانًا ، ثُمَّ غَرِقَ فِي مَاءٍ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ شَيْءٌ يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ : فَهَلْ يَحِلُّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والكافى ، والمحزر ، وتجريد العناية ، وشرح ابن منبجا .

إمضاءهما : لا يحل . وهو المذهب . نص عليه .

قال المصنف : هذا المشهور .

قال في الفروع : هذا الأشهر .

واختاره الخرقى ، وأبو بكر .

قال في الكافى : وهو المنصوص .

وصححه في النظم والتصحيح .

وجزم به الشيرازى ، وصاحب الوجيز ، والأدمى في منتخبه ، والمنور .

وقدمه في الفروع .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الثانية : يحل .

قال المصنف والشارح : وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وقدمه في الرايتين ، والحاويين .

والحكم فيما إذا رماء فوق في ماء - الآتي في « باب الصيد » - ك هذه المسألة  
إذا كان الجرح موجبا . على الصحيح من المذهب .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ﴾ يعنى : يقينا ﴿ كَذَى  
الظَّفَرِ ﴾ .

مثل الإبل والنعامة والبط ، وما ليس بمشقوق الأصابع : لم يحرم علينا . هذا  
أحد الوجهين . أو الروایتين .

جزم به الشارح ، وابن منجا فى شرحه ، والأدمى فى منتخبه . وقدمه فى  
النظم ، وصححه فى التصحيح .

قال فى الرعاية الكبرى : وهى أظهر .

قال فى الحاويين : وهو الصحيح .

والرواية الثانية : يحرم علينا .

قال فى الحاوى الكبير : لفقد قصد الذكاة منه .

جزم به فى الوجيز ، والمتنور .

وقدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاويين .

قال فى الحاوى الصغير : وحكى عن الخرقى فى كلام مفرد . وهو سهو . إنما  
الحكمى عنه فى المسألة الآتية .

اللهم إلا أن يكون قد حكى عنه فى المكاين ، أو تكون النسخة مغلوطة .  
وهو الظاهر .

وأطلقهما فى الفروع .

فأمره : قال فى الرعاية الكبرى ، والفروع : ولو ذبح الكتابى ماظنه حراما  
عليه ، ولم يكن : حل أكله .

قال المصنف ، والشارح : وإن ذبح شيئاً يزعم أنه يحرم عليه ، ولم يثبت أنه محرم عليه : حل .

قال في المحرر : لا يحرم من ذبحه ما تنبئ به محرماً عليه ، كحال الرثة ونحوها . ومعنى المسألة : أن اليهود إذا وجدوا الرثة لاصقة بالأضلاع امتنعوا من أكلها ، زاعمين تحريمها ويسمونها : اللازقة . وإن وجدوها غير لازقة بالأضلاع أكلوها .

قوله ﴿ وَإِذَا ذَبَحَ حَيَوَانًا غَيْرَهُ : لَمْ تَحْرَمَ عَلَيْنَا الشُّحُومَ الْمَحْرَمَةَ عَلَيْهِمْ . وَهُوَ شَحْمُ الثَّرَبِ وَالْكُلَيْتَيْنِ ﴾ . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله . واختاره ابن حامد .

وحكاه عن الخرقى في كلام مفرد .

وهو المذهب . اختاره أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وصاحب الحاويين وصححه في الخلاصة والنظم ، وشرح ابن منبجا . وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

واختار أبو الحسن التيمي والقاضي تحريمه .

قال في الواضح : اختاره الأكثر .

قال في المنتخب : وهو ظاهر المذهب .

قال في عيون المسائل : هو الصحيح من مذهبه .

تنبيه : قال في المحرر ، وغيره : فيه وجهان .

وقيل : روايتان .

وقطع في الفروع : أنهما روايتان .

وأطلقهما في المذهب ، والمحزر ، والفروع .  
فعلى القول بعدم التحريم : لنا أن نتمسكها منهم .

### فأمرنا

إمرأهما : لا يحل لمسلم أن يطعمهم شحماً من ذبحنا . نص عليه . لبقاء تحريمه  
جزم به المجد ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل - في كتاب الروايتين : - نسخ في حقهم أيضاً . انتهى .

وتحل ذبيحتنا لهم ، مع اعتقادهم تحريمها . لأن الحكم لا يقتادنا .

الثانية : في بقاء تحريم يوم السبت عليهم وجهان .

وأطلقهما في المحزر ، وشرحه ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين .

ذكروه في « باب عقد الذمة » وفائدتهما : حل صيدهم فيه وعدمه . قاله الناظم

قلت : وظاهر ما تقدم في « باب أحكام الذمة » أن من فوائد الخلاف :

لو شكى عليهم لا يحضروا يوم السبت إذا قلنا ببقاء التحريم .

وقد قال ابن عقيل : لا يحضر يهوديا يوم سبت لبقاء تحريمه عليهم .

قوله ﴿ وَإِنْ ذَبَحَ لِعِيْدِهِ ، أَوْ لِيَتَقَرَّبَ بِهِ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا يُعْظَمُونَهُ : لَمْ

يَحْرُمُ ﴾ .

نص عليه . وهو المذهب .

جزم به في المحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع ، وشرح ابن منبجا ، وغيرهم .

وقال الزركشى : هذا مذهبنا .

وعنه : يحرم . اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

قال ابن منبج في شرحه : وقال ابن عقيل في فصوله : عندى أنه يكون ميتة .  
لقوله تعالى ( ٥ : ٣ وما أهلٌ لغير الله به ) .

تنبيه : محل ماتقدم : إذا ذكر اسم الله عليه . فأما إذا ذكر اسم غير الله عليه .  
فقال في المحرر ، والحاوى الكبير : فيه روايتان منصوصتان . أصحابها عندى :  
نحرية .

قال في الفروع : ويحرم على الأصح أن يذكر غير اسم الله تعالى .  
وقطع به المصنف ، وغيره .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .  
وعنه : لا يحرم .

ونقل عبد الله : لا يعجنى ماذبح للزهرة ، والكواكب ، والكنيسة ، وكل  
شئ ذبح لغير الله . وذكر الآية .

قوله ﴿ وَمَنْ ذَبَحَ حَيَوَانًا ، فَوَجَدَ فِي بَطْنِهِ جَرَادًا ، أَوْ طَائِرًا فَوَجَدَ  
فِي حَوْصَلَتِهِ حَبًّا ، أَوْ وَجَدَ الْحَبَّ فِي بَعْرِ الْجَمَلِ : لَمْ يَحْرُمَ ﴾ .  
هذا الصحيح من المذهب .

نقل أبو الصقر : الطافى أشد من هذا . وقد رخص فيه أبو بكر الصديق  
رضى الله عنه .

قال المصنف : هذا هو الصحيح .  
قال في الفروع : لم يحرم على الأصح .  
وجزم به في الوجيز ، والأدنى في منتخبه ، وغيرها .  
وقدمه في السكافي ، والمحرر ، وغيرها .  
وعنه : يحرم . صححه في النظم .  
وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة وغيرهم .

وقال في عيون المسائل : يحرم جراد في بطن سمك . لأنه من صيد البر . وميتته حرام ، لا العكس . حل ميتة صيد البحر .

### فوائد

إمدها : مثل ذلك في الحكم : لو وجد سمكة في بطن سمكة .

الثانية : يحرم بول طائر كروته . على الصحيح من المذهب .

وأباحه القاضي في كتاب الطب . وذكر رواية في بول الإبل . ونقل الجماعة فيه : لا يباح .

وكلام القاضي في الخلاف يدل على حل بوله وروثه . قاله في الفروع .

وقال في المغنى : يباح رجيع السمك ، ونحوه .

الثالثة : يحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله ، ولو جهات تسمية الذابح .

الرابعة : الذييح إسماعيل - عليه السلام - على أصح الروايتين .

## كتاب الصيد

### فوائد

إبراهيم : حد « الصيد » ما كان ممتنعاً حلالاً ، لا ماله له .

قاله ابن أبي الفتح في مطلقه .

وقيل : ما كان متوحشاً طبعاً ، غير مقدور عليه ، مأكولاً بنوعه .

قال الزركشي : هذا الحد أجود .

الثانية : الصيد مباح لقاصده . على الصحيح من المذهب . واستحبه ابن

أبي موسى . ويكره لهواً .

الثالثة : الصيد أطيب المأكول . قاله في التبصرة .

وقدمه في الفروع .

وقال الأزجي في نهايته : الزراعة أفضل المكاسب .

وقال في الفروع - في « باب من تقبل شهادته » - قال بعضهم : وأفضل

المعاش التجارة .

قلت : قال في الرعاية الكبرى : أفضل المعاش التجارة ، وأفضلها في

البز والعطر ، والزرع ، والفرس والماشية . وأبغضها : التجارة في الرقيق والصرف .

انتهى .

قال في الفروع ، ويتوجه قول : الصنعة باليد أفضل .

قال المروزي : سمعت الإمام أحمد رحمه الله - وذكر المطاعم - يفضل عمل اليد

وقال في الرعاية أيضاً : أفضل الصنائع الخياطة . وأدناها : الحياكة ، والحجامة

ونحوهما . وأشدها كراهية : الصبغ ، والصباغة ، والحدادة ، ونحوها . انتهى .

ونقل ابن هاني : أنه سئل عن الخياطة ، وعمل الخوص : أيهما أفضل ؟

قال : كل مانصح فيه فهو حسن .

قال المروذى : حَتَّى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى لُزُومِ الصَّنْعَةِ ، لِلْخَيْرِ <sup>(١)</sup> .

الرابعة : يَسْتَحِبُّ الْفَرَسَ وَالْحَرْثَ .

ذَكَرَهُ أَبُو حَنْصٍ وَالْقَاضِي . قَالَ : وَاتَّخَاذَ الْغَنَمِ .

قَوْلُهُ ﴿ وَمَنْ صَادَّ صَيْدًا ، فَأَذْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً : لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِالذَّكَاءِ ﴾ .

مراده بالاستقرار : بَأَن تَكُونَ حَرَكَتُهُ فَوْقَ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ مُطْلَقًا ، وَأَن يَتَسَعَ الْوَقْتُ لِتَذَكِيَّتِهِ .

فَإِذَا كَانَتْ حَرَكَتُهُ فَوْقَ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، وَاتَّسَعَ الْوَقْتُ لِتَذَكِيَّتِهِ لَمْ يَبَحْ إِلَّا بِالذَّكَاءِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

جُزِمَ بِهِ الْخُرْقُ فِي الْخُلَاصَةِ ، وَالْوَجِيزِ ، وَالْمَنُورِ ، وَمُنْتَخَبِ الْأُدْمَى ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي النِّظْمِ ، وَغَيْرِهِ .

وَقَدَّمَهُ فِي الْحَرَرِ ، وَالْفُرُوعِ ، وَغَيْرِهَا .

وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ ، وَغَيْرِهِ .

وَعَنَهُ : يَحِلُّ بِمَوْتِهِ قَرِيبًا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي .

وَعَنَهُ : دُونَ مَعْظَمِ يَوْمٍ .

جُزِمَ بِهِ فِي الْهَدَايَةِ ، وَالْمَذْهَبِ ، وَمَسْبُوكِ الذَّهَبِ ، وَالْمُسْتَوْعَبِ .

وَقَدَّمَهُ فِي الرَّعَايَتَيْنِ ، وَالْحَاوِيَيْنِ .

وَفِي التَّبَصُّرَةِ : دُونَ نِصْفِ يَوْمٍ .

وَأَمَّا إِذَا أُدْرِكَ وَحَرَكَتُهُ كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، أَوْ وَجَدَهُ مَيِّتًا . فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

---

(١) رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنِ الْقَدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرُبُ - مَرْفُوعًا - « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطَّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ . وَإِنْ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ »



فأمره : لو اصطاد بآلة مفضوبة : كان الصيد للمالك .

جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

وتقدم ذلك مستوفى محرراً في « باب الغصب » .

قوله ﴿ فَإِنْ خَشِيَ مَوْتَهُ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَدْفِئُ بِهِ : أَرْسَلَ الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ . فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

كالمتردية في بئر . واختاره الخرقى .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاويين : فإن لم يجد ما يذب به ، فأشلى الجارح عليه ، فقتله : حل . أكمله في أصح الروایتين .

وصححه في التصحيح أيضاً .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في التبصرة : أباحه القاضي ، وعامة أصحابنا .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الأخرى : لا يحل حتى يزكيه . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع .

وصححه الناظم .

واختاره أبو بكر ، وابن عقيل .

قال الزركشى : هو الراجح . لظاهر حديث عدي بن حاتم ، وأبي ثعلبة

الخشني رضي الله عنهما <sup>(١)</sup> .

---

(١) عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أرسلت كلبك المعلم فأذكر اسم الله . فإن أمسك عليك . فأدرسته حيا =

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

وهذا مبنى على الرواية التي اختارها الخرق . وهو الصحيح عليها .

واختاره المصنف ، والشارح ، وأبو الخطاب في الهداية .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقال القاضي : يحل .

قال الشارح : وحكى عن القاضي ، أنه قال في هذا : يتركه حتى يموت

فيحل . انتهى .

قال في الهداية ، فقال شيخنا : يحل أكله .

قال الزركشي : أظن اختاره القاضي في المجرى .

وأطلقهما في المذهب ، والراعتين ، والحاويين .

فأمره : لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح ، بأن جعل يعدو منه يومه حتى

مات تعباً ونصباً ، فذكر القاضي : أنه يحل .

واختار ابن عقيل : أنه لا يحل . لأن الإتعاب يعينه على الموت . فصار كلاماً .

وظاهر الفروع : الإطلاق .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرُ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ .

وَلِمَنْ أَثْبَتَهُ قِيمَتُهُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ . إِلَّا أَنْ يُصِيبَ الْأَوَّلُ مَقْتَلَهُ

---

= فازبحه . وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه ، فكله : فإن أخذ الكلب ذكاة »

متفق عليه .

وعن عدى بن حاتم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما علمت

من كلب أو باز ، ثم أرسلته ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ما أمسك عليك . قلت :

وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ولم يأكل منه . فإذا أمسكه عليك » رواه الإمام أحمد

وأبو داود .

دُونَ الثَّانِي ، أَوْ يُصِيبَ الثَّانِي مَذْبَحَهُ : فَيَحِلُّ . وَعَلَى الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ \* .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يحل مطلقاً . ذكره في الواضح .

وقال في الترغيب : إن أصاب مذبحه ، ولم يقصد الذبح : لم يحل . وإن قصده

فهو ذبح ملك غيره بلا إذنه ، يحل . على الصحيح .

مأخذهما : هل يكفي قصد الذبح أم لا بد من قصد الإحلال ؟ .

قوله « وعلى الثاني : ما خرق من جلده » .

يعنى : إذا أصاب الأول مقتله . أو كان جرحه موجباً ، أو أصاب الثاني

مذبحه . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المغنى - فيما إذا أصاب الثاني مذبحه - عليه أرض ذبحه ، كما لو ذبح

شاة لغيره .

قال الزركشى : وهو أصوب في النظر .

قال في المنتخب : على الثاني ما نقص بذبحه ، كشاة الغير .

وقال في الترغيب : وعلى الثاني ما بين كونه حياً مجروحاً وبين كونه مذبوحاً .

وإلا قيمته بجرح الأول .

فوائد

الأولى : لو أدرك الأول ذكاته ، فلم يذكه حتى مات ، ففيل : يضمه .

كالأولى .

قدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وصححه في تصحيح المحرر .

واختار المجد في محرره : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرح الأول ، لا غير .

قال في الفروع : وهو أولى .

وقال القاضي : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين ، مع أرش ما نقصه

بجرحه .

وأطلقهن في المحرر ، والفروع ، والزرکشی .

فلو كانت قيمته عشرة ، فنقصه كل جرح عشرأ : لزمه على الأول تسعة .

وعلى الثاني : أربعة ونصف . وعلى الثالث : خمسة .

فلو كان عبد أو شاة لا غير ، ولم يوجباه وسرياً : تعين الأخيران . ولزم الثاني

عليهما ذلك .

وكذا الأول على الثالث ، وعلى الثاني بقية قيمته سليماً .

الثانية : لو أصاباه معاً ، حل بينهما : كذبجه مشتركين .

وكذا لو أصابه واحد بعد واحد ، ووجداه ميتاً وجهل قاتله . فإن قال الأول :

أنا أثبتة ، ثم قتلته أنت فتضمنه : لم يحل . لاتفاقهما على تحريره . ويتحالفان .

ولا ضمان .

فإن قال : لم تثبتة قبل قوله . لأن الأصل الامتناع . ذكر ذلك في المنتخب .

وقال في الترغيب : متى تشاقا في إصابته وصفقتها ، أو احتمل إثباته بهما أو

بأحدهما لا بعينه : فهو بينهما .

ولو إن رأى أحدهما لو انفرد أثبتة وحده . فهو له . ولا يضمن الآخر .

ولو إن رأى أحدهما موحياً ، واحتمل الآخر : احتمل أنه بينهما ، واحتمل

أن نصفه للموحى ، ونصفه الآخر بينهما .

ولو وجد ميتاً موحياً وترتبا ، وجهل السابق : حرم .

وإن ثبت بهما ، لكن عقب الثانى ، وترتبا ، فهل هو للثانى ، أو بينهما ؟  
يحتمل وجهين .

ونقل ابن الحكم : إن أصاباه جميعا ، فذكياه جميعا : حل . وإن ذكاه  
أحدهما فلا .

الثالثة : لو رماه فأثبتته : ملكه ، كما تقدم . ولو رماه مرة أخرى فقتله : حرم .  
لأنه مقدور عليه .

وهو المذهب بالشروط المتقدمة فى أصل المسألة .

وقال القاضى فى الخلاف : يحل . وذكره رواية .

وكذا لو أوحاه الثانى بعد إحياء الأول : فيه الروايتان .

قوله ﴿ وَمَتَى أَذْرَكَ الصَّيْدَ مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ : فَهُوَ  
كَالْمَيْتِ ﴾ .

وكذا لو كان فوق حركة المذبوح ، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته .

﴿ وَمَتَى أَذْرَكَهُ مَيْتًا ، حَلَّ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ الذِّكَاةِ ﴾ .

شمل كلامه البصير والأعمى . وهو صحيح . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه فى المنفى ، والشرح .

وقدمه فى الفروع .

وقطع كثير من الأصحاب بصحة ذكاته . منهم : صاحب الرعايتين ،

والحاويين . وقالوا : من حل ذبحه حل صيده .

وقال فى الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل فى صيد الأعمى المنع .

وقيل : يشترط أن يكون الصائد بصيراً .

وجزم به فى الوجيز .

قوله ﴿ فَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ وَجَبُوسِيَّ صَيْدًا ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا ،  
أَوْ شَارَكَ كَلْبُ الْمَجُوسِي كَلْبَ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ : لَمْ يَحِلَّ ﴾  
بلا نزاع .

فأمره : لو وجد مع كلبه كلباً آخر ، وجهل حاله : هل سمي عليه أم لا ؟ وهل  
استرسل بنفسه أم لا ؟ أو جهل حاله مرسله ؟ هل هو من أهل الصيد أم لا ؟  
ولا يعلم أيهما قتله ، أو لم يعلم أنهما قتلاه معا أو علم أن المجهول هو القاتل : لم يبيع  
قولاً واحداً .

وإن علم حال الكلب الذي وجد مع كلبه ، وأن الشرائط المعتبرة قد  
وجدت فيه : حل .

ثم إن كان الكلبان قتلاه معا : فهو لصاحبهما .

وإن علم أن أحدهما قتله : فهو لصاحبه .

وإن جهل الحال ، فإن كان الكلبان متعلقان به : فهو بينهما .

وإن كان أحدهما متعلقا به : فهو لصاحبه . وعلى من حكم له به البين .

وإن كان الكلبان ناحية . فقال المصنف وغيره : يقف الأمر حتى يصطلحا .

وحكى احتمالاً بالقرعة . فمن قرع حلف . وهو قياس المذهب ، فيما إذا تداعيا

عينا ليست في يد أحد .

فعلى الأول : إن خيف فساد : بيع ، واصطلحا على ثمنه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَابَ سَهْمٌ أَحَدَهُمَا ﴾ يعني . المسلم والمجوسى ﴿ الْمَقْتَلِ

دُونَ الْآخَرِ : فَالْحُكْمُ لَهُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدme في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل : أن يحل .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

جزم به في الروضة ، كإسلامه بعد إرساله .

قال الشارح : ويجيء على قول الخرقى : أنه لا يباح . فإنه قال : إذا ذبح فأتى على المقاتل ، فلم تخرج الروح حتى وقعت في الماء : لم تؤكل .

فأمره : هل الاعتبار في حالة الصيد بأهلية الراى . وفي سائر الشروط حال الرمى ، أو حال الإصابة ؟ فيه وجهان .

أمرهما : الاعتبار بحال الإصابة .

و به جزم القاضى<sup>١</sup> في خلافه في « كتاب الجنائيات » وأبو الخطاب في ردوس المسائل .

فلورمى سهماً ، وهو محرم أو مرتد ، أو مجوسى . ثم وقع السهم بالصيد - وقد حل أو أسلم - حل أكله . ولو كان بالعكس : لم يحل .

الوجه الثانى : الاعتبار بحال الرمى .

قاله القاضى في « كتاب الصيد » .

وذكره في القاعدة التاسعة والعشرين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ صَادَ الْمُسْلِمُ بِكَلْبِ الْمَجُوسِيِّ : حَلٌّ ﴾ ولم يكره .

وهو المذهب . ذكره أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وابن الزاغونى .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

ونصره المصنف ، والشارح .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحل .

قوله ﴿وَإِنْ أَرْسَلَهُ الْمُجُوسِيُّ، فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ: لَمْ يَحِلَّ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمنفى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدme في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن زاد عدوه : حل ، وإلا فلا .

قوله ﴿الثَّانِي : الْآلَةُ . وَهِيَ نَوَّانٌ : مُحَدَّدٌ . فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ  
لِآلَةِ الذَّكَاءِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ جَرْحِهِ بِهِ . فَإِنْ قَتَلَهُ يَثْقَلُ : لَمْ يُبَيِّحْ﴾ .

كشبكة ، وفخ وبنفقة ، ولو شدخه . نقله اليموني ، ولو قطعت حلوقه  
ومريته .

قوله ﴿وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ : أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، دُونَ عَرْضِهِ﴾ .

إذا قتله بحده : أبيع بلا نزاع .

وإن قتله بعرضه : لم يبيع مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جواهر  
الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدme في الفروع ، وغيره .

وقال في المستوعب ، والترغيب : ولم يجرحه ، لم يبيع .

فظاهر كلامهما : أنه إذا جرحه بعرضه يباح .

قال في الفروع : وهو ظاهر نصوصه .

قوله ﴿وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ ، أَوْ سَكَ كَيْنَ ، وَتَمَّى عِنْدَ نَصْبِهَا

فَقَتَلَتْ صَيْدًا : أُبَيِّحْ﴾ .

إذا سى عند نصبها وقتلت صيداً ، فلا يخلو : إما أن يجرحه أو لا .



فإن جرحه : حل بلا نزاع أعلمه .

وإن لم يجرحه : لم يحل . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وهو ظاهر ما جزم به في المذهب ، والمصنف هنا ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحل مطلقاً .

ويحتمله كلام المصنف هنا .

قال في الفروع : ويتوجه عليه حل ما قبلها .

تنبيه : حيث قلنا : يحل . فظاهره : ولو ارتد الناصب أو مات .

قال في الفروع : وهو كقولهم : إذا ارتد أو مات بين رمية وإصابته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ : لَمْ يُبَيِّحْ . إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ، والمحزر ، والمغنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقال في الفروع : وإن قتله بسهم فيه سم - قال جماعة : وظن أنه أعانه - حرم .

ونقل ابن منصور : إذا علم أنه أعان : لم يأكل .

قال : وليس مثل هذا من كلام الإمام أحمد رحمه الله بمراد .

وفي الفصول : إذا رمى بسهم مسموم : لم يبيح . لعل السم أعان عليه . فهو كما لو شارك السهم تغريق بالماء .

ومن أتى بلفظ الظن - كالهداية ، والمذهب ، والمقنع ، والمحزر ، وغيرهم - ففراذه : احتمال الموت . ولهذا علاه من علاه منهم - كالشيخ وغيره - باجتماع المبيح والمحرم . كسهمي مسلم ومجوسي .

وقالوا : فأما إن علم أن السم لم يعن على قتله ، لـكون السم أوحى منه : فباح .  
ولو كان الظن بمراد لـكان الأولى .

فأما إن لم يغلب على الظن أن السم أعان : فباح .  
ونظير هذا من كلامهم في شروط البيع : فإن رأياه ثم عقدا بعد ذلك بزمن  
لا يتغير فيه ظاهراً .

وقولهم : في العين المؤجرة : يغلب على الظن بقاء العين فيها . وقد سبق ذلك .  
وقال في الكافي ، وغيره : إذا اجتمع في الصيد مبيع ومحرم — مثل أن يقتله  
بمثقل ومحدد ، أو بسهم مسموم ، أو بسهم مسلم ومجوسى ، أو بسهم غير مسمى  
عليه ، أو كلب مسلم و كلب مجوسى ، أو غير مسمى عليه ، أو غير معلم ، أو اشتركا  
في إرسال الجارحة عليه ، أو وجد مع كلبه كلباً لا يعرف مرسله ، أو لا يعرف حاله ،  
أو مع سهمه سهماً كذلك : لم يبيع . واحتج بالخبر « وإن وجدت معه غيره : فلا  
تأكل »<sup>(١)</sup> وبأن الأصل الحظر . وإذا شككنا في المبيع : رد إلى أصله . انتهى .  
وقال في الترغيب : يحرم ، ولو مع جرح موحٍ لا عمل للسم معه ، لخوف  
التضرر به .

وكذا قال في الفصول ، وقال : لأننا من أن السم تمكن من بدنه بحرارة  
الحياة فيقتل ، أو يضر آكله . وهما حرام . وما يؤدي إليهما حرام . انتهى كلام  
صاحب الفروع ، ونقله .

وقد قال في الخلاصة : فإن رعى بسهم مسموم : لم يحل .

قوله ﴿ وَلَوْ رَمَاهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجُرْحُ مُوحِياً كَالدَّلْكَاءِ . فَهَلْ  
يَحِلُّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ۚ ﴾

(١) متفق عليه من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والحرر ،  
والرعيتين ، والحاويين ، ونهاية ابن رزين ، ونجريد العناية .

إبراهيم : لا يجل . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وخصال ابن البناء ، وشرح ابن رزين .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : هذا الأشهر .

وهو الذي ذكره الخرقى ، والشيرازى .

واختاره أبو بكر .

وجزم به في الكافي .

وجزم به في الوجيز في « باب الذكاة » .

وقدمه في الفروع ، وإدراك الغاية .

والثانية : يجل .

قال المصنف ، والشارح : وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وصححه ابن عقيل في الفصول ، وصاحب تصحيح الحرر .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز في هذا الباب ، فناقض .

وتقدم نظير ذلك في أواخر « باب الذكاة » في قول المصنف « وإذا ذبح

الحيوان ثم غرق في ماء » .

وقال في الوجيز - فيما إذا رماه في الهواء ، فوقع في ماء ، أو تردى من جبل ،

أو وطئ عليه شيء - : لم يبيح إلا أن يكون الجرح موحياً ، فيباح .

وذكر في « باب الذكاة » إذا ذبح الحيوان ، ثم غرق في ماء ، أو وطئ عليه

ما يقتله مثله : حرم .

قال : وكذا في الصيد .

فالذى يظهر : أنه سها في ذلك . فإن الأصحاب سَوَّوا بين المسألتين . ولا سيما  
وصاحب الوجيز يقول في - « باب الزكاة » - وكذا الصيد .

تنبيه : محل الخلاف إذا كان الماء أو التردى يقتله مثله . فلو لم يكن يقتله مثله :  
أبيح بلا نزاع .

فأمره : قطع المصنف : أن الجرح إذا لم يكن موحياً ووقع في ماء : أنه لا يباح  
وهو صحيح . خشية أن الماء أعان على قتله .

ولا يحكم بتجاسة الماء لحكمتنا على كل واحد بأصله .

ذكره ابن عقيل في فصوله .

قاله في القاعدة الخامسة عشر .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ فِي الْهَوَاءِ ، فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَمَاتَ : حَلٌّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والهادي ، والبلغة ، والمحرم ، والرعايتين ، والحاويين ، والوجيز ،  
وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحمل إلا إذا كان الجرح موحياً .

جزم به في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا . فَقَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا لَا أَثَرَ بِهِ غَيْرَ

مِنْهُمْ : حَلٌّ ﴾ .

وكذا لو رماه على شجرة ، أو جبل ، فوقع على الأرض . هذا المذهب .

قال في الفروع : حل على الأصح .

قال المصنف ، والشارح : وهذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال ابن منبج في شرحه ، وغيره : هذا المذهب .

قال في القاعدة الثالثة عشر : هذا أصح الروايات .

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايات .

واختيار الخرقى ، والقاضى ، والشريف ، وأبى الخطاب فى خلافهما ،  
وأبى محمد ، وغيرهم .

وقال بعد ذلك : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ،  
والمنعى ، والمحزر ، والنظم ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : إن كانت الجراحة موحية : حل . وإلا فلا .

وعنه : إن وجدته فى يومه : حل . وإلا فلا .

وعنه : إن وجدته فى مدة قريبة : حل . وإلا فلا .

وعنه : لا يحل مطلقاً .

ونقل ابن منصور : إن غاب نهراً : حل . وإن غاب ليلاً : لم يحل .

قال ابن عقيل ، وغيره : لأن الغالب من حال الليل تخطف الهوام .

قال الزركشى - وهى رواية خامسة - كراهة ماغاب مطلقاً .

فائضة : مثل ذلك فى الحكم : لو عقر الكلب الصيد ، ثم غاب عنه ، ثم وجدته

وحده . أما لو وجدته بقم كلبه ، أو وهو يعيث به ، أو وسهمه فيه : حل .

جزم به فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .

نفيه : قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ بِهِ غَيْرَ أَثَرِ سَهْمِهِ - مِمَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

أَمَانَ عَلَى قَتْلِهِ - : لَمْ يَبَحْ ﴾ .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : ولم يقولوا : ظن ، كسهم مسموم .

قال : ويتوجه التسوية لعدم الفرق . وأن المراد بالظن الاحتمال .

فأئمة : لو غاب قبل عقره ، ثم وجدته وسهمه أو كلبه عليه . فقال في المنتخب :

الحكم كذلك .

وهو معنى ما في المغنى ، وغيره .

وقال في المنتخب أيضاً : وعنه : يحرم .

وذكرها في الفصول ، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية .

قال في الفروع : كذا قال . وتبعه في المحرر .

وقال في الفروع : وفيه نظر ، على ما ذكره هو وغيره من التسوية بينها

وبين التي قبلها على الخلاف .

وظاهر رواية الأثرم وحنبل : حله .

وهو معنى ما جزم في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَهُ . فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا ، وَبَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ :

لَمْ يُبَيِّحْ مَا أَبَانَ مِنْهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الفصول ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادي ، والمحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن ذكى : حل كبقيته .

قوله ﴿ وَإِنْ بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ : حَلَّ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ أَبَانَهُ ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ : حَلَّ الْجَمِيعُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ،  
وغيرهم .

قال الزركشى : هو المشهور والمختار لعامة الأصحاب : أبى بكر ، والقاضى ،  
والشريف ، وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن عقيل ، وابن البنا .  
وعنه : لا يباح ما أبان منه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخرقى .

نفيه : قوله ﴿ وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ : كَالْبُنْدُقِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالْمِصْبَى  
وَالشَّبَكَةِ ، وَالْفَخِّ : فَلَا يُبَاحُ مَا قُتِلَ بِهِ . لَأَنَّهُ وَقِيدٌ ﴾ .

قال الأصحاب : ولو شدخه . ونقله اليمونى .

ولو قطعت حلقومه ومريئه .

ولو خرقة : لم يحل . نقله حرب .

فأما إن كان له حد - كصوّان - فهو كالمعروض .

قاله فى المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ النَّوعُ الثَّانِى : الْجَارِحَةُ . فَيُبَاحُ مَا قَتَلَتْهُ إِذَا كَانَتْ مُعَلَّمَةً .

إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ ﴾ .

فالأسود البهيم : هو الذى لا يبيض فيه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

قال فى الرعاية هنا : وهو ملا يبيض فيه فى الأشهر .

قال المصنف ، وغيره : هو الذى لا يخالط لونه لون سواه .

وقال أيضا : لو كان بين عينيهِ نكتتان تخالفان لونه : لم يخرج بهما عن البهيم  
وأحكامه .

قال الشارح : هو الذي لا لون فيه سوى السواد .

وحكاه في الرعاية ، والفروع قولاً غير الأول .

وعنه : إن كان بين عينيهِ بياض : لم يخرج بذلك عن كونه بهيما .

ويأتى كلامه في المغنى .

واختاره المجد في شرحه .

وصححه ابن تيميم .

وتقدم ذلك في أواخر « باب صفة الصلاة » .

فأمره : قوله ﴿ فَلَا يُبَاحُ صَيْدُهُ ﴾ .

نص عليه . لأنه شيطان . فهو العلة ، والسواد علامة ، كما يقال : إذا رأيت

صاحب السلاح فاقتله ، فإنه مرتد . فالعلة الردة .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن صيده محرم مطلقاً . وعليه

الأصحاب . ونص عليه .

وقطع به أكثر الأصحاب .

وقدمه في الفروع .

وهو من مفردات المذهب .

ونقل إسماعيل بن سعيد الكراهة .

وعنه : ومثله ما بين عينيهِ بياض .

جزم به المصنف في المغنى .

واختاره المجد هنا ، كما تقدم .

ذكره في الفروع .

وظاهر كلامه : أن ما بين عينيهِ بياض لا يسمى بهيما قولاً واحداً .



ولكن هل يلحق في الحكم به ، أولا ؟  
وكثير من الأصحاب يحكى الخلاف في البهيم : ويذكر الرواية الثانية كما تقدم .  
خاتمة : يحرم اقتناؤه قولاً واحداً .  
قاله جماعة من الأصحاب للأمر بقتله .  
قال في الفروع : فدل على وجوبه .  
وذكره الشيخ هنا .  
وذكر الأكثر إباحته ، يعنى : إباحة قتله .  
ونقل موسى بن سعيد : لا بأس عليه .  
وقد قال الأصحاب : يحرم اقتناء الخنزير والانتفاع به . قال : ولم أجد أحداً  
صرح بوجوب قتله .  
نقل أبو طالب : لا بأس .  
ويؤخذ من كلام أبي الخطاب وغيره : أن الكلب العقور مثل الكلب  
الأسود البهيم ، إلا في قطع الصلاة .  
وهو متجه وأولى ، لقتله في الحرم .  
قال في الغنية : يحرم تركه قولاً واحداً . ويجب قتله لدفع شره عن الناس .  
ودعوى نسخ القتل مطلقاً ، إلا المؤذى : دعوى بلا برهان . ويقال به قتل الكل .  
انتهى . كلام صاحب الفروع .  
وأما ما لا يباح اقتناؤه ولا أذى فيه ، فقال المصنف : لا يباح قتله .  
وقيل : يكره فقط . اختاره المجد .  
وهو ظاهر كلام الخرقى .  
وتقدم المباح من الكلاب في « باب الموصى به » .

قوله ﴿وَالْجَوْرَاحُ نَوْعَانِ : مَا يَصِيدُ بِنَابِهِ ، كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ﴾ .

كثير من الأصحاب اقتصر على ذكر هذين .

وزاد في الهداية ، والمذهب ، والترغيب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ،  
والحاويين ، وغيرهم : النمر .

وظاهر تذكرة ابن عبدوس : وغير ذلك .

فتعليقه بثلاثة أشياء : أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر .

قال في المغني : لافي وقت رؤية الصيد .

قال في الوجيز : بأن يسترسل ، إذا أرسل وينزجر إذا أجزر ، لافي حال

مشاهدته للصيد

قوله ﴿وَإِذَا أَمْسَكَ : لَمْ يَأْكُلْ . وَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ﴾ .

وهو المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والخلاف له ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر التكرار .

وهو ظاهر ما قطع به في الحاويين .

فعلى هذا : هل يعتبر تكراره ثلاثاً . فيباح في الرابعة ؟ وهو الصحيح .

اختاره المصنف في المغني ، والشارح ، والقاضي ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والفروع .

أو يكتفى التكرار مرتين ، فيباح في الثالثة ؟

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه قال : ويعتبر تكراره منه .

وأطلقهما في الحاويين .

أو المرجع في ذلك إلى العرف من غير تقدير بمرة أو مرات ؟  
وهو قول ابن البنا في الخصال فيه ثلاثة أقوال .  
وأطلقهن الزركشى .

وقال المصنف في المغنى : لا أحسب هذه الخصال تعتبر في غير الكلب . فإنه  
الذى يجب صاحبه إذا دعاه ، وينزجر إذا زجره . والفهد لا يجب داعياً . وإن  
عد متعلماً ، فيكون التعليم في حقه : ترك الأكل خاصة ، أو ما يعده به أهل  
العرف معلماً .

ولم يذكر الأدمى البغدادى في منتخبه : ترك الأكل .  
قوله ﴿ فَإِنْ أَكَلَ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ : لَمْ يَحْرُمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ ﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في المحرر ، والنظم ، والفروع : لم يحرم على الأصح .  
قال في القاعدة السادسة : لا يحرم . على الصحيح .  
وجزم به في المغنى ، والكافى ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .  
وعنه : يحرم . واختاره بعضهم .  
قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في الرايتين ، والحاويين . وحكيهما وجهين .  
قوله ﴿ وَلَمْ يُبَحَّ مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو  
المذهب .

قال في الفروع : فالمذهب يحرم .  
قال في المغنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم : هذا الأصح .  
قال في الكافى : هذا أولى .

قال في الرعايتين ، والحاويين : حرم على الأصح .

قال الزركشي : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

والرواية الأخرى : يحل مع الكراهة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرم .

وعنه : يباح .

وقيل : يحرم إذا أكل منه حين الصيد .

جزم به ابن عقيل .

وقيل : يحرم إذا أكل منه قبل مضيه .

فأمرنا

إمدهما : لو شرب من دمه : لم يحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال في الانتصار : من دمه الذي جرى .

الثانية : لا يخرج بأكله عن كونه معلما . على الصحيح من المذهب .

وفيه احتمال : لا يبقى معلما بأكله .

ويحتمله كلام الخرق .

قوله ﴿ وَالثَّانِي : ذُو الْمَخْلَبِ ، كَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالْمَقَابِ وَالشَّاهِينِ .

فَتَعْلِيمُهُ بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيُجِيبَ إِذَا دُعِيَ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ

الْأَكْلِ ﴾ بلا نزاع .

قال في الرعاية : يحل الصيد بكل حيوان معلم .

قوله ﴿ وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، أَوْ خَنَقَهُ :

لَمْ يُبَيِّحْ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به القاضي في الجامع ، والشريف أبو جعفر ، والشيرازي ، والمصنف  
في المغني ، وصاحب البلغة ، والوجيز ، وغيرهم .  
واختاره ابن عبدوس فيهما .  
وجزم به في النظم في الصدم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح ،  
والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في الخلاصة : لم يحل في الأصح .  
وقال ابن حامد : يباح .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
واختاره أبو محمد الجوزي .  
وهو ظاهر كلام الخرق .  
وأطلقهما في المحرر .  
وأطلقهما في النظم في الخلق .  
قوله ﴿ وَمَا أَصَابَ فَمُ الْكَلْبِ : هَلْ يَجِبُ غَسْلُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وهما روايتان .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمغني ، والمحرر ، والشرح ،  
والفروع ، وغيرهم .  
أمرهما : يجب غسله . وهو المذهب .  
صححه في النظم .  
وقدمه في الكافي والرعايتين ، والحاويين ، والخلاصة .  
والوجه الثاني : لا يجب غسله ، بل يعني عنه .

صححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر .

وجزم به في الوجيز .

قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ ، أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ : لَمْ يُبَحِّ صَيْدُهُ ، وَإِنْ زَجَرَهُ ﴾ .

هذا المذهب ، رواية واحدة ، عند أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل : إن استرسل بنفسه ، فزجره : فروايتان .

وقال في الروضة : إذا استرسل الطائر بنفسه ، فصاد وقتل : حل أكله منه أولا ، بخلاف الكلب .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ فِي عَدُوِّهِ بِزَجَرِهِ : فَيَحِلُّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم كلام ابن عقيل : إذا استرسل بنفسه فزجره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبُهُ ، أَوْ سَهْمُهُ إِلَى هَدَفٍ . فَقَتَلَ صَيْدًا ،

أَوْ أَرْسَلَهُ يُرِيدُ الصَّيْدَ ، وَلَا يَرَى صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ إِذَا قَتَلَهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والمحرر ،

والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يحل .

وهو احتمال في الهداية .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى حَجْرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا . فَأَصَابَ صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

وهو أحد الوجهين .

جزم به في الوجيز . ومنتخب الأدمى البغدادى .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والشرح ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

ويحتمل أن يحل .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

واختاره المصنف ، والناظم .

وأطلقهما في الحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع .

فأورد : لو رمى ماظنه ، أو علمه : غير صيد . فأصاب صيداً : لم يحل . على

الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع ، والزرکشی .

وقيل : يحل . وهو احتمال في الكافي .

وقال في الترغيب : إن ظنه آدمياً ، أو صيداً محرماً : لم يبيع .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا . فَقَتَلَ

جَمَاعَةً : حَلَّ الْجَمِيعُ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

اكن لو أرسل كلبه إلى صيد ، فصاد غيره . فالصحيح من المذهب : أنه

يحل . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع ، والمذهب : إنه يحل .

وفي مختصر ابن رزين : يحرم ما قتله الكلب لا السهم .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ ﴾ .

ملكه بلا نزاع أعلمه .

وتقدم في أول الباب ما إذا رماه بعده آخر ، أو رماه هو أيضاً وأحكامهما .  
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهُ ، فَدَخَلَ خِيْمَةَ إِنْسَانٍ ، فَأَخَذَهُ : فَهُوَ لَأَخِيذِهِ ﴾  
فظاهره : أنه لا يملكه من دخل في خيمته إلا بأخذه .

وهو أحد الوجوه ، والمذهب منهما .

وهو ظاهر ما جزم به في المفتي ، والشرح ، والوجيز ، والنظم .

وقيل : يملكه بمجرد دخول الخيمة .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : فهو لصاحب الخيمة .  
وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاويين .

قال في تصحيح المحرر : هذا المذهب .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الترغيب : إن دخل الصيد داره ، فأغلق بابه ، أو دخل برجه فسد  
المنفذ ، أو حصلت سمكة في بركته فسد مجرى الماء ، فقيل : يملكه .

وقيل : إن سهل تناوله منه ، وإلا فكتحجير للإحياء .

قال في الفروع : ويحتمل اعتبار قصد التملك بغلق وسد .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من كلام صاحب الترغيب .

فعلى الأول : ما يبينه الناس من الأبرجة فيعشش بها الطيور يملكون  
الفراخ ، إلا أن تكون الأمهات مملوكة فهي لأربابها . نص عليه .

فأمرناه

إمراءهما : مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية داره ، فأغلق بابه وجهلها ، أو لم

يقصد تملكها .

ومثلها أيضاً : إحياء أرض بها كنز . قاله في الفروع .



الثانية : قوله ﴿ وَلَوْ وَقَعَ فِي شَبَكْتِهِ صَيْدٌ . فَخَرَقَهَا وَذَهَبَ بِهَا ،  
فَصَادَهُ آخَرَ : فَهُوَ لِلثَّانِي ﴾ .

بلا نزاع ، ونص عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَوُثِّبَتْ سَمَكَةٌ ، فَوَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ :  
فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ﴾ .

هذا المذهب ، كن فتح حجرة للأخذ .

جزم به الخرق ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والهادي ، والشرح ، وشرح ابن رزين ،  
والوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وشرح ابن منجا ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدme في الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .  
وقيل : لا يملكها إلا بأخذها . فهي قبله مباحة .  
وأطلقهما في الفروع .

وقال المصنف ، والشارح أيضاً : إن كانت وثبت بفعل إنسان لقصد الصيد  
فهي للصائد ، دون من وقعت في حجرة . وقطعاه ، وبالأول أيضاً .

#### فائدناه

إحداهما : لو وقعت السمكة في السفينة : فهي لصاحب السفينة . ذكره ابن  
أبي موسى .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

واقصر عليه المصنف ، والشارح .

قال الزركشي : وقياس القول الآخر : أنها تكون قبل الأخذ على الإباحة .  
وهو كما قال .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ صَنَعَ بِرْكَةً ، لِيَصِيدَ بِهَا السَّمَكَ ، فَمَا حَصَلَ فِيهَا : مَلِكُهُ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه . ونص عليه .

وكذا لو نصب خيمة لذلك . أو فتح حجره للأخذ . أو نصب شبكة . أو شركا . نص عليه . أو فخا . أو منجلا . أو حبسه جارج له . أو بإلجائه لضيق لا يقلت منه .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا ذَلِكَ : لَمْ يَمْلِكْهُ ﴾ بلا نزاع .

قوله ﴿ وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي أَرْضِهِ سَمَكٌ ، أَوْ عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ : لَمْ يَمْلِكْهُ ، وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

قال في الرعاية الكبرى : ولغيره أخذه . على الأصح .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .

ونقل صالح ، وحنبلي - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - فهو له . فإن رماه بيندقة ، فوقع فيها : فهو لأهلها .

قال في الفروع : كذا قال الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الترغيب : ظاهر كلامه : يملكه بالتوكل ، ويملك الفراخ .

ونقل صالح - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - هو للصيد .

فخرج في المسألة وجهان . أحدهما : يملكه . وإنما لم يضمه في الأول في الإحرام ، لأنه لم يوجد منه فعل يوجب ضمانا . لا لأنه مملوك .

وكذا قال في عيون المسائل : من رمى صيداً على شجرة في دار قوم ، فحمل نفسه ، فسقط خارج الدار : فهو له . وإن سقط في دارهم : فهو لهم . لأنه حريمهم . وقال في الرعاية : لغيره أخذه . على الأصح . والمنصوص : أنه للمؤجر .

وذكر أبو المعالي : إن عشب بأرضه نحل ملكه . لأنها معدة لذلك . وفي منتخب الأدمى البغدادي : إلا أن يعد حجره وبركته وأرضه له . وسبق كلامهم في زكاة ما يأخذه من المباح ، أو من أرضه . وقلنا : لا يملكه . أنه يزيه . اكتفاء بملكه وقت الأخذ ، كالعسل . قال في الفروع : وهو كالصريح في أن النحل لا يملك بملك الأرض . وإلا لملك العسل . ولهذا قال في الرعاية في الزكاة : وسواء أخذه من أرض موات ، أو مملوكة . أو لغيره .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ صَيْدُ السَّمَكِ بِالنَّجَاسَةِ ﴾ .

هذا إحدى الروایتين . واختاره أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشي : هذا المشهور .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادي ، والمنفى ، والشرح ، والنظم ، ومنتخب الأدمى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه : يحرم . وهو المذهب ، على ما اصططحناه .

نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في الفروع .

وقال في المبهج : في الصيد بالنجاسة وبمحرم : روايتان .

### فوائد

الرؤى : لو منعه الماء حتى صاده : حل أكله . نقله أبو داود .

وقال في الرعاية : ويحرم .

ونقل حنبل : لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً .

الثانية : تحمل الطريدة . وهى الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً . وكذلك

النناد . ونص عليه .

ويكره الصيد من وكره .

ولا يكره الصيد بليل . ولا صيد فرخ من وكره . ولا بما يسكر . نص على

ذلك .

وظاهر رواية ابن القاسم : لا يكره الصيد من وكره .

وأطلق في الترغيب وغيره : كراهته .

وفى مختصر ابن رزين : يكره الصيد ليلاً .

الثالثة : لا بأس بشبكة ، وفخ ، وذيق .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وكل حيلة .

وذكر جماعة : يكره بمنقل ، كبندق .

وكذا كره الشيخ تقي الدين رحمه الله الرمي بالبندق مطلقاً . انتهى عثمان بن

عفان رضى الله عنه .

ونقل ابن منصور وغيره : لا بأس ببيع البندق . ويرمى بها الصيد ، للعبث .

وأطلق ابن هبيرة : أنه معصية .

قوله ﴿ وَإِذَا أَرْسَلَ صَيْدًا ، وَقَالَ : أَعْتَقْتُكَ ، لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : ظاهر المذهب لا يزول ملكه عنه . قاله أصحابنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوجيز ، ومقتضب الأدعي ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن يزول ملكه عنه . وإليه ميل الشارح .

وقال ابن عميل : ولا يجوز « أعتقتك » في حيوان ما كول . لأنه فعل الجاهلية

فعلى المذهب : لو اصطاد صيداً ، فوجد عليه علامة - مثل قلادة في عنقه ، أو  
وجد في أذنه قطعاً - لم يملكه . لأن الذي صاده أولاً ملكه .

وكذلك إن وجد طائراً مقصوص الجناح ويكون لقطة .

قوله (الرابع) : التسمية عند إرسال السهم ، أو الجارحة . فإن

تركها : لم يبيع . سواء تركها عمداً ، أو سهواً . في ظاهر المذهب .  
وهو المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ونظم المفردات .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن نسيها على السهم : أبيع . وإن نسيها على الجارحة : لم يبيع .

وعنه : تشتط مع الذكر دون السهو .

وذكره ابن جرير إجماعاً نقلها . حنبل .

قال الخلال : سهى حنبل في نقله .

وعنه : تشتط التسمية من مسلم لا من كافر .

ونقل حنبل عكسها .

وعنه : أن التسمية سنة .

### فأمرناه

إمراهما : لا يشترط أن يسمى بالعربية على الصحيح من المذهب .

وعنه : يشترط إن كان يحسنها .

وذكر بعض الحنفية خلافه إجماعا .

وتقدم نظير ذلك في الذكاة .

الثانية : لو سمي على صيد ، فأصاب غيره : حل .

وإن سمي على سهم ، ثم ألقاه ، وأخذ غيره فرمى به : لم يباح .

قاله المصنف في المعنى ، والشرح ، وقدماه .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

ويحتمل أن يباح ، قياسا على ما لو سمي على سكين . ثم ألقاها وأخذ غيرها .

تنبيه : قوله « عند إرسال السهم أو الجارحة » هذا بلا نزاع .

ولا يضر التقدم اليسير ، كالتقدم في العبادات .

وكذلك التأخير اليسير على إطلاق الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أبو بكر في التنبيه .

وكذلك في التأخير الكثير بشرط أن يزجره فينزجر ، كما دل عليه كلام

الإمام أحمد رحمه الله .

وقاله المصنف ، والشارح ، والشيرازي ، وغيرهم .

وكان الفراغ من طبع هذا الجزء « العاشر من الإنصاف » وتصحيحه وتحقيقه على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - بمطبعة السنة المحمدية - ولم آل - يعلم الله - جهداً ، ولم أذخر وسعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وكفى بالله شهيداً وولياً ونصيراً .

ويتلوه بمشيئة الله تعالى وحسن توفيقه ومعاونته الجزء الحادى عشر .  
وأوله « كتاب الأيمان »

والله المسئول وحده حسن الجزاء ، وخير المثوبة من عظيم فضله ، وواسع كرمه ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وخاتم رسله محمد وعلى آله أجمعين ،  
والله أرجو أن يجعلنا من آل هذا الرسول وحزبه المفلحين فى الدنيا والآخرة .  
وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته

محمد حامد النقي

القاهرة فى { يوم السبت ٢٦ من شهر رجب الحرام سنة ١٣٧٧ هـ  
الموافق ١٥ من شهر فبراير سنة ١٩٥٨ م

## فهرست

### الجزء العاشر من الانصاف

- |   |   |
|---|---|
| <p>١٤ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس</p> <p>» كل من أ قيد بغيره في النفس : أ قيد به فيما دونها .</p> <p>» هل يجري في الآلية والشفر ؟ .</p> <p>١٥ يشترط للقصاص في الطرف ثلاثة شروط . أحدها : الأمن من الحيف</p> <p>١٧ إن قطع القصبه . أو قطع من نصف الساعد أو الساق .</p> <p>١٨ هل يجب له أرض الباقي ؟ .</p> <p>١٩ يقتص من المنكب إذا لم يخف جاففة</p> <p>» إذا أوضح إنساناً فذهب ضوؤه عينيه ، أو مسمعه ، أو مشمعه الخ</p> <p>٢٠ إن لم يمكن إلا بالجناية على هذه الأعضاء .</p> <p>لاتؤخذ أصلية بزائدة ولا زائدة بأصلية .</p> <p>» إن تراضيا عليه : لم يجوز .</p> <p>٢١ إن أخرجه دهشة ، أو ظنا أنها مجزى الخ .</p> <p>» الثالث . استواؤهما في الصحة والكمال .</p> <p>٢٢ لا يؤخذ ذكر خلل بذكر خصي ولا عنين إلا مارن الأشم الخ .</p> | <p>٣ باب العفو عن القصاص</p> <p>» الواجب بقتل العمد أحد شيئين</p> <p>٤ العفو إلى الدية ، وإن سخط الجاني</p> <p>٥ إن عفا مطلقاً . فله الدية</p> <p>٦ إن مات القاتل : وجبت الدية في تركته</p> <p>٧ إذا قطع إصبعاً عمداً . فمفا عنه . ثم سرت إلى الكف أو النفس . وكان العفو على مال .</p> <p>٨ إن عفا على غير مال : فلا شيء له</p> <p>» إن عفا مطلقاً : انبنى على الروايتين في موجب العمد</p> <p>» إن قتل الجاني العافي عن القطع : فلو به القصاص أو الدية .</p> <p>٩ إذا وكل رجلا في القصاص .</p> <p>١٠ إن عفا عن قاتله .</p> <p>١١ إن أبرأ من الدية ، أو وصى له بها</p> <p>١٢ إن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلته . أو العبد من جنايته التي يتعلق أثرها برقبته : لم يصح .</p> <p>» إن أبرأ العاقلة أو السيد : صح .</p> <p>١٣ إن وجب لعبد قصاص ، أو تعزير قذف : فله طلبه والعفو عنه .</p> |
|---|---|



٣٢ لو ألقى على إنسان أفعى ، أو ألقاه عليها فقتلته ، أو طلب إنساناً بـسيف مجرد فهرب منه ، فوقع في شيء تلف به ، أو حفر بئراً في فناءه الخ  
٣٣ لو صب ماء في طريق ، أو بالت فيها دابته ويده عليها الخ .  
٣٤ إن حفر بئراً ، ووضع آخر حجراً فعر به إنسان ، فوقع في البئر ، فالضمان على واضع الحجر  
» وإن غصب صغيراً فنهشته حية ، أو أصابته ساعة . ففيه الدية .  
٣٥ إن مات بمرض . فعلى وجهين .  
» إن اصطدم نفسان .  
٣٦ إن كانا راكبين ، فمات الدابتان وإن كان أحدهما يسير ، والآخر واقفاً الخ .  
٣٨ إن أركب صبيين لا ولاية له عليهما ، فاصطدما الخ .  
٣٩ إن رمى ثلاثة بمنجنيق . فقتل الحجر إنساناً .  
٤٠ إن قتل أحدهم : ففيه ثلاثة أوجه . أحدها : يلغى فعل نفسه . وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية .  
٤١ إن كانوا أكثر من ثلاثة . فالدية حالة في أموالم .  
٤٢ إن جنى إنسان على نفسه . أو طرفه خطأ ، فلا دية .  
٤٣ إن نزل رجل بئراً ، فخر عليه آخر الخ

٢٤ يؤخذ المغيب من ذلك بالصحيح . وبمثله إذا أمن من قطع الشلاء التلقب » ولا يجب مع القصاص أرش ، ولا شيء له من أجل الشلل .  
٢٥ إن اختلفا في شلل العضو وصحته ، فأيهما يقبل قوله ؟ .  
» إن قطع بعض لسانه ومارنه ، أو شفته ، أو حشفته ، أو أذنه .  
٢٦ لا يقتص من السن حتى يؤيس من عودها بقول أهل الخبرة .  
» إن مات قبل اليأس من عودها .  
» إن اقتص من سن ، فعادت : غرم سن الجاني ، ثم إن عادت سن الجاني الخ النوع الثاني : الجروح . فيجب القصاص في كل جرح ينتهي إلى عظم الخ  
» لا يجب في غير ذلك من الشجاج والجروح الخ .  
٢٨ يعتبر قدر الجرح بالمساحة . فلو أوضح إنساناً في بعض رأسه الخ .  
٢٩ إن اشترك جماعة في طرف ، أو جرح موجب للقصاص الخ .  
٣٠ سرية الجناية مضمونة بالقصاص والدية ، وسرية القود مضمونة الخ  
» لا يقتص من الطرف إلا بعد برئه .  
٣١ إن اقتص من سرية جراحة فلو سرى إلى نفسه : كان هدرا .  
٣٢ كتاب الديات  
» كل من أتلف إنساناً ، أو جزءاً منه بمباشرة ، أو سبب الخ .

٤٣ إن كان الأول جذب الثاني ، وجذب

الثاني الثالث : فلا شيء على الثالث

وديته على الثاني .

٤٤ دية الثاني على الأول .

٤٦ إن كان الأول هلك من دفعة الثالث

» إن خر رجل في زبية أسد فجذب

آخر ، وجذب الثاني ثالثاً : وجذب

الثالث رابعاً . قتلهم الأسد .

٥٠ من اضطر إلى طعام إنسان ، أو

شرابه ، وليس به مثل ضرورته

فمنعه حتى مات .

» خرج أبو الخطاب كل من أمكنه

إنجاء إنسان من هلكة فلم يفعل .

٥٢ من أفرع إنساناً فأحدث بغائط ،

فعلية ثلث دية .

٥٣ من أدب ولده ، أو امرأته في النشور

أو العلم صبيه ، أو السلطان رعيته ،

ولم يسرف ، فأضى إلى تلفه .

٥٥ إن سلم ولده إلى السابح ليعلمه ففرق

٥٦ إن أمر عاقلاً ينزل بئراً ، أو يصعد

شجرة ، فهلك بذلك .

٥٧ إن وضع جرة على سطح ، فرمتها

الريح على إنسان ، فتلف .

٥٨ باب مقادير ديات النفس

» دية الحر المسلم مائة من الإبل ، أو

مائتا بقرة ، أو ألف شاة ، أو ألف

مثقال ، أو اثنا عشر ألف درهم .

» في الحلل روايتان .

٥٩ قدرها مائتا حلة .

» إن كان القتل عمداً ، أو شبه عمد

٦٠ في بطونها أولادها . وهل يعتبر

كونها ثنياً ؟ .

٦١ إن كان خطأ وجبت أخماسا الخ

» يؤخذ من البقر النصف مسنات ،

والنصف أتبعة ، وفي الغنم النصف

ثنائياً . والنصف أجذعة ، ولا تعتبر

القيمة في ذلك ، بعد أن يكون سليماً

من العيوب .

٦٣ يؤخذ من الحلل المتعارف . فإن

تنازعا : جعلت قيمة كل حلة ستين

درهما .

» دية المرأة نصف دية الرجل ،

وتساوى جراحه جراحها إلى ثلث

الدية .

٦٤ دية الخنثى المشكل : نصف دية ذكر

ونصف دية أنثى . ودية السكتاني :

نصف دية المسلم .

٦٥ من لم تبلغه الدعوة فلان ضمان فيه

٦٦ دية العبد والأمة : قيمتهما . بالغة

ما بلغت .

» في جراحه من الحر ما نقصه .

وإن كان مقدراً من الحر : فهو

مقدر من العبد من قيمته .

٦٨ من نصفه حر : ففيه نصف دية

حر ، ونصف قيمته .

» إذا قطع خصيتي عبد ، أو أنفه ،

أو أذنيه .

٦٨ إن قطع ذكره ، ثم خصاه : لزمه قيمته لقطع الذكر ، وقيمته مقطوع الذكر

٦٩ تنبيهات . الأول : دية الجنين الحر المسلم إذا سقط ميتاً : غرة عبد أو أمة .

» الثاني : قيمتها خمس من الإبل .

٧٠ الثالث : الغرة مورثة عنه .

» الرابع : لا يقبل في الغرة خنثى ولا معيب ، ولا من له دون سبع سنين .

٧١ إن كان الجنين مملوكا : ففيه عشر قيمة أمه ، ذكر أكان أو أنثى .

٧٢ إن ضرب بطن أمة فعتقت ، ثم أسقطت الجنين .

» إن كان الجنين محكوما بكفره : ففيه عشر دية أمه .

٧٣ إن كان أحد أبويه كتابيا ، والآخر مجوسيا .

» إن سقط الجنين حيا . ثم مات

» إذا كان سقوطه لوقت يعيش في مثله . وهو أن تضعه لستة أشهر فصاعدا ، وإلا فحكمه حكم الميت

٧٤ إن اختلفا في حياته ولا بينة : ففي أيهما يقدم قوله ؟ .

٧٥ ذكر أصحابنا : أن القتل تغلظ ديته في الحرم والإحرام ، والأشهر الحرم والرحم الحرم

٧٦ ظاهر كلام الحرقى : أنها لا تغلظ بذلك .

٧٧ إن قتل المسلم كافراً عمداً : أضعفت الدية لإزالة القود ، كما حكم عثمان عثمان بن عفان رضي الله عنه .

٧٨ إن جنى العبد خطأ فسيده بالخيار بين فدائه بالأقل من قيمته ، أو أرض جنائته ، أو تسليمه لبائع في الجناية .

٧٩ إن سلمه فأبى ولي الجناية قبوله ، وقال : به أنت . فهل يلزمه ذلك ؟

٨٠ إن جنى عمداً ، فعفا الولي عن القصاص على رقبته . فهل يملكه بغير رضى السيد ؟ .

٨١ إن جنى على اثنين خطأ : اشتركا فيه بالحصاص . فإن عفا أحدهما ، أو مات المجنى عليه . فعفا بعض الورثة .

٨٢ باب ديات الأعضاء ومنافعها

» مافيه منه شيثان : ففيهما الدية .

وفي أحدهما نصفها ، كالعينين والأذنين ، والشفيتين

» ثندونى الرجل فيها الدية

٨٣ والبدن ، والرجلين ، والأليتين ، والأثنتين

٨٤ إسكتى المرأة في الدية

» وفي المنخرين ثلثا الدية . وفي الحاجز ثلثها

» في الظفر خمس دية الإصبع ، وفي كل

سن خمس من الإبل ، إذا قلعت بمن قد نحر

والبول . ففي كل واحد من ذلك  
دية كاملة

٩٤ في الكلام بالحساب . يقسم على  
ثمانية وعشرين حرفاً

٩٥ في نقص شيء من ذلك - إن علم -  
بقدره مثل نقص العقل إلخ

» وإن لم يعلم قدره ، مثل : أن  
صار مدهوشاً ، أو نقص سمعه ،  
أو بصره ، أو شمّه . إلخ

٩٦ إن قطع بعض اللسان . فذهب  
بعض الكلام : اعتبر أكثرها .  
فلو ذهب ربع الكلام : وجب  
نصف الدية

٩٧ إن قطع لسانه ، فذهب نطقه  
وذوقه : لم يجب لإلاديه ، وإن  
ذهبا مع بقاء اللسان : ففيه ديتان  
» وإن كسر صلبه ، فذهب مشيه  
ونكاحه

٩٨ لا تجب دية الجرح حتى يندمل  
ولا دية سن ، ولا ظفر ، ولا منقعة ،  
» حتى يئأس من عودها .

ولو قلع سن كبير ، أو ظفره ، ثم  
نبت إلخ

٩٩ لو رد الظفر فالتحم : سقطت ديته  
١٠٠ لو قطع طرفه ، فردته فالتحم : خفقه  
باق بحاله . ويبينه إن قيل بنجاسته

» إن عاد ناقصاً ، أو عادت السن ،  
أو الظفر قصيراً ، أو متغيراً : فله  
أرش نقصه

١٠١ إن قلع سن صغير ، ويش من  
عودها : وجبت ديتها

٨٦ تجب دية اليد والرجل في قطعهما  
من الكوع والكعب

» في مارن الأنف دية العضو كاملة

» في قطع بعض المارن ، والأذن ،  
والحلمة ، واللسان ، والشفة ،

والحشفة ، والأعلة ، والسن ، وشق

الحشفة طولاً : بالحساب من ديته

٨٧ في شلل العضو ، أو ذهاب نفعه ،  
والجناية على الشفتين بحيث لا ينطبقان

على الأسنان

» في تسويد السن والظفر ، بحيث  
لا يزول

٨٨ في العضو الأشل : من اليد والرجل

والذكر ، والثدي ، ولسان

الأخرس ، والعين القائمة ، وشحمة

الأذن إلخ

٨٩ لو قطع الأثنين ، والذكر معاً ،  
أو الذكر ثم الأثنين إلخ

٩٠ إن أشل الأنف ، أو الأذن ،  
أو عوجهما

» في قطع الأشل منهما كمال ديته

» تجب الدية في الأنف الأخشم ،  
والخزوم ، وأذنى الأصم

٩١ إن قطع أنفه ، فذهب شمّه ، أو

أذنيه ، فذهب سمعه : وجبت ديتان

٩٢ دية المنافع : في كل حاسة دية كاملة

٩٣ تجب في الحذب دية كاملة ، وتجب

في الصعر ، وهو أن يضربه فيصير

الوجه في جانب ، وفي تسويد الوجه

إذا لم يزل . وإذا لم يستمسك الغائط

- ١١٠ في الهاشمة عشر من الإبل .  
 ١١١ في المأمومة والجائفة : ثلث الدية  
 ١١٢ إن طعنه في خده ، فوصل إلى فمه  
 » إن وسع ظاهره دون باطنه ، أو  
 باطنه دون ظاهره  
 ١١٤ في الضلع بعير . وفي الترقوتين  
 بعيران  
 ١١٥ في الذراع ، والزند ، والمضد ،  
 والفخذ ، والساق : بعيران  
 ١١٦ ما نقص من القيمة فله مثله من  
 الدية . فإن كان قيمته وهو صحيح  
 عشرين ، وقيمته وبه الجناية  
 تسعة عشر : ففيه نصف عشر دية  
 » إن كانت في الشجاج التي دون  
 الموشحة : لم يبلغ بها أرش الموشحة .  
 وإن كان في أصبع : لم يبلغ بها دية  
 الإصبع ، وإن كانت في أُملة : لم  
 يبلغ بها ديتها  
 ١١٧ إن كانت مما لا تنقص شيئاً بعد  
 الاندمال : قومت حال جريان الدم  
 » فإن لم تنقصه شيئاً بحال أوزادته  
 حسناً : فلا شيء فيها  
 ١١٩ باب العاقلة وما تحمله  
 » عاقلة الإنسان : عصباته كلها  
 قريتهم وبعيدهم ، من النسب  
 والولاء ، إلا عمودى نسبه  
 ١٢٠ ليس على فقير ولا صبي ولا زائل  
 العقل ولا امرأة ولا خنثى  
 مشكل ولا رقيق ولا مخالف  
 لدين الجاني : حمل شيء

- ١٠١ إن مات المجنى عليه ، وادعى  
 الجاني عود ما أذبه ، فأنكره  
 الولي فالقول قول الولي .  
 » في كل واحد من الشعور الأربعة -  
 شعر الرأس ، واللحية ، والحاجبين  
 وأهداب العينين - الدية  
 ١٠٢ إن بقي من لحيته ما لا جمال فيه :  
 احتمل أن يلزمه بقسطه  
 » إن قطع كفا بأصابعه : لم تجب  
 إلا دية الأصابع  
 ١٠٣ إن قطع كفاً عليه بعض الأصابع :  
 دخل ما حاذى الأصابع في ديتها  
 » في عين الأعور دية كاملة . وإن  
 قلع الأعور عين صحيح مماثلة لعينه .  
 فعليه دية كاملة ، ولا قصاص  
 ١٠٤ إن قلع عيني صحيح عمداً : خير  
 بين قلع عينه ، ولا شيء له غيرها  
 وبين الدية  
 » في يد الأقطع نصف الدية  
 ١٠٦ باب الشجاج وكسر العظام  
 » الشجة : اسم لجرح الرأس والوجه  
 ١٠٧ ظاهر المذهب في هذه الخمسة  
 حكومة  
 » خمس فيها مقدر . أولها : الموشحة  
 ففيها خمسة أبرة  
 ١٠٨ إن عمت الرأس ونزلت إلى الوجه  
 ١٠٩ إن أوضعه موشحتين بينهما حاجز  
 فعليه عشرة  
 » إن خرق ما بين الموشحتين في  
 الباطن

١٣١ ما تحمله العاقلة يجب مؤجلاً في ثلاث سنين ، كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة

» إن كان الواجب ثلث الدية وجب في رأس الحول . وإن كان نصفها وجب في رأس الحول الأول الثلث ، وباقيه في رأس الحول الثاني ١٣٢ إن كان دية امرأة وكتاني فكذلك إن كان أكثر من دية لم يزد في كل حول على الثلث

١٣٣ ابتداء الحول في الجرح : من حين الاندمال ، وفي القتل : من حين الموت

» وعمد الصبي والمجنون : خطأ ، تحمله العاقلة .

### ١٣٥ باب كفارة القتل

» من قتل نفساً محرمة خطأ ، أو ما أجرى مجراه أو شارك فيها ، أو ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً أو حياً ، ثم مات . فعليه الكفارة .

١٣٦ يكفر العبد بالصيام . أما القتل المباح فلا كفارة فيه

### ١٣٩ باب القسامة

» لا تثبت إلا بشروط أربعة . أحدها : دعوى القتل . الثاني : اللوث

١٤٠ قول القاتل « فلان قتلني » ليس بلوث

١٢٢ خطأ الإمام والحاكم في أحكامه : في بيت المال

١٢٣ هل يتعاقل أهل الذمة ؟

١٢٣ لا يعقل ذمي عن حربى ، ولا حربى عن ذمي ومن لا عاقلة له أو لم تكن له عاقلة تحمل الجميع : فالدية أو باقيها عليه ، إن كان ذمياً . وإن كان مسلماً : أخذ من بيت المال .

١٢٤ إن لم يمكن أخذها من بيت المال فلا شيء على القاتل

١٢٦ لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ولا صلحاً ، ولا اعترافاً ، ولا مادون ثلث الدية

١٢٧ يكون ذلك في مال الجاني حالاً ، إلا في غرة الجنين إذا مات مع أمه وإن ماتا منفردين : لم تحملها العاقلة ، لتقصها عن الثلث

١٢٨ تحمل جنابة الخطأ على الحر إذا بلغت الثلث

» قول أبي بكر : لا تحمل شبه العمدة وتكون في مال القاتل في ثلاث سنين .

١٢٩ ما يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر ، لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم . فيحمل كل إنسان منهم ما يسهل ولا يشق

١٣٠ هل يتكرر ذلك في الأحوال الثلاثة أم لا ؟

» يبدأ بالأقرب فالأقرب

- ١٤١ قول الحرقى : متى ادعى القتل  
لا يحكم له يمين ولا بغيرها .
- ١٤٢ إن كان خطأ حلف يميناً واحدة .
- » الثالث : اتفاق الأولياء في الدعوى
- » الرابع : أن يكون في المدعين  
ولا مدخل للنساء والصبيان  
والمجانين في القسامة ، عمداً كان  
أو خطأ
- ١٤٣ إن كانا اثنين ، أحدهما غائب ، أو  
غير مكلف ، فللحاضر المكلف  
أن يحلف ويستحق نصيبه من الدية
- » هل يحلف خمسين يميناً ، أو خمسا  
وعشرين ؟
- ١٤٤ إذا قدم الغائب ، أو بلغ الصبي  
حلف خمسا وعشرين وله بقيتها
- » ذكر الحرقى من شروط القسامة :  
أن تكون الدعوى عمداً توجب  
القصاص ، إذا ثبت القتل ، وأن  
تكون الدعوى على واحد
- ١٤٦ يبدأ في القسامة بأيمان المدعين .  
فيحلفون خمسين يميناً .
- ١٤٧ إن كان الوارث واحداً حلفها .
- ١٤٨ إن لم يحلفوا حلف المدعى عليه  
خمسين يميناً وبرئ
- » إن لم يحلف المدعون ، ولم يرضوا  
بيمين المدعى عليه ، فداه الإمام  
من بيت المال . وإن طلبوا  
أيمانهم فكلوا : لم يحبسوا
- ١٤٩ هل تلزمهم الدية ، أو تكون  
في بيت المال ؟
- ١٥٠ كتاب الحدود
- » لا يجب الحد إلا على بالغ عاقل  
عالم بالتحريم . ولا يجوز أن يقيم  
الحد إلا الإمام أو نائبه .
- ١٥١ هل له القتل في الردة ، والقطع في  
السرقه ؟
- ١٥٢ لا يملك إقامته على مكانه ، ولا أمته  
الزوجة
- » إن كان السيد فاسقا ، أو امرأة :  
فله إقامته في ظاهر كلامه
- ١٥٣ لا يملكه المكاتب ، سواء ثبت  
ببينة أو إقرار
- ١٥٤ إن ثبت بعلنه : فله إقامته ،  
ولا يقيم الإمام الحد بعلنه ، ولا تقام  
الحدود في المساجد
- ١٥٥ يضرب الرجل في الحد قائماً بسوط  
لا جديده ولا خلق ، ولا يمد  
ولا يربط ، ولا يجرد . بل يكون  
عليه القميص والقميصان
- ١٥٦ يفرق الضرب على أعضائه ،  
إلا الرأس والوجه والفرج وموضع  
القتل
- ١٥٧ تضرب المرأة جالسة ، وتشد عليها  
ثيابها وتمسك يداها ، لثلاثتكشف  
الجلد في الزنى : أشد الجلد . ثم جلد  
القذف ، ثم الشرب ، ثم التعزير .
- » إن رأى الإمام الضرب في حد  
خمر بالجريد والنعال : فله ذلك .

ولا يستوفى حد حتى يبرأ من القدي  
قبله

١٦٨ من قتل ، أو أتى حداً خارج  
الحرم . ثم لجأ إليه : لم يستوف  
منه فيه

١٦٨ إن فعل ذلك في الحرم : استوفى  
منه فيه

١٦٩ من أتى حداً في الغزو : لم يستوف  
منه في أرض العدو ، حتى يرجع  
إلى دار الإسلام ، فتقام عليه

١٧٠ باب حد الزنا

» إذا زنى الحر المحصن : فحده الرجم  
حتى يموت . وهل يحلده قبل  
الرجم ؟

١٧١ المحصن : من وطئ امرأته في  
قبلها في نكاح صحيح

١٧٢ ثبت الإحصان للذميين . وهل  
تحصن الذمية مسلماً ؟

١٧٣ لو كان لرجل ولد من امرأته ،  
فقال « ماوطئتها » لم يثبت إحصانه  
» إن زنى الحر غير المحصن : جلد  
مائة جلدة . وغرب عاماً إلى  
مسافة القصر

١٧٤ يخرج معها محرماً . وإن أراد أجرة  
بذلت من مالها . فإن تعذر : فمن  
بيت المال

١٧٥ إن أبى الخروج معها : استوجرت  
امرأة ثقة . فإن تعذر : نفيت  
بغير محرم

» إن كان الزانى رقيقاً : فحده خمسون  
جلدة بكل حال ولا يغرب

١٥٨ قول الأصحاب : لا يؤخر الحد  
للمرض . فإن كان جلداً ، وخشى  
عليه من السوط : أقيم بأطراف  
الثياب والعشكول

١٥٩ إذا مات المحدث في الجلد : فالحق  
قتله . وإن زاد سوطاً ، أو أكثر  
قتل : ضمنه . وهل يضمّن  
جميعه أو نصف الدية ؟

١٦١ إن كان الحد رجماً : لم يحفر له ،  
رجلاً كان أو امرأة . وفي الآخر :  
إن ثبت على المرأة باقرارها لم يحفر  
لها ، وإن ثبت بيينة : حفرها إلى  
الصدر .

١٦٢ إن ثبت بالإقرار : استحب أن  
يبدأ الإمام

١٦٣ متى رجع المقر بالحد عن إقراره :  
قبل منه . وإن رجع في أثناء الحد :  
لم يتم . وإن رجم بيينة فهرب :  
لم يترك

١٦٤ إذا اجتمعت حدود الله ، فيها قتل :  
استوفى وسقط سائرهما ، وإن لم  
يكن فيها قتل ، فإن كانت من  
جنس - مثل أن زنى ، أو سرق ،  
أو شرب مراراً - : أجزأ أحد  
واحد ، وإن كانت من أجناس :  
استوفيت كلها . ويبدأ بالأخف  
فالأخف

١٦٥ أما حقوق الآدميين : فتستوفى  
كلها ، سواء كان فيها قتل ، أو لم  
يكن : ويبدأ بغير القتل . وإن  
اجتمعت مع حدود الله : بدأ بها .



١٨٨ لا يثبت الحد إلا بشيئين . أحدهما :  
أن يقر به أربع مرات في مجلس  
أو مجالس ، وهو بالغ عاقل  
١٩٠ الثاني : أن يشهد عليه أربعة رجال  
أحرار عدول  
١٩١ يصفون الزنى ويحيثون في مجلس  
واحد . فإن جاء بعضهم بعد أن  
قام الحاكم ، أو شهد ثلاثة وامتنع  
الرابع من الشهادة ، أو لم يكملها :  
فهم قذفة . وعليهم الحد .  
١٩٢ إن كانوا فساقا ، أو عميانا ،  
أو بعضهم  
» وإن كان أحدهم زوجاً  
١٩٣ إن شهد اثنان أنه زنى بها في بيت أو  
بلد ، أو يوم اختلف قول الآخرين  
١٩٤ إن شهدا : أنه زنى بها في زاوية  
بيت ، وشهد الآخرا أن أنه زنى بها  
في زوايته الأخرى ، أو شهد :  
أنه زنى بها في قميص أبيض ، وشهد  
الآخران : أنه زنى بها في قميص  
أحمر  
١٩٥ إن شهدا . أنه زنى بها مطاوعة  
وشهد آخران : أنه زنى بها مكرهة  
١٩٦ هل يحدا الجميع أو شاهدا المطاوعة ؟  
١٩٧ إن شهد أربعة فرجع أحدهم  
١٩٨ إن كان رجوعه بعد الحد .  
» وإن شهد أربعة على رجل : إنه  
زنى بامرأة فشهد أربعة آخرون  
على الشهود

١٧٦ إن كان نصفه حراً : فحدّه خمس  
وسبعون جلدة وتغريب نصف عام  
» حد من يعمل عمل قوم لوط  
١٧٨ من أتى بهيمة : فعليه حد من  
يعمل قوم لوط  
» تقتل البهيمة  
١٨٠ كره الإمام أحمد أكل لحما .  
وهل يحرم ؟  
» فصل : ولا يجب الحد إلا بثلاثة  
شروط  
١٨١ أحدها : أن يظاً في الفرج ،  
سواء كان قبلاً أو دبراً .  
» فإن وطئ دون الفرج ، أو أمت  
المرأة للمرأة  
» فصل ، الثاني : انتفاء الشبهة .  
فإن وطئ جارية ولده ، أو وطئ  
جارية له فيها شرك ، أو لولده ،  
أو وجد امرأة على فراشه ظنها  
امرأته ، أو جاريته أو دعا الضريب  
امرأته أو حاريتيه فأجابه غيرها  
فوطئها ، أو وطئ امرأته في  
دبرها ، أو حيضها أو نفاسها .  
١٨٢ إن وطئ في نكاح مختلف في  
صحته ، أو أكره على الزنى  
١٨٣ إن وطئ ميتة ، أو ملك أمه  
أو أخته من الرضاع فوطئها .  
١٨٧ إن زنى بامرأة له عليها القصاص ،  
أو زنى بصغيرة ، أو أمكنت العاقلة  
من نفسها مجنوناً أو صغيراً  
فوطئها .

## ٢٠٠ باب القذف

» من قذف محصناً : فعليه جلد ثمانين

جلدة إن كان القاذف حراً ، وأربعين  
إن كان عبداً

» هل حد القذف حق لله ، أو للآدمي

٢٠٢ قذف غير المحصن

٢٠٣ المحصن : هو الحر المسلم العاقل  
العفيف ، الذي يجامع مثله

٢٠٤ هل يشترط البلوغ ؟

٢٠٥ إن قال : زנית وأنت صغيرة ،

وفسره بصغرها عن تسع سنين

٢٠٦ إن قال لحره مسلمة : زנית وأنت

نصرانية أو أمة .

٢٠٧ إن كانت كذلك . وقالت : أردت

قذفي في الحال فأنكر

٢٠٨ من قذف محصناً ، فزال إحصانه

قبل إقامة الحد : لم يسقط الحد

عن القاذف والقذف محرم

٢٠٩ القذف محرم إلا في موضعين .

أحدهما : أن يرى امرأته تزني في

طهر لم يصبها ، فيعتزل لها ، وتأتي

بولده يمكن أن يكون من الزاني

» الثاني أن لا تأتي بولده يجب نفيه .

فباح قذفها ولا يجب

١١٠ إن أنت بولده يخالف لونه لونهما

» فصل : ألفاظ القذف تنقسم إلى

صريح وكناية

» إن قال : يا لوطي ، أو يامعفوج

٢١١ إن قال : أردت أنك تعمل عمل

قوم لوط غير إتيان الرجال

٢١٢ إن قال : لست بولده فلان : فقد

قذف أمه . وإن قال : لست بولدي

» إن قال : أنت أزني الناس ، أو

أزني من فلانة

٢١٤ إن قال : زنأت في الجبل

» إن لم يقل : في الجبل . فهل هو

صريح ، أو كالتى قبلها ؟

٢١٥ الكناية : نحو قوله لامرأته :

قد فضحيتي وغطيت رأسه . أو

نسكت رأسه الخ

٢١٨ إن قذف أهل بلدة ، أو جماعة

لا يتصور الزنى من جميعهم

» إن قال لرجل : اقذفني ، فقفذه .

فهل يحسد ؟

» إن قال لامرأته يازانية فقالت

بك زנית : لم تكن قاذقة .

ويسقط عنه الحد بتصديقها

٢١٩ قذفت إذا قذفت المرأة : لم يكن

لولدها المطالبة إذا كانت الأم في

الحياة

» إذا قذفت وهي ميتة : حد القاذف

إذا طالب الابن ، وكان مسلماً حراً

٢٢٠ إن مات المقتدوف : سقط الحد

٢٢٢ من قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم

قتل . مسلماً كان أو كافراً

٢٣٦ لا يكره الانتباز في الدباء والحنثم  
والنقير والمزفت

٢٣٧ يكره الخليطان. وهو أن ينتبذ  
شيتين، كالتمر والزبيب

٢٣٨ لا بأس بالققاع

٢٢٩ باب التعزير

» هو واجب في كل معصية لاحد  
فيها ولا كفارة الخ  
٣٤١ لو قذف مسلم كافراً .

» غير المكلف يعاقب على الفاحشة  
تعزيراً بليغاً .

٢٤٢ هل يجوز عفو ولى الأمر عن  
التعزير ؟

٢٤٢ من وطئ أمة امرأته فعليه الحد  
إلا أن تكون أحلتها له فيجلد مائة .

٢٤٣ هل يلحقه نسب ولدها ؟

٢٤٤ لا يزداد في التعزير على عشر  
جلدات في غير هذا الموضع .

٢٤٥ إذا وطئ جاريتيه المزوجة أو  
المحرمة برضاع

٣٤٦ لو وطئ أمة ميتة

» إن وطئ أمة أحد أبويه

٢٤٧ إذا عزره الحاكم أشهره لمصلحة

٢٤٨ يحرم التعزير بحلق اللحية . وفي  
تسويد وجهه وجهان .

» هل يجرد في التعزير من ثيابه ؟

٢٤٩ يعزر بالقتل من نذر لغير الله  
أو استعان بغير الله

٢٢٣ إن قذف الجماعة بكلمة واحدة .  
فحد واحد، إذا طالبوا، أو واحد  
منهم

» إن قذفهم بكلمات : حد لكل  
واحد حداً

٢٢٤ إن حد للقذف فأعاده الخ

٢٢٨ باب حد المسكر

» كل شراب أسكر كثيرة : فقليله  
حرام، من أى شيء كان، ويسمى  
خمرأ

٢٢٩ لا يحل شربه للذة، ولا للتداوى،  
ولا لعطش، ولا غيره .

» من شربه مختاراً عالماً أن كثيره  
يسكر، قليلاً كان أو كثيراً .  
فعليه الحد، ثمانون جلدة

٢٣١ إذا أكره على شربها

» الصبر على الأذى أفضل .

» لو ادعى أنه جاهل بالتحريم .

» لو سكر في شهر رمضان

٢٣٢ يحد من احتقن بها

» الذمي : لا يحد بشيئه

٢٣٣ هل يحد بوجود الرائحة ؟ .

٢٣٤ لو وجد سكران وقد تقيأ الخمر

» يثبت شربه بأقراره مرة

٢٣٥ العصور إذا أتت عليه ثلاثة أيام

» لو طبخ قبل التحريم : حل

٢٣٦ إلا أن يغلى قبل ذلك .

» لا يكره أن يترك في المساء تمرأ،

أو زبيباً ونحوه، ليأخذ ملوخته

ما لم يشدد أو يأتي عليه ثلاث .

٢٦١ يقطع بسرقة إناء نقد ، أو نقد  
أو دراهم فيها تماثيل  
٢٦٢ الثالث : أن يسرق نصابا . وهو  
ثلاثة دراهم ، أو قيمتها من الذهب  
والعروض  
٢٦٤ إن سرق نصابا ، ثم نقصت قيمته ،  
أو ملكه ببيع ، أو هبة ، أو  
غيرهما .  
٢٦٦ إن سرق فرد خف قيمته منفرداً  
درهمان الخ .  
٢٦٧ إن اشترك جماعة في سرقة نصاب :  
قطعوا الخ .  
٢٦٨ إن رماه الداخل إلى خارج .  
وإن قب أحدهما ودخل الآخر  
٢٦٩ إن ابتلع جوهرة أو ذهباً ، أو  
نقب ودخل ، فترك التساع على  
بهيمة الأنعام فخرجت به  
٢٧٠ لو تركه في ماء جار فأخرجه  
» حرز المال وحرز الأمان والجواهر  
والقماش في الدور والدكاكين في  
العمران .  
٢٧١ حرز الحشب والخطب الحظائر ،  
وحرزها في المرعى بالرعى .  
وحرز حمولة الإبل بتقطيرها الخ ،  
٢٧٢ حرز الثياب في الحمام بالحافظ ،  
وحرز الكفن في القبر : على الميت  
٢٧٣ الكفن ملك الميت  
٢٧٤ حرز الباب تركيه في موضعه .  
فلو سرق رتاج الكعبة ، أو باب

٢٤٩ المتسرع الداعية يحبس حتى يكف  
» إن كثر المجدمون لزم تنحيهم  
٢٥٠ هل يقتل الجاسوس المسلم ؟  
٢٥١ من استمقى بيده لغير حاجة : عزر  
وإن فعله خوفاً من الزنى فلا شيء  
عليه  
٢٥٢ لا يباح الاستمناء إلا عند الضرورة  
» حكم المرأة في ذلك حكم الرجل  
٢٥٣ باب القطع في السرقة  
» لا يجب إلا بسبعة أشياء .  
أحدها : السرقة  
» لا قطع على منتهب ، ولا مختلس ،  
ولا غاصب ، ولا خائن ، ولا جاحد  
ودفعة ولا عارية  
٢٥٤ يقطع الطرار . وهو الذي ييط  
الجيب وغيره . وهو النشال  
» الثاني : أن يكون المسروق مالا  
محترماً  
٢٥٧ يقطع بسرقة العبد الصغير والمجنون  
والنائم والأعجمي  
» لا يقطع بسرقة مكاتب ولا أم ولد  
٢٥٨ ولا يقطع بسرقة حر ، وإن كان  
صغيراً  
» إن قلنا : لا يقطع ، فسرقه وعليه  
حلي : فهل يقطع ؟  
٢٥٩ لا يقطع بسرقة مصحف  
٢٦٠ ولا يقطع بسرقة آلة لهو ولا محرم  
٢٦١ إن سرق آنية فيها الخمر ، أو صليبا  
أو صنم ذهب : لم يقطع

٢٤٨ السابع : مطالبة المسروق منه بماله

٢٨٥ إذا وجب القلع : قطعت يده

النجني من مفصل الكف، وحسنت.

فإن عاد : حبس ولم يقطع

٢٨٦ من سرق ، وليس له يد يميني :

قطعت رجله اليسرى

٢٨٧ إن سرق وله يد يميني فذهب

٢٨٨ إن وجب قطع يمينه ، فقطع القاطع

يسراه عمداً .

٢٨٩ يجتمع القلع والضمان ، فترد العين

المسروقة إلى مالكها ، وإن كانت

تالفة : غرم قيمتها وقطع

٢٨٩ هل ثمن الزيت الذي يحسم به

من بيت المال ، أو من مال

السارق ؟

٢٩١ باب حد المحاربين

وهم الذين يعرضون للناس بالسلاح

في الصحراء فإن فعلوا ذلك في

البيان : لم يكونوا محاربين .

٢٩٢ إذا قدر عليهم ، فمن كان منهم قد

قتل من يكافئه وأخذ المال : قتل

حتماً .

٢٩٣ واصلب حتى يشتر

٢٩٤ إن قتل من لا يكافئه . فهل يقتل ؟

» إن جنى جناية توجب القصاص

فما دون النفس . فهل يتختم

استيفاؤه ؟

٢٩٥ حكم الردء حكم المباشر

٢٩٦ من قتل ولم يأخذ المال : قتل .

وهل يصلب ؟

مسجد ، أو تأزيه : قطع ، ولا

يقطع بسرقة ستأزرها

٢٧٥ إن سرق قناديل المسجد أو حصره

٢٧٦ إن نام إنسان على رءائه في المسجد

فسرقه سارق : قطع ، وإن سرق

من السوق غزلاً ، وثم حافظ :

قطع

» من سرق من النخل أو الشجر

من غير حرز

٢٧٧ لا قطع في عام مجاعة

٢٧٨ الخامس : انتفاء الشبهة ، فلا يقطع

بالسرقة من مال ابنه وإن سفل .

ولا العبد بالسرقة من مال سيده

٢٧٩ ولا مسلم بالسرقة من بيت المال

٢٨٠ هل يقطع أحد الزوجين بالسرقة

من مال الآخر المحرز عنه ؟

٢٨٠ يقطع سائر الأقارب بالسرقة من

مال أقاربهم .

٢٨١ يقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي

والمستأمن ، ويقطعان بسرقة ماله

» من سرق عيناً وادعى أنها ملكه

٢٨٢ إذا سرق المسروق منه مال السارق

أو المنصوب منه مال الغاصب

» إن سرق من غير ذلك الحرز ،

أو سرق من مال من له عليه دين

٢٨٣ من أجر داره ، أو أعارها . ثم

سرق منها مال المستعير أو المستأجر

» السادس : ثبوت السرقة بشهادة

عديلين .

٢٨٤ أو إقراره مرتين ، ولا ينزع عن

إقراره حتى يقطع

٢٩٦ من أخذ المال ، ولم يقتل : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى في مقام واحد .

٢٩٧ لا يقطع منهم إلا من أخذ ما يقطع السارق في مثله . فإن كانت يمينه مقطوعة ، أو مستحقة في قصاص أو سلاء : قطعت رجله اليسرى

٢٩٨ نفى وتشريد : من لم يقتل . ولا أخذ المال

٢٩٩ من تاب منهم قبل القدرة عليه » الأخذ بحقوق الآدميين

٣٠٠ من وجب عليه حـ الله سوى ذلك فتاب قبل إقامته

٣٠٣ من أريدت نفسه ، أو حرمة ، أو ماله : فله الدفع عن ذلك بأسهل ما يعلم دفعه به . فإن لم يحصل إلا بالقتل : فعل ذلك

٣٠٤ هل يجب عليه الدفع عن نفسه ؟  
٣٠٧ سواء كان الصائل آدمياً أو بهيمة  
٣٠٨ إذا دخل رجل منزله متلصصاً ، أو صائلاً .

» وإن عض إنسان إنساناً فانتزع يده من فيه .

» وإن نظر في بيته من خصاص الباب

### ٣١٠ باب قتال أهل البغي

٣١١ هم الذين يخرجون على الإمام بتأويل سائغ ، ولهم منعة وشوكة

٣١٢ على الإمام أن يرأسلهم ويسألهم : ما ينقمون منه ؟ ويزيل ما يدكرونه من مظلة ، ويكشف ما يدعونونه

من شبهة . فإن فاءوا وإلا قاتلهم  
٣١٤ هل يجوز أن يستعين عليهم بسلاحهم وكراعهم ؟  
» ولا يتبع لهم مدبر ، ولا يجاز على جريح .

٣١٥ من أسر من رجالهم : حبس حتى تنقضي الحرب ، ثم يرسل . فإن أسر صبي أو امرأة . فهل يفعل به ذلك ، أو يخلى في الحال ؟

٣١٦ لا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه عليهم حال الحرب من نفس أو مال .

» هل يضمن البغاة ما أتلّفوه على أهل العدل في الحرب ؟

٣١٧ ما أخذوا في حال امتناعهم لم يعد عليهم ولا على صاحبه

» إن ادعى ذمى دفع جزية إليهم  
٣١٨ إن ادعى إنسان دفع خراجة إليهم  
٣١٩ تجوز شهادتهم ، ولا ينقض من حكم حاكمهم إلا ما ينقض من حكم غيره .

» إن استعانوا بأهل الذمة فأعانوهم

٣٢٠ يغرمون ما أتلّفوه من نفس ومال  
» إن استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم

٣٢١ إن أظهر قوم رأى الخوارج ، ولم يجتمعوا لحرب

٣٢٢ فوائد . الأولى : إن سبوا الإمام : عزّروهم .

» الثانية : قول الإمام أحمد في مبتدع داعية له دعاة

٣٣٨ ولا عباداته التي فعلها في إسلامه ،  
إذا عاد إلى الإسلام

٣٣٩ من ارتد عن الإسلام لم يزل  
ملكه . فإن أسلم : ثبت ملكه

٣٤٢ تقضى ديونه ، وأروش جنائياته ،  
وينفق على من يلزمه مؤنته . وما  
أثلف من شيء الخ .

» إذا أسلم ، فهل يلزمه قضاء  
ما ترك من العبادات وقت رده ؟

٣٤٣ إذا ارتد الزوجان ولحقا بدار  
الحرب الخ .

٣٤٤ يجوز استرقاق من ولد له بعد الردة  
٣٤٧ هل يقرون على كفرهم ؟

٣٤٩ الساحر الذي يركب المكينة :  
يكفر ويقتل الخ .

٣٥٠ أما الذي يسحر بالأدوية والتدخين ،  
وسقى شيء يضر : فلا يكفر ،  
ولا يقتل

» يقتص منه . إن فعل ما يوجب  
القصاص

٣٥١ أما الذي يعزم على الجن ، ويزعم  
أنه يحجمها فتنطيه الخ .

٣٥٤ كتاب الأطعمة

» محل كل طعام طاهر لا مضرة فيه .

أما النجاسات - كاللينة والدم

وغيرها - وما فيه مضرة من

السموم ونحوها : فمحرمة

٣٥٥ الحيوانات مباحة ، إلا الحمر الأهلية

وماله ناب يفتس به . كالأسد الخ .

٣٢٣ الثالثة : من كفر أهل الحق  
والصحابة - رضى الله عنهم -  
واستحل دماء المسلمين بتأويل .

٣٢٥ الرابعة : إن اقتلت طائفتان  
لعصية أو طلب رئاسة

» الخامسة : لو دخل أحد فيها  
ليصلح بينهما ، قتل وجهل قاتله

٢٢٦ باب حكم المرتد

» من أشرك بالله ، أو جحد ربوبيته  
أو وجدانيته الخ

٣٢٧ إن ترك شيئاً من العبادات الخمس  
تهاوناً .

٣٢٨ من ارتد عن الإسلام من الرجال  
والنساء

٣٢٩ إن عقل الصبي الإسلام

٣٣٠ إن أسلم ، ثم قال : لم أدر ما قلت

٣٣١ لا يقتل حتى يبلغ ، ويجاوز ثلاثة  
أيام من وقت بلوغه

٣٣٢ من ارتد وهو سكران لم يقتل حتى  
يصحو ، وتتم له ثلاثة من وقت

ردته

» هل تقبل توبة الزنديق ، ومن

تكررت رده ، أو من سب الله

تعالى ، أو رسوله صلى الله عليه وسلم ،

والساحر ؟

٣٣٥ توبة المرتد

٣٣٦ إن مات المرتد ، فأقام وارثه بينة

أنه صلى بعد الردة : حكم بإسلامه ،

ولا يبطل إحسان المسلم بردته

٣٧٧ من مر بشعر على شجر لا خائط عليه ، ولا ناظر عليه الخ .

٣٧٩ في الزرع وشرب لبن الماشية »  
يجب على المسلم ضيافة المسلم المجتاز به يوماً وليلة

٣٨١ إن أبي : فللضيف طلبه به عند الحاكم

٣٨٢ يستحب ضيافته ثلاثة أيام . فما زاد : فهو صدقة . ولا يجب عليه إنزاله في بيته ، إلا أن لا يجد مسجداً ، أو رباطاً يبني فيه

#### ٣٨٤ باب الزكاة

» لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه بغير زكاة إلا الجراد وشبهه والسمنك ، وسائر ما لا يعيش إلا في الماء . فلا زكاة له

٣٨٥ يشترط للزكاة شروط أربعة

٣٨٦ إن كان الدائع مسلماً ، أو كثنائياً ، ولو حريباً . فتباح ذبيحته ذكراً كان ، أو أنثى

٣٨٩ لا تباح زكاة مجنون ، ولا سكران ، ولا طفل غير مميز

٣٩٠ ولا مرتد

» الثاني : الآلة ، أن يذبح بمحدد .

فإن ذبح بآلة مغسوبة

٣٩٢ الثالث : أن يقطع الحلقوم والريء

٣٩٣ إن نحره : أجزاء . والمستحب :

أن ينحر البعير ، ويذبح ما سواه

٣٥٦ ما يأكل الجيف : كالنسر والرخم والافلق ، وغراب البين ، والأبقع

٣٥٧ ما يستخذه العرب

٣٥٨ القنفذ ، والفأر ، والعقارب .  
تعليل الإمام أحمد رحمه الله فيهم

٣٥٩ ما تولد من مأكول وغيره

٣٦٠ في الثعلب ، والوبر ، وسنور البر ، واليربوع : روايتان .

٣٦٣ بهيمة الأنعام ، والحيل ، والزرافة والأرنب .

٣٦٤ الضبع ، والزاغ ، وغراب الزرع »  
جميع حيوانات البحر مباحة . إلا

الضفدع ، والحية ، والتمساح

٣٦٦ تحرم الجلالة - التي أكثر علفها النجاسة - ولبنها ويضها حتى تحبس

٣٦٧ تحبس ثلاثاً

» ما سقى بالماء النجس - من الزرع والتمر - محرم

٣٦٩ من اضطر إلى محرم مما ذكرنا

٣٧٠ هل للمضطر الشبع من المحرم ؟

٣٧٢ إن وجد طعاماً لا يعرف مالكة ، وميتة ، أو صيداً الخ

٣٧٣ إن لم يجد إلا طعاماً لم يبيذه مالكة إن كان صاحبه مضطراً إليه : فهو

أحق به

٣٧٤ وإلا لزمه بذله بقيمته

» إن أبي : فللمضطر أخذه قهراً ،

ويعطيه قيمته . فإن منعه : فله قتاله

٣٧٦ إن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم

» إن وجد معصوماً ميتاً



٤٠٣ لو كان الجنين محرماً : لم يقدح في ذبكاة أمه

٤٠٤ يكره توجيه الذبيحة لغير القبلة  
» يكره أن يكسر عنق الذبيحة ،  
أو يسلخها حتى تبرد

٤٠٥ إذا ذبح حيواناً ثم غرق في ماء أو وطئ عليه شيء يقتله مثله

٤٠٦ إذا ذبح الكتابي ما يحرم عليه  
» لو ذبح الكتابي ما يظنه حراماً فبان حلالاً .

٤٠٧ لا يحرم من ذبيحة الكتابي ما هو محرم عليه .

» إذا ذبح حيواناً لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليه

٤٠٨ لا يحل لمسلم أن يطعم الكتابيين شحماً من ذبيحتنا

» في تحريم يوم السبت عليهم وجهان  
» إن ذبح الكتابي لعیده ، أو ليتقرب به لما يعظمه من غير الله .

٤٠٩ من ذبح حيواناً فوجد في بطنه جراد .

٤١٠ لو وجد سمكة في بطن سمكة

» يحرم بول طائر كروثه .

» يحل مذبح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله .

» الذبيح إسماعيل عليه السلام .

٤١١ كتاب الصيد

» أطيب المكاسب

٣٩٤ إن عجز عن ذلك : صار كالصيد إذا جرحه في أي موضع أمكنه فقتله

٣٩٤ إلا أن يموت بغيره : فلا يباح .  
وإن ذبحها من قفاها ، وهو مخطيء ، فأنت السكين على موضع ذبحها وهي في الحياة : أكلت

٣٩٦ كل ما وجد فيه سبب الموت كالمنخفة ، والمتردية . إذا أدرك ذكاتها وفيها حياة مستقرة أكثر من حركة المذبوح : حلت . وإن صارت حركتها كحركة المذبوح : لم تحل

٣٩٩ الرابع : أن يذكر اسم الله عليه عند الذبح . وهو أن يقول : بسم الله . لا يقوم غيرها مقامها

٤٠٠ الأخرس يوحى إلى السماء .

» فإن ترك التسمية عمداً : لم تبع ، وإن تركها سهواً : أبيحت

٤٠١ يشترط قصد التسمية على ما يذبحه

٤٠٢ ليس الجاهل كالناسي

» يضمن أجبر ترك التسمية

» يستحب أن يكبر مع التسمية

» ذكاة الجنين بذكاة أمه إذا خرج ميتاً .

٤٠٣ قال أبو حنيفة : لا يحل جنين بذكاة أمه

٤٠٣ إن خرج حياً فلا بد من ذبحه

- ٤١٣ من صاد صيداً فأدركه حياً حياة مستقرة النخ  
٤١٣ لو اصطاد بآلة مغموصة  
» إن خشي موته ولم يجد ما يذكيه  
به أرسل الصائر له حتى يقتله  
٤١٤ إن لم يفعل وتركه حتى مات : لم يحل  
» لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح  
» إن رمى صيداً فأثبتته ثم رماه آخر قفله النخ  
٤١٥ لو أدرك الأول ذكاته فلم يذكه حتى مات .  
٤١٦ لو أصابه معاً : حل بينهما  
٤١٧ لو رماه فأثبتته : ملكه . فلو رماه مرة أخرى قفله  
» متى أدرك الصيد متحركاً  
» متى أدركه ميتاً حل بشرائط أربعة  
» أحدها : أن يكون الصائد من أهل الذكاة .  
٤١٨ إن رمى مسلم ومجوسى صيداً ، أو أرسله عليه جارحاً .  
» لو وجد مع كلبه كلباً آخر وجهل حاله  
» إن أصاب سهم أحدهما المقتل دون الآخر  
٤١٩ هل الاعتبار في حالة الصيد بأهلية الراعى ؟  
» إن صاد المسلم بكلب المجوسى : حل  
٤٢٠ إن أرسله المجوسى فزجره المسلم : لم يحل  
» الثانى : الآلة وهى نوعان  
» إن صاد بالمعراض
- ٤٢٠ إن نصب مناجل أو سكاكين النخ  
٤٢١ إن قتل بسهم مسموم : لم يباح إذا غلب على الظن أن السم أعان على قتله  
٤٢٢ لو رماه فوقه فى ماء ، أو تردى من جبل ، أو وطئه عليه ما قتله : لم يحل  
٤٢٤ إن رماه فى الهواء فوقه فى الماء فمات  
» إن رمى صيداً فغاب عنه ثم وجده ميتاً الحى  
٤٢٥ إن وجد به غير أثر سهمه الحى  
٤٢٦ إن ضربه فأبان منه عضواً ، وبقيت فيه حياة مستقرة : لم يباح ما أبان منه  
» إن بقى معلقاً بجذبه : حل  
» وإن أبانه ومات فى الحال : حل الجميع  
٤٢٧ أما ماليس بمحدد كالبنديق والحجر الحى  
» للنوع الثانى : الجارحة . فيباح ما قتلته إذا كانت معلمة إلا الكلب الأسود البهيم  
٤٢٨ لا يباح صيد الكلب الأسود البهيم  
٤٢٩ يحرم اقتناء الكلب الأسود  
٤٣٠ الجوارح نوعان : ما يصيد بنابه كالكلب والفهد  
» شرطه : إذا أعسك لم يأكل  
٤٣١ إذا أكل بعد تعليمه : لم يحرم ما تقدم من صيده ولم يباح ما أكل منه  
٤٣٢ لو شرب الجارح من دم الصيد

- ٤٣٧ « إن صنع بركة ونحوها ليصيد بها السمك : فما حصل فيها فهو ملكه »
- ٤٣٨ « إن لم يقصد بالبركة ونحوها ذلك : لم يملكه »
- « إن حصل في أرضه سمك ، أو عشى فيها طائر : لم يملكه ، ولغيره أخذه »
- « من صاد طيراً على نخلة بدار قوم فوقع فيها فهو لأهلها »
- « إن سقط خارج الدار : فهو لصائده »
- ٤٣٩ « يكره صيد السمك بالنجاسة ، أو بمحرم »
- « لو منعه الماء حتى صاده : حل أكله »
- ٤٤٠ « لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً »
- « تحل الطريدة ، والناد »
- « يكره الصيد من وكره »
- « يكره الصيد ليلاً وبثقل »
- « لا بأس ببيع البندق ولا يصاد به »
- « إذا أرسل صيداً وقال : أعتقتك ، لم يزل ملكه عنه »
- ٤٤١ « لو صاد صيداً فوجد عليه علامة »
- « الرابع : التسمية عند إرسال السم أو الجارحة »
- « إن ترك التسمية : لم يبيع »
- « لا يشترط أن يسمى بالعربية »
- ٤٤٢ « لو سمى على صيد فأصاب غيره : حل »
- « لا يضر تقدم التسمية على الإرسال ولا تأخرها يسيراً »

- ٤٣٢ الثاني : ذو الخلب كالبازي والصقر الخ
- « إن قتل الجارح الصيد بضربه أو بحقه ، ولم يجرحه الخ »
- ٤٣٣ « هل يجب غسل ما أصاب فم الكلب ؟ على وجهين »
- « إن استرسل الكلب أو غيره بنفسه : لم يبيع صيده ، وإن زجره »
- « يحل إن زاد في عدوه بزجره »
- « إن أرسل كلبه أو سهمه إلى هدف فقتل صيداً ، أو أرسله يريد الصيد ولا يرى صيداً : لم يحل صيده إذا إذا قتله . »
- ٤٣٥ « إن رمى حجراً بظنه صيداً ، فأصاب صيداً : لم يحل . »
- « إن رمى صيداً فأصاب غيره ، أو رمى صيداً ، فقتل جماعة : حل الجميع . »
- « إن رمى صيداً فأثبتته : ملكه »
- ٤٣٦ « إن لم يثبتته فدخل خيمة إنسان فأخذه فهو لأخذه . »
- « مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية داره الخ . »
- « لو وقع في شبكته صيد ، فخرقها وذهب ، فصاده آخر : فهو للثاني »
- ٤٣٧ « إن كان في سفينة فوثبت سمكة في حجره : فهي له . »
- « لو وقمت السمكة في السفينة فهي لصاحب السفينة »